مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

المجلد الثاني والعشرون ـ العدد الأول/الثاني ـ ربيع/صيف 1994

طر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس: 2549421

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادله

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الأول/الثاني - ربيع/صيف 1994

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب 27780 صفاة - الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 فاكس: 2549421

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة :

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث :

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش :

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 164:1972) و (Jones, 1977: 58-59)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.
1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in .. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

الأبحاث باللغة العربية

الأبحاث باللغة الانجليزية

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل

عبدالله جمعة الحاج
قسم العلوم السياسية - جامعة الامارات العربية المتحدة

المقدمة

ظلت مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة بمسافة 1200 كيلو متر في خليج أوخوتسك تعرقل مساعي اليابان، وما كان يعرف إلى الأمس القريب بالاتحاد السوفيتي لإنهاء الحرب الباردة، وعقد اتفاقية سِلْم، وتطبيع العلاقات فيما بينهما وذلك منذ عام 1945، ونتيجة مباشرة لانهيار الاتحاد السوفيتي وتبلور نظام دولي جديد فإنه بات واضحاً تماماً أن هناك ذوبانا للجليد السياسي بين موسكو وطوكيو، وتشكل هذه الجزر القسم الشمالي الأقصى لساحل آسيا الشرقي، عازلة بذلك بحر أوخوتسك عن المحيط الهادي، ورغم وجود بعض الخلاف والغموض حول الجزر التي تشكل في مجموعها سلسلة الكوريل فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن أهم الجزر في السلسلة هي جزر سيموشير ويوراب وإيتوروفو وكوناشيري. ويضيف بعض المتخصصين في هذا المجال إلى ذلك كلًا من هابوماي وشيكوتان مطلقين عليها حدود اليابان الشمالية رغم أن هذه الجزر تقع الآن تحت السيطرة الروسية.

وتهدف هذه الدراسة إلى سبرغور تلك المشكلة السياسية المهمة التي شكلت محوراً للصراع بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وأججت في مراحل كثيرة من أوار الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وفي هذا السياق سيتم التركيز على جذور مشكلة الكوريل وكـ يف برزت كمعضلة حددت طبيعة وتوجُّه السياسة الخارجية التي انتهجتها السراة [1] السياسية اليابانية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق. وقد تحدد أيضاً طبيعة تلك السياسة تجاه روسيا اليوم، وستقوم هذه الورقة باستعراض جذور هذه المشكلة، وبتعريف طبيعتها وأسبابها، وشرح المتغيرات السياسية التي أحاطت ولاتزال تحيط بها، وتهدف أيضا إلى تحليل وجهات نظر ومواقف كلا الطرفين، كما تهدف إلى استعراض تطور الحوارات والمناقشات والمباحثات التي دارت بينهما، وفي

هذا السياق سنعتمد على استخدام المنهجية التاريخية إطاراً نظرياً لسبر غور المشكلة، وتنطلق هذه الدراسة من ثلاث فرضيات نرتبها بالشكل الآتي:

الفرضية الأولى: أن التغيرات الجذرية التي أدَّت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل كامل وظهور مجموعة دول مستقلة من بينها دولة روسيا ستؤدي بروسيا إلى انتهاج وتبني سياسة مرنة فيما يتعلق بالخلاف الحدودي الناشب بينها وبين اليابان، وتهدف روسيا من وراء ذلك إلى إيجاد مناخ سياسي يؤدي في نهاية المطاف إلى تقوية العلاقات الروسية اليابانية.

الفرضية الثانية: وترتبط بالأولى ارتباطا وثيقا، ومؤادَّها أن موسكو أصبحت تعطي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع اليابان. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية محضة، ومما يدفع المرء إلى طرح فرضية من هذا القبيل هو أنه منذ عام 1985 وموسكو تحاول أن تتقرب من طوكيو بشتى الطرق للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: وهي أيضاً مرتبطة بالفرضيتين السابقتين ومؤدَّاها أن روسيا ستخسر الشيء القليل وستربح الكثير إذا ما قدمت تنازلات حقيقية حول هذه المسألة.

ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن حقل الدراسات السياسية العربية يكاد يخلو من دراسة واحدة وافية تتعلق بهذا الموضوع باستثناء إشارات عابرة في القليل من البحوث التي تعالج موضوعات سياسية عامة متعلقة بشرق آسيا بشكل عام، أو موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية لكلٍ من الاتحاد السوفيتي السابق واليابان. ونتيجة لذلك فقد صادفتنا مشكلة تتعلق بشُحِّ المصادر العربية حول الموضوع، وعلاجاً لذلك تم الاعتماد على مصادر كتبت باللغة الإنجليزية بشكل أساسي مع القيام بمحاولة للاستفادة مما هو متوافر من مراجع في المكتبة العربية.

جذور المشكلة

هناك تاريخ طويل لمشكلة الحدود اليابانية الروسية تعود جذوره إلى الربع الأخير من القرن السابع عشر، في ذلك الوقت وطئت أقدام المستكشفين والتجار من كلا الطرفين جزر الكوريل الواقعة بين جزيرة هوكايدو في أقصى الطرف الشمالي للحدود اليابانية وبين شبه جزيرة كماشتكا، وقام المستكشفون والمستوطنون الجدد من كلا القطرين بزيارة جزيرة سخالين المستعمرة من قبل الروس مما جعلها هي أيضاً محل خلاف بين روسيا واليابان (Seki, 1977: 29-33; Harrison, 1953: 12-38). وقد

أتت المحاولة الأولى لحل هذا الخلاف في منتصف القرن التاسع عشر. ووفقا لاتفاقية شيمودا التي تم التوصل إليها في عام 1855 تمَّ وضع جزر الكوريل الجنوبية المكونة أساسا من جزيرة إيتوروفو والجزر الواقعة إلى الجنوب منها تحت الهيمنة اليابانية، وتمَّ وضع جزر الكوريل الشمالية المكونة من يوراب والجزر الواقعة إلى الشمال منها تحت الهيمنة الروسية، بالإضافة إلى ذلك فإنه تم التوصل إلى حَلّ وسط فيما يتعلق بجزيرة سخالين حيث تمَّ إعلانها في ذلك الوقت ملكية مشتركة للطرفين (Lensen, 1959).

وتمَّ حل معضلة ذلك الوضع المتأرجح لجزيرة سخالين في عام 1875 عندما وقعت اتفاقية مبادلة سخالين بجزر الكوريل حيث وافقت اليابان على سحب مطالبها في سخالين في مقابل تسليم روسيا لجزر شمال الكوريل إلى اليابان (Harrison, 1953: 55-56; Shigeo, 1970: 18-26). وعززت تلك الاتفاقية الحدودية بمعاهدة بورتسموث التي وقعت في الخامس من سبتمبر 1905، والتي أنهت الحرب الروسية ـ اليابانية، تلك المعاهدة أتاحت لليابان إبقاء سيطرتها على النصف الجنوبي من جزيرة سخالين الذي احتل خلال المعارك، ولكن من جانب آخر أجبرت تلك الاتفاقية اليابان على إعادة الجزء الشمالي منها إلى روسيا (Falkenheim, 1987: 49; Trani, 1969: 96-97). وخلال فترة التدخل الياباني في سيبيريا بعد الثورة البلشفية تمَّ احتلال الجزء الشمالي من سخالين من قبل القوات اليابانية، ثم انسحبت اليابان وكان انسحابها جزءا من التسوية التي تمَّت في اتفاقية بكين في 20 يناير 1925. وعلى أثر ذلك تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والدولة السوفيتية الجديدة آنذاك.

ذلك التقسيم الحدودي استُبدل راديكالياً مع نهاية الحرب الكونية الثانية، ففي مؤتمر يالطا الذي عُقد في فبراير 1945 وافق الحلفاء على مجموعة من الاشتراطات السوفيتية التي وُضِعَت على أنها مكافآت واجبة نظير مشاركة الاتحاد السوفيتي في معارك المحيط الهادي، ومن بين المطالب السوفيتية ضَمُّ جنوب سخالين والجزر التابعة لها بالإضافة إلى جزر الكوريل. وخلال المعارك التي بدأت في الثامن من أغسطس 1945 تمكنت القوات السوفيتية من احتلال تلك المناطق بالإضافة إلى أرخبيل هابوماي وجزيرة شيكوتان القريبة من هوكايدو، وعلى أية حال فإن المقارنة بين الاستكشاف الروسي والياباني لجزر الكوريل يطرح فكرة مؤدّاها أنه من العبث أن تُحسَمَ مسألة ملكية تلك الجزر لأحد الطرفين روسيا أو اليابان عن طريق النظر إلى السيطرة المطلقة لإحداهما عليها، فمن المحتمل جداً أن يكون اليابانيون هم الذين وضعوا أقدامهم أولاً على القوس، ولكن وصولهم غير موثّق، ولاتوجد له مادة

مرجعية تُؤخَذ سنداً علمياً، والروس كانوا قد استثمروا الجزء الشمالي من الجزر اقتصاديا، وشرعوا في استكشاف البقية كما فعل التجار اليابانيون تماما حين بدأوا في استغلال كوناشيري (Stephan, 1974: 55).

مواقف الطرفين المتنازعين

أولا: الموقف الياباني: يَدّعى اليابانيون أن جزر الكوريل جزء لايتجزأ من اليابان علمياً وتاريخياً (Simon, 1974: 162- 165)، ويشيرون إلى حقيقة قرب الكوريل من هوكايدو وإلى التشابه الجيولوجي بين السلسلة والأرخبيل الياباني. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يشيرون أيضا إلى أنه رغم أن السيطرة على الجزر شهدت صراعا بين اليابان وروسيا إلا أن ملكيتها الرسمية لليابان حُسِمَت في عام 1875 عن طريق الاتفاقية التي وُقِّعَت من قبل الحكومة التوسعية الروسية آنذاك، وأعطت تلك الاتفاقية اليابان الحقَّ في الجزر مقابل تنازلها عن مطالبها في جزيرة سخالين (Shigeo, 1970: 18 - 26). ومع بداية القرن العشرين فإنه يبدو أن استعمال اليابان للكوريل كان استعمالاً مرتبطاً بصناعة صيد الأسماك، وتركَّز ذلك الاستعمال في إرسال اليابان لأساطيل صيدها إلى المياه المحيطة بالسلسلة وإلى بحر أوخوتسك، واعتبرت الجزر ذات أهمية استراتيجية عسكرية لليابان خلال الحرب الكونية الثانية. واتضح ذلك من تمركز الأسطول البحري الياباني الذي نقل الطائرات التي استعملت في تدمير الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر هناك (Beasely, 1973: 271). وخلال الفترة التي استمر فيها وجود ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي فإن تلك الجزر شكلت مرتكزاً عسكرياً استراتيجياً للدولة البائدة المذكورة وبخاصة خلال فترة الحرب الباردة (Beasely, 1979: 61-62).

نشأ موقف القوى المتصارعة حول الجزر من خلافات تاريخية جَمَّة بغض النظر عن وضع اليابان من حيث هي قوة غازية وفاتحة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومع نهاية الحرب المذكورة عُقِد مؤتمر سلام في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1951، حضره الاتحاد السوفيتي، وفي ذلك المؤتمر رفض السوفييت توقيع المعاهدة التي صِيغَت نتيجة لمفاوضات مُوَسَّعة قام بها الرئيس هاري ترومان أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين قبل حوالي عام من عقد المؤتمر المشار إليه (Whitaker, 1974: 371). وربما عكس الرفض السوفيتي آنذاك حقيقة تنامي الموقف السوفيتي المتشدِّد من جميع القضايا الدولية، وجاء ذلك التشدُّد على ضوء بدء تفكك التحالف الدولي الذي ظهر خلال الحرب

الكونية الثانية وبداية ظهور الحرب الباردة بين الشرق والغرب (مقلد، 1969 :28). من جانب آخر ربما يعكس ذلك الموقف رغبة السوفييت في التقليل من وضعية ترومان ذاته كمفاوض رئيسي فيما يتعلق باتفاقية السلام بِرُمَّتها، لقد انعكست الأسباب غير الواقعية للرفض السوفيتي للتوقيع حول مسألة جزر الكوريل في ردهم على إعلان ترومان الخاص بتقدم اتفاقية السلام وذلك في 14 سبتمبر 1950، واتخذ السوفييت موقفا مفاده أن الخلاف حول مسألة جزر الكوريل وجزيرة سخالين كان قد تحدد من قبل إعلان القاهرة، وإعلان بوتسدام، ومؤتمر يالطا (Vishwanathan, 1973: 50- 54).

ونتيجة لذلك فإن اليابان كانت قد تُرِكت وبين يديها اتفاقية سِلْم غير مُوَقَّعة مع الاتحاد السوفيتي، تلك النتيجة خلقت حالة غير طبيعية فيما يتعلق بعلاقات اليابان الخارجية مع الاتحاد السوفيتي، بمعنى أنه من الناحية الفنية فإن حالة الحرب استمرت، مما جعل أيَّ حديث متقدِّم حول جزر الكوريل صعباً جداً، لذلك فإنه في النصف الأول من عقد الخمسينيات يُلاحَظُ أن اليابان شغلت كثيراً في محاولاتها لتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لكون اليابان إحدى الدول المهزومة في الحرب، ونتيجة لرفض الاتحاد السوفيتي توقيع اتفاقية السِّلْم معها فقد تراجع موقف السراة السياسية اليابانية إلى أن مسألة الكوريل يمكن أن تُقْسَم إلى جزأين: كوريل الشمالية، وتشمل سيموشيري وبوراب، وكوريل الجنوبية: وتشمل إيتروفو وكوناشيري. وارتقى ذلك التراجع إلى أن يكون نوعاً من المناورة القانونية، واستهدفت اليابان من وراء ذلك إتاحة الفرصة لعقد مفاوضات ذات معنى بينها وبين الاتحاد السوفيتي رغم أن المطالب الرسمية اليابانية تشير بوضوح إلى رغبة اليابان في استعادة الجزء الشمالي من الجزر (Helman, 1964: 136-137). وربما يكون هناك بُعْدٌ نفسيّ يتعلق بالشخصية الثقافية اليابانية التي ترتكز على أولوية الذات القومية بتراثها الحضاري والفكري (أحمد، 1990:64). وينعكس ذلك في رغبة اليابانيين في المحافظة الكاملة على ما يعدونه وطنهم وترابهم القومي الذي يجب ألّا يُفَرَّط فيه ولو بِشِبْرٍ واحدٍ منه. وينعكس ذلك أيضا وبالضرورة على رغبة اليابانيين في استعادة كامل الكوريل إضافة إلى رسوخ مبدأ التحريرية الوحدوية Irredentism[2] في أذهانهم. ويبدو أن لهذا المبدأ جذوراً متأصلة في عقلية الإنسان الياباني سراة وعامة على السواء فيما يتعلق بمسألة الكوريل، وهناك عامل مهم آخر في العقلية اليابانية يتعلق بأهمية مقولة إن اليابان أمة محميّة من اقتحام الأمم الأخرى بسبب وجود المحيط الهادي الذي يُعَدُّ واقياً لها، ويحيط بالأرخبيل من كل جانب،

ولكن ذلك الشعور بالحماية والأمن تأثر كثيراً بالوجود السوفيتي قريباً من منطقة هوكايدو وعبر الهيمنة السوفيتية على الكوريل (Seki, 1977: 29-30)، وبالإضافة إلى هذا البعد الأمني السيكولوجي النابع من وضع اليابان المنعزل من حيث كونها مجموعة جزر بعيدة عن الشواطىء الآسيوية هناك منظور تحريرية وحدوية قوى في سياسات يابان ما بعد الحرب، فهناك مطالب قوية لعودة سلسلة جزر رايكيو، والتي كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة، تلك المطالب شكلت مظهراً مهما للسياسة الداخلية اليابانية، واضطرت الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى إعادة السلسلة المذكورة إلى اليابان في مقابل أن يستمر الوجود العسكري للولايات المتحدة في قواعدها في اليابان وأوكيناوا. وبالمثل فإنه من الملاحظ أيضاً أن الناخب الياباني استطاع أن يستمر في جعل مسألة الكوريل عاملاً مهماً جداً في أمور السياسة الداخلية (Fairbank, 1973: 856-857). ويبدو أنَّ تملك الفكرة العاطفية المتعلقة بالتحريرية الوحدوية وُجدَتْ ولاتزال تجد لها صدى واسعاً في أوساط الشعب الياباني، ففي هذا السياق يلاحظ أنه رغم التأييد والمؤازرة اللذين أبداهما الحزب الشيوعي الياباني لسياسات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي إلا أنه فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات ومقارنة بمواقفه الأخرى أبدى تأييداً قويًا لضم الكوريل بالكامل إلى اليابان، ويلاحظ بهذا الصدد أن موقف الحزب الشيوعي الياباني كان متشدداً جداً في مسألة عودة الكوريل. وفي الوقت نفسه يلاحظ أن أحزاباً يمينية أخرى كان لها موقف أَقَلَّ تشدداً حيال المسألة، فموقف الحزب الليبرالي مثلا كان ولايزال يقوم على عودة جنوب الكوريل فقط إلى اليابان (Simon, 1974: 163). ومن غرائب الأمور أنه عندما انهار الحزب الشيوعي السوفياتي كان الحزب الشيوعي الياباني أَوَّلَ من رَحَّب بهذا واصفاً ذلك «بأنه تطور تاريخي جدير بالترحيب». وأشار بيان صدر في طوكيو يوم الأحد الأول من سبتمبر 1991 من قبل الحزب الشيوعي الياباني إلى أن الحزب الشيوعي السوفيتي بتعصُّبه البالغ للوطن وسطوته في غيره قد أَثَّر تأثيراً بالغاً على الحركات الشيوعية العالمية لفترة طويلة من الزمن[3].

ويبدو أن السوفييت أرادوا في تلك المرحلة تحريك عملية عقد مفاوضات سلام بقوة، وأشاروا إلى أنه من الممكن أن تعود مجموعة جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان إلى اليابان إذا ما أبرمت اتفاقية سِلْم بين البلدين، وهناك إشارات كثيرة إلى أن الاتحاد السوفيتي كان قد قَدَّم عرضا وَعَدَ فيه اليابان بأن يعيد لها الجزيرتين الواقعتين في أقصى جنوب سلسلة الكوريل والمتاخمتين للحدود الشمالية اليابانية، وقد رفضت اليابان ذلك العرض رفضاً قاطعاً انطلاقاً من مسوِّغات فحواها أنه لو

تمَّ القبول به فإن ذلك سيعني إعطاء شرعية الأمر الواقع للاحتلال السوفيتي لشمال الكوريل. وسيعني أيضاً قبولا بالحلول الوسط، وأمْرٌ من ذلك القبيل لايلقى أيَّ نوع من الشعبية لدى الناخب الياباني وبخاصة على صعيد السياسة الداخلية (الأصفهاني، 1970:117-118). ولكن هناك دلائل أخرى تشير بوضوح إلى أن الاتحاد السوفيتي كان يقف موقفاً متصلباً من هذه المسألة، ولم يكن مستعداً لتقديم أية تنازلات حولها، وكان ينظر إلى الكوريل على أنها أرض سوفيتية محضة، وغير قابلة لأي نوع من التفاوض (Whitaker, 1974: 371).

وخلال عقد الستينيات تمَّ عقد جولات من المفاوضات بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وأبدى السوفييت خلال تلك المفاوضات رغبتهم في إعادة الجزر إلى اليابان، ولكن ثمن ذلك كان باهظاً بالنسبة لليابان وحليفتها الأولى الولايات المتحدة، لقد كان ذلك الثمن هو إنهاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في الأراضي اليابانية، ولم يكن في مقدور اليابان أن تقوم بذلك في تلك الفترة نظراً لاستعار أوار الحرب الباردة، ورغم أن حالة الحرب الرسمية بين الاتحاد السوفيتي واليابان أُلغيت في عام 1956 بعد عقد اتفاقية بهذا الشأن، ورغم أن تطبيع العلاقات بين الطرفين كان يسير سيراً حسناً إلا أن مسألة عودة الكوريل إلى اليابان كانت تتفاعل خلال الستينيات وبخاصة على صعيد السياسة الداخلية اليابانية، فقد استمر التأييد الداخلي لعودة الجزر إلى درجة أن رموز السياسة اليابانية ترددوا كثيراً في القيام بأية زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي في تلك الفترة، ويعود ذلك إلى رغبتهم في تحاشي المضاعفات السلبية لزيارة من ذلك القبيل على صوت الناخب الياباني، فعلى سبيل المثال رفض رئيس الوزراء الياباني آنذاك الذهاب إلى الاتحاد السوفيتي مسوّغاً ذلك الرفض بأن مسألة الحدود الشمالية لليابان مع الاتحاد السوفيتي كانت لاتزال دون حل (Whitaker, 1974: 371).

من هذا السياق يبدو أن حَلَّ مسألة الكوريل فيما قبل الانهيار التام للاتحاد السوفيتي كانت تُعاق نتيجة لظروف موضوعية متعددة أهمها: أولاً: النظرة العاطفية التحريرية الوحدودية اليابانية لمسألة عودة الجزر، وثانياً تنامي الإنشاءات العسكرية السوفيتيّة على أراضي جزر الكوريل، وثالثاً التقارب القويّ الذي نشأ بين الصين الشعبية واليابان في تلك الفترة، والذي نظر إليه السوفييت على أنه تهديد متنام لبلادهم، ورابعاً مَدُّ المياه الإقليمية السوفيتية كي تشمل مساحات جديدة من البحار المفتوحة مما كان يعني عرقلة مباشرة لصناعة صيد الأسماك اليابانية، وخامساً مسألة خلل الميزان التجاري بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وأخيراً يأتي فوق ذلك كله

ارتباط اليابان العسكري بالمعسكر الغربي بشكل عام، وبالولايات المتحدة بشكل خاص نتيجةً لضرورات أمنية يابانية نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واندحار اليابان فيها، ونتيجة لظهور الحرب الباردة بين المعسكرين: الرأسمالي والاشتراكي (أحمد، 1990 :65-67).

وعلى أية حال فهناك عوامل عدة عدا تلك التي ذكرناها مترابطة فيما بينها، وتوضح أن مسألة تزايد السيطرة السوفيتية على البحار المحيطة باليابان عَقَّدت إمكانية حَلِّ المشكلة بين الطرفين بسهولة، ولكن هناك عامل مهم طرأ في تلك الفترة يمكن أن يُضَافَ إلى دور العوامل السابقة في تعقيد حَلّ الخلاف، ذلك العامل برز من التغيير الذي طرأ على قانون البحار. فبعد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار يرى كثير من المحللين السياسيين بأن المصالح الاقتصادية والأمنية اليابانية تأثرت نتيجة للقرارات التي تم التوصل إليها في ذلك المؤتمر، بالإضافة إلى ما أتاحته من زيادة الهيمنة والسيطرة السوفيتية على مصير اليابان وشعبها، ويرى البعض أن نتائج ذلك المؤتمر أطلقت العنان لقدرة الاتحاد السوفيتي على تحقيق رغبته في الوصول إلى المياه الدافئة خطوة أولى نحو السيطرة على مناطق استراتيجية مهمة، ويعني ذلك قدرته على إرسال أساطيله إليها، ووضع أسلحته الاستراتيجية والنووية فيها وبخاصة الغواصات الحاملة للرؤوس النووية في أماكن يستطيع من خلالها توجيه ضربات تكتيكية إلى أهداف تتبع الولايات المتحدة وحلفاءها. من جانب آخر فقد خلق قرار كُلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مَدَّ نطاق مياههما الإقليمية إلى مائتي ميل بحري وضعاً سيئاً جداً للأمن الياباني، حيث إن حدود الاتحاد السوفيتي البحرية لم تكن تبعد سوى بضعة أميال عن المياه المحيطة بهوكايدو، هذا القرب الشديد لروسيا من الحدود اليابانية يثير فزع اليابانيين كثيراً لأن وجود مجال إقليمي بحري مقداره 200 ميل لدى روسيا، يجعلها في وضع مريح استراتيجياً بحيث إن الغواصات النووية التابعة لها تستطيع مهاجمة اليابان بالصواريخ من مواقع استراتيجية متعددة وبكفاءة عالية (Somura, 1977: 45-49)، لذلك يرى اليابانيون أن عودة الكوريل إلى اليابان سيساعد على تخفيف ذلك الخوف الراسخ في عقلية الإنسان الياباني.

لقد خلق قرار الاتحاد السوفيتي بتمديد نطاق مياهه الإقليمية لكي تصبح 200ميل بحري، مشاكل جَمّة لصناعة صيد الأسماك اليابانية، فتعد المنطقة المحيطة بجزر الكوريل مجالاً وأرضا تقليدية لصائدي الأسماك اليابانيين، ولكن مع نشوب الحرب الكونية الثانية تعرضت سفن الصيد اليابانية للاعتراض والمصادرة، وتعرضت أطقمها للاعتقال من قبل قوات خفر السواحل السوفيتية وبشكل متكرر، وكان من

شأن أمر من هذا القبيل أن يعَرِّض الاقتصاد الوطني الياباني ومصادر الغذاء اليابانية للكثير من المشاكل والتعقيدات (Seki, 1977: 30)، إلى جانب كونه سبباً جوهرياً في عدم مقدرة الطرفين على تطبيع علاقاتهما بشكل إيجابي (Horelick, 1977: 499-509). وفي الوقت الراهن ورغم انهيار الاتحاد السوفيتي فإن روسيا وريثته في المنطقة لاتزال تمارس السياسات السابقة نفسها، وترفض إعطاء سفن صيد اليابانيين فرصةً لممارسة الصيد، وهذا يجعل المشكلة مستمرة ومتصاعدة، وقد يؤدِّي ذلك في النهاية إلى تزايد التأييد الشعبي الياباني الداخلي لزيادة المطالبة باسترجاع الكوريل والمناطق المحيطة بها، وقد يؤدي أيضاً إلى نشوء نوع من عدم التقارب بين الطرفين رغم ما نعلمه الآن من حاجة روسيا إلى المساعدات الاقتصادية اليابانية، وإلى الاستثمارات اليابانية في مجالات شتى.

وخلال فترة الحرب الباردة فإن القوة العسكرية السوفيتيّة في الكوريل تنامت بشكل ملحوظ، فقد تمت زيادة عدد أفراد حرس الحدود في الجزر في عام 1979 مثلا بحوالي ثلاثة آلاف فرد لكي تجعل من مجموعها ما يقارب اللواء الكامل، في الوقت الذي تمَّ فيه توسيع المدرج الجويّ في جزيرة كوناشيري إلى مستوى يستطيع من خلاله استقبال أضخم طائرات النقل العسكرية والطائرات المقاتلة العملاقة، وبالإضافة إلى ذلك فقد تمَّ نقل عدد كبير من الدبابات جواً إلى الجزر، ولاحظت اليابان أيضاً تزايد ظهور الغواصات العسكرية في المنطقة وزيادة قيامها بالعمليات والمناورات العسكرية مع إمكانية قيامها بتدريبات تتعلق بإطلاق الصواريخ النووية، ذلك الأمر ضاعف من خوف اليابان على أمنها الوطني، وأدَّى أيضاً إلى أن تزيد من ارتباطها واعتمادها على الحماية العسكرية من الولايات المتحدة، وإلى جعل المطالبة بجزر الكوريل في أدنى سلم أولويات سياستها الخارجية في تلك الفترة ولو بشكل مؤقت[4]، وقام السوفييت بإعطاء تسويغ لقيامهم بعملية البناء العسكري الواسعة تلك، فقالوا إنّ ما قاموا به كان رَداً على النشاط العدائي الصيني الذي قامت به الصين الشعبية في منشوريا، ولكن الكثير من المراقبين العسكريين والسياسيين ذكروا أنها لم تكن سوى عرض جيوبوليتكي سوفيتي للعضلات، وبعبارات أخرى فقد كان التأكيد السوفيتي الدائم لليابان حول هذا الموضوع هو أن الاتحاد السوفيتي كان يهدف من ذلك البناء العسكري المتنامي ومن التحركات العسكرية الواسعة إلى لفت نظر الصين إلى أنها ليست القوة العسكرية الوحيدة الموجودة في آسيا (Lewis, 1979: 23).

وكان الموقف والردّ الرسمي الياباني أن اليابان لا تعد تلك التحركات العسكرية والبناء العسكري السوفيتي أمراً يشكل تهديداً عسكرياً مباشراً عليها[5]،

ورغم ذلك فإن واقع الحال الياباني يشير إلى غير ذلك، فاليابان كانت ولاتزال تتوجس خيفة من جارها القويّ المتاخم لحدودها الشمالية، والمستولى على أجزاء كبيرة تابعة لها، واتضح ذلك من الموقف الياباني السلبي تجاه التحركات العسكرية السوفيتية في آسيا التي كانت تهدف إلى دعم وجوده العسكري هناك، واستمرت عملية دعم الوجود العسكري السوفيتي في المناطق المتنازع عليها إلى ما قبل أيام قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد أجرى الاتحاد السوفيتي مناورات «عسكرية» في المنطقة بين 14 و16 أغسطس 1991 شاركت فيها 20 سفينة حربية و 35 طائرة مقاتلة تابعة للبحرية السوفيتية، وكان الاتحاد السوفيتي قد أرسل دعوات رسمية لمتابعة المناورات التي جرت قبالة سواحل فلاديفوستوك إلى اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة ونحو 20 دولة آسيوية أخرى، وقامت اليابان برفض الدعوة آنذاك مشيرة إلى أنه من السابق لأوانه إرسال مراقبين، لأنه لاتزال هناك مشكلات معلّقة بين اليابان والاتحاد السوفيتي كمشكلة جزر الكوريل، ومن جانب آخر فقد ربط الرفض الياباني أيضاً بمسألة نوعية القوات السوفيتية الموجودة في المنطقة، فقد نشرت وكالة الدفاع اليابانية تقريراً قالت فيه إنه في الوقت الذي خَفض فيه الاتحاد السوفيتي حجم قواته في آسيا قام بتدعيم نوعيتها وكفاءاتها مستشهداً بأن الكرملين قد قام خلال العامين الماضيين بنشر أحدث معداته من دبابات وغواصات ومدمّرات مجهزة بأسلحة نووية، وزاد عدد قاذفات القنابل ذات المدى المتوسط في شرق آسيا[6].

والآن وتحت الظروف الحالية فإن السراة السياسية اليابانية أصبحت تمتلك من وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي أكبر مما كانت تمتلكه سابقاً كي تمارسها على روسيا، فمن الأدوات السياسية الموجودة لديها نستطيع أن نذكر إمكانية تحالفها مع الصين وهو التحالف الذي قد تكون له أبعاد تاريخية مهمة، أمّا فيما يتعلق بالوسائل الاقتصادية فإنها باتت الآن أقوى مما كانت عليه حيث إن اليابان اليوم من أهم القوى الصناعية في العالم (نعمة الله، 1988 :240)، ولديها من الإمكانات ما تحتاجه روسيا بشكل مُلِحّ. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزان التجاري بين القطرين كان دائما في صالح الاتحاد السوفيتي حيث كانت اليابان تستورد الكثير من المواد الخام التي تحتاجها، وإذا ما أخذنا في اعتبارنا أن روسيا قد تصبح بلداً مُصَدِّراً للبترول المادة التي تستورد منها اليابان جميع احتياجاتها تقريبا، فإنَّ هذا الوضع قد يستمر، وقد يتطور أيضاً في الاتجاه نفسه، وبالنظر إلى كون استهلاك اليابان من هذه المادة يعتمد بشكل كبير على

ما تستورده من المنطقة العربية التي ينظر لها الكثير من الأطراف على أنها غير مستقرة سياسياً وعسكرياً، ومن دول أوبك الأخرى التي تعاني من مشاكل كثيرة أيضاً لا تقل عما تعانيه المنطقة العربية، فإنه من الطبيعي جداً أن تتوجَّه اليابان إلى روسيا ودول الكومنولث الجديد لكي تستورد بعض احتياجاتها النفطية منها، وعلى أية حال فإنه رغم أطروحات اليابان لخلق نوع من الموازنة في تجارة اليابان الخارجية مع روسيا إلّا أن تطوّر الأمور حالياً يشير إلى أن الروس ودول الكومنولث الأخرى هي التي ستكون المستفيد الأكبر من التجارة مع اليابان، ويرى بعض المحللين أن هناك احتمالاً أن تتجه اليابان إلى إقامة نوع من التكتل الاقتصادي في آسيا يكون قادراً على استيعاب الكثير من دولها التي يشكل الجزء الآسيوي من روسيا عنصراً مهماً فيها، ويكون قادراً على استيعاب الإمكانات الاقتصادية لليابان والدول الآسيوية الأخرى (إبراهيم، 1990 :80).

وتشير إحصاءات الموازين التجارية السابقة بين الطرفين إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد السوفييتي، ففي الفترة من 1964-1971 مثلاً كان نصيب اليابان 164 مليون دولار أمريكي فقط من ميزان تجاري بين الطرفين قدره 632 مليون دولار، ولكن رغم كون الميزان التجاري لا يعمل لصالح اليابان على المدى القصير فإنه يمنحها بعض القدرة السياسية، فالتجارة مع اليابان بالنسبة لروسيا اليوم تعد مصدراً مهما للعملات الصعبة التي تحتاجها لتمويل خططها الهادفة إلى إصلاح الاقتصاد الروسي، هذا الأمر كان ولايزال دافعا يجعل الأخيرة حريصة جداً على أن تقيم علاقات طبيعية قوية ومتينة مع اليابان (Simon, 1974: 166). وبهذا الصدد فإنه لابُدَّ لنا من أن نشير إلى أن اليابان كانت شريكاً قوياً للاتحاد السوفيتي السابق في مشروعات التنمية التي تجري في سيبيريا، وكانت تلك الشراكة مُصَمَّمةً بحيث تقوم اليابان بتزويد الاتحاد السوفييتي بالرأسمال اللازم والخبرة اللازمة لاستغلال الكثير من الموارد الطبيعية الموجودة في سيبيريا، وفي المقابل فإن اليابان كانت ستحصل على ما تحتاجه من تلك الموارد الطبيعية وبخاصة الأخشاب والمعادنُ والنفط التي تحتاجها، مواد أساسية لصناعاتها، ومن المتوقَّع أن تستمر تلك الشراكة، وأن تُنمي وتُطوَّر إلى درجة متقدمة أكثر مما مضى، وخلال الفترة السابقة كانت اليابان قادرة على احتواء الضغوط السوفيتية عليها لكي تحصل الثانية على ظروف تمويلية لمشروعات سيبيريا تميل بشكل أكبر لصالح السوفييت، وتمَّ ذلك عن طريق جلب رؤوس أموال وخبرات أمريكية إلى البعض من تلك المشروعات المشتركة، وقد عملت تلك الطريقة كما يرى بعض المحللين على إضعاف قدرة الاتحاد السوفيتي

التفاوضية بشكل خاص حول المسائل المتعلقة بسعر الفائدة، ومقدار مدفوعات أقساط الديون (Simon, 1974: 166).

وباختصار يمكننا القول إن موقف السراة السياسية اليابانية والشعب الياباني من مسألة الجزر كان ثابتاً ومبدئياً رغم وجود بعض الفترات التي نحَتْ فيها اليابان مَنْحَىً يستهدف إلى تهدئة الوضع والكفِّ عن الحديث حول الموضوع. وتلخص الموقف الياباني في أن سيادة اليابان على الجزء من جُزر الكوريل القريب من هوكايدو يجب أن يتم الاعتراف به من قبل الاتحاد السوفيتي مقدمة واستهلالاً لأية مفاوضات قادمة بينها وبين السوفييت، ولا تزال جميع الأوساط الشعبية اليابانية تَنْحُو منحى يعتمد على مبدأ وجوب ضَمِّ جميع الأجزاء التي يرون أنها اقتطعت من أوصال اليابان نتيجة لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية إليها، وهناك الكثير من الاعتبارات البراجماتية قادت اليابان للتعامل مع السوفييت اقتصادياً واضعةً مسألة الكوريل جانباً لبعض الوقت، ولكن سياسياً فإن السراة السياسية اليابانية كانت واعية جداً أن السوفييت كانوا يشكلون خطراً على مستقبل الكوريل وعلى اليابان في حَدٍّ ذاتها أكبر مما اتضح من سير الأحداث، تلك الاعتبارات جعلت اليابان ثابتة الموقف تجاه قضية الكوريل، وجعلتها تعمل بجدٍ للحفاظ بقوة على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية (أحمد، 1990:65-67).

ثانيا: الموقف الروسي: للوهلة الأولى يبدو أن موقف روسيا الرسمي في استمرار احتلالها للكوريل كاملة يعتمد على التاريخ وعلى تصريحات الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، وتعلَّقت تلك التصريحات بتأييدهم للسوفييت في مطالبتهم بجزر الكوريل، ولو نظر المرء إلى ماوراء هذه التصريحات والمواقف الرسمية لرأى أن هناك عوامل أخرى في الموقف الروسي، وتتعلق تلك العوامل بأربعة اعتبارات متداخلة مع بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى اعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية، وإلى اعتبارات استراتيجية - عسكرية وسياسية، وإلى اعتبارات تتعلق بالجغرافيا المناخية، وأخيراً إلى اعتبارات تتعلق بالاقتصاد.

العوامل المتعلِّقة بالسياسة الخارجية الجديدة:

في هذا السياق لابُدَّ للمرء أن يؤكد أنَّ عدم وضوح الرؤيا الروسية فيما يتعلق بسياستها الخارجية نحو آسيا باتت مسألةً مهمةً جداً عند الرغبة في مناقشة وجهة النظر الروسية نحو موضوع جزر الكوريل، ويعود السبب في ذلك إلى أن دور

الأيديولوجيا ربما يكون قد انتهى، وأصبح ليس له شأن يُذْكَرُ في الحكم المسبق على موقف الروس من مختلف القضايا، ففي عهد السوفييت كانت الاعتبارات الأيديولوجية مهمة جداً في اتخاذ المواقف، ونلاحظ أنها ساهمت كثيراً في استمرار السيطرة السوفيتية على الكوريل، فالأيديولوجية الماركسية - اللينينية التي انتهجها الاتحاد السوفيتي كانت مضادّة وعلى طول الخط للرأسمالية، وفي هذا الإطار صُنِّفَتْ كل قوة رأسمالية على أنها تحمل أذى للاشتراكية مما يعني ضمناً لزوم الوقوف موقفاً سلبياً منها وفي جميع القضايا (Simon, 1974: 166)، وقد تمَّ النظر إلى اليابان من قبل الاتحاد السوفيتي على أنها قاعدة مهمة للتشغيل وللانطلاق للقوى التي تحاول جلب الشرق الأقصى تحت سيطرة الرأسمالية واحتكارها، لذلك فإن السوفييت دَرَجُوا على النظر إلى اليابان بعين الشك والريبة والعداء، وأدى ذلك في المُحَصِّلة النهائية إلى التعامل مع السراة السياسية اليابانية المتعاقبة بأدنى قَدْرٍ من الإيجابية، بالإضافة إلى ذلك فإن الماركسية - اللينينية تنظر إلى معطيات التاريخ على أنها غير قابلة للاختراق وإلى أن السياسة الخارجية السوفيتية فيما يتعلق بإشكالية الكوريل لاتخرج عن هذا النطاق، وإذا ما تنازلت عن أراض معينة إلى أقطار غير اشتراكية فإن ذلك يُعَدّ انهزاماً، وينظر إلى كل من يقوم به على أنه اقترف ذنباً، وأنه مضادّ للاشتراكية ومخرِّباً لمكتسباتها، وفي هذا السياق تمَّ وَصْمُ جميع مَن حاولوا الاعتدال للوصول إلى حَلٍّ مُرْضٍ للمشكلة على أنهم انهزاميون، وبالتالي فقد تمَّ وَصفُهُم بأنهم خانعون في مواجهة الرأسمالية، وبأنهم قابلون للاختراق من قبل أعداء الثورة (Swearingen, 1968: 204).

وفي الوقت الراهن يُعَدُّ عامل العلاقات الدولية مهماً في سياسة روسيا الانفتاحية على العالم، وخلال عملية الإصلاح حَقّق الروس بعض المكتسبات في هذا الجانب. وكان أعظم انجاز هو ما تحقق من خلال التغيير الراديكالي الذي وجهت فيه السياسة الخارجية الروسية لكي تصبح مبنيَّة إلى حَدٍ كبير على الواقعية والمؤسسية عوضاً عن أن تكون مبنيّة على الأيديولوجيا، ولكن في واقع الحال لم تكن تلك المكتسبات سوى جزء مما بدا أنه تَوَجُّهٌ كاملٌ نحو الغرب قد يرقى إلى الاستسلام المتواصل له ولحلفائه الأقوياء. ولكن لابُدَّ للمرء أن يستدرك هنا ويقول إنه يجب ألّا يُفْهَم من ذلك أن جميع السياسات الروسية الخارجية في هذا المجال كانت مدروسة بدقة، فعلى العكس من ذلك تطورت تلك السياسات في تقديري نتيجة مباشرة أو من ضمن عملية تراجع الاتحاد السوفييتي أولاً، ثم انهياره الواسع، وتمخضت عن تلك النتيجة تداعيات مهمة كان من ضمنها تراجع مكانة روسيا، الوريث الشرعي

للاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية وخصوصاً بالغرب وحلفائه الأقوياء، لقد كان لتلك السياسات نتائج كثيرة مؤثرة على قدرة راسمي ومنفذي السياسة الروسية على الصعيدين: الداخلي والخارجي، والأهم من ذلك أن تلك النتائج أثَّرت على نظرة الشعب الروسي إلى سياسات وأهداف واضعي ومنفِّذي تلك السياسات، لقد وضع القادة الروس إمكانية الاعتماد على الغرب واليابان وحلفائهما في مكان يفوق كل التوقعات، ونتيجة لذلك أصبح رموز أولئك القادة من أمثال ميخائيل جورباتشوف، وبوريس يلتسين وادوارد شيفارنادزة ذوي حظوة لدى الجهات الغربية واليابانية، وأصبحوا أيضاً محبوبين جدا من قبل قادة تلك الدول التي قَدَّموا لها تنازلات أو بدا أنهم على استعداد لكي يُقَدِّموا لها شيئاً من هذا القبيل، (Bailer, 1992: 176).

من جانب آخر فقد اقتنع القادة الإصلاحيون في موسكو بأنه لايمكنهم القيام بالإصلاحات العملاقة التي كانوا ينوونها في الداخل دون أن يتجهوا بقوة للحصول على دعم خارجي وخصوصاً من الغرب وحلفائه المهمين كاليابان وكوريا الجنوبية والدول العربية الخليجية النفطية، ولكن في الوقت الذي تزايد فيه التأييد للقادة الروس بين الأوساط الشعبية الطامحة إلى الإصلاح الاقتصادي وبين أوساط الأنتلجنسيا[7] الطامحة إلى الإصلاح الديمقراطي كان القادة الروس قد غرسوا أيضا جذور المعارضة العنيفة بين أوساط المؤسسة التقليدية التي كانت لاتزال تسيطر على القوات المسلحة والمخابرات K.G.B وكوادر الحزب الشيوعي والبيروقراطيات الاقتصادية الرئيسي، وحقَّق استثمار القادة الروس في الغرب واليابان الكثير من النتائج الملموسة وغير الملموسة في بداية الأمر وعلى الصعيد النظري على الأقل. وساعدهم ذلك كثيراً على الصعيد السياسي الداخلي، وذلك بعد النصف الثاني من عام 1990. ولكن يجب على المرء أن يستدرك هنا بأن عائدات ذلك الاستثمار كانت ضئيلة على صعيد الواقع عند مقارنتها بالطموحات الهائلة التي تَوَخَّاها القادة الروس من توجُّهاتهم الجديدة على صعيد السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز روسيا من حيث هي دولة عظمى قد تأثر كثيراً إذا لم نقل إنه تحطم في الوقت الراهن، ونتيجة لذلك غدت لاتملك المزيد من التنازلات لكي تقدمها، وتحصل في مقابلها على دعم اقتصادي خارجي، ويُعْزَى ذلك الأمر جزئياً إلى تناقص شعبية القادة الروس على الصعيد السياسي الداخلي، وأدَّى ذلك الأمر بالضرورة إلى إضعاف موقفهم في مواجهة العالم الخارجي (Bailer, 1992: 177).

ففي أثناء لقاء الرئيس بوريس يلتسين مع قادة G-7 في طوكيو في يوليو 1993 أصبح من الواضح له في النهاية أن الأبواب كانت مغلقة إلى حَدٍ ما في وجه المزيد من الدعم المالي الواسع[8]. واتضح له أيضاً أنه ليس هناك من سبيل لمزيد من الاستثمارات مالم تجتز القيادة الروسية مايُعْرَف مجازاً بالريبكون Rubicon [9] على الصعيد الداخلي، وغدت القيادة الروسية بذلك غير قادرة على استعمال أداة تقديم المزيد من التنازلات للخارج لكي تستثمر ذلك على صعيد السياسة الداخلية.

ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية العصيبة التي تعيشها روسيا الآن فإنه من المتوقع أن يستمر التخبط في السياسة الخارجية وخصوصاً نحو آسيا على وتيرة ما كان سائدا من قبلُ فيما يتعلق بسياسة الاتحاد السوفييتي البائد في هذا المجال، فقد كانت السياسة السوفيتية تجاه معظم آسيا غير واضحة الاتجاه أو محددة التركيز، لقد كان همُّ السوفييت الوحيد هو محاولة إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في القارة، مقترحين - ضمن أشياء أخرى - نظام أمن جماعي لها يستبدل فيه بالمظلة النووية الأمريكية أخرى سوفيتية، ذلك الاقتراح لم يلقَ أيّ قبول مطلقاً، وكان الرد الآسيوي عليه هو عدم المبالاة، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي كان يطمح من خلال التزامه الأيديولوجي في أن يُعترف به على أنه قوة آسيوية، وهي وسيلة كان يتوخّى من خلالها مَدّ نفوذه وتوسيعه في المنطقة، ولم تنبع مسألة عدم مبالاة دول آسيا للأطروحات السوفيتية من فراغ، فقد أظهر الاتحاد السوفيتي في مواقف كثيرة عدم استجابته بل عدم اكتراثه بمشاكل الكثير من الآسيويين في داخل حدود، فما بالك بأولئك الذين يقعون خارجها. لقد كان الطابع الروسي القُحّ غالبا على مختلف أوجه الحياة السوفيتية بما في ذلك تشكل القيادة السياسية التي تكوَّنت دائما من الروس والأوكرانيين ذوي الأصول والارتباطات العرقية الأوربية. وتلك الحقيقة لم تكن غائبة قط عن الآخرين بمن فيهم الآسيويون بمختلف أقطارهم وأصولهم، لذلك فإن محاولة القيادة السوفيتية لإظهار الاتحاد السوفيتي على أنه دولة آسيوية كانت غير صادقة، وانعكس ذلك في علاقة اليابان بالسوفييت، فنلاحظ أن تطبيع العلاقة بين الطرفين مثلا استمر فترة ليست بالقصيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأدّى ذلك إلى ضياع فرص كثيرة من أيدي السوفييت لإقامة علاقات متينة مع اليابانيين يكونون فيها هم المستفيد الأكبر، لقد كان الموقف السوفيتي المتصلِّب هو السبب في بقاء مسألة الحدود مع اليابان معلّقة، ففي الوقت الذي كان فيه الروس يبدون استعدادهم لإعادة الكوريل إلى اليابان كانوا - وكما أشرنا - يطالبون بثمن باهظ لم تكن اليابان مستعدة لدفعه في، أثناء الفترة التي شهد فيها العالم الحرب الباردة بين

المعسكرين، وهي إجلاء القوات الأمريكية من قواعدها في الأراضي اليابانية: (Horelick, 1977: 449-508).

العوامل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية:

وفيما يتعلق بأهدافها الاستراتيجية فإن روسيا تفتقر إلى القدرة والتناسق في تعاملها السياسي مع معضلة جزر الكوريل. فاستراتيجيا، تعد الجزر عظيمة القيمة لها وبخاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا مسألة قانون البحار. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البحار عمل الاتحاد السوفيتي على أن يشمل قانون البحار خلق نظام في صالح النشاطات البحرية للقوى العظمى، وتساير ذلك الأمر مع تقدم الاتحاد السوفيتي إلى البحار المفتوحة بحثا عن موطىء قدم له في الدافىء منها، ومع قيام الاتحاد السوفييتي بتوسيع عملياته في خليج أوخوتسك (Somura, 1977: 45-9)، وتطرقت المسائل الرئيسة لمؤتمر الأمم المتحدة المشار إليه إلى تحديد مدى الحدود البحرية، وحرية المرور في الممرات المائية الدولية، وحقوق الصيد على امتداد المناطق الساحلية. وكانت جميع تلك المسائل ذات أهمية سياسية واقتصادية للاتحاد السوفيتي، وجميعها ذات علاقة بالوضع فيما حول الكوريل، وكانت جميع القرارات التي تمَّ التوصل إليها تعمل لصالح الاتحاد السوفيتي في مواجهة اليابان، فتحديد مدى الحدود البحرية مثلا مكّن السوفييت من تضييق نطاق عمليات صيد الأسماك اليابانية حول الكوريل، ومن جانب آخر إذا ما أخذنا في اعتبارنا الصغر النسبي لمساحة الأرض اليابانية، فإن وجود مجال بحري سوفيتي مداه 200 ميل يعطي روسيا القدرة على توجيه ضغط اقتصادي قوي على اليابان (العجيزي، 1968: 145-149). ومن دون وجود سلاح بحري قوي لدى اليابان فإنها لا تستطيع الردَّ على موقف روسيا من مسألة المائتي ميل بحري، أو أن تثبت سيادتها البحرية على مياهها الإقليمية، وتضع ذلك موضع التنفيذ.

ونتيجة لقرب جزر الكوريل من بحر اليابان والمناطق الأخرى من شرق آسيا فإنه بات لتلك الجزر أهمية استراتيجية قصوى لدى روسيا، ففي الجزء الجنوبي الشرقي الأقصى من الحدود الروسية يقع مقر قيادة الأسطول الروسي المتمركز في المحيط الهادي، وذلك بالقرب من النهاية الشمالية لبحر اليابان، وتسيطر تلك المنطقة على الموانىء الرئيسة التي يوجد فيها ذلك الأسطول من حيث هو ميناء بيتروبافلوفيسك في ساحل كماشتكا الباسيفيكي وميناء سوفيتسكا بجافان القريب من شبه جزيرة سخالين.

ويمكن القول إجمالاً: إن هناك أربعة أهداف رئيسة للأسطول الروسي في هذه المناطق، الأول: هو تأكيد الوجود الروسي المفتوح النهايات هناك. ويقصد من هذا الوجود المفتوح إثبات أن روسيا هي إحدى القوى الرئيسة في شرق آسيا وفي المحيط الهادي، والثاني: هو ممارسة الضغط على الجيران في سبيل الرغبة في ممارسة النفوذ على أولئك الجيران. ويرتبط بذلك الرغبة في الحصول على أقصى قدر ممكن من المصالح الاقتصادية باستخدام ذلك الضغط. والثالث: هو القدرة مستقبلا على تشغيل القوات الروسية المتمركزة هناك بكفاءة عالية على الصعيد الآسيوي. والرابع هو تأمين وجود قنوات ومخارج تستغل مسارح لتشغيل وتحريك منصات إطلاق قواعد الأسلحة الاستراتيجية، والمقصود هنا هو تحريك الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية (Olsen, 1987: 71-72). ويرتبط الهدف الأخير بالطبع بعوامل معقدة ترتبط بطبيعة النظام الدولي الجديد، وبقدرة روسيا على العودة من جديد للعب دورها العالمي على أنها قوة عظمى.

وتعكس حاجة موسكو في تأكيد وجودها في منطقة شرق آسيا من شمالها إلى جنوبها الطبيعة الضعيفة للوجود الروسي هناك، فيعد هذا الوجود أمراً موروثاً عن الحقبة القيصرية، وعن السياسة التوسعية للبلاشفة السوفييت مع نهاية الحرب الكونية الثانية، وهذا يعني أن الوجود الروسي هناك يعكس الطبيعة الهشَّة لوجود حضارة أوروبية في بيئة غير بيئتها. ويمكن القول إن تلك البيئة الآسيوية الصرف ليست سعيدة بذلك الحضور الأوروبي. ويعود السبب في ذلك إلى كونها ذات ثقافة وذات مجال جغرافي مختلف كلية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الشعور النفسي الروسي الهائل بعدم الأمان في مواجهة تراث آسيوي الطبيعة والأصل، ويهيمن عليه الجنس التتاري – المغولي، فإن استعادة الذاكرة تعود بقلق نفسي شديد يتعلق بتراث الروس الأوروبي في مواجهة التراث الآسيوي. ويضاف إلى ذلك أن العرقية Racism التي تؤججها تلك العوامل في أوساط الروس ووجودهم المشكوك في مستقبله في تلك التخوم البعيدة يفرض على القادة الروس رغبة شديدة في إعادة تقوية وجودهم هناك، وفي إطار تلك الخلفية والحساسية من كونهم مكشوفين في تلك المناطق يلاحظ مدى تأكيد الروس لجعل بيارقهم ورموزهم الوطنية الروسية الأصل تأخذ أهمية إضافية من خلال عرضها المكثَّف في كل مكان، وعلى كل قطعة أرض أو أسطول يخصهم هناك، وفي خطبة له حول السياسة السوفيتية في آسيا في الثامن والعشرين من يوليو 1986 حدد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي آنذاك ميخائيل جورباتشوف تلك الأهمية بوضوح[10]. وتبدو موسكو حريصة على تأسيس رصيد

قوي لها من حيث هي كيان رئيس في الشؤون الآسيوية، وبهذا الصدد فهي تعلن صراحة أنها ترغب في تقديم مجموعة من السياسات والأفكار السلميَّة تجاه دول آسيا، وفي فترة الحرب الباردة كان الهدف الرئيس الرابع الذي تعرضنا له سلفاً أسهل فهما وتقويماً على مراقبي النظام الدولي السابق، فكلا القطبين كان بهدف التنويع والانتشار لقواعده النووية بغرض تحقيق عامل عدم التيقن للآخر، ويهدف ذلك الأمر بدوره إلى تخفيف العامل الذي يؤدي إلى منع الآخر من المغامرة والقيام بانتحار وطني جارّاً معه العالم بأسره إلى الدمار(Olsen, 1987: 71 - 72).

العوامل المتعلِّقة بالمناخ:

وتبقى الرغبة الروسية الشديدة للبقاء في جزر الكوريل أسيرة وإلى حَدّ كبير لعوامل تتعلَّق بالمناخ، فتعد قلة الموانىء على الشواطىء الدافئة مشكلة كبرى لدى الروس الوطنيين الحاليين كما كانت لدى الشوعيين، ومن قبلهم لدى القياصرة، ويمكن مقارنة هذه المشكلة الروسية كما هي حاصلة في منطقة شمال شرق آسيا / شمال غرب الهادي بمشكلتهم الحاصلة في بحر النرويج وغيرها من مناطق شمال غرب أوروبا.

وتتحكم في وجهة النظر الروسية، وقدرة روسيا على المناورة تجاه قضية الكوريل عوامل تتعلق بالمناخ وبالمناوئين الذين تواجههم هناك، وبهذا الصدد كان هناك دائما سؤال مُلِحٌّ يطرح نفسه تجاه هذه القضية.. وفحوى هذا السؤال هو: «لماذا كان معظم المحللين العسكريين يهتمون بالقضايا الخلافية السوفيتية المتعلقة بالبحار الأوروبية أكثر من اهتمامهم بالقضايا الخلافية المتعلقة بالبحار الآسيوية؟». وتكمن الإجابة عن هذا السؤال في عوامل تقليدية Old-Fashioned تخص العلاقات الدولية وتتعلق بالجغرافيا الطبيعية، فعلى عكس مشاكل البحار الأوروبية، حيث كانت القوات السوفيتية في شمال أوروبا وبحر النرويج وغيرها من البحار الأوروبية تُعَاقُ وتُحْتَوَى بقوات مضادة على قدر كبير من التنظيم وكثرة العدد، كانت تلك القوات تُعاق وتُحْتَوَى بعوامل بيئية وجغرافية قاسية في خليج أوخوتسك وبحر اليابان وشمال الكوريل، والجزر الروسية في المنطقة المتنازَع عليها في شمال شرق آسيا ينفصل بعضها عن بعضها الآخر بقنوات ضحلة جداً، ومعرضة للتأثر بالجليد في فترات طويلة خلال العام، وأقلّ الممرات فائدة لموسكو هو مضيق التتار. وهذا بدوره يشكل الممر المائي الوحيد الذي تسيطر عليه روسيا بين خليج أوخوتسك وبحر اليابان، ويتجمد هذا المضيق بصلابة وبشكل مستمر. وأكثر المضائق استخداماً

في المنطقة هي التي تقع بين جزر يابانية على شاكلة تلك التي تقع بين هوكايدو وهونشو، وتلك التي تقع في مضيق كوريا بين هوكايدو وشبه جزيرة سخالين. وبنظرة فاحصة على جغرافية المناطق البديلة يلاحظ أنها لاتستطيع أن تلعب دوراً رئيساً. فليس من الممكن مثلا الاعتماد على مناطق من قبيل سويا المتجمدة والقاسية خلال فصل الشتاء، ولايمكن الاعتماد على تشكارو المتأرجحة الطبيعة، والمتقلبة الأحوال بشكل مستمر، وفوق ذلك كله لاتستطيع القوات الروسية السيطرة على تلك الممرات المائية بسهولة، ويعود السبب في ذلك إلى التنظيم الدقيق والكفاءة العالية للقوات المضادَّة لها هناك، ويُعَدُّ هذا الأمر صحيحاً جداً بالنسبة لنقطة الخروج المهمة بين اليابان وكوريا. فهناك يجب على البحرية الروسية أن تكون مستعدة دائما لأيّ طارىء، وفي سبيل ذلك تقوم بتشغيل درع واقٍ وبشكل مستمر، وإجمالا يمكن القول إن روسيا لاتتمتع بقدرة كبيرة على الحركة في تلك المناطق المتنازع عليها بالشكل الذي ترغب فيه (Falkenheim, 1987: 24).

ومن وجهة نظر تكتيكية فإن الأسطول الروسي في شمال شرق آسيا وشرقها يواجه ظروفاً سلبية، فهو محاط مثلا بحدود متداخلة Contiguous، وهو يعمل في ظروف صعبة بيئيا، وهناك استثناء واحد لتلك الظروف البيئية حيث تُعَدُّ السفن المتمركزة في بيتروبافلوفسك فقط في مياه غير متجمدة، ويعود ذلك إلى أن عملية ذوبان جليد البحر المذكور تتم من قبل التيارات الدافئة الآتية من جدول الخليج المعروف باسم كاروشيو Kuroshio، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسطول الروسي يُعَدُّ محاطاً باليابسة إلى حَدٍ كبير مما يعوق من حركة انتشاره تكتيكياً، وهو يواجه أيضاً - وكما أسلفنا - عقبات تتعلق بالمناخ القارس، والتنظيم الجيد للقوات الأمريكية الموجودة هناك، ولكن رغم جميع تلك الظروف السيئة فإنه يتمتع بميزة كبرى تتعلق بالقنوات المتاحة له إلى البحار المفتوحة الدافئة، ومن جانب آخر فإنه على الرغم من أن السفن الحربية والتجارية الأمريكية واليابانية تمخر عباب بحر أوخوتسك بشكل منتظم، وذلك في سبيل إثبات أنها مياه دولية ولو جزئياً، يجمع الكثير من المراقبين على أن بحر أوخوتسك يُعَدُّ بحيرة روسية محضة إذا شاءت موسكو ذلك، ويعود السبب هنا إلى أن تلك المناطق محاطة بحدود روسية بشكل شبه كامل، وهناك أسباب منطقية قليلة لدخول الآخرين إليها: أولها بحجة الصيد وثانيها لاختبار رَدِّ الفعل الروسي على ذلك[11].

ولو قام المرء بفحص طبيعة التوسع السوفيتي في آسيا سابقا فإنه يستطيع الحديث عن قضية مثالية يقول بموجبها: إن روسيا اليوم تتحرك تجاه مسألة الجزر

وهي مدفوعة من قبل نظرية تيرنر Turner [12] المتعلقة بالحدود (Makintosh, 1985: 20-21). لذلك نلاحظ أنّ موسكو حاولت مثلاً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي مَدَّ نفوذها لجعل كوريا دولة عازلة في بداية الخمسينيات، ولكن تلك المحاولة باءت بالإخفاق، ويُعَدُّ خلق منطقة عازلة في خليج أوخوتسك عاملاً محرّكاً للتمنع الروسي الحالي من الخضوع للمطالب اليابانية في سلسلة جزر الكوريل، ويعود السبب في ذلك إلى حَدٍ ما إلى أن تلك السلسلة تساعد على خلق منطقة أوخوتسك العازلة، ويبدو أن أقصى ماترغب روسيا في التنازل عنه هو إعادة الجزر الصغرى والأقل أهمية من الناحية الاستراتيجية، وهذه الجزر هي مجموعة الهابوماي وشيكوتان. ولو وافقت على ذلك اليابان فإن الجزر الأكثر أهمية وهي كوناشيري وايتوروفر ستبقى في يد روسيا، وسيمكن ذلك روسيا من الاستمرار في استعمالهما لتمركز قواتها وقت الضرورة[13]، ولأغراض روسية محضة، فقد تمكن الروس من التوصل إلى منطقة عزل بأمر الواقع في منطقة خليج أوخوتسك بغض النظر عن التذمر الضمني الذي يبديه منافسوها هناك.

العوامل المتعلقة بالاقتصاد:

منذ أن بدأ الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل يطفو على السطح، كانت الاعتبارات الاقتصادية وما زالت موجودة، وفي الوقت الراهن فإنها قد أصبحت أكثر أهمية لروسيا، ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الروسي يتعرض في الوقت الراهن لمشاكل جمة، وقد بدأت هذه المشاكل المحدثة في أواخر الثمانينيات عندما أطلق السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف أفكاره حول البروستوريكا والغلاسينوست[14]. وخلال تَلك الفترة رفض جورباتشوف خطة لإصلاح الاقتصاد تدريجيا سميت بخطة «الخمسمائة يوم». وكان جوهر تلك الخطة هو إصلاح الاقتصاد الروسي عن طريق إدخال النظام الرأسمالي المركّز إليه، وهدفت في جانب كبير منها إلى البدء في التحويل السريع للملكية وسائل الإنتاج من يد الدولة إلى القطاع الخاص، ولكن رَفْضَ جورباتشوف لتلك الخطة ساهم كثيراً في تخلف الاقتصاد الروسي، وتعرُّضه للمشاكل الحالية، ومنذ ذلك الوقت وعبر تحول روسيا إلى جمهورية مستقلة استمر الحديث والجدل حول موضوع إصلاح الاقتصاد، جاء ذَلك مع مناداة قوية للتدرُّج بتحويله إلى رأسمالي شيئاً فشيئاً وفقاً لخطة مشابهة لتلك التي ذكرناها أعلاه، ولكن بطريقة أسرع، واتضحت أهمية تلك المناداة من خلال برنامج الرئيس بوريس يلتسين للإصلاح الرأسمالي الجريء

والمتعثّر في آن واحد، ومن خلال مخرجات الاقتصاد الذي يسير في طريق الغرق، ومن التضخم السريع الحاصل الآن، وأخيراً من التدهور الشديد للروبل Ruble الروسي[15]، وفي العام المنصرم (1992) تراجع معدل النمو الاقتصادي الروسي، ومعدل الانتاج الصناعي معاً بحوالي 20% لكل منهما عن معدلهما في العام الذي سبقه، وتضاعفت أسعار التجزئة Retail Prices بحوالي 20 مرة خلال العام نفسه وجاء الأمر الأخير مع وجود تضخُّم قارَبَ ال 30% في شهر يناير فقط من العام الحالي (1993)، وانهارت قيمة الروبل تجاه العملات الأجنبية، فقد تراجع مثلاً من 60 روبلاً روسياً مقابل الدولار الأمريكي إلى حوالي 600 روبل وذلك في بداية العام 1993، بالإضافة إلى ذلك فإن عجز الميزانية ما زال يتسع، وخرج طبع أوراق عملة جديدة وطرحها في السوق عن السيطرة، وإن الإقراض أيضاً خرج عن السيطرة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هروب رأس المال الواسع إلى الخارج زاد من مشكلة النقص الشديد في العملات الأجنبية (Shafiqul islam, 1993: 57).

هذه الحالة المتردية جعلت الحكومة الروسية تسعى لاستغلال شتى الطرق لإصلاح اقتصادها، ومن أهمّ الوسائل لذلك الحصولُ على المساعدات الخارجية في البداية، واستغلال الثروات الموجودة في القطر ذاته، بخاصة بالنسبة للمناطق الواعدة التي لم تُستَغَلَّ استغلالاً جيداً إلى الآن. وباستعمالنا لسخالين التي حصل عليها الروس عن طريق اتفاقية عقدت في العام 1875 مثالاً، فإنه يمكننا القول إن الكوريل تشكل مصدراً واعداً للفائدة الاقتصادية للروس. ونلاحظ أنه منذ أن بدأ السوفييت تكثيف تنميتهم لسخالين فيما بعد عام 1945، فإن المنطقة وجدت غنية بالنفط وبالمواد الخام الخاصة بالبناء، والأخشاب، والفحم، وفوق ذلك كُلِّه بالثروة السمكية، وفي حقيقة الأمر يأتي مايقارب 10 بالمائة من أسماك روسيا من مياه سخالين. وبالإضافة إلى ذلك فإن قرب المنطقة من مجمعات الصناعة الروسية في نهر الأمور Amur تزيد من أهميتها للروس (Stephan, 1974: 1093). وجيولوجياً فإن جزر الكوريل شبيهة بسخالين، وموقعها المتوسط بين الصين واليابان والجزء الآسيوي من روسيا تجعل المرء يصل إلى نتيجة مفادها أن الروس ينظرون إليها على أنها أملاك مهمة جداً يجب عدم التفريط فيها بأي حال من الأحوال، وآخذين بعين الاعتبار ميلان ميزان التجارة الخارجية لصالح روسيا التي هي دائماً على استعداد لكي تصبح مصدراً للموارد الطبيعية التي تحتاجها اليابان، فإن الهيمنة الروسية الحالية على الجزر ربما تزود اليابان بدافع إضافي لتطبيع علاقاتها مع روسيا الجديدة إلى درجة تستطيع من خلالها تعديل وضع ميزانها التجاري المختل معها. وفي الوقت الراهن فإن مسألة

الكوريل تعتبر ورقة رابحة في يد روسيا لكي تلعبها لإقناع اليابان بالدخول في اتفاقيات اقتصادية تكون في صالح روسيا بشكل أكبر، فالوجود الروسي في المناطق المتاخمة لشمال اليابان يخدم أغراض روسيا من حيث هي عامل مذكر لليابان بموقفها العسكري الضعيف تجاه روسيا في ضوء المعطيات الدولية الجديدة. ذلك الأمر أجبر اليابان على التعامل مع المطالب الروسية القادمة بعيداً عن الاستخفاف، والأمر الثاني حول هذا الموضوع يتعلق بحاجة اليابان إلى المواد الخام التي لدى روسيا والموجودة في المناطق الروسية القريبة من اليابان كجزيرة سخالين، لذلك فإنه يمكن القول إن الرغبة الروسية في السيطرة على الكوريل ازدادت الآن، وذلك لأن الكوريل تكمل سيطرتها الجغرافية على المناطق التي تحتوي على المواد الخام التي صارت ضرورية الآن لروسيا ذاتها لكي تستخدم في صناعاتها، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ستقوم بتصديرها إلى اليابان المورد المضمون للعملات الصعبة التي صارت تحتاجها روسيا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها[16].

وإذا ما أصرت روسيا على أن ترث تركة الاتحاد السوفيتي الذي كان يُصِرُّ على أن المعاهدات الدولية تعد منبعاً أساسياً للقانون الدولي يزودها بعذر جاهز للتدخل في اليابان فإن الموقف الياباني سيكون محرجاً جداً، ولكن المرء صار في ظل المعطيات الدولية الجديدة وانحسار فترة الحرب الباردة يشك في أن تقف روسيا مواقف متصلبة تجاه اليابان، ويعود ذلك إلى كونها الحليف القوي للولايات المتحدة، ويشك أيضاً في أن تسير على خطا الاتحاد السوفيتي الذي كان يَتَّسِمُ بالإصرار والاستمرارية في سياساته، فقد سار مثلا على وتيرة واحدة فيما يتعلق بمسألة الكوريل، وفي واقع الأمر يستطيع المرء أن يشير إلى أن النظرة السوفيتية إلى اليابان على أنها دولة هامشية سيتغير الآن من خلال الموقف الروسي الجديد فيما يتعلق بمعالجة شتى القضايا العالمية وبخاصة إذا ما أخذنا موقف الاقتصاد الياباني القوي في عالم اليوم، ومما لاشك فيه أن اليابان تعي تلك الحقيقة تماماً، ويبدو أنها على استعداد للعب بها على أنها ورقة رائجة في هذا المجال (كورياما، 1990: 230-237). وفيما قبل انعقاد قمة السبعة الكبار قبل الماضية التي عقدت في لندن أكّد رئيس الوزراء الياباني السابق توشيكوكايفو أن الاتحاد السوفييتي لن يتلقى مساعدات يابانية كبيرة حتى يعيد إلى اليابان جزر الكوريل، ووصف كايفو الجزر بأنها جزء لايتجزأ من الأراضي اليابانية، وأضاف أن مسألة الجزر هي مسألة سيادة وطنية، وليس هناك أي مجال للدخول في مساومات بشأنها، وذلك لأنها ليست مسألة صفقة تجارية قابلة للتنازل فيها، وقد وضع كايفو شروطاً إضافية للاستجابة لنداء المساعدة الذي وجهه ميخائيل

جورباتشوف للغرب لدعم برامجه الاقتصادية الإصلاحية، وأبرز تلك الشروط هي استعداد الاتحاد السوفيتي لتطبيق سياسة «التفكير السوفيتي الجديد» التي تُنْتَهَجُ في الشؤون الآسيوية وذلك في إشارة لإنهاء بواعث الحرب في القارة على شاكلة ما حدث في إنهاء مظاهر الحرب الباردة في أوروبا[17].

مفاوضات الطرفين وحواراتهما

يعد احتلال الجيش الأحمر السوفيتي لتلك الجزر القاعدة الرئيسة التي تشكلت حولها الخلافات السوفيتية - اليابانية. وصرحت موسكو بأنه لم يكن هناك خلاف حدودي بين الاتحاد السوفيتي واليابان. وينطلق الموقف السوفيتي هذا من منطلق أن السيادة السوفيتية على جنوب سخالين والكوريل تمَّ الاعتراف بها نتيجة للأمور الثلاثة الآتية: أولاً اتفاقات حلفاء الحرب المتعددة، وثانياً من قبل استسلام اليابان غير المشروط، وثالثاً معاهدة سلم سان فرانسيسكو لعام 1951 والتي أسقطت فيها اليابان مطالبها في تلك الجزر (Petrov, 1969: 34). وتستند دعوى الاتحاد السوفيتي على أن كوناشيري، وايتوروفو، وجزيرة شيكوتان، وأرخبيل هابوماي التي تطالب طوكيو باستعادتها تُعَدُّ جزءاً من الكوريل التي تنازلت اليابان عن ملكيتها (Falkenheim, 1987: 49).

ولكن اليابان رفضت ادعاءات موسكو، وقالت إنها لم تعترف بالسيادة السوفيتية على جنوب سخالين وجزر الكوريل، وأضافت أنها ليست ملزمة باتفاقية يالطا، لأن الكثير من بنودها كانت لاتزال سرية في الوقت الذي قبلت فيه اليابان إعلان بوتسدام قاعدة لاستسلامها في الحرب، ويشير إعلان بوتسدام إلى إعلان القاهرة الذي نَصَّ على أنه سيتم إجبار اليابان على إعلان تخليها عن جميع الأراضي التي استولت عليها «بالعنفْ والطمع»، وذلك الأمر لاينطبق على حالتي سخالين وجزر الكوريل، ولكن رغم قيام اليابان بإسقاط مطالبها في تلك الجزر وفقاً لاتفاقية سان فرانسيسكو فإن الاتحاد السوفيتي لم يصادق على تلك الاتفاقية، ويجعل ذلك الأمر تبعية تلك الجزر لأحد الطرفين غير محددة، لذلك فإن تبعية جنوب سخالين وجزر الكوريل لروسيا غير معترف بها عن طريق معاهدة دولية. وعلاوة على ذلك فإن اليابان تقول إن كوناشيري وايتوروفو وهابوماي وشيكوتان ليست جزءاً من سلسلة جزر الكوريل التي تنازلت عن ملكيتها، ويعود السبب في ذلك إلى أن تلك الجزر لم تخضع لملكية قوة أجنبية مطلقاً، مما يعني أنه يُنْظَرُ إليها على أنها أراض يابانية

صرفة وغير قابلة للمساومة، وتبرز طوكيو بهذا الصدد أسانيد تاريخية وجغرافية وبيئية – نباتية لكي تعزز مقولتها تلك (Falkenheim, 1987: 49).

وفي الوقت الذي تمثّل فيه وجهات النظر تلك المواقف الأخيرة لكلا الطرفين فإن مواقفهما لم تكن متصلبة بهذه الدرجة في السابق، ففي عام 1955 مثلاً عند بدء المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية سلام بينهما كانت مواقفهما أكثر مرونة، وكانت هناك تطلعات ونوايا أكبر للتوصل إلى عقد اتفاقية سلام، فاليابان كانت تطمح في تبني سياسة أكثر تحرراً من التبعية للولايات المتحدة تجاه موسكو. ويعود ذلك إلى وجود مجموعة من المصالح التي سعت اليابان إلى تحقيقها، فقد كانت اليابان تطمح إلى الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة التي لم تكن لتحصل عليها بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق النقض Veto، وكانت اليابان أيضاً ترغب في إنهاء حالة الحرب بينها وبين الاتحاد السوفيتي في سبيل قيام علاقات دبلوماسية تطمح من ورائها إلى استعادة أسرى الحرب اليابانيين الذين كانوا لا يزالون لدى الاتحاد السوفيتي، ومن جانبه فإن الاتحاد السوفيتي كانت له استراتيجية لخلق علاقات دولية جديدة. فقد كان خروتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي يسعى إلى خلق سياسة من شأنها أن تقيم نوعاً من التعاون السلمي، وأتى ذلك في محاولة لحل الخلافات الحادة في علاقات الشرق بالغرب، وتوخت موسكو من ذلك تحرير نفسها من تعقيدات تلك الخلافات لكي تتفرغ للتركيز على الدول النامية لتحقيق مكتسبات سياسية وأيديولوجية فيها، وتأييداً لمساعيه تلك أبدى خروتشوف مرونة واضحة لم تكن معهودة في معالجة السوفيت للأمور المتعلقة بمسائل الحدود ومناطق النفوذ. فقد وافق خروتشوف مثلاً على إعادة قاعدة بوركالا البحرية إلى فنلندة وإلى إعادة النظر في القطاع السوفيتي في النمسا (Falkenheim, 1987: 49).

ونتيجة لتلك الرغبة في التفاوض فإن موقف الطرفين أصبح متقارباً مع حلول عام 1955 للتوصل إلى اتفاقية حدودية بشكل لم يسبق له مثيل، إلا أنه ما إن شَرَعَا بالمفاوضات حتى لاح في الأفق بون شاسع يفصل بين وجهات نظرهما، فقد تم رفض مطالب اليابان في استعادة سلسلة جزر هابوماي وكل من جزر شيكوتان وكوناشري وايتورفو. ولكن بعد مضي شهرين من المفاوضات وافقت موسكو على إعادة جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان، في تلك اللحظة بدا واضحا أنه كان من الممكن عقد اتفاقية من نوعٍ ما حيث إن المفاوضين اليابانيين جاءوا إلى لندن وهم يعتقدون أن حكومتهم قد تقبَل هذا النوع من الحلول الوسط (Hellman, 1969: 34).

ولكن الأمور لم تسر وفقا لتوقع المفاوضين تلك، ولم تعقد اتفاقية سلم بناء

على ذلك الحل الوسط الذي اقترحه السوفييت، ويعود ذلك إلى أن الموقف الياباني حول الموضوع تصلَّب فجأة، فبعد وقت قصير من العرض السوفيتي الآنف الذكر نشرت وزارة الخارجية اليابانية كراسة تدافع فيها عن مطالب اليابان في جزر كوناشيري وايتوروفو، عندئذ تم إعداد مسودة اتفاقية وضحت فيها الخارجية اليابانية موقفها المتشدد جدا حيث لم تطالب بالجزيرتين المذكورتين فقط، واقترحت فيها أن يتم النظر في ملكية جزر كوريل الشمالية وسخالين الجنوبية من قبل مؤتمر دولي، وأن يتم تحديد ملكيتها من قبل ذلك المؤتمر، ونظراً لكون تلك المسودة لم تكن مقبولة على الإطلاق من قبل موسكو فإن المفاوضات علقت تماما مع نهاية شهر أغسطس 1955 (Hellman, 1969: 34; Matsumoto, 1977: 13-14). وجزئياً يعود ذلك الموقف الياباني المتصلب خلال المفاوضات المشار إليها إلى ضغوط تَعَرَّض لها رئيس الوزراء الياباني آنذاك من قبل حلفائه الليبراليين الذين شكل بالتحالف معهم حكومته، لقد كان الحزب الديمقراطي الليبرالي معارضاً للوصول إلى حل وسط لمسألة الحدود مع الاتحاد السوفيتي، ومن جانب آخر فإنه يبدو أن الولايات المتحدة لعبت دورها أيضاً في الضغط على اليابان وذلك في سبيل منعها من توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي. فلكي يحبط التقارب الياباني السوفيتي قام وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك جون فوستردالاس بتهديد اليابان. وقال: إن حكومته ستقوم بمراجعة موقفها تجاه كون جزيرة أوكيناوا التي كانت الولايات المتحدة تحتلها آنذاك جزءاً أصيلاً من الأراضي اليابانية، وذلك إذا ما اعترفت طوكيو بأن كوناشيري وايتوروفو أراض سوفيتية (Hellman, 1969: 34; Matsumoto, 1977: 13-4). وبعد مَدٍ وجَزْر ثَمَّ كسر طوق الجمود الذي ساد علاقات الطرفين، ففي اكتوبر 1956 قرر الطرفان توقيع إعلان سلم يقيمان من خلاله علاقات دبلوماسية فيما بينهما، وينهيان حالة الحرب التي كانت قائمة، ووعد الاتحاد السوفيتي بإعادة جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان بعد توقيع اتفاقية سلم شاملة في المستقبل تنهي من خلالها جميع الخلافات الحدودية: (Falkenheim, 1987: 52) وفي الوقت الذي أُعيد فيه فتح باب المفاوضات لعقد اتفاقية سلم في عام 1972 كانت مواقف كلا الطرفين متباعدة جداً، وجاء ذلك التباعد نتيجة لتراكمات أحداث الستينات، ففي يناير 1960 تراجع الاتحاد السوفيتي عن عروضه وأقواله بأنه سيعيد جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان بعد الانتهاء من توقيع اتفاقية السلم، وواضح أنه لن يتم إعادة الجزر المذكورة مالم يتم سحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي اليابانية. ذلك التصلب في مواقف موسكو كان يستهدف التأثير على مواقف اليابان خلال المفاوضات التي كانت جارية بينها وبين الولايات

المتحدة لتجديد الاتفاقية الأمنية، وفي عام 1968 ظهرت تصريحات سوفيتية عدة توضح بأن موسكو لم تعد راغبة حتى في الاعتراف بأنه كانت هناك سيادة يابانية في وقت مضى على أيٍّ من المناطق المتنازع عليها: (Falkenheim, 1975: 120-124). ومع نهاية عقد الستينات كان القادة السوفيت يبررون رفضهم لعقد اتفاقية حول الحدود مع اليابان بأنه من غير المعقول العبث بتسويات عقدت عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وعكست تلك المقولة الجديدة الاهتمام السوفيتي بتأثير عقد اتفاقية من ذلك القبيل على القوى الأخرى التي لها خلافات حدودية مع الاتحاد السوفيتي وخصوصاً الصين والمانيا الغربية.

وخلال الفترة الأخيرة من الستينات زاد الاهتمام الياباني بموضوع الخلاف الحدودي، ففي الفترة السابقة كان موضوع الحدود الشمالية ذا أهمية ثانوية نتيجة لإعطاء اليابان أهمية أكبر في سياساتها الحدودية لمسألة أوكيناوا. واعتبرت أوكيناوا ذات أهمية أكبر لسببين يتعلق الأول منهما بمعيشة عدد أكبر من اليابانيين على أراضيها في الوقت الذي أُجلي فيه معظم اليابانيين الذين كانوا يعيشون في الحدود الشمالية من هناك بعد الحرب العالمية الثانية، ويتعلق ثانيهما بالتضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الياباني من دمائه للدفاع عنها في أثناء الحرب، وظهر مُؤَشِّر قوي على استعادة السراة السياسية اليابانية ثقتها بنفسها فيما يتعلق بموضوع الحدود الشمالية، واتضح ذلك عندما بدأت تظهر اهتماماً أكبر بتلك المسألة في الوقت الذي يلاحظ فيه أنها كانت مترددة كثيراً في هذا الشأن، فقد لُوحِظَ في فترات سابقة أنها كانت مستعدة لقبول حلول وسط قد تكون غير مرضية لعامة اليابانيين، وجاء المؤشر الذي يعزز تلك المقولة عندما أصدر الدايت الياباني (البرلمان) بمجلسيه قراراً مفاده إرسال مبعوثين منه إلى هوكايدو في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر من العام 1967. واستهدف الدايت من وراء ذلك استقصاء موضوع الحدود الشمالية على الطبيعة[18]. وفي أكتوبر من العام نفسه شكل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم آنذاك لجنة خاصة لدراسة موضوع الحدود. (Falkenheim, 1978: 52). وتزايدت المساعي اليابانية لتعزيز مطالبها في استعادة الحدود الشمالية في عام 1967 بعد قيام رئيس الوزراء الياباني آنذاك آيساكو ساتو بزيارة رسمية إلى واشنطن، وخلال تلك الزيارة وافق الرئيس ليندون جونسون على إعادة جزر بونين، وأعلن تصريحات التزم من خلالها التزاماً مطّاطيّاً بإعادة أوكيناوا إلى اليابان.

وفي الثامن والعشرين من أغسطس 1968 قام مكتب رئيس الوزراء الياباني بإصدار وثيقة حول الوضع العام للحدود اليابانية الشمالية، حيث وضح فيها أن

جزر هابوماي وشيكوتان وكوناشيري وايتورفو يجب أن تظهر ضمن الخرائط الرسمية اليابانية جزءاً من الأرض اليابانية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوثيقة مهدت لفرض الضرائب المحلية على شيكوتان، وكوناشيري، وايتورفو ابتداءً من السنة المالية للعام 1969. ويجدر التنويه هنا إلى أن الضرائب كانت قد فرضت على جزر الهابوماي منذ عام 1959 [19]. وفي 21 أكتوبر 1970 قام رئيس الوزراء الياباني آنذاك ايساكوساتو بشرح وجهة النظر اليابانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وربما أدّتْ تلك التحركات اليابانية المكثفة والعلنية إلى ازدياد تصلُّب صانعي القرار السوفييت تجاه الموضوع، وإلى انتهاجهم خُطاً أكثر شدة، وذلك لأنه بدأ أن اللين الذي أظهرته موسكو في السابق تجاه جزر هابوماي وشيكوتان أدَّى إلى مزيد من المطالب اليابانية في المنطقة.

وفي بداية السبعينات ظهرت بوادر كثيرة تشير إلى أن الولايات المتحدة واليابان كانتا تتجركان في اتجاه التقارب مع الصين بشكل أكبر من ذي قبل، ذلك الأمر أدَّى إلى أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالضغط على طوكيو عن طريق فتح ملف الحديث عن عقد اتفاقية سلام سوفيتية - يابانية، وقد ربحت اليابان امتيازا حول الموضوع، فقد قام السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي آنذاك ليونيد بريجينيف بتوقيع ميثاق مشترك مع رئيس الوزراء الياباني تاناكا وذلك في أكتوبر 1973، وضمن تلك الأجواء وافق بريجينيف على إكمال المفاوضات لعقد اتفاقية سلام توصل إلى حل جميع المشكلات المتراكمة منذ الحرب العالمية الثانية، وفَسِّرَت تلك الموافقة على أنها إشارة واضحة إلى المشكلات الحدودية المعلقة بين الطرفين، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاقية واضحة حول الموضوع في أثناء تلك المباحثات، بل على العكس من ذلك فإن التقارير التي خرجت من أروقة المفاوضات تشير إلى أنه كلما حاول رئيس الوزراء الياباني إثارة موضوع الحدود كان بريجينيف يتهرب منه إلى أن ثارت ثائرته أخيرا وانفجر غاضباً، ويشير كثير من المحللين السياسيين في تلك الفترة إلى أن النتيجة التي تمخضت عن تلك المفاوضات لم تكن حتمية، وإلى أن اليابان فقدت فرصة نادرة للوصول إلى اتفاقية مع السوفييت، ويرى أولئك المحللون أن رغبة موسكو في إجهاض التقارب الصيني الياباني، وفي تحقيق تعاون مع اليابان لتنمية سيبيريا خلقت لديها استعداداً للوصول إلى حَلّ وسط مع اليابان لم تحسن الأخيرة استغلاله، وفَوَّتت اليابان فرصة الوصول إلى حَلّ وسط بتحركها السريع على محورين: الأول هو إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، والثاني هو امتناعها من إقامة تعاون مشترك مع

موسكو لتنمية سيبيريا وإصرارها على ربط ذلك بتحقيق نجاح واضح على صعيد المسألة الحدودية (Falkenheim, 1987: 53).

وفي الفترة التي تلت زيارة تاناكا إلى موسكو كانت هناك حوافز أقل لدى موسكو للوصول إلى حلول وسط، فالأزمة النفطية التي ألمت بالعالم في عام 1973 إثر المقاطعة العربية لتصدير النفط إلى العالم الغربي وحلفائه أثَّر على موقف موسكو. فقد تشكلت لدى موسكو قناعة أكبر بأنه ليست هناك حاجة إلى صفقات حدودية مع اليابان لإغرائها بالتعاون والمساهمة في تنمية سيبيريا، وعندما أبدت اليابان مرونة أقَلّ تجاه الخلاف الحدودي قام الاتحاد السوفيتي بتغيير تكتيكاته مرة أخرى، وخلال زيارة وزير الخارجية الياباني ميازاوا إلى موسكو في يناير 1975 اقترح السوفييت توقيع اتفاقية حسن جوار وتعاون مشترك تكون حداً فاصلاً في الوقت الذي تتم فيه مناقشة اتفاقية سلام، ولكن اليابان رفضت توقيع تلك الاتفاقية لأنها لم تتطرق إلى مسألة الخلاف الحدودي.

وفي الفترة اللاحقة انتهج القادة السوفييت خطا أكثر تشددا تجاه الموضوع، فقد رفضوا بشكل قاطع وجود مشكلة حدودية بين بلادهم واليابان من الأساس، وفي مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي الذي عقد في فبراير 1976 نعت ليونيد بريجنيف الموقف الياباني بأنه «مطالب حدودية غير قانونية». ومن جانب آخر قامت موسكو ولأول مرة بمطالبة اليابانيين الذين يقومون بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية بحمل جوازات سفر صالحة مع الحصول على تأشيرات مسبقة قبل توجههم إلى هناك، ولم يكن ذلك الأمر مقبولاً لدى طوكيو على الإطلاق، وتم تصعيد الخلاف من قبل موسكو عندما أعلنت في العاشر من ديسمبر 1976 عن نيتها لإنشاء مجال اقتصادي قدره 200 ميل بحري مستوعبة بذلك المياه المحيطة بالجزر محل الخلاف، وحاول السوفييت واليابانيون حل تلك المشكلة عن طريق مناقشة اتفاقية تضمن للصيادين اليابانيين القيام بعملهم بسلام. ولكن المشاكل الحدودية الأساسية المعلقة عاقت الاتفاق حول الموضوع (Falkenheim, 1978: 608-613). وباتت مسألة إعلان موسكو بمد حدودها البحرية إلى 200 ميل تهدد بتطور الخلاف إلى الأسوأ وذلك بسبب اتساع مساحة المناطق البحرية المتنازع عليها.

ولكي تحل تلك المشكلة دخل الطرفان في مفاوضات لإرساء قواعد تحكم عملية الصيد اليابانية في تلك المنطقة، وتزامنت تلك المفاوضات مع قرار اليابان بالسماح للولايات المتحدة بفحص طائرة MIG-25 التي هبط بها طيار سوفيتي هارب في جزيرة هوكايدو وذلك في سبتمبر 1976. ومما زاد من تعقيد تلك المفاوضات

توجس اليابان خيفة من أن عقد أية اتفاقية يتم من خلالها الاعتراف بحق الاتحاد السوفيتي في تطبيق تشريعاته على الصيادين اليابانيين العاملين في المياه المحيطة بالجزر المتنازع عليها سيضعف كثيراً من المطالب اليابانية. وبغد مفاوضات طويلة ومعقدة توصل الطرفان إلى اتفاقية في مايو 1977، واحتوت تلك الاتفاقية مادة تشير إلى أنه لايوجد نص في الاتفاقية المعقودة يشير بوضوح إلى حَقّ أي من الطرفين المتنازعين في أن يَدَّعِيَ ملكية المناطق المتنازع عليها[20]. ويعني هذا أن هناك إشارة واضحة إلى بقاء المسألة الحدودية معلقّة، وأصرت اليابان أيضاً على أن النص الذي يجب أن يؤخذ به فيما يتعلق بمد المياه الإقليمية السوفيتية إلى 200 ميل هو ذلك النص الذي جاء في إعلان مجلس السوفييت الأعلى الذي نشر في العاشر من ديسمبر 1976، وليس قرار مجلس الوزراء السوفيتي الذي أعلن فيما بعد، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأول كان أقل تحديداً للمناطق التي يشملها القرار. وخلال الجولة الثانية من المفاوضات التي بدأت في أواخر يونيو 1977 واختتمت في الرابع من أغسطس من العام نفسه، ناقشت الحكومتان اتفاقية مؤقتة لتنظيم عملية الصيد السوفيتية في منطقة المائتي ميل بحرية التي أعلنتها اليابان في الأول من يوليو 1977، ومن الأمور الأساسية التي عاقت الاتفاق أن منطقة المائتي ميل اليابانية المعلنة احتوت المياه المحيطة بالجزر المتنازع عليها، وتداخلت مع المنطقة التي أعلنتها الاتحاد السوفيتي، ولكن الطرفين تمكنا من التوصل إلى صيغة وسط سمحت لهما بتجنب مشكلة الحدود، ورغم تلك النتيجة، فإن موقف موسكو المتصلب في المفاوضات خلق امتعاضاً مستمراً في اليابان، وعلى ذلك فإنه يمكن القول إن موسكو خسرت فرصة مهمة لإيقاف اليابان من التقارب الشديد مع الصين، ففي فبراير 1978 قامت اليابان بتوقيع اتفاقية ذات نطاق واسع، طويلة الأمد للتعاون الاقتصادي مع الصين، وفي أغسطس من العام نفسه تم توقيع اتفاقية صداقة بين اليابان والصين عملت على زيادة التباعد بين الصين والاتحاد السوفيتي، فلو قامت موسكو بانتهاج سياسة أَقَلَّ تشددا تجاه اليابان حول مسألة الجزر لكان من الممكن لها أن توازن من الموقف الياباني تجاه الصين، ومن التقارب الشديد الذي حدث بينهما إذا لم تقم بمنع حدوثه من الأساس (Falkenheim, 1987: 55).

وتعقدت مسألة حل الخلاف الحدودي كثيراً في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلم والصداقة، فقد شهدت تلك الفترة تداعياً ملحوظاً في العلاقات السوفييتية – اليابانية. ويعود السبب في ذلك لمجموعة قضايا أهمها التقارب الصيني الياباني وتصعيد البناء العسكري السوفيتي في منطقة المحيط الهادي الآسيوية وفي الجزر

المتنازع عليها، والاجتياح السوفيتي لأفغانستان ومأساة طائرة الركاب الكورية الجنوبية KAL 007 التي أسقطتها وسائل الدفاع السوفيتية، والجمود الذي ساد علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي. وقام الاتحاد السوفيتي بالرد على إعادة فتح الحوار الياباني الصيني، وتمَّ ذلك عن طريق زيادة الضغط على اليابان لتوقيع اتفاقية حسن جوار وتعاون معه، وعندما قامت صحيفة الإزفستيا لسان حال الحكومة السوفيتية بنشر مسودة اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي واليابان في أواخر فبراير 1978 أعلن وزير الخارجية الياباني آنذاك سونودا بأن بلاده لن تأخذ في اعتبارها تلك الاتفاقية إلى أن يتم توقيع اتفاقية سلم بين الطرفين تعيد المناطق الشمالية إلى اليابان، وقام الاتحاد السوفيتي أيضاً بتبني موقف أكثر تشددا تجاه جزر هابوماي وشيكوتان، فعندما قام رئيس الحزب الليبرالي الجديد بزيارة موسكو في نوفمبر 1978 أخبر من قبل اليكسي كوسيجين والقادة السوفييت الآخرين بأن الاتحاد السوفيتي لم يَعُدْ ملزَماً بما أعلنه في عام 1956 بأنه سيعيد تلك الجزر بعد أن تتم عملية توقيع اتفاقية سلمية، وقام كوسيجين بتذكير رئيس الحزب المذكور بالإعلان السوفيتي الذي صدر في عام 1960 الذي وضح بأنه لن يتم إعادة الجزر المذكورة مالم تنسحب جميع القوات الأجنبية الأخرى من اليابان، وتمت مسألة توضيح تلك الفكرة من قبل السفير السوفيتي لدى اليابان. فقد أخبر السفير مراسل صحيفة يابانية بأنه ليس لدى الاتحاد السوفيتي أية نية بتحويل صخرة واحدة إلى اليابان فما بالك بجزيرة. تلك التصريحات سببت بعض الامتعاض في اليابان، وذلك لأن الموقف السوفيتي حول الموضوع بدا غامضاً، وبالإضافة إلى ذلك فإن طوكيورفضت مقولة إن موسكو لها الحق في تبديل التزام 1956 من طرف واحد (Falkenheim, 1987: 55).

وفي أواخر يناير 1979 أعلنت وكالة الدفاع اليابانية أنَّ الاتحاد السوفيتي قام بتعزيز حامياته وقواعده في كوناشيري وايتورفو، وفي عملية بناء عسكرية بدأت في مايو 1978 قام الاتحاد السوفيتي بزيادة حجم قواته من حوالي 2000 إلى 5000 جندي، وقام بتوسعة مدارج المطارات، وطور التسهيلات التي تقدمها الموانىء، وقام بإنشاء مبان جديدة ومحطات رادار، كما نقل صواريخ أرض - جو إلى تلك المنطقة[21]، وفي رد فعل ياباني على تلك التحركات السوفيتية قام نائب وزير الخارجية الياباني تاكاشيما ماساو بتسليم رسالة احتجاج شفهية إلى السفير السوفيتي في طوكيو في أوائل فبراير، وفي إطار ذلك الاحتجاج طالب ماساو بإزالة جميع القوات السوفيتية الموجودة في الجزر، ورَدَّ السفير السوفيتي في احتجاج مضاد مدعياً أن الاحتجاج الياباني يشكل تدخلاً خطيراً في الشؤون الداخلية لبلاده حيث إن الجزر كانت وما زالت أراضي

سوفيتية، وعلى أثر ذلك عقد الدايت الياباني اجتماعاً له في فبراير 1979 أصدر فيه إعلاناً بأن الجزر المشار إليها أراض يابانية، وقام الدايت بِحَثِّ الحكومة بالمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات السوفيتية منها، وبغض النظر عن الاحتجاج الياباني واصل السوفيت زيادة قواتهم في الجزر المتنازَع عليها، ومع قدوم صيف 1979 وصل عدد القوات السوفيتية المتمركزة في كوناشيري وايتوروفو إلى 12000 جندي مزودين بأحدث أنواع الأسلحة بما في ذلك طائرات الهجوم العمودية والدبابات والمدفعية الثقيلة، وتلك الزيادة تشير بوضوح إلى أن مهمة تلك القوات لم تكن دفاعية محضة، ومما زاد من قلق اليابانيين حول الموضوع هو إرسال قوات أرضية سوفيتية إلى جزيرة شيكوتان لأول مرة (Lewis, 1980: 23). . وجاء اجتياح القوات السوفيتية لأفغانستان لكي يؤثر تأثيراً قوياً على إدراك اليابانيين الحسي بالأمن مما خلق اهتماماً بالغاً بامكانية وجود تهديد سوفيتي حقيقي لهم، وتعزز ذلك الاهتمام عن طريق استمرارية زيادة بناء القوة العسكرية السوفيتية في منطقة المحيط الهادي الآسيوية وفي الجزر الشمالية، ومع حلول نهاية عام 1982 وصل عدد القوات السوفيتية في الجزر المتنازع عليها إلى 14000فرد، وتم استبدال طائرات ميج 17 المتمركزة في ايتوروفو بطائرات ميج 21 الأسرع من الصوت[22]. وفي سبتمبر 1983 أرسلت عشرون طائرة ميج 23 المقاتلة إلى ايتوروفو للتمركز هناك، وفي أبريل 1984 رفع عدد طائرات الميج 24 إلى أربعين طائرة، وساهمت العقوبات التي فرضت على الاتحاد السوفيتي بعد اجتياحه لأفغانستان في بروز انخفاض ملحوظ في الاتصالات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واليابان. ويلاحظ أيضاً أنه قبل الاجتياح المذكور قام وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو بتأجيل زيارته المعد لها مسبقاً إلى اليابان مرات متعددة، من جانب آخر فقد خفض عدد الاتصالات الرسمية اليابانية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات، وجاء ذلك عندما تمَّ إلغاء مجموعة من اللقاءات الدورية والعادية على مستوى نواب الوزراء نتيجة مباشرة لفرض العقوبات اليابانية، وجاءت تلك العقوبات كما ذكرنا رَدَّ فعل على غزو أفغانستان، وإعلان الأحكام العرفية في بولندا، ويعني غياب الاتصالات الرسمية في تلك الفترة أنه لم تُعْقَد مفاوضات رسمية تتعلق بمسألة الحدود، ولكي تواصل ضغوطها حول المسألة فإن اليابان أقدمت على مجموعة من الخطوات، وكان من بينها زيارات لكبار المسؤولين اليابانيين إلى رأس نوسابو لتفقد الجزر الشمالية، وقيام لجنة من البرلمان بزيارة إلى نيويورك لشرح قضية اليابان بخصوص حدودها الشمالية لمختلف مسؤولي الأمم المتحدة وسفراء العالم لديها، والقيام بجمع 34 مليون توقيع ياباني في التماس

لإعادة الجزر الشمالية اليهم، فكلما وجد اليابانيون فرصة سانحة قاموا بإثارة قضية الخلاف الحدودي بينهم وبين السوفييت الذين كانوا يردون بنفي وجود مشكلة حدودية (Falkenheim, 1987: 58).

والاستثناء الوحيد لهذا الرفض المستمر كان متعلقاً بمنطقة مصايد الأسماك حيث خلق الاعتماد السوفيتي - الياباني المتبادل حاجة لوجود اتصالات دورية ومستمرة لمناقشة الحصص والمشاكل الأخرى. ففي أغسطس 1981 وقّع الجانبان اتفاقية تتعلق بالسماح للصيادين اليابانيين بجمع الطحالب البحرية حول جزيرة كابيجارا ضمن سلسلة جزر هابوماي، تلك الاتفاقية حلت محل اتفاقية خاصة عقدت في عام 1963 تتعلق بالموضوع ذاته، وعلقت من قبل الاتحاد السوفيتي في عام 1976. وقدم الاتحاد السوفيتي بعض التنازلات خلال المفاوضات التي جرت لعقد تلك الاتفاقية، وجاءت تلك التنازلات عن طريق إسقاطه مطالبه بأن تحتوي الاتفاقية على نَصّ يشير إلى استعمال الاسم الروسي للجزيرة بدلاً من الاسم الياباني، وأن تنص على أن يحصل الصيادون اليابانيون على تصريحات يصدرها الاتحاد السوفيتي، وأن يقع أولئك الصيادون تحت طائلة القانون السوفيتي. ووجدت طوكيو تلك المطالب غير مقبولة، وذلك لأنها من الممكن أن تفسر بطريقة ربما تؤدي إلى تعزيز مواقف موسكو من الصراع الحدودي، وفي مقابل تلك التنازلات وافق الصيادون اليابانيون على دفع رسوم ضخمة مقابل الحصول على تراخيص بجمع القواقع. وفي ديسمبر 1984 قام الطرفان بتوقيع اتفاقية لمدة ثلاث سنوات تنظم عملية قيام اليابانيين بالصيد في مجال المائتي ميل بحري السوفيتية. وحلت تلك الاتفاقية محل الاتفاقيتين المنفصلتين الأخريين ذواتي السنة الواحدة اللتين وقعتا في عام 1977 واستمر تجديدهما منذ ذلك الوقت. ومنذ عام 1984 كان هناك بعض التحسن في العلاقات الاجمالية بين الطرفين حيث قام الطرفان بإعادة الاتصالات السياسية على المستويات العليا التي علقت منذ الغزو السوفيتي لأفغانستان، وشهد عاما 1984 و 1985 تبادل زيارات وفود برلمانية وإعادة تفعيل المشاورات على مستوى مساعدي الوزراء حول أمور تتعلق بالشرق الأوسط والأمم المتحدة والحد من التسلح بالإضافة إلى الكثير من الأمور الأخرى، وعلى أية حال فقد رفض وزير الخارجية السوفيتي الأسبق جروميكو مراراً وتكراراً الدعوات لزيارة اليابان مُسَوِّغاً ذلك بقوله انه سيأتي عندما يتأكد بأن الأحاديث التي سيجريها لن تكون مربوطة ومؤثراً عليها من قبل المسألة الحدودية، وبأنه لن يُسْتَقْبَلَ بمظاهرات مضادةً له (Falkenheim, 1987: 58).

التطورات الأخيرة

تشير آخر التطورات حول مشكلة الخلاف على ملكية جزر الكوريل بين اليابان وروسيا أن مواقف الطرفين الأخيرة زادت تصلباً، وباعدت بينهما أكثر مما كان عليه الأمر لثلاثين عاماً خَلَت. فبالنسبة لليابانيين تعد الجزر رمزاً زاد أهمية عبر السينين، ويأتي ذلك انعكاساً لنمو الوطنية اليابانية بثوبها الجديد المعتمد على الإصرار والثقة بالنفس. ويدل على تزايد دور اليابان المستقل في الشؤون الدولية (العشماوي، 1992: 253-255)، ويلقى موقف الحكومة اليابانية من قضية الجزر من حيث هي جزء أصيل وغير قابل للفصل عن الأراضي اليابانية الأخرى مزيداً من الدعم والتأييد من عامة اليابانيين، ومن أحزاب المعارضة جميعها، ولكن رغم الحقيقة السابقة فإننا إذا ما أخذنا في الاعتبار ذوبان الجليد السياسي الذي اجتاح معظم أنحاء العالم فإننا بالضرورة لانستطيع أن نتجاهل ما حَدَث وما يحدث من ذوبان لهذا الجليد بين عاصمتي روسيا واليابان. فمنذ بداية أكتوبر 1991 توقفت طوكيو بشكل ملموس عن معارضتها منح موسكو مساعدات اقتصادية واسعة النطاق، وترجمت ذلك عملياً عن طريق تقديم صفقة معونات قيمتها 2,5 «مليار دولار» أمريكي، ولم يكن الرد الروسي على ذلك هينا حيث إن موسكو في الأسابيع الأخيرة من حكم جورباتشوف قامت بتقديم تنازلات حول جزر الكوريل، فمن ضمن الحديث الواسع الذي دار حول التوقعات لزيارة كان سيقوم بها جورباتشوف إلى اليابان في نهاية العام 1991 خرجت إشاعات قوية مصحوبة بتفاؤل شديد، ودار ذلك التفاؤل حول مخرجات تلك الزيارة على صعيد مسألة الكوريل، وتطلعت طوكيو كثيراً إلى عودة جميع الجزر الشمالية إليها على أنها نتيجة إيجابية لزيارة جورباتشوف. ولكن موسكو رفضت التعليق على إمكانية فتح الحوار حول هذه المسألة بالإضافة إلى رفضها التعليق على الإشاعات ذاتها، بل على العكس من ذلك صدرت عنها اشارات مشجعة حول الموضوع خلال زيارة وزير الخارجية السوفيتي آنذاك ادوارد شفرنادزة إلى طوكيو في سبتمبر 1991 وأعقب تلك الزيارة قيام وفد ياباني غير رسمي بزيارة موسكو، وخلال تلك الزيارة تابع الوفد تطورات الإشاعات التي دارت حول الموضوع، وقام أعضاؤه عند عودتهم إلى اليابان بإيصال معلومة إلى حكومتهم تفيد أن موسكو كانت مستعدة بالفعل لإعادة مجموعتي شيكوتان وهابوماي الواقعتين في أقصى جنوب مجموعة سلسلة جزر الكوريل. ولكن موسكو قامت بنفي الأنباء حول تلك المعلومة، وقد تعود الأسباب في ذلك إلى ثلاثة أمور، **الأول**: هو أن الموضوع لم

يكن قد تقرر آنذاك بصفة نهائية. **والثاني**: هو أن موسكو كانت تريد أن تقدم التنازل هدية خلال الزيارة التي كان سيقوم بها جورباتشوف إلى طوكيو لاحقاً. **والثالث والأخير**: وهو الأقرب إلى الصحة في تقديري، أن موسكو كانت تريد أن تمرر مشروعها القديم الذي طال أمده حول الأمن الجماعي لآسيا. وكانت تتوقع من اليابان أن تساهم بفعالية في إنجاز ذلك المشروع، ولو حدثت تلك المساهمة فإنه كان سيتوافر عبرها حِفْظٌ لماءِ وجه موسكو تجاه الشعب السوفيتي لوقامت بالتنازل فعلاً عن الجزر أو عن أجزاء منها (Gordon, 1991: 148). حيث يبدو أنه كانت هناك معارضة داخلية لقيام موسكو بالتنازل لليابان[23].

ويجدر التنويه هنا إلى أن وزير الخارجية الياباني السابق تارو ناكاياما أحرز نجاحاً مرموقاً فيما يتعلق بالمشكلة موضوع البحث، فقد ضمن أثناء زيارته الأخيرة لموسكو موافقة رئيس الوزراء الياباني السابق والرئيس الروسي بوريس يلتسين على الإسراع بالمفاوضات المتعثرة حول جزر الكوريل. بالإضافة إلى ذلك فقد انتزع الوعود المجزية المتعلقة بتخفيض الوجود العسكري في الجزر بنسبة ثلاثين بالمائة، كما حصل على الوعود بالسماح للرعايا اليابانيين بدخول الجزر دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. ولم تكن تلك التطورات وليدة اللحظة فقط، بل إن بداياتها كانت سابقة، فبعد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة واستبدال شيفرنادزه بحروميكو وزيراً للخارجية، وافق الاتحاد السوفيتي على تبادل الزيارات بين وزراء خارجية البلدين لأول مرة منذ أواخر السبعينات، وعلى زيارة السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي إلى اليابان. وعكست تلك القرارات اهتمام القادة السوفييت الجدد بالشؤون الآسيوية ورغبتهم في مغازلة حلفاء الولايات المتحدة فيها، وجاء ذلك على عكس سابقيهم الذين رَكَّزوا على العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مباشرة. وخلال زيارة شيفارنادزة التي قام بها في يناير 1986 إلى طوكيو تبنى أسلوباً جديداً وصفه اليابانيون «بالدبلوماسية المبتسمة»، فقد كان شيفرنادزة يبتسم ويلقي النكات خلال لقاءاته بالمسؤولين اليابانيين، وذلك على عكس ما اتبعه سابقوه الذين كانوا يطلقون التهديدات في وجه المسؤولين اليابانيين في عقر دارهم. وفي الفترة بين يناير ومايو 1986 توصل وزيرا خارجية البلدين إلى اتفاق حول عدد من المسائل، وكان من ضمنها إعادة التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية التي توقفت منذ إعلان الأحكام العرفية في بولندا. وعقد اتفاقية تجارية لمدة خمس سنوات، واتفاقية تجارة ساحلية جديدة، واتفاقية لتفادي فرض الرسوم الجمركية المزدوجة، واتفاقية تبادل ثقافي. ووافق الطرفان أيضا على إعادة تبادل

الزيارات العادية بين وزراء خارجية البلدين، واتفقا كذلك على تبادل دعوات الزيارة بين أعلى المستويات القيادية (Olsen, 1987: 76).

وخلال زيارة شيفرنادزة المشار إليها أظهر المذكور بعض بوادر المرونة، وأتى ذلك عبر موافقته على إجراء مفاوضات حول عقد اتفاقية سلمية، وعن طريق مناقشة المسألة الحدودية لمدة ثلاث ساعات متواصلة عوضا عن قطع السبيل حولها بالقول إنه لاتوجد مشكلة من ذلك القبيل، وتمشياً مع العرف الذي ترسخ من خلال زيارات وزراء خارجية البلدين لبعضهما البعض، فإن البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة شيفارنادزة أشار إلى البيان المشترك الذي صدر عن وزيري خارجية البلدين تاناكا وبريجينيف في العام 1973، في ذلك البيان وافق الطرفان على استمرار التفاوض بينهما في سبيل عقد اتفاقية سلم تحتوي على نصوص تأخذ في اعتبارها مسألة الخلاف الحدودي.

من جانب آخر فقد وافق الاتحاد السوفيتي لأول مرة منذ عام 1975 على السماح لليابانيين بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية دون الطلب منهم بحمل جوازات سفر صالحة وتأشيرات دخول مسبقة. وجاءت الإشارة الأولى إلى المرونة السوفيتية تجاه هذه المسألة في البيان المشترك الذي أصدره وزيرا خارجية البلدين وتضمن عبارة تقول إن الاتحاد السوفيتي وعد أن يأخذ في اعتباره طلب اليابان بالسماح بتلك الزيارات وذلك من منطلقات إنسانية. وعندما زار وزير خارجية اليابان موسكو في مايو 1986 وافق جورباتشوف على السماح لليابانيين بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية دون الحصول على تأشيرات مسبقة شريطة أن يسمح للمواطنين السوفييت بزيارة قبور أقربائهم في اليابان بالطريقة نفسها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد قبور لجنود روس قُتِلوا في الحرب التي دارت رحاها بين البلدين مابين عامي 1904-1905. ذلك الاقتراح لم يكن مقبولاً مطلقاً من قبل وزارة الخارجية اليابانية التي تهيبت من أنه قد ينتقص من موقفها تجاه قضية الحدود، وأصرّت طوكيو على أنه إذا ما سمح للسوفييت بزيارة قبور ذويهم في اليابان دون الحصول على تأشيرات فإنه لابد من أن يسمح للمواطنين اليابانيين من زيارة قبور ذويهم في الأراضي السوفيتية جميعها بالأسلوب نفسه.

ومع بداية يوليو 1986 توصل الطرفان إلى اتفاقية تم بموجبها تبادل الوثائق حول السماح لليابانيين بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية وسخالين، وعدة مناطق أخرى داخل الاتحاد السوفيتي. وفي مقابل ذلك اتفق على أن يسمح للمواطنين السوفيت بزيارة قبور أقربائهم في اليابان، ونصت الوثائق على أنه يجب ألا

يفهم من تلك الزيارات بأنه يوجد انتقاص لمواقف الطرفين القانونية من قضايا الحدود، وذلك في إشارة واضحة إلى قضية الخلاف الحدودي. وأشارت الوثائق أيضاً إلى أن مسرح تلك الزيارات سيحدد سنوياً، ذلك الأمر أعطى الجانب السوفيتي ميزة مستمرة على اليابان، وذلك لأن المسألة تهم اليابانيين بقدر أكبر مما تهم السوفييت. ورغم التغيرات التي لُوحظت في بدية تولي جورباتشوف للسلطة والتكتيكات التي صاحبت ذلك إلا أن الموقف السوفيتي الإجمالي بقي غامضا، فخلال مؤتمر صحافي عقده في نهاية زيارته لليابان في عام 1986 أوضح شيفارنادزة أنه لم يطرأ تغيير على موقف موسكو من قضية الحدود. وقام بحثّ طوكيو على تبني موقف أكثر واقعية تجاه الموضوع، وخلال زيارة وزير خارجية اليابان آبي 'Abe إلى موسكو في مايو 1986 قال جورباتشوف بأنه لم يكن هناك أيُّ خلاف حدودي بين الاتحاد السوفيتي واليابان، وانتقد اليابان على إثارة ذلك الموضوع وبشكل متكرر، وبالقدر نفسه فقد بقي موقف طوكيو غير مرن. فاليابان لم ترفض تقديم تنازلات حول المشكلة الحدودية فقط، بل حاولت بالإضافة إلى ذلك الضغط على الاتحاد السوفيتي لتقديم تنازلات وذلك عبر رفضها توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي حتى تُحل قضية الخلاف الحدودي (Falkenheim, 1987: 59-61).

وفي الماضي نظرت اليابان إلى التنازلات السوفيتية على أنها عربون للنوايا الحميدة من جانب وتأكيد صحة توجهات السياسة الخارجية اليابانية لضمان الأمن والحفاظ على علاقات صداقة مع جميع الدول من جانب آخر، تلك السياسة كانت ناجحة مع أقطار أخرى، ولكن ليس مع الاتحاد السوفيتي، وولدت أموراً من قبيل الموقف الروسي المتصلب تجاه مسألة الحدود الشمالية، وتنامى البناء العسكري السوفيتي في منطقة المحيط الهادي الآسيوية. وعكست الجزر الشمالية جميعها حسّاً يابانياً متزايداً بالتهديد، وجعلت اليابان تميل إلى الاعتماد على القوة العسكرية وذلك عن طريق تحالفها مع الولايات المتحدة ضامناً وحيداً للأمن الياباني، ذلك الاعتقاد بدا واضحاً في الملتقى الياباني - الأمريكي السادس عشر للجنة الأمن المشترك الذي عقد في هاواي في الوقت ذاته الذي كان ادوارد شيفارنادزة يقوم فيه بزيارة رسمية لليابان، في ذلك اللقاء الذي عقد في هونولولو وركّز على التهديد السوفيتي المتنامي لمنطقة المحيط الهادي الآسيوية قال نائب وزير الخارجية الياباني إنّ اليابان تراقب نوايا الاتحاد السوفيتي بموضوعية تامةً وبعيداً عن أيّ لبس (Olsen, 1987: 76).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الرغبة التي أبداها جورباتشوف باستعداده لتغيير

السياسات السوفيتية تجاه قضايا أخرى، فإنه كانت هناك تنبؤات بأنه خلال زيارته التي كان سيقوم بها لليابان في بداية عام 1987 وتم تأجيلها، كان سيتقدم باقتراحات تتضمن بعض التغيير في السياسة السوفيتية تجاه المناطق الشمالية، ورغم أن تلك التوقعات كانت ممكنة في تلك الفترة فإنه كانت هناك عوائق مهمة تُحدُّ من إمكانية الوصول إلى تسوية حدودية، فقد كان من غير المحتمل أن يوافق جورباتشوف على اعادة كوناشيري وايتوروفو إلى اليابان نظراً لأهميتهما الاستراتيجية. لقد كان من الممكن القول: إنه كان على استعداد لإعادة جزر هابوماي وشيكوتان، ولكن عوضا من ذلك القبيل كان سيلاقي مقاومة عنيفة في طوكيو لو أن جورباتشوف ربط إرجاع الجزيرتين المذكورتين بشرط إسقاط أية مطالب يابانية مستقبلية في الحدود الشمالية. ولو أن جورباتشوف اقترح إعادة جزر هابوماي وشيكوتان دون شروط فإن ذلك العمل سيكون تغييراً راديكالياً في السياسة السوفينية تجاه الحدود الشمالية، الأمر الذي لم يكن ليجرؤ أي زعيم سوفيتي في ذلك الوقت على الإقدام عليه.

وخلال الفترة التي قضاها جورباتشوف في السلطة لم يُبْدِ أيّة بادرة على أنه كان مستعداً لاتخاذ قرار من ذلك القبيل، وحتى لو أنه كان يشاء ذلك فإنه كان سيواجه مقاومة لا يُستَهَان بها من قبل أجهزة الحزب الشيوعي السوفيتي، وكان من الممكن قبول حلول وسط حول تلك المسائل من قبل السراة السياسية اليابانية الحاكمة، ولكن ليس من دون معارضة من أوساط سياسة أخرى، فأحزاب المعارضة اليابانية وحتى مؤيدو الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم أبدوا جميعاً الرغبة في قبول تسوية حدودية تتيح المجال لاستعادة جزر هابوماي وشيكوتان، ولكن وفي الوقت نفسه ساندوا تأجيل حسم الأمر حول مسألة كوناشيري وايتوروفو حتى إشعار آخر تتحسن فيه العلاقات اليابانية السوفيتية وتخلق ضمن ذلك ظروفاً أكثر ملاءمة للتوصل إلى حَلٍ حولها. لقد كانت حلول من ذلك القبيل تلائم قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، ولكنها كانت ستواجه معارضة شديدة من المسؤولين اليابانيين المتخصصين في الشؤون السوفيتية في وزارة الخارجية اليابانية. وقد تكون اليابان أكثر استعداداً لقبول حَل تقوم فيه روسيا بتوقيع معاهدة سلْم تعيد بموجبها جزر هابوماي وشيكوتان إلى السيادة اليابانية، وتعترف فيه أيضا بالسيادة اليابانية على كوناشيري وايتوروفو في الوقت الذي تستبقي فيه سيطرتها عليه، وعَرْضٌ من ذلك القبيل قد يُشَكِّلُ عبوراً راديكالياً وكسراً للحواجز السابقة التي برزت من السياسات التشددة لكلا الطرفين (Falkenheim, 1987: 65-66).

وإلى هذه اللحظة فإنه يبدو أن المأزق الحدودي يعوق تحقيق مصالح مهمة،

ولوحظ أن هناك مساعي سوفيتية متكررة لكسب التأييد لعقد مؤتمر الأمن عبر آسيا، وذلك من الكلمة التي ألقاها جورباتشوف في يوليو 1986 في منطقة فلاديفوستوك، وبغض النظر عن الأفكار اليابانية الإيجابية فإن القادة السوفييت حاولوا ولكن دون نجاح كسب تأييد اليابان لمؤازرة تلك المبادرات، فقد نظر اليابانيون إليها بعين الريبة، لأنهم يعتقدون أنها قد توحي بأن قبولهم بها يعني خضوعهم للأمر الواقع حول مسألة الخلاف الحدودي. ومن وجهة نظر الجانب الياباني فإن من المستحب جداً الوصول إلى حَلٍ مع موسكو حول الموضوع، وقد اتضح ذلك من تصرفات معظم رؤساء الوزارات اليابانية الذين أفردوا أهمية كبيرة لسياساتهم الخارجية تجاه موسكو. فرئيس الوزراء ناكاسوني مثلا اهتم بهذا الموضوع كثيراً (كوریاما، 1990 :230-237). وتركزت سياسته الخارجية على علاقة اليابان بموسكو ولكن دون تحقيق نجاحات تذكر في هذا المجال، لقد كان ناكاسوني يضغط خلال وجوده في السلطة على تحقيق نجاحات عن طريق عقد مؤتمر مع ميخائيل جورباتشوف.

وكانت السراة السياسية اليابانية تعلق آمالاً واسعة على الزيارة التي قام بها يلتسين هذا العام لحضور مؤتمر السبعة الكبار، فقد أعلن مسؤول حكومي ياباني أن بلاده كانت تستعد لفرش «السجادة الحمراء» للرئيس الروسي، وقال أيضاً إنهم يرحبون بالتأييد الذي حصل عليه يلتسين في الاستفتاء الأخير من الشعب الروسي[24]. وكانت الحكومة اليابانية - وبخاصة رئيس الوزراء ميازاوا - تتوقع إحراز تقدم نهائي حول المسألة برمتها خلال تلك الزيارة. ولكن رغم تلك التوقعات اليابانية إلا أن ما حدث لم يكن مشجعا للحكومة اليابانية، فقد وصل يلتسين موسكو كي يحضر قمة السبعة الكبار، وبالفعل فقد حضر تلك القمة، ولم يحصل منها إلا على القليل مما كان يتوقعه. ويبدو أن اليابان لعبت دوراً مهماً في ذلك. فقد رفضت مجموعة الدول الصناعية طلبا من يلتسين بأن تكون روسيا شريكاً في الإعلان السياسي للقمة حتى يكون ذلك شهادة على العلاقة التعاونية بين روسيا والمجموعة. وجاء طلب يلتسين ذاك في رسالة بعث بها إلى كيتشي ميازاوا في 25 يونيو1993، وعلى صعيد المساعدات الاقتصادية لم يحصل يلتسين على كل ما كان يتوقعه، ولكن حصل على وعود من أهمها أن تقوم المجموعة بتأسيس صندوق لبيع المشروعات العامة في روسيا وإصلاحها بمبلغ ثلاثة مليارات دولار، وأن تستخدم أموال الصندوق لمساعدة شركات القطاع الخاص. ويلاحظ من تفاصيل المبالغ المقدمة أن معظمها سيأتي بشكل مشترك، ونقصد من ذلك أن اليابان لم تقترح تقديم دعم منفرد لذلك

المشروع. فالمبلغ المقترح يشمل 500 مليون دولار مساعدات فنية من مجموعة السبعة G-7، ويشمل مليار دولار في صورة ائتمانات تصدير، ومليار دولار من البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى. وسيوفر البنك الدولي 500 مليون دولار أخرى لإدارات الحكم المحلي لمساعدتها في التغلب على آثار تحويل الملكية إلى القطاع الخاص. وفي ذلك الوقت ذكر مسؤولون أمريكيون أن الولايات المتحدة ستقدم 125 مليون دولار للصندوق الذي سيؤسس، وذلك في صورة منح ومعونة فنية، و250 مليون دولار أخرى في شكل ائتمانات تصدير[25]. ويبدو أن ذلك المستوى من المساعدات لم يعجب يلتسين، فقد غادر طوكيو على عجل، وخلال مغادرته أدلى بتصريحات مهمة تدل على ذلك، فقد قال مثلا إن أحد أهدافه من الحضور إلى طوكيو هو شرح موقف حكومته مما أسماه بالتمييز الذي تعاني منه روسيا ما بعد الشيوعية في عالم التجارة. وأكد في الوقت ذاته أن روسيا لاتقوم بدور المتسول وإنما بدور قوة كبرى تؤثر في الوضع السياسي والاقتصادي العالمي.

وعلى صعيد موضوع الجزر حرص يلتسين لدى وصوله ومغادرته طوكيو على أن يكون دبلوماسياً جداً، وجاء ذلك فيما يبدو مراعاة لحساسية اليابانيين بشأن نزاع البلدين حول جزر الكوريل رغم عدم رضاه عن مستوى الدعم الاقتصادي الذي حصل عليه من طوكيو، فقد أكدّ استعداده للعمل على تطبيع العلاقات بين البلدين، وقال بهذا الصدد: إنه مقتنع بأن كلا البلدين يمتلكان سبل إزالة العقبات الموروثة من الماضي، وتحقيق تطبيع كامل وسلمي لعلاقتهما. وأوضح أيضاً أنه مستعد لبحث جميع المشكلات التي تهم البلدين، ويبدو أن التوضيح الأخير كان يستهدف الإشارة إلى الخلاف الذي يحول دون إبرام معاهدة سلام بين البلدين وتطوير علاقاتهما الاقتصادية. وجاء الرد الياباني على موقف يلتسين الدبلوماسي مشابهاً إلى حد كبير - موقف يلتسين، فقد حرصت اليابان على مراعاة حساسية الروس، فقد وافقت على حذف فقرة رئيسة عن خلافها مع روسيا من البيان السياسي للقمة، ولكنها في الوقت نفسه أكدت أن وثائق القمم السابقة التي تطالب بتسوية مازالت سارية[26].

وأتى ذلك الموقف الإيجابي لليابان في سياق التوجه العام للسياسة الخارجية اليابانية التي انتهجها كيشي ميازاوا، فهي سياسة محورها البحث عن دور أكبر لليابان في النظام الدولي الجديد. وفي هذا السياق حاولت طوكيو تقديم نفسها بقوة في هذا المجال. فبعد يوم واحد من انتخابه رئيساً للوزراء وعد كيشي ميازاوا شعبه بالسعي لتحقيق دور أكبر لليابان على الصعيد العالمي بعد زوال الحرب الباردة بين الشرق

والغرب، ويبدو أنه توجد نظرة خاصة لميازاوا تجاه مسألة الحدود اليابانية الشمالية مع روسيا، ففي ملاحظة تعد مؤشرا على هذا التوجه الخاص قال ميازاوا إنه لايريد ربط مسألة المساعدات اليابانية إلى موسكو بمسألة الخلاف حول الحدود، وإن حل الخلاف بشأن جزر الكوريل اليابانية وتحول روسيا من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق سوف يكونان في مصلحة اليابان.

هذه النظرة الإيجابية لم تكن موجودة لدى الكثير من المسؤولين اليابانيين حيث إن معظم الذين سبقوا ميازاوا في الحديث حول العلاقات اليابانية الروسية كانوا يؤكدون أن اليابان لن تقدم أية مساعدات اقتصادية كبيرة لروسيا، أو توقع معها معاهدة سلام قبل استعادة جزر الكوريل. وعلى سبيل المثال فقد اتضح المسعى الياباني في البحث عن دور أكبر لليابان في الشؤون العالمية من خلال المبادرات الجديدة على الصعيد الدولي، فقد تقدمت اليابان مثلاً ببرنامج بيئي ضخم إلى قمة الأرض الأخيرة في ريودي جانيرو، وستتحمل اليابان القسط الأكبر من نفقاته. وعلى صعيد المساعدات المشتركة لصالح رابطة دول الكومنولث المستقلة يبدو أن اليابان ستساهم بقدر كبير في ذلك، حيث كان التردد الياباني يشكل عقبة في سبيل التوصل إلى اتفاق حول الموضوع.

وفي ختام زيارة ميازاوا إلى ألمانيا الغربية في بداية مايو 1992 أكد المستشار الألماني هيلموت كول بعد محادثاته مع ميازاوا عن الأمل في التوصل إلى حَلّ مُرْضٍ بين طوكيو وموسكو بشأن جزر الكوريل، وقد سبق أن أظهرت اليابان من جانبها الاستعداد لقبول حَلّ يتمُّ على مراحل بعد أن كانت تربط بشكل ثابت بين مشاركتها في تقديم المساعدة لروسيا وبين الانسحاب الروسي الكامل من جزر الكوريل. ومما لاشك فيه أن هذه المرونة في الموقف الياباني تُنْهي فترة طويلة من التصلُّب الياباني حول المسألة نتيجة لظروف داخلية كثيرة، كما تأتي تلك المرونة في فترة مناسبة لموسكو التي تحتاج كثيراً إلى المساعدات الاقتصادية اليابانية، الأمر الذي قد يستدعي موسكو إلى إبداء مرونة أكبر في هذا الاتجاه، وقد أتت أخيراً بوادر مشجعة من قبل موسكو وذلك قبل انعقاد قمة G-7 التي أشرنا اليها. فقد قامت روسيا في 21 يونيو 1993 بسحب 40 طائرة مقاتلة قاذفة من طراز MIG-23 من جزيرة ايتوروفو التي تطالب بها اليابان على أنها احدى جزر الكوريل، ويبدو أن سحب تلك الطائرات أتى في اطار عملية إعادة نشر وتنظيم تقوم بها روسيا لقواتها في الشرق الأقصى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور طائرات MIG-23 في جزيرة ايتوروفو كان قد بدأ في عام 1984[27]، وقد نُشِرَتْ تلك الطائرات هناك لتحسين الدفاعات الجوية السوفيتية

في الشرق الأقصى، وذلك بعد حادثة الـ KAL 007 التي أشرنا اليها من قبل. وفي تطور غير متوقع، وفي ظروف غامضة ذكرت تقارير قادمة من موسكو في الخامس من أغسطس 1993 أن جميع الطائرات الحربية الروسية اختفت من جنوب الكوريل، وقد تم ذلك دون مراسم وداع، ودون مؤتمرات أو تصريحات صحفية تفسر أهمية خطوةٍ من هذا القبيل على السياسة العالمية الجديدة، وعلى عملية ترسيم الحدود الدولية. وبالإضافة إلى ذلك لم تقم وزارتا الدفاع والخارجية الروسيتين بإصدار أيّ بيان أو تعليق رسمي على خروج الطائرات العسكرية مما يترك المجال واسعا لشتى التفسيرات.

وتأتي مرابطة الطائرات العسكرية الروسية في جنوب الكوريل وسيلة لردع الولايات المتحدة واليابان عن القيام بأيّ عمل عسكري في المنطقة، وذكرت مصادر مطلعة من دائرة الدفاع القومي اليابانية أنه لم تعد ترصد طلعات للطائرات الروسية منذ الأيام الأخيرة من شهر مايو 1993. وظنت طوكيو في بادىء الأمر أن هذا مجرد انقطاع في التدريب القتالي، غير أنه صار واضحاً في نهاية يوليو 1993 أن جميع الطائرات الروسية أُخرجت من جنوب جزر الكوريل الذي تعده اليابان جزءاً من إقليمها الشمالي تحتله روسيا منذ عام 1945 دون وجه حق.

وحسب الإحصاءات اليابانية فإنه تمّ اجلاء نحو 40 من طائرات MIG-23 التي تستطيع العمل تحت جميع الظروف الجوية. وتلك الطائرات حَلّت بديلاً عن طائرات MIG-21 القديمة في مطار بوريفيستنيك في جزيرة ايتوروفو وذلك من عام 1983 وهو رد فعل على مرابطة المقاتلات الأمريكية القاذفة من طراز F-16 التي تستطيع إنزال جميع الضربات الجوية بما في ذلك النووية بالمناطق الروسية المطلة على بحر اليابان وشبه جزيرة سخالين في شمال اليابان. ويجدر التنويه هنا إلى أن ذلك التسابق لحشد المزيد من القوات الجوية في المنطقة شكل أحد مظاهر المواجهة في الشرق الأقصى في المراحل الأخيرة من الحرب الباردة. وفي أثناء ذلك لم تَكُفّ طوكيو مطلقاً عن التنويه بأن موسكو تمتهن كرامة اليابانيين إذ تحتل أجزاءً من الأرض اليابانية وتكثف حشودها العسكرية هناك.

وقبيل زيارةٍ كان من المزمع أن يقوم بها الرئيس يلتسين إلى طوكيو في العام المنصرم 1992 حاول المذكور نزع فتيل التوتر عن طريق تقديم خطة تنهي مشكلة الكوريل على مراحل، ونصت تلك الخطة التي أصبحت الآن منسية تماماً على جعل جزر الكوريل منطقة منزوعة السلاح، وذلك في محاولة لتهيئة الظروف المناسبة للمفاوضات. وعندما جرى الإعداد للزيارة المذكورة في مايو 1992 وعد يلتسين

اليابانيين رسمياً بإخراج جميع القوات الروسية من جنوب الكوريل، واستثنى من ذلك الوعد حرس الحدود فقط، إلا أن الزيارة أُجِّلَتْ في آخر لحظة، وقد يكون السبب في ذلك أن سكان الجزر الروس هَبُّوا رافضين المساومة على الكوريل. واندلعت مظاهرات حمل الناس خلالها لافتات منددة وشعارات معادية للزيارة ذاتها وللتفاوض حول الجزر، وقد أوقفت حالة الهياج تلك زيارة يلتسين لكنها لم تحسم المشكلة، وظلت العلاقة بين البلدين متعثرة إلى هذه اللحظة. وتشير كل الدلائل إلى أن البحث عن حل وسط للمشكلة غير وارد فإما أن تكون الجزر لروسيا وإما أن تكون لليابان.

وإلى لحظة ورود التقارير التي أشرنا إليها بدا لفترة طويلة أن موسكو كانت قد نسيت وعودها بإخلاء جنوب الكوريل من الأسلحة، وفجأة تختفي كل طائراتها العسكرية منها بهدوء وصمت عجيبين، ولابد من الإشارة هنا إلى أن انسحاب القوات الروسية من المنطقة في الوقت الراهن لن يَصُبَّ في رصيد شعبية الرئيس الروسي. فتلك الشعبية في تناقص حاد في الأيام القليلة الماضية، ووجهت له عدة ضربات قد تكون مؤثرة على مستقبله السياسي، وكان أول تلك الضربات هي رفع الحصانة الدبلوماسية في 22 يوليو عن وزير الإعلام السابق بولترانين، وهو أحد أقوى مؤيدي يلتسين، وعن نائب رئيس الوزراء شوميكو، وذلك بنشر فضائح متنوعة حولهما. وأعقب ذلك مغامرة التعديل النقدي الأخيرة التي وإن كانت ستساعد في وقف التضخم إلا أنها أثارت الفوضى كما أثارت الاستياء الشعبي الواسع الذي حَدَا بيلتسين إلى تخفيفها.

وتشير ردود الفعل القادمة من طوكيو حول تلك الأنباء إلى أن وزارة الدفاع اليابانية أو مايعرف بدائرة الدفاع القومي تحرص على عدم المبالغة في الابتهاج، قائلة إنّ الطائرات التي اختفت قد يُسْتَبْدَلُ بها أخرى جديدة، ولكن مما يلفت انتباه المراقبين والمعلقين الصحافيين أنه بالإضافة إلى اختفاء الطائرات القديمة تم أيضاً إخراج جميع معدات المطار في جزيرة إيتوروفو وجميع العناصر العاملة فيه من موظفين وأجهزة فنية وإدارية. وهذا الأمر يدل دلالة مهمة على أن قاعدة بوريفيستينك لم تعد عاملة. ولكن في الوقت ذاته تقول المصادر اليابانية إن اختفاء الطائرات لايشير مباشرة إلى استعداد موسكو للتنازل عن الكوريل، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على شروع موسكو في العمل على إعادة بناء هياكلها العسكرية هناك ولاسيما أن الأسلحة الروسية الأخرى في جنوب الجزر ما زالت باقية، وبالتالي فإنه لامجال للحديث عن جعل المنطقة منزوعة السلاح.

أما سكان الكوريل فقد اعتبروا إخراج الطائرات دليلاً على الإعداد لتسليم جنوب الكوريل لليابان، وعبر محافظ سخالين الجديد يفجيني كراسنوياروف عن استيائه من ترحيل فوج طيران الدفاع الجوي من جزيرة ايتوروفو ملمحاً إلى أن هذه الخطوة تجعل خفر حدود المنطقة ومواردها مهمة صعبة. ومن جانب آخر فإن المصادر اليابانية تَدَّعي أن إجلاء قاعدة بوريفستنيك لايقلل من القدرة الدفاعية الروسية عن جنوب الكوريل لأن طائرات الميج والسوخوي المرابطة في أماكن أخرى كسخالين تستطيع السيطرة على المجال الجوي فوق الجزر[28].

الخاتمة

من سياق العرض والتحليل السابقين يتضح لنا أنه من خلال الأحداث التي مرت بها روسيا، ومن قبلها الاتحاد السوفيتي منذ أن تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة هناك في مارس 1985، وعبر الحجم من التطورات التي دارت رحاها هناك أن روسيا أصبحت تُولي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع اليابان. فظهور قيادة سياسية روسية جديدة تحكم قطراً ديمقراطياً على النمط الغربي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة جلب تغييرات جذرية في التكتيكات الروسية. ويتضح ذلك في تبني نغمة روسية أكثر إيجابية في التصريحات المتعلقة باليابان. وفي واقع الأمر لا تشكل هذه النغمة الجديدة توجهاً جديداً في حد ذاته بقدر ما هي امتداد للانفتاح السوفيتي على العالم الرأسمالي الذي بدأ به جورباتشوف. فعلى عكس ما قام به وزير الخارجية الأسبق أندريه جروميكو الذي بقي ممتنعاً عن إقامة علاقات وثيقة مع اليابان خوفاً من الضغط عليه لحل قضية الخلاف معها على حدودها الشمالية فإن ادوارد شيفرنادزة قام بزيارة لليابان في منتصف الثمانينات تعد الأولى من نوعها التي يقوم بها وزير خارجية سوفيتي للقطر المذكور خلال عشر سنوات من التاريخ المشار إليه. ونتيجة لذلك فإن موسكو وافقت في تلك الفترة على قيام السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بزيارة إلى طوكيو في وقت لاحق، وتعد تلك الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها مسؤول سوفيتي بذلك الوزن الى اليابان[29]. وقد تزامن ذلك أيضا مع تعيين موسكو لسفير لها لدى طوكيو يتحدث اليابانية، وشكل ذلك إشارة واضحة إلى اليابانيين على الأهمية التي تعطيها موسكو لهم، ويحمل ذلك معنى ذا بعد نفسي لليابانيين حيث تجاهلت موسكو كثيراً لمدة طويلة الأهمية التي تشكلها اليابان من حيث هي عملاق اقتصادي. وقد أدّى ذلك إلى استياء كل من السراة السياسية والعامة اليابانية على حد سواء والأهمية التي يعلقها

الروس على اليابان الآن في نمو مستمر، وذلك يعد باعثاً ومحركاً لإمكانية الوصول إلى حَلٍ وسط لمسألة الحدود اليابانية الشمالية. ويرى بعض المحللين أن التغير في موقف موسكو من القضية يعد تكتيكاً محضاً حيث يوجد اختلاف عميق ضارب الجذور في وجهات نظر الطرفين من المسألة، هذا التباعد في وجهات النظر سيجعل من الصعوبة بمكان تجاوز العوائق والعراقيل المتعلقة بالخلاف بسهولة بغض النظر عن الحوافز الجيدة التي تبدو في الأفق الآن للوصول إلى حلول مُرْضِية للطرفين.

وعلى ضوء العراقيل الموجودة فإن أية تسوية سريعة للمشكلة لاتبدو في الأفق رغم أن كلا الطرفين يحاول أن يُحسِّن علاقاته مع الطرف الآخر. فنحن نلاحظ الآن ما تقوم به موسكو على الصعيد العسكري نحو تخفيض قواتها في الجزر والمناطق الشمالية دون فرض شروط غير مقبولة، ونلاحظ أيضاً ما تقوم به طوكيو على الصعيد الاقتصادي والتجاري حيث تركز الشركات اليابانية على آسيا الروسية التي تعَدُّ على مايبدو بعيدة عن منال دول الغرب. ورغم كل ذلك فإن التشدُّد والرفض الروسي المستمر يعد الأساس في عدم حل المشكلة، ويعكس ذلك الرفض الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية القصوى للجزر التي تزايدت خلال السبعينات ومنذ منتصف الثمانينات إلى وقتنا الحاضر. ففي الماضي القريب أصبحت الحدود الشمالية داعماً مهماً للبناء العسكري السوفيتي في منطقة المحيط الهادي الآسيوية، كما أصبحت داعماً لمساعي الاتحاد السوفيتي للوصول إلى تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة. ومن بين الجزر الأربع المتنازع عليها تعد جزيرتا كوناشيري وايتوروفو مهمتين جداً لروسيا بسبب موقعهما الاستراتجي. وامتلاك هاتين الجزيرتين يتيح للقوات الروسية ممارسة سيطرة أكبر على مداخل ومخارج بحر أوخوتسك. ويعد خليج أوخوتسك مهماً من ناحية كونه خط تموين لوجستيكي للقاعدة الروسية البحرية في تبروبافلوفسك في شبه جزيرة كاماشتكا. وحيث إن خط التمويل البري للقاعدة المذكورة طويل جداً وعرضه للخطر وصعب الارتحال عبره خلال فصل الشتاء، فإن الكثير من المؤن الذاهبة إلى تبروبافلوفسك تنقل بالسفن عبر خليج أخوتسك. وبالإضافة إلى ذلك فإن جزيرتي كوناشيري وايتوروفو تحويان الآن قواعد جوية تستخدم من قبل الطائرات الروسية لاستطلاع ساحل اليابان على المحيط الهادي وتوجد بهما معدات الكترونية تستخدم لرصد الاتصالات العسكرية اليابانية. ويُسهل امتلاك روسيا لجزيرة أيتوروفو من قدرتها على الوصول إلى المحيط الهادي لأن السفن والغواصات المتمركزة في موانئها العميقة والخالية من الثلوج لا تواجه مشكلة المرور بنقاط تفتيش مُسَيْطَرٍ عليها من قبل قوى أجنبية، وغالباً ما يساعدها

الجو المُشْبَعُ بالضباب على إخفاء تحركاتها حيث يوفر لها ذلك مخارج غير مراقبة توصلها إلى المحيط الهادي. وامتلاك تلك الجزر من قبل روسيا يتيح لها السيطرة على قناة كوناشيري، التي تعد واحدةً من أهم ثلاثة خطوط يستطيع من خلالها أسطول روسيا المتمركز في الشرق الأقصى من الوصول إلى المحيط الهادي، من جانب آخر فإن القادة السوفييت السابقين كانوا قلقين من إمكانية الاستخدام العسكري للجزر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها إذا ما أُعيدت تلك الجزر إلى اليابان. فمن أهم المسوغات التي طرحها الاتحاد السوفيتي لعدم إعادته الجزر لليابان وعدم وجود ضامن من أن تقوم اليابان بتسليم تلك الجزر إلى الولايات المتحدة لتقوم ببناء قواعد عسكرية لها هناك. وفي يونيو 1982 أعلن وزير الخارجية الياباني آنذاك فوكودا عن تنازل صمم لتجاوز ذلك الاعتراض قائلا إن اليابان مستعدة للموافقة على بقاء الحدود الشمالية منزوعة من السلاح إذا ما أُعيدت إلى اليابان، ولكن موسكو لم تَرُدَّ بالإيجاب على ذلك الطرح.

وفي الوقت الذي حازت فيه الاعتبارات الاستراتيجية الأهمية القصوى، وشكَّلت العامل الأهم خلف التشدد السوفيتي في خلاف الحدود فإن الاعتبارات الاقتصادية ليست غائبة أيضاً، فالمناطق المتنازع عليها محاطة بواحدة من أهم ثلاثة مصائد أسماك في العالم، والتي أصبحت أكثر أهمية لروسيا الآن نتيجة لاستقلال الكثير من الجمهوريات التي تقع على سواحل أخرى لجمهوريات البلطيق والجمهوريات الواقعة على بحر قزوين وغيرها من المناطق الساحلية. ولكن رغم أن مواقف الاتحاد السوفيتي واليابان السابقة كانت متصلبة مع مرور الوقت فإنه كانت هناك بعض الرغبات في تقديم تنازلات، ومن الحوافز المهمة في هذا المجال هو رغبة الطرفين في زيادة التعاون الاقتصادي. فالمصالح الاقتصادية اليابانية والروسية في المناطق الشمالية تعد مكملة لبعضها البعض، فموسكو حريصة على الحصول على مداخل إلى التكنولوجيا اليابانية المتقدمة، وعلى المساعدات اليابانية لتنمية الصناعات الغذائية والخفيفة التي يُتَوَقَّع لها أن تلعب دوراً مهماً ومتنامياً في مستقبل الاقتصاد الروسي. وتحتاج روسيا إلى مساعدة اليابان في عملية تنمية الموارد الطبيعية الموجودة في سيبيريا حول خط حديد بايكال - أمور الرئيسي، ونتيجة للمزايا التي تحظى بها سيبيريا فإن اليابان تركز عليها أيضاً حيث تقع أراضيها الشاسعة تحت سلطة روسيا، وتنظر اليابان إلى سيبيريا على أنها مستقرة سياسياً وتتمتع بمزايا اقتصادية تتعلق بالموارد الهائلة من الطاقة والمواد الخام فهي جديرة بطرح الاستثمارات فيها. وتتمثل الاستثمارات اليابانية الكبرى والمُعَدَّة لسيبيريا في أربعة مجالات هي البترول والغاز

والفحم والخشب، وفي المقابل ستقدم اليابان الآلات ومصانع الإنتاج والخبرة، وفوق ذلك كل التمويل الذي ينطوي على مشكلات عويصة جداً. ولكن يبدو أن البنوك وبيوت الاستثمار اليابانية مستعدة للمغامرة في هذا المجال لاقتناعها بجدوى الاستثمار في المنطقة، والاستثمارات الروسية الضخمة في مشروع سكة الحديد المذكورة لن تؤتي أُكُلَها ما لم تُسْتَخْدَم لتصدير المنتجات الطبيعية الروسية إلى اليابان وغيرها من دول شرق وجنوب شرق آسيا، وبالنسبة للمناطق الروسية الواقعة في الشرق الأقصى، تشكل اليابان سوقا لتصدير المنتجات الخام والزراعية إليها، وتشكل مركزاً لاستيراد المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية التي تستخدم في رفع كفاءة إنتاجية الصناعات المحلية ولتزويد الكثافة السكانية المحلية بالسلع الاستهلاكية في وقت أسرع وبكلفة نقل أقل مما لو أستُورِدَتْ من مناطق روسيا البعيدة.

وبغض النظر عن هذه التكاملية فإن التجارة بين البلدين ما زالت تشكل جزءاً صغيراً من إجمالي التجارة الخارجية لكل منهما. ففي بداية الثمانينات تراجع المعدل بشكل ملحوظ لأسباب اقتصادية كانت تعود على الخصوص إلى: **أولاً**، تناقص الطلب الياباني على الموارد الطبيعية الروسية. **وثانيا** إلى ارتفاع قيمة الين الياباني التي جعلت البضائع والخدمات اليابانية أعلى سعراً من تلك الخاصة بمنافسي اليابان من أوربا الغربية. **وثالثاً** إلى الاختلال الواضح في الميزان التجاري بين البلدين لصالح اليابان. ولعبت العوامل السياسية دوراً لا يُستهان به أيضاً في هذا الأمر فقد ساهم الحظر الاقتصادي والتكنولوجي الذي فرض على الاتحاد السوفيتي نتيجة لقيامه بغزو أفغانستان وإعلان حالة الطوارىء في بولندا من قبل دول الغرب وحلفائه بدور مهم على أنه أحد المعوقات في طريق المزيد من التفاهم بين الطرفين. وبعد التغيرات الجذرية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي هناك ارتفاع في حجم التجارة الخارجية بين الطرفين، ولكن تأثير ذلك لايزال محدوداً نظراً للانخفاض في أسعار النفط والغاز الطبيعي والذهب التي تُعَدُّ من أهم صادرات روسيا. ولم يكن عامل إعاقة التدفق التجاري كافياً لكي يحثّ كلا الطرفين على تقديم تنازلات حول المسألة الحدودية بل إن كلا الطرفين حاول ذلك ولكن دون نجاح لاستعمال رغبة الآخر لزيادة مُعَدّل التبادل التجاري وسيلة للضغط على الآخر كي يكون أكثر مرونة. وبالنسبة لليابان فإن روسيا لاتزال غير مهمة بالقدر الكافي لكي تكون شريكا تجارياً واقتصادياً رئيساً يدفع بها لتقديم تنازلات حول مسألة الحدود أما بالنسبة لروسيا فإن زيادة التبادل التجاري مع اليابان قد يساعد على تحسين أداء الاقتصاد الروسي وإنتاجيته، الأمران اللذان يحتلان الأولوية في سياسة الحكومة الروسية الجديدة، ولكن إذا أخذنا

الظروف الدولية الجديدة والمتغيرات التي أَلَمَّتْ بالعالم فإنه يلاحظ أن روسيا تستطيع الآن الحصول على المساعدات التي تشاؤها من دول الغرب كألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة بالقدر نفسه الذي تستطيع به الحصول عليها من اليابان. وهذه الحقيقة تخفض من مشيئة موسكو في تقديم تنازلات أكبر من القدر المطلوب لكي تغري اليابان بإقامة علاقات تعاون اقتصادي واسع.

الهوامش

(1) ترجمة لكلمة Elite الافرنجية. حول دوافع اختيار هذا اللفظ دون سواه انظر ما كتبه ايليا حريق حيث يقول «إن الكتاب العرب اجتهدوا ووضعوا تعبيراً وهو النخبة وهذه ترجمة حرفية للنص الأجنبي، واقترح البعض الآخر كلمة صفوة. وحتى الآن لم تحظ هذه التعبيرات بالرضا التام بين الكتاب والمثقفين. فتعبير النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحسن، وبالتالي يعترض الكثيرون على أن هذه الصفات هي فضائل ربما لاتنطبق على جميع القيادات السياسية في الوطن العربي. أما تعبير الصفوة فلم يلق رواجاً إذ أن المعنى يشط عن المقصود». ويضيف ايليا حريق ان «كلمة سراة» فصيحة من جهة ومهملة من جهة أخرى فلم يستخدمها أحد حتى الآن في العلوم الاجتماعية والسياسية رغم أنها تفي بالغرض فمعناها في المعجم أعلى الشيء. تقول صعدت حتى استويت سراة الجبل، وأيضاً من معانيها أول الشيء، وسراة القوم سادتهم ورؤساؤهم. لذلك نجد في الكلمة اختيارا مناسباً للتعبير Elite. ومن حسنات التعبير هذا سهولة الاستعمال والاشتقاق والبعد عن معاني التفضيل والتبخيس».

حريق، ايليا «التحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث» المستقبل العربي، السنة الثامنة العدد 80 (اكتوبر 1985) :4.

وانظر أيضاً: الحاج ، عبد الله جمعة، «المعضلة السياسية للدولة في الوطن العربي». دراسات (الشارقة) العدد (3) :117.

والحاج، عبدالله جمعة «السراة السياسية الخليجية ما بعد أزمة الخليج الثانية»، شؤون اجتماعية العدد الثالث والثلاثون، السنة التاسعة، ربيع 1992 :199.

(2) التحريرية الوحدوية Irredentism مبدأ سياسي ينادي بتحرير المقاطعات المتصلة تاريخياً أو عرقياً بوحدة سياسية ما والخاضعة لدولة أخرى واعادتها إلى نطاق الوحدة الطبيعية الأم.

(3) جاء ذلك في نبأ بثته وكالة أنباء الخليج من طوكيو 20 سبتمبر 1991.

(4) انظر The Economist, 17 February 1979 : 61.

(5) انظر المرجع السابق.

(6) انظر جريدة البيان الاماراتية 27 يوليو 1991.

(7) ويمكن تحديد الانتجلنسيا هنا على انها تلك الفئة الاجتماعية التي تشمل المثقفين والمدرسين والطلاب وموظفي الحكومة من الدرجات الدنيا والكتبة وصغار ضباط القوات المسلحة والشرطة. انظر الحاج، عبدالله جمعة، النخبة السياسية – الثورية في اريتريا واشكالية بناء

الدولة المستقلة. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد العشرون، العدد الثالث /الرابع - خريف/ شتاء 1992 :89.

(8) انظر جريدة الخليج الاماراتية 9 يوليو 1991.

(9) الربيكون نهر في شمال ايطاليا كان يشكل جزءاً من الحدود بين الجمهوريات الرومانية والولايات التابعة لها. وقد اجتازه يوليوس قيصر عام 49ق.م. متجها إلى ايطاليا مشعلاً بذلك نار الحرب الاهلية التي جعلته سيد روما. ويستخدم المصطلح في الأدبيات الغربية في الوقت الحاضر للتعبير عن اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة التي لاسبيل الى التراجع عنها.

(10) انظر Oka, Takashi; Roy Kim; Edward Girardet and Joseph, Harsch in the Christian Science Monitor.1 August 1986: 9-12.

وانظر .Far Eastern Economic Review, 14 August 1986: 30-40.

(11) انظر The Asian Wall Street Journal Weekly, 30 December 1985: 17

(12) وفقا لتلك النظرية فإن موسكو تكون مدفوعة لحماية حدودها مع جيرانها عبر خلق دول عازلة Buffer States. وتشكل تلك الدول درعا واقيا للوطن الروسي الأم حول هذه النظرية انظر:

Makintosh, M (1985) "The Soviet Military Presence in East Asia and the Pacific": Implications for Future Western Policy Washington, D.C: The Wilson Center: 20-21.

(13) انظر : .Far Eastern Economic Review, 9 January 1986:13

(14) طرح جورباتشوف أفكاره حول البروسترويكا (الاصلاح) والفلاسينوست (المكاشفة) في كتابه الموسوم «بروسترويكا» وظهر بالروسية أولا في منتصف الثمانينات ثم ترجم بعد ذلك إلى معظم لغات العالم.

(15) انظر جريدة الخليج الاماراتية 9 يوليو 1991.

(16) حول ذلك انظر ماكتبه كل من محمد خالد الأزعر والطيب الدجاني في جريدة الخليج الاماراتية (الشارقة) في 22مارس 1990 :5.

(17) انظر .Daily Summary of the Japanese Press (Tokyo) 10-11 October 1967: 25

(18) انظر .Daily Summary of the Japanese Press 29 August, 1968:18

(19) انظر .New york Times, 31 January 1979

(20) انظر .Daily Summary of the Japanese Press, 1977, 27 May: 5-8

(21) جاء ما يعرف بحادثة الطائرة الكورية الجنوبية KAL-007 عندما أسقطت الدفاعات الجوية السوفيتية طائرة ركاب مدنية كورية كانت تقل 269 شخصا. وكانت الطائرة قد أقلعت من مطار ناريتا بطوكيو متجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن الطائرة قد ضلت طريقها وذلك في سبتمبر 1983 ودخلت المجال الجوي السوفيتي. وقد أسقطت الطائرة فوق شبه جزيرة سخالين في منطقة دفاعية تعتبر حساسة بالنسبة للاتحاد السوفيتي آنذاك. والمكان الذي سقطت فيه الطائرة قريب من ايتوروفو. وايتوروفو واحدة من مجموعة الجزر الواقعة قبالة جزيرة هوكايدو الرئيسية في شمال اليابان كان الجيش السوفيتي قد استولى عليها في الأيام الأخيرة من الحرب الكونية الثانية. وجدير بالملاحظة أن جميع من كانوا على متن الطائرة من ركاب وملاحين قد قتلوا في ذلك الحادث.

(22) حول ذلك انظر مابثته وكالتا الأنباء العالميتين رويتر واسوشيتدبرس بتاريخ 20 يناير 1986 وما نشرته جريدة الخليج الاماراتية في 21 يناير 1986.

(23) جاء ذلك في نبأ بثته وكالة رويتر من طوكيو في 27 ابريل 1993.

(24) وكمثال على ذلك فإنه في مقابلة صحفية مع فالنتين فيدروف حاكم اقليم سخالين في جمهورية روسيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي آنذاك والذي كان قد عين حديثا قال فيما يتعلق بالجزر اليابانية الأربع التي تقع في نطاق سخالين حاليا «أود جر اليابانيين إلى مفاوضات تستهدف إقامة منطقة تجارية حرة فيها، غير أن اليابانيين رفضوا ذلك». واضاف «قلت لهم إني بروفيسور ولست جنرالا ومع ذلك ظلوا على موقفهم المعارض». ويذكر أن فيدروف كان قبل تعيينه حاكما لإقليم سخالين استاذا في جامعة موسكو. وكان يقوم بتدريس مادة اقتصاد السوق. وقد عرف عالميا بتنظيم حملة ضد اعادة الجزر الأربع إلى اليابان. وكان فالنتين فيدروف يوصف في الصحافة المحلية «بالمدافع عن جزر الكوريل».
جاء ذلك في نبأ بثته وكالة رويتر في 21 اكتوبر 1991.

(25) انظر الخليج الاماراتية 9 يوليو 1993.

(26) جاء ذلك في نبأ لوكالة رويتر من طوكيو في 8 يوليو 1993. وبهذا الصدد قال وزير الخارجية الياباني آنذاك كابون موتو خلال قراءته للبيان السياسي ما يلي: «لم تتعرض القمة لمسألة الجزر لأن الوثائق السابقة للدول الصناعية السبع الكبرى بما في ذلك التي تم التوصل إليها في ميونيخ مازالت سارية». الخليج 9 يوليو 1993.

(27) انظر الخليج الاماراتية 5 اغسطس 1993 :9.

(28) المرجع السابق.

(29) حول خلفية مفيدة تغطي تلك الزيارة انظر:

- Far Eastern Economic Review, 17 October 1985: 30-31.
- Christian Science Monitor, 3 December 1985: 24.
- The Asian Wall Street journal Weekly, 30 December 1985: 7.

ومن أجل تحليل لتلك الزيارة انظر:

- Far Eastern Economic Review, 30 January 1986: 26-31.

المصادر العربية

اسماعيل صبري مقلد

1969 «التقارب الأمريكي السوفيتي والحرب الباردة». السياسة الدولية العدد 17:6-31

أنيس نعمة الله

1988 «إنجازات اليابان وتحدياتها». السياسة الدولية العدد 91 :240-245.

تاكاكازو كورياما

1990 «اتجاهات جديدة لسياسة اليابان الخارجية». السياسة الدولية، العدد 102 :230-237.

حسنين توفيق ابراهيم

1990 «اليابان والنظام الدولي في التسعينات (رؤية أولية) . السياسة الدولية». العدد 101 :74-99.

عبد العزيز العجيزي

1968 «الاستراتيجية البحرية السوفيتية»، السياسة الدولية، العدد 13 :145-149.

محمد محمود العشماوي

1992 «اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة». السياسة الدولية، العدد 108 :253-255.

نازلي معوض أحمد

1990 «الادراك الياباني للنظام الدولي» السياسة الدولية ، العدد 101 :57-74.

نبيه الأصفهاني

1970 «التحرك الدبلوماسي الياباني في السبعينات». السياسة الدولية، العدد 20 :117-118.

المصادر الأجنبية

Beasely, W.G.

1973 The Modern History of Japan. NewYork: Praeger.

———

1979 Armed Islands,The Economist. 17 February: 61 - 62.

Bialer, Seweryn

1991/92 "The Death of Soviet Communism". Foreign Affairs. (Winter) Vol. 70: No. 5: 166 - 181.

Fairbank, J. K. Edwin O. Resichauer; Albert M. Craig.

1973 East Asia Tradition and Transformation. Boston: Houghton Mifflin Company.

Falkenheim, P. L.

1987 "Japan, the Soviet Union and the Northern Territories: Prospects for Accommodation". PP. 47-69 in Grinter, Lawrence E. & Young W. Kihl, East Asian Conflict Zones; Prospects for Regional Stability and Deescalation. England: The Macmillan Press.

———

1975 Continuity and change on Soviet Policy, Toward Japan: 1964-1969. Unpublished Ph. D. Dissertation. Columbia University, NewYork.

———

1978 "Some Determining Factors in Soviet Japanese Relations, Pacific Affairs". Vol. 50, No. 4: 608 - 613.

Gordon, B. K.

1990/91 "The Asian-Pacific Rim: Success At A Price. Foreign Affairs: America and the World". Vol. 70 No. 1:142 - 159.

Harrison, J. A.

1953 Japan's Northern Frontier. Gamesville: University of Florida Press.

Helman, D.

1964 Japanese Foreign Policy and Domestic Politics: The Peace Agreement with Soviet Union. Unpublished Ph. D. Thesis, University of California, Berkeley.

———

1969 Japanese Foreign Policy and Domestic Politics: The Peace Agreement with the Soviet Union. Berkeley: University of California Press.

Horelick, A. L.

1977 "Soviet Policy Dilemmas in Asia". Asian Survey, Vol. XVII, No. 6: 499 - 509.

Lensen, G. A.

1959 The Russian Push Toward Japan: Russo - Japaness Relations, 1697 - 1875. Princetion: Princeton University Press.

Lewis, J.

1979 "The Soviets show a Mailed Hand". Far Eastern Economic Review. 16 February: 23 - 29.

———

1980 Inadequate Bear Traps in the North. Far Eastern Economic Review, 14 March: 23.

Makintosh, M.

1985 "The Soviet Military Presence in East Asia and the Pacific: Implications for Future Western Policy". Washington D. C.: The Wilson Center.

Matsumoto, S.

1977 Northern Territories and Russo - Japanese Relations, Hokkaido: Japan League for the Return of Northern Territories: 13 - 14.

Olsen, E. A.

1987 "Stabllity and Instability in the sea of Japan". PP 117-76 In Grinter, Lawrence E. and Young Whan Kihl, "East Asian Conflict Zones". London: Macmillan.

Petrov, D.

1969 "Developent of Soviet - Japanese Relations" International Affairs 1969: 34 - 36.

Seki, Y.

1977 "The New order of the sea and Japan" Japan Echo, Vol. IV, No. 3, Autumn: 29 - 33.

Shafiqul Islam,
1993 "Russian Rough Road to Capitalism" Foreign Affairs, (Spring): 57 - 66.

Shigeo, O.
1970 "Japan's Northern Territories". Japan Quarterly, January: 18 - 26
Simon, J.
1974 "Japan's Ostopolitik and the Soviet Union", World Today, April: 162 - 165.
Stephan, J.
1974 The Kuril Islands: Ruso - Japanese Frontier in the Pacific. Oxford: Clarendon Press.
Somura, Y.
1977 "The Military Backdrop of the law of the Sea". Japan Echo. Volume IV, No. 3: 45 - 49.
Swearingen, R. and P. Langer.
1968 Red Flag in Japan. NewYork: Greenwood.
Trani, E. P.
1969 The Treaty of Portsmouth: An Adventure in Diplomacy. Lexington: University of Kentucky Press:
Vishwanathan, S.
1973 Normalization of Japanese - Soviet Relations 1945 - 1970 Florida: Diplomatic Press.
Whitaker, D.
1974 Area Handbook for Japan. Washington, D. C.: Government Printing Office.

استلام البحث أكتوبر 1992
اجازة البحث ديسمبر 1993

استراتيجية الإكراه: تحرير الكويت

مرضي الخالدي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة

بعد تحرير الكويت في 1991/2/26 أخذت مجموعة من المهتمين بدراسة العلاقات الدولية والعلوم السياسية في البحث عن الإطار النظري الذي يلائم المراحل المختلفة لعملية تحرير الكويت لتكون ضمن نظام نظري واحد. وهذه تعد إحدى المحاولات الأكاديمية التي عايشت مراحل الغزو منذ الثاني من أغسطس عام 1990 بكل مفرداته إلى يوم التحرير.

إن عملية تحرير الكويت لم تأت من فراغ بل كان لتضافر الجهود السياسية والعسكرية الأثر المتميز للإسراع بتخليص دولة عضو في المجتمع الدولي بجميع محافله من براثن الاحتلال، لقد كانت دولة الكويت سباقة في فهم اللعبة السياسية لقضية الاحتلال على الرغم من محاولات بعض الأطراف العربية والدولية في تذويبها لتصبح ضمن مفردات التاريخ. إن لجوء الكويت إلى الأمم المتحدة منذ اليوم الأول للغزو في 2 أغسطس 1991 والنجاح في استصدار القرار رقم 660 الذي نص على: «إن مجلس الأمن يدين الغزو العراقي للكويت ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية»[1]، وكذلك القرارات اللاحقة له والتي أعطت هذه القضية بعداً دولياً مكن من سرعة توحيد الجهود الدولية لتبدأ عملية التحرير ضمن إطار قسري أو بما يسمى في مفاهيم العلاقات الدولية باستراتيجية دبلوماسية الإكراه "Coercive Diplomacy Strategy". إن استراتيجية دبلوماسية الإكراه تقوم على «التهديد أو استخدام القوة لدفع الخصم إلى القيام بفعل أو اتخاذ موقف برضاه بدلا من إجباره بالقوة المادية المباشرة على القيام به أو منعه من القيام به» (Graig & George, 1983: 189)، أو بمعنى آخر أن دبلوماسية الإكراه ما هي إلا محاولة لحث دولة على الإحجام عن تصرف ما سوف يخلق لها ضغطاً إكراهياً خارجياً وبالتأكيد هذا الضغط غير مقبول من قبل الدولة المستهدفة حتى لو أخذ أشكالاً أخرى مثل الإكراه العسكري أو الاقتصادي أو الثقافي... الخ.

ولمزيد من الايضاح، فإن استراتيجية دبلوماسية الإكراه تتطلب توافر شرطين أساسيين: أولهما أنه يجب معرفة نقاط الضعف في الدولة المستهدفة أو خلق حالات ضعف بهذه الدولة من قبل الدولة أو الدول التي تطبق استراتيجية الإكراه.

أما الشرط الثاني فيكمن في إعطاء انطباع لدى الدولة المستهدفة بأن تلك الدولة أو الدول جادة في عملية الإكراه هذه وبأن لديها تصوراً كاملاً عن نقاط الضعف والقوة بتلك الدولة (المستهدفة) (Graig & Goerge, 1983: 199). ولن توقف هذه الدول إكراهها حتى تحقق هدفها المراد. وعليه فإن الإكراه في هذه الحالة يصبح جزءًا من سلوك الصراع Conflict behaviour بين الدول. أي أن الصراع يأخذ شكل التنافس حتى «يؤدي إلى تحقيق هدف معين. فالصراع ما هو إلا سلوك يؤدي إلى التأثير في الخصم. (Mitchell, 1981: 30) وسلوك الصراع في هذه الحالة يصبح ردة فعل أحد الأطراف لحث الخصم على إيقاف أو تغيير طموحاته». (Mitchell, 1981: 120)، وعليه فإن دبلوماسية الإكراه ما هي الا أحد أنواع السلوك الصراعي. (Mandel, 1986: 60).

إن استخدام الإكراه ضد الدول ما هو إلا فعل سلبي وخصوصاً عند محاولة تغيير أوضاع أو سياسات إيجابية لأن مثل هذا الاستخدام السلبي للقوة يخل بميزان القوى لصالح دول أخرى (Spanir, 1972: 159). ولكن يصبح في بعض الأحيان استخدام الإكراه شراً لا بد منه وخصوصاً عند تهديد بعض الدول لمعتقدات ومسلمات كانت سائدة في المجتمع الدولي ومقبولة في جميع تعهداته الدولية (مثل استقلال الدول أو التعدي على سيادتها). إن اللجوء إلى القوة في مثل هذه الحالات أمر مشروع حتى «تغير الدولة المستهدفة من قيمها أو معتقداتها أو تتخلى عنها» (Mandel, 1986,: 63)، وهنا يتضح الفرق بين أن تحصل على ما تريد بالقوة وبين جعل الخصم يتنازل عما تريده منه برضاه. إنه الفرق بين الفعل والتهديد (Schelling, 1966: 2)، وعلى هذا فإن استراتيجية الإكراه تقوم على الجمع بين عنصرين هما: تقديم الحافز والتهديد في آن واحد وهو ما يعبر عنه بدبلوماسية الجزرة والعصا Stick and Carrot Diplomacy (Lauren, 1972: 141) فالحافز (الجزرة) هنا يمكن أن يشجع الخصم على الاستجابة للحلول المطروحة ويقدم له عذراً عن الحرج وحفظ ماء الوجه.

من المتطلبات الأساسية لاستخدام استراتيجية الإكراه Coercion هو امتلاك الدولة أو الدول التي تنفذها المقدرة على الايذاء وكذلك على التهديد بإمكانية أن ما هو آتٍ من الإيذاء أكبر مما وقع بالفعل. (Schelling, 1966, 172)، على أنه لا يغيب عن ذهن الدول التي تستخدم هذا النوع من الاستراتيجيات، أن الإكراه دائماً يحمل

في طياته مخاطرة كبيرة لأن الدول المستهدفة عادة ما تبدي في البداية نوعاً من ردة الفعل أو المقاومة التي تكون في الغالب غير مرضية (George & Smoke, 1974: 92). وعادة ما يكون تركيز استراتيجية الإكراه على نوعين من المطالب الرئيسة والتي يمكن فرضهما على الخصم، وهي **أولا**: طلب الكف عما هو قائم بعمله أو في دور الاستعداد لتنفيذه. **ثانياً**: تغيير ما سبق له أن فعله أو إلغاء ما أنجزه فعلا. وعليه فاستراتيجية دبلوماسية الإكراه تركز على التأثير على إرادة الخصم أكثر من التركيز على إبطال إمكانياته العسكرية والاقتصادية والسياسية (Goerge et al, 1971: 18)، ويصاحب هذا التركيز التهديد الذي يأخذ شكل التهديد اللفظي أحياناً والاستخدام الفعلي للقوة أحياناً أخرى وكذلك الضغط الإكراهي الذي يتطور ليأخذ شكل الفعل الذي من شأنه تكبيد الخصم تكاليف عالية بدرجة كبيرة جدا. وستكون هذه التكتيكات بالتأكيد مكلفة مادياً ومعنوياً ولكن يجب استمرارها حتى يرضخ الخصم لإرادة مكرهة Coercing (Thies, 1980: 9)، لهذا فاستراتيجية الإكراه يمكن التفريق بينها وبين الاكره الخالص، لأنها توظف المساومة والتفاوض للوصول إلى تسوية Compromise بالإضافة إلى التهديد الإكراهي والذي يعد أحد وسائلها لتحقيق الأهداف المرجوة. (Goerge et al, 1971: 132). فدبلوماسية الإكراه تتميز بالإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة فيما بين الدول المعنية(Mandel, 1986: 61) [2] وللخروج بالنتائج المرجوة باستخدام استراتيجية دبلوماسية الإكراه، يجب الانتقال بها من الإطار النظري إلى حيز الاستخدام الفعلي في ظل الاستعانة بوسائلها العسكرية والاقتصادية والسياسية والدعائية المختلفة. إن هذا الاستخدام الفعلي للقوة يتطلب توافر شروط أولية أو مسبقة قبل الشروع باستخدام القوة الإكراهية مباشرة. وتتمثل هذه الشروط في النقاط الثماني التالية: -

أ - وضوح الأهداف.
ب - قوة الحافز.
ج - عدم تناسق الدوافع.
د - الشعور بالإلحاح.
هـ - دعم سياسي شعبي.
و - توافر الخيار العسكري.
ز - تخوف الخصم من التصعيد.
ر - وضوح الشروط للوصول إلى تسوية.

أ -**.وضوح أهداف التحالف الدولي**: وضوح الأهداف لاستراتيجية

دبلوماسية الإكراه يعد من الأمور الحرجة والمهمة، لأن الأهداف التي يرجى تحقيقها تكشف الخصم بدون لبس أو تمويه والتي من خلالها تسلط الضوء على دوافع الدولة المكرهة والتي تسعى لانجاح هذه الاستراتيجية، كذلك تبين مدى دوافع الخصم للمقاومة. (Goerge et al, 1971: 216). ويتمثل وضوح أهداف التحالف من اليوم الأول للغزو العراقي لدولة الكويت، حيث إنه صدر منذ الثاني من أغسطس 1990 أكثر من بيان رسمي وخطاب سياسي ومجموعة قرارات للأمم المتحدة تحدد الخطوط العريضة لأهداف دول التحالف من المجابهة مع العراق. لقد كان البيان الأمريكي السوفيتي المشترك أول بيان رسمي يصدر حول الغزو العراقي للكويت، حيث صدر صبيحة يوم الغزو بيان مشترك لوزيري الخارجية الأمريكي جيمس بيكر والسوفيتي إدوارد شيفارنادزة في موسكو يؤكد بأن «الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يكرران نداءهما الموجه للعراق بسحب جميع قواته من الكويت دون أي شرط مسبق.. إن السيادة والاستقلال الوطني والسلطة الشرعية ووحدة التراب يجب أن تسترد وتضمن لدولة الكويت»[3]. لقد مثلت صراحة ذلك البيان الأساس للبيانات والقرارات اللاحقة التي صدرت بحق دولة الكويت في السيادة على أراضيها والاعتراف بالشرعية الكويتية بالإضافة إلى مطالبة العراق إخراج قواته والرجوع إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثاني من أغسطس 1990. هذه الفلسفة الدولية ما أكدته قرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار رقم 660 الذي يقرر:

> «... أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين 40,39 من ميثاق الأمم المتحدة: 1 - يدين الغزو العراقي للكويت. 2 - يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت توجد فيها في الأول من أغسطس سنة 1990»[4].

وكان البيان الخاص بجمهورية مصر العربية الصادر في الثالث من أغسطس عام 1990 يطالب باتخاذ الخطوات التالية فوراً وبدون إبطاء:

«**أولاً**: انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية.

ثانياً: الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتي الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل» (فودة، 1991: 115).

ويمثل هذا البيان القاعدة التي على أساسها بنيت القرارات العربية اللاحقة

وخصوصاً قرارات مجلس جامعة الدول العربية الطارىء المنعقد في الثالث من أغسطس 1990في القاهرة، والذي أدان العدوان العراقي (كما سماه القرار) واستنكر سفك الدماء وتدمير المنشآت، في الفقرة الثالثة قرر «مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية لمواقعها التي كانت بها قبل الأول من أغسطس 1990» (فودة، 1991 :156). هذه الفقرة تمثل بالنسبة لدول التحالف أساس المساندة وإعطاءها الشرعية العربية إلى اتخاذ أي إجراء من شأنه تحقيق هذا الهدف والتي لا تختلف عليه تلك الدول.

إن القرار السابق لمجلس الجامعة أكد عليه كذلك ضمن قرارات مؤتمر القمة العربية الطارىء المنعقد في القاهرة في العاشر من أغسطس 1990 وكذلك تم «إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة التي كانت عليها قبل 1990/8/1، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي» (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :382-383). وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 661 الذي يمثل القرار الثاني بحق الكويت الذي أكد في ديباجته «إذ يؤكد (مجلس الأمن) الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت. . . اتخاذ التدابير وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت»[5]. أخذت قضية احتلال العراق لدولة الكويت بعداً دولياً وعالمياً وأخذت التصريحات والبيانات السياسية تتوالى شجباً على ما قام به العراق ضد الكويت، فصدر بيان الجماعة الأوروبية في السادس من أغسطس 1990 وأتى منسجماً مع البيانات السابقة التي صدرت من معظم عواصم العالم بما فيها قرارات مجلس الأمن وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم 660، حيث «إن الجماعة والدول الأعضاء فيها تكرر إدانتها المطلقة للعدوان العراقي الغاشم على الكويت ومطالبتها بالانسحاب الفوري وغير المشروط لكل القوات العراقية من الأراضي الكويتية. وتؤكد مساندتها التامة للقرار رقم 660 الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتطلب من العراق الالتزام بما تضمنه هذا القرار، وإذا لم تلتزم السلطات العراقية، فإن الجماعة والدول الأعضاء فيها ستعمل على مساندة قرار مجلس الأمن وضمان تنفيذه» (رائف، 1991:141). وفي اليوم الثامن من أغسطس صدر القرار رقم 662 عن مجلس الأمن الذي قرر أن ضم العراق للكويت ليس له أي أساس قانوني من الصحة ويعد مُلْغَى وباطلا، ويطالب العالم عدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الإتيان بأي عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر

بهذا الضم. ويؤكد القرار نفسه عزمه على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت واستعادة سيادة واستقلال الكويت ووحدته الاقليمية[6]. أما على الصعيد العربي والإسلامي فإن قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي الصادرة في 1990/8/10، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر بتاريخ 1990/8/5، أكدت الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن الثلاثة، سابقة الذكر، وإدانة العدوان العراقي وعدم الاعتراف بالضم العراقي للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي.

وهكذا نرى الانسجام الكافي ما بين أطراف الشرعية الدولية في التعامل مع الغزو العراقي لدولة الكويت مما أعطى الدافعية على تأكيد أهداف التحالف الدولي بكل وضوح، ووقوفها بوجه العراق كقوة واحدة ومتماسكة على مدى السبعة أشهر التي استغرقتها فترة الاحتلال. وجدير بالذكر أنه منذ اليوم الأول للغزو كانت أطراف التحالف تناشد العراق دبلوماسيا وبالطرق السليمة تلبية مطالب التحالف وهي الانسحاب من الكويت ورجوع حكومة الكويت الشرعية، وبمعنى آخر عودة الوضع القائم بالكويت إلى ما كان عليه قبل يوم الثاني من أغسطس. وعلى النقيض من ذلك نجد أن الأهداف العراقية كانت غير واضحة ومتقلبة ومختلطة ومتداخلة. لقد تطورت الأهداف العراقية مع تطور الأحداث. بدأ العراق أولاً، بأهداف متواضعة ثم طورها لتصبح أهدافاً إقليمية وعربية وعالمية وكونية. إن عدم تحديد الأهداف عامل مهم من عوامل الإخفاق. وكانت الأهداف العراقية النهائية غير منسجمة مع القدرات والإمكانيات العراقية. كما أن الاستراتيجية العراقية لم تكن تعاني انقساماً في الصف العربي فقط، ولكنها كانت تعاني أيضاً عدم وضوح الأهداف، وتبدلها السريع، بحيث لم يعد من الممكن تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها أو تأمينها «فقد دخل العراق الكويت دون أن يعلم، على ما يبدو، ماذا سيفعل بعد ذلك. وعندما أخفقت الخطة في أسر الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة، أخذ يتخبط ولا يعرف الخطوة القادمة التي ستهبط عليه» (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991: 220, 247, 252).

ب - **قوة الحافز لدول التحالف**: عند تحديد الهدف المراد تحقيقه فإن قوة الحافز للدولة أو الدول التي تطبق استراتيجية الإكراه تحدد إلى أي مدى يمكن المضي باتباع سياسة الإكراه، أي إدراك الخصم لدوافع الدولة المكرهة يحدد مصداقية الاستراتيجية. وفي هذه الحالة فإن إدراك الخصم للقوى المحرضة للدولة المكرهة تكون على قدر كبير من الأهمية لدرجة تصل إلى أنها أكثر أهمية من الدوافع الواقعية

للدولة (الدول) المكرهة، ولا يغيب عن الذهن أنه في هذه الحالة يصعب التفريق بين الإدراك والواقع ولا يمكن فصلهما عن بعض كلية (Schelling, 1966: 74). ولقد اتضحت صورة أهداف التحالف الدولي منذ الوهلة الأولى للغزو العراقي للكويت، ولكن تحديد الأهداف ليس كافيا لجعلها تتحقق ما لم يكن هناك دافع قوي لهذه الدول ليقوم بتحفيزها على تحقيق هذه الأهداف. لقد تعددت الدوافع المحرضة لتحقيق الأهداف التي يسعى التحالف الدولي لتكون في متناول يديه ومن هذه الدوافع:

1 - إن العراق بغزوه لدولة مسالمة عضو في جميع المحافل الدولية والإقليمية لهو تحدي للارادة الدولية والسلم العالمي ومنها أهداف الأمم المتحدة[7]، والسكوت على هذا الغزو يعد بمثابة سابقة دولية يمكن أن تؤدي إلى تشجيع دول أخرى تكون أقوى للسيطرة على الأضعف منها.

2 - وعليه فإن كثيراً من الدول وخصوصاً العظمى والأكثر قوة سوف تفقد مصداقيتها Credibility باتجاه حلفائها إذا لم تتدخل لضمان أمن الدول الصغرى والأضعف حجماً وإمكانيات، وهذا ما أكده نائب الرئيس الأمريكي السابق دان كويل في خطابه أمام مجلس الشؤون العالمية، حيث يقول «. . . إن الأمريكيين يعرفون أنه إذا سمح للعدوان العراقي على الكويت بأن يستمر، وإذا ربح صدام حسين فإن جميع أصدقائنا في الشرق الأوسط سوف يكونون عرضة للخطر. . .»[8] واستطرد نائب الرئيس السابق «. . . إن الغزو العراقي للكويت لا بد أن يشكل سابقة، إما لصالح نظام عالمي أعظم، أو لصالح فوضى أعظم. . . وإذا نجح العدوان (العراقي) فمن المرجح أن يشجع نجاحه بخاصة مستبدين آخرين على أن يحذوا حذوه. . .»[9].

3 - إن النظام العراقي بسيطرته على الكويت يكون قد امتلك ما مجموعه 19٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط العالمي وهو ما يعد تهديداً للمصالح الحيوية للدول الصناعية، وبإمكانه التمادي بالغزو أو ابتزاز المملكة العربية السعودية - والتي يبدو أنها في متناول قدراته العسكرية - كان من شأنه زيادة هذه النسبة إلى حوالي 46٪. وعليه فإن من مصلحة العالم أن يكون نفط الجزيرة العربية في متناول الدول الصناعية. وكما شبه جيمس بلاك - نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى الأمريكي - النفط الخليجي بأنه «مصلحة حيوية بأصدق معنى لهذه الكلمة التي انتشر استخدامها. . ان هذه الحرب (حرب تحرير الكويت) التي أصر الرئيس بوش على أنه لم يحاربها من أجل النفط قد خفضت سعر برميل النفط بنحو 2,70،

«دولاراً» بالمقارنة بسعره منذ عامين سابقين، إن الأسعار التي وصلت إلى ذروتها 38,30 دولاراً للبرميل الواحد بعد غزو الكويت قد انخفضت الآن (1992) إلى 10,10 دولارات»[10]. إن الأهمية الاستراتيجية للنفط الخليجي مقارنة بالنسبة إلى الاحتياطي العالمي وبالأسعار وقربه من أسواق العالم المختلفة، أعطت هذه البقعة من العالم أهمية تتزايد مع مرور الزمن مما جعل غزو العراق للكويت وتهديده لدول المنطقة المحيطة والغنية بالنفظ أمراً غير مقبول دولياً، لأنها بالتالي سوف تعني خلق جو من عدم الاستقرار بالنسبة للانتاج والأسعار وبالتالي يعد تهديداً للاقتصاد العالمي برمته. وكما أكدته وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها للكونغرس الأمريكي عن نتائج تحرير الكويت، حيث قال: «إن التحالف أحبط خطط صدام حسين الرامية إلى السيطرة على نفط الخليج وهي الخطة التي خصص لها موارد العراق..»[11].

4 – على أن الدافع الأساسي الذي يُعَوَّل عليه في تحقيق معظم الأهداف لو أمكن السيطرة عليه هو ما يمكن أن نطلق عليه الدافع الاستراتيجي Strategic Motivation، والذي فحواه تقليم أظافر العراق أو نزع أنيابه العسكرية التي أصبحت تشكل تهديداً للسلم الإقليمي للمنطقة ولا يتردد حكامها عن المباهاة والمبالغة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي لن يترددوا في استخدامها من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم الآنية. فكان لا بد من استخدام استراتيجية الإكراه التي تتضمن استخدام القوة في الواقع من أجل تحجيم القوات العراقية وتدمير الأهداف الاستراتيجية الحيوية «المفاعلات النووية» ومصانع وأماكن تخزين أسلحة الدمار الشامل من كيماوية وبيولوجية وقواعد اطلاق الصواريخ أرض – أرض التي لم يتردد في استخدامها ضد إيران أو شعبه في الشمال الكردي. وبمعنى آخر كان من دوافع التحالف الدولي لانتهاج استراتيجية دبلوماسية الإكراه هو الوصول إلى «تدمير قدرة العراق على شن حرب نووية أو كيماوية أو جرثومية والقضاء على قدرة العراق الهجومية وشل فعالية الجيش العراقي»[12]، وهذا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي في تصريح صحفي بعد تحرير الكويت بسنة كاملة حيث قال: «إن التحالف الدولي قضى على ما كانت تمثله القوة العسكرية العراقية من خطر وتهديد»[13].

5 – أما فيما يتعلق بقوة الحافز لدى معظم الدول العربية الداخلة في التحالف الدولي ومن ضمنها الدول الخليجية ومصر وسوريا من حرب تحرير الكويت، فلا شك أنه كانت لدى هذه الدول مخاوف حقيقية من طموحات الرئيس العراقي في زعامة الأمة العربية ومن احتمال سوء استعمال القدرات العسكرية العراقية وتوجيهها، كما أنهم كانوا جادين في معارضة غزو العراق للكويت. وقد تراوحت

مواقف الدول العربية بين تصريحات تشير إلى عدم تعاملهم مع النظام العراقي ورئيسه الحالي، إلى تصريحات تقول بترك الأمر إلى الشعب العراقي ليقرر مصيره (حسيب، 1991 :267).

ج - **عدم تناسق الدوافع لصالح التحالف**: كلما ازدادت دوافع الدولة (الدول) المكرهة قوة، فإنها تساعد على نجاح استراتيجية الإكراه بنسبة أكبر. وفي هذه الحالة نجد أن قوة الدوافع مهمة جداً ولكنها ليست حيوية. ويجب أن تظهر للعيان بأن دوافع الدولة (الدول) المكرهة أقوى وأوضح من دوافع الخصم لأن يقاوم (Goerge et al, 1971: 218-219). ومن غير المحتمل بأن دولة ما سوف تتبنى استراتيجية الإكراه ما لم يكن لديها إيمان كامل بأن دوافعها لهذا التبني أقوى وأوضح من دوافع الخصم نفسه، ولكن هذا الاعتقاد يعتمد على افتراض بأن الدولة (الدول) المكرهة لديها القدرة على التحليل والحكم على دوافع الخصم وإمكانية قياسها. وعلى هذا الأساس فإن دوافع العراق من غزوه للكويت لم تحمل أي نوع من التناسق أو التماثل Asymmetry من حيث الدوافع المحرضة لدخوله وغزوه دولة عضواً في المجتمع الدولي. ففي الثاني من أغسطس أعلن العراق بأن دخوله للكويت كان بناء على «استجابة لنداءات من الشعب الكويتي الذي أطاح بالنظام القائم. . . وتم إعلان ما أطلق عليه [الحكومة الكويتية المؤقتة الحرة] التي قامت بعزل أمير البلاد وحل المجلس الوطني وتشكيل حكومة الكويت الحرة» (المركز الاعلامي الكويتي، 15:1991). أما في اليوم الثامن من أغسطس فقد أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي عن [وحدة اندماجية] بين العراق والكويت، وجاء هذا القرار بعد دقائق من إعلان وكالة الأنباء العراقية أن [حكومة الكويت الحرة المؤقتة] طلبت من العراق تحقيق الوحدة بين البلدين (وكالة الأنباء القطرية، 357:1991). وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه أعلن العراق «أن الكويت المحتلة أصبحت المحافظة رقم (19) في هيكل التقسيمات الإدارية ومركزها قضاء كاظمة» (المركز الإعلامي الكويتي، 59:1991). كان التبرير العراقي لهذه الخطوة التصعيدية بادعاء العراق بأن الكويت كانت جزءاً من العراق اقتطعها الاستعمار البريطاني، وبالعدوان والغزو أعاد الجزء إلى الكل، والفرع إلى الأصل، وغدت دولة الكويت المحافظة التاسعة عشرة من محافظاته. وفي خطوات أخرى غير متناسقة ولا تدل على التناغم المطلوب في رسم السياسات والأهداف التي يرجى تحقيقها من قبل القيادة العراقية بعد احتلالها لدولة الكويت. فقد أعلن العراق في الخامس عشر من أغسطس قبوله اتفاقية 1975 الموقعة مع إيران والتي بسببها شن حرباً لمدة ثماني سنوات على دولة جارة مسلمة، وأعلن

النظام العراقي قبوله بتوقيع اتفاقية سلام بين البلدين وبدون شروط، وكذلك قام العراق بطرح مجموعة من مشروعات الحلول (المبادرات) - وبدون أن تتضمن أي إشارة للانسحاب العراقي من الكويت - المتناقضة، لعل من أشهرها وأكثرها صيتاً تلك المبادرة التي طرحها على أن تحل كل قضايا الاحتلال بناء على «اعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادىء واحدة لانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وانسحاب سوريا من لبنان والانسحاب بين العراق وايران. . . » (سالم، 26:1990). بالإضافة إلى كل هذا فقد أعلن العراق أكثر من مرة بأن الكويت حاولت تحطيم الاقتصاد العراقي عن طريق الاستيلاء على الآبار البترولية وبأن الكويت استولت على بضعة أمتار من الحدود العراقية، وادعاءات أخرى لا مجال هنا للرد عليها أو مناقشتها. هذه هي الدوافع العراقية لاحتلاله دولة مستقلة ذات سيادة، دوافع إذا أمكن مقارنتها بأهداف التحالف نجدها لا تستطيع الصمود أو تحدي الإرادة الدولية حيث إن التحالف أعلن عن المبادىء الأساسية التي على أساسها يمكن الوصول إلى حل شامل للقضية الكويتية، وهي كما جاءت على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي حدد بوضوح أهداف قوات التحالف ودوافعها:

1 - تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت. 2 - استعادة حكومة الكويت الشرعية. 3 - حماية الأرواح البريئة. 4 - تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها (دياب، 163:1991).

إن وضوح أهداف قوات التحالف ودوافعها ، وغموض دوافع الخصم (العراق) تضعه في موقع يصعب عليه أن يقاوم الضغط الدولي الواقع عليه، ولهذا فإن التناسق والتماثل في الأهداف والدوافع كان في صالح قوات التحالف.

د - **الشعور بالالحاح Sense of Urgency** : الشعور بالالحاح لتحقيق الأهداف يعد أحد المبادىء المهمة لنجاح استراتيجية دبلوماسية الإكراه، حيث انه يحدد الانذار النهائي للتنفيذ. كذلك الشعور بالالحاح يعطي مصداقية للتهديدات الإكراهية. إن الشعور الالحاحي لدول التحالف تمخض عن المبادرات والمحاولات العديدة التي قامت بها الأمم المتحدة ودول أخرى، تلك المبادرات الدبلوماسية التي حملت الأمل على أن تحل المشكلة بالوسائل الدبلوماسية والتي قوبلت من العراق بالرفض تارة، وتصعيد الموقف تارة أخرى عن طريق احتجاز الرهائن الدبلوماسيين وغيرهم، والممارسات الوحشية واللاإنسانية داخل الكويت المحتلة، مما حدا بمجلس الأمن أن يستصدر قراره الذي يحمل الرقم 678 والذي يأذن بالالتجاء إلى القوة الإكراهية لحمل العراق على تنفيذ القرارات السابقة والصادرة بحق الكويت. إن القرار رقم 678

يطالب بأن «يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار رقم 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته أن يمنح العراق فرصة أخيرة للقيام بذلك، كما يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت في حالة ما لم ينفذ العراق في 15 يناير 1991 أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملا، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة» [14]. وعليه فإن التاريخ الذي ذكر في القرار السابق والذي حدد 15 يناير 1991 يعد من أهم الاشارات التي تدل على الحاح دول التحالف لوضع حد نهائي للوصول إلى حل عادل للمشكلة ولوقف المناورات التي يقوم بها النظام العراقي ووضع حد لاستخفافه بالرأي العام العالمي. وبالإضافة إلى القرار السابق فهناك عوامل أخرى ثانوية كانت تضغط على التحالف الدولي لتحقيق أهدافه بأسرع وقت ممكن. ومن هذه العوامل مثلا قرب موسم الحج وشهر رمضان ومدى قدسية هذه الأيام عند المسلمين، وقرب فصل الصيف الذي سيمثل مشكلة بالنسبة لكثير من الجنود لما يحمله من حرارة الجو والزوابع الغبارية التي سوف تؤثر بطريقة أو بأخرى على المعدات العسكرية المتطورة. وبحلول شهر يناير 1991 فإن الاستعدادات العسكرية لقوات التحالف كانت في قمة التكامل العسكري والنفسي وطول فترة الانتظار التي عانى منها كثير من العسكريين جعلتهم يصابون بالملل الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على استعداداتهم المعنوية. وكذلك لا يفوتنا هنا أن المناخ الجوي كان في قمة اعتداله مما جعله عاملاً مساعدا في إنجاز الأعمال العسكرية المختلفة.

ويقابل الشعور بالالحاح لدى القوات المتحالفة، خطأ الحسابات على المستوى المعلوماتي أو على مستوى التقدير، حيث إن القيادة العراقية كانت تعتقد أن الحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها لن تقع لعدة أسباب منها: تخوف قوات التحالف من أن تتكبد خسائر كبيرة في صفوف مقاتليها وذلك لن يرضى الرأي العام في تلك الدول، كما أن إطلاق سراح الرهائن الأجانب المحتجزين في بغداد في أواخر شهر ديسمبر 1990، والذي يقال إنه تم بناء على طلب من الرئيس الفرنسي ميتران من خلال توسط رئيس دولة عربية والذي وافق عليه الرئيس العراقي على أساس وعد من الرئيس ميتران بعدم الهجوم على العراق، كذلك المقابلة التي تمت مع الجنرال شوارزكوف من قبل محطة Sky news في لندن بعد انتهاء الحرب، وأجراها معه المذيع ديفيد فروست تشير إلى أن العراق لم يحشد قوات دفاعية تذكر على الحدود العراقية – السعودية، وكانت تلك الجبهة التي نفذت منها قوات التحالف هجومها الرئيسي على

الكويت والعراق (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 :232). ويؤكد هذه المعلومات ما أشار إليه الرئيس العراقي في مقابلة تلفزيونية بعد بدء الحرب الجوية مع بيتر أرنت مراسل محطة تلفزيون CNN في بغداد، حينما هاجم بعنف أولئك «المنافقين من الساسة الغربيين الذين وعدوه أنه باطلاق سراح الرهائن سيتمكن من تجنب الحرب (28 يناير CNN, 1991). هذه بعض الحقائق التي تشير بدورها إلى أن العراق لم يكن متأكداً من وقوع الحرب والذي بدوره لم يأخذ مصداقية قوات التحالف بالحسبان كما ينبغي.

هـ - **دعم سياسي شعبي مناسب**: سياسة الإكراه Coercive Policy لا بد من دعمها بتأييد وموافقة الرأي العام حتى تحقق نتائجها بنجاح، حتى إن هذا الدعم الشعبي يعد من العوامل المهمة للمضي بسياسة الإكراه وذلك بسبب طول المدة التي تتطلبها هذه الاستراتيجية وبالتضحيات المادية والمعنوية التي ربما تتكبدها الدولة (الدول) المكرهة ويجب أن تكون المساندة السياسية من قبل الشعب على أن تستمر طالما استراتيجية الإكراه في موضع التنفيذ لضمان النجاح وتحقيق الأهداف (Goerge et al, 1971: 216). حيث إن التأييد والدعم الشعبي لدول التحالف أخذ أشكالاً مختلفة من مؤتمرات شعبية ومسيرات تأييد واستفتاءات رأى عام علمية، وقد عقد خلال شهر أكتوبر 1990 المؤتمر الشعبي الكويتي في المنفى بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية تحت شعار «التحرير شعارنا... سبيلنا... هدفنا» للاصرار على أن تحرير الكويت هو أقل هدف يمكن تحقيقه. حيث أكد المؤتمر في بيان له «هدفنا هو تحرير الكويت، عودة الشرعية، وبناء كويت جديدة بسواعد أبنائه... حتى آخر قطرة من الدم في سبيل تحرير الكويت من براثن الغزاة...» (دياب، 1991 :115). هذا التأكيد الكويتي أتى متزامنا مع استطلاعات الرأي العام العالمية التي أيدت في معظمها استخدام الوسائل الإكراهية من أجل تحرير الكويت منذ أول نوفمبر 1990 كما يوضح الجدول رقم (1) بالنسبة المئوية.

من الاستطلاع نستطيع أن ندرك بأن التأييد الشعبي لبعض دول التحالف التي شاركت في تحرير الكويت يدعم دوله من أجل استخدام الوسائل الإكراهية لاجبار العراق على الامتثال لقرار مجلس الأمن والداعي إلى تحرير الكويت بكافة الوسائل المتاحة ومن ضمنها الوسائل الإكراهية. ومن الملاحظ بالنسبة لاستطلاعات الرأي العام خلال تلك الفترة أن النتائج اعتمدت على درجة سخونة الجو السياسي حينئذ، وبمعنى آخر أن النتائج تناسبت تناسباً طردياً مع درجات التصعيد السياسي والعسكري خلال فترة الغزو العراقي للكويت. أما في شهر ديسمبر فقد أجرى

استطلاع في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس الرأي العام الأمريكي حيث أظهرت النتائج أن 63٪ من الشعب الأمريكي يوافق على دخول بلاده في حرب ضد العراق إن لم ينسحب من الكويت. أما في بريطانيا فيؤيد 71٪ من الشعب البريطاني اللجوء إلى استخدام القوة الإكراهية في حالة رفض العراق الانسحاب. (جمال، 285:1992).

جدول رقم (1)
نتائج بعض استطلاعات الرأي العام العالمية*

السؤال	البلد	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	المانيا	ايطاليا
اللجوء للقوة لتحرير الكويت		%86	%75	%63	%59	%84
اللجوء للقوة لتحرير الرهائن المحتجزين في العراق خلال الأزمة		%86	%82	%70	%72	%66
اللجوء للقوة لضمان استمرار النفط والمصالح.		%78	%72	%64	%60	%30

* قامت مؤسسة جالوب Gallup Organization لاستقصاء الرأي العام باستطلاع شمل بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا والولايات المتحدة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1990، وقد تنوعت الأسئلة التي طرحت في هذا الاستفتاء. وهذه بعض الأسئلة التي تم طرحها.
Source: USIA Agency Library Reference, File no. 468, Public Opinion Online 1940-1992 Copper. Roper Center for Public Opinion Research, University of Connecticut, 1992.

ومع اقتراب 15 يناير 1991 وهو موعد المهلة التي أعطيت للعراق للانسحاب من الكويت وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الاثنتي عشرة، أظهر أحد استطلاعات الرأي العام بأن 57٪ من الأمريكيين يؤيدون الرئيس بوش في حال اتخاذه قرار الحرب ضد العراق وأن 54٪ من العينة يرون أن جميع القضايا المطروحة ضد الاحتلال العراقي للكويت في غاية الأهمية وأنهم على استعداد لجعل أبنائهم يحاربون من أجلها[15]. ومع اقتراب ساعة الحسم وافق الكونغرس الأمريكي بعد مناقشات مستفيضة على منح الرئيس الأمريكي تفويضاً باستخدام القوة ضد العراق لاجباره على تطبيق قرارات مجلس الأمن. وكان مجلس النواب قد صوت لصالح القرار بمجموع 250 صوتاً مقابل 183 صوتاً، أما مجلس الشيوخ فقد صوت لصالح القرار

كذلك بموافقة 54 صوتاً مقابل 46 صوتاً ليحصل الرئيس بوش على أكبر دعم يحتاجه لمواصلة سياسته التي تهدف إلى تحرير الكويت[16]. وفي الشهر نفسه أجري في بريطانيا استطلاع للرأي العام على عينة عشوائية مكونة من 1000 شخص تم الاتصال بها تلفونياً، وكانت نتيجته أن 56٪ من الشعب البريطاني يؤيدون أن يبدأ العمل العسكري فور انتهاء مهلة مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت[17]. أما في فرنسا فكان ما نسبته 53٪ يؤيدون اشتراك فرنسا في تحرير الكويت وأن 73٪ يحملون العراق كامل مسئولية الحرب، وطالب 67٪ بالهجوم على العراق وتحرير الكويت الآن، وأيد 66٪ منهم الرئيس بوش و77٪ الرئيس ميتران[18]. وخلال العمليات العسكرية الجوية فإن 91٪ من الشعب الأمريكي يؤيدون استمرار استخدام القوة في الخليج واجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وأن 73٪ يرون ضرورة قيام التحالف باعتقال صدام حسين أو قتله[19]. أما في الاتحاد السوفيتي سابقاً فقد أوردت نتائج الاستطلاع أنها تعكس تزايد شعبية الرئيس الامريكي جورج بوش في معالجته لأزمة الخليج حيث أعرب 77٪ عن تأييدهم لسياسته بزيادة قدرها 20٪ عن الأشهر السابقة خلال الأزمة[20]. ومع ذروة القصف الجوي لقوات التحالف لإكراه العراق على الانسحاب من الكويت أظهر استطلاع للرأي العام في بريطانيا أن 86٪ من العينة يؤيدون حكومتهم واستمرار الحرب حتى تحرير الكويت، وأن 89٪ من الشعب يساندون الحكومة البريطانية في سياستها تجاه التعامل مع قوات التحالف[21]، ويعد هذا التأييد لسياسة الحكومة البريطانية أعلى نسبة حصلت عليها حكومة المحافظين وخصوصاً أن تأييد الشعب البريطاني لادارة مارغريت تاتشر خلال حرب الفوكلاند كان أقل بكثير من هذه النسبة. بعد هذه المراجعة لبعض استطلاعات الرأي العالم العالمي. نجد أنه كان هناك تأييد شعبي ودعم لحكومات التحالف خلال معالجة مشكلة الاحتلال العراقي لدولة الكويت، ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن التأييد العالمي أتى بناء على تهديد العراق للأمن والسلام العالمي بتحديه للارادة الدولية واستيلائه على أراضي الغير بالقوة، وبالتالي فهو تهديد لمصالح كثير من دول العالم. مما أدى إلى توحيد جميع الجهود الدولية ومن ضمنها الوسائل الإكراهية لالزام العراق على احترام السلام والمواثيق الدولية.

وعند الحديث عن الدعم الشعبي المناسب للدول المتحالفة، يقابله بالجانب الآخر (العراق) غياب المؤسسات الديمقراطية، أي خضوع صنع القرار السياسي للارادة الفردية فيه، على اعتبار أن القرارات الجماعية التي تشارك بها الارادة العامة للشعب تكون أقدر على خلق جبهة قوية لمواجهة الخصم الذي سوف يلاقي

صعوبات بالغة في اختراق هذه الارادة والتأثير فيها بالأساليب الإكراهية، وتوجد مقاومة عنيفة ضد أهدافه التي يعدها الشعب مهددة لكيانه ووجوده. أما انفراد شخص أو فئة بصنع القرار فيعني سهولة التأثير فيهم واقناعهم، فالارادة العامة قوة تفاوضية يمكن أن تستغل للمساومة بها اما لتخفيف حدة الاستراتيجية الإكراهية أو لاحباطها كلية (البكري، 1985 :24). وفي هذا الإطار، وهو غياب الديمقراطية والاستبداد بأخذ القرار وتنفيذه وتقييمه بمنأى عن الشعب (انفرداية القرار) هو الذي أدى إلى الكارثة، «هذا بالطبع ينطبق على النظام العراقي. ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في العراق، لما استطاع النظام العراقي غزو الكويت. إن غياب الديمقراطية عن الوطن العربي بشكل عام، وغيابها في العراق بشكل خاص هو أحد أسباب الغزو، وإنه لو وجدت دولة مؤسسات في العراق لما كان من الممكن أن يقدم العراق على هذه المغامرة غير المحسوبة، ولما انتهت بالكارثة التي نعرفها. وما حدث في العراق يثير قضية انفراد الحكام باتخاذ القرارات. ومن الواضح أن إدارة النظام العراقي، وهي إدارة فردية، قد اعتمدت على توقعات تبين عدم معرفة النظام العراقي حقيقة الأوضاع السياسية والاجتماعية. . . كان صدام يدير الأزمة إدارة فردية شخصية، شخص واحد ووحيد كان يدير الأزمة من الطرف العراقي. أما في الطرف الآخر فإن الذي يدير الأزمة ليس شخصاً، إنما مؤسسات. فالنظام العراقي أخطأ لأن الشعب العراقي مسلوب الارادة، لأنه لا يقوم على مؤسسات وإنما على أفراد وحكم فردي، إن عدم وجود مؤسسات أدى إلى الكارثة التي أصبحت أعمق» (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 :160-220). ولعل ثورة الشعب العراقي في الجنوب في مارس 1991 والتي أعقبت تحرير الكويت، لهي دليل واضح على سخط وعدم رضا الشعب العراقي عن نظام الحكم والذي لم يتورع عن استخدام جميع الوسائل العسكرية لاجهاض تلك الثورة قبل انتشارها، والتي في الواقع لاقت قبولاً شعبياً وتأييداً في بعض المدن العراقية، وعرفت تلك الثورة بثورة مارس والتي دامت شهراً كاملاً وتم القضاء عليها باستخدام الأسلحة التقليدية والكيماوية.

أما فيما يتعلق باتجاهات الرأي العام العربية فهي بصورة عامة ضد عملية استخدام القوة لتحرير الكويت فيما عدا الجماهير العربية في الخليج والمعنية بالمشكلة بشكل أساسي، وبعض القطاعات الجماهيرية في مصر وسوريا لمشاركتهما ضمن قوات التحالف. ومع هذا نجد هنالك انشقاقاً بالرأي العام العربي بين مؤيد ومعارض لاستخدام القوة ضد العراق. ظاهرة التأييد الشعبي الواسع المدي للرئيس العراقي وخصوصاً جماهير الأردن والجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وفي

الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن وبعض قطاعات الجماهير في مصر وسوريا. ان دراسة هذا السلوك الجماهيري ستكشف ليس فقط عن توحد الجماهير مع الشعارات التي رفعها الرئيس العراقي بغض النظر عن جديته في رفعها أو عمله الحقيقي لتحقيقها، وزعمه تحدى الهيمنة الأمريكية وتحقيق الوحدة العربية وعدالة توزيع الثروة العربية واستقلال الإرادة العربية. كذلك تبني هذه الجماهير لصورة بالغة السلبية عن النظام الكويتي والمجتمع الكويتي والشعب الكويتي على وجه العموم، وفهم الرأي العام العربي لا بد أن يوضع في إطار أعم. أهم سماته سيطرة الاعلام الرسمي في غالبية النظم السياسية العربية وغياب الأصوات الأخرى المعارضة، وبالتالي انفتاح المجال واسعاً أمام الأنظمة لتزييف الوعي الجماهيري وفقاً لسياسة اعلامية تابعة لتوجهات النظم السياسية وعدم قدرة المواطن العربي العادي على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في الأقطار العربية المختلفة. لقد استطاعت اللغة المغتصبة أن تنشر الوعي الزائف أثناء الأزمة، وفعلت فعلها في تخدير الجماهير العربية زمنا (يسين، 1991:53-54). ولكن ما يهمنا هنا هو التأييد الشعبي المناسب في مصر وسوريا لمشاركتهما بقوات عسكرية ضمن قوات التحالف التي لاقت قبولاً شعبياً واسعاً.

و - توافر الخيار العسكري: إن التهديد باستخدام الخيار العسكري Military Option له درجة عالية جداً من الأهمية لإعطاء استراتيجية الإكراه المصداقية على تحقيق أهدافها بشتى الوسائل. وأهمية هذا العامل ليست بتوافر الوسائل العسكرية بقدر ما تكون عليه هذه القوات من استعداد ومقدرة على الايذاء وامتلاكها إمكانيات لتحقيق الأهداف المرسومة لها. ولكن هناك بعض الشروط الواجب توافرها في هذه القوات كإمكانية السيطرة عليها في أي وقت. والمستوى العالي في التجهيز والتدريب وقدرتها على الانسجام والتلاؤم مع الأوامر التي تصدر لها في أي وقت (Goerge et al, 1971: 225). فبعد استصدار قرار مجلس الأمن المرقم 660 وفي الثامن من أغسطس بالتحديد أعلن الرئيس الأمريكي موافقته على إرسال قوات أمريكية إلى منطقة الخليج بناء على طلب المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى للمساعدة في الدفاع عن أراضيها. ومنذ ذلك الوقت بدأ الحشد العسكري لدول التحالف وأخذت تزايد القوات.والمعدات العسكرية يتدفق مع تزايد التأييد الدولي ودخول دول أخرى ضمن عضوية التحالف الدولي لاجبار العراق على الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن حتى وصل عدد تلك الدول إلى ما يقرب من 33 دولة قبلت أن تشارك بقوات عسكرية من مختلف الأسلحة القتالية (جوية - برية - وبحرية). وفي هذا السياق تعد عملية

الحشد العسكري التي قامت بها قوات التحالف واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ كانت الطائرات المتحالفة من طراز سي 141 - وسي 5 - وسي 130، تقوم برحلات جوية على مدار الساعة لنقل القوات. في حين كانت السفن الحربية وسفن النقل المدنية تقوم بنقل الأسلحة والمعدات إلى منطقة العمليات طبقاً لخطة محكمة. واعتمدت قيادة التحالف في البداية على فرق الاقتحام الجوي وفرق التدخل السريع (فرقة 82 انزال جوي وفرقة 101 اقتحام جوي) ثم أخذ الاعتماد يتزايد على فرق الفرسان (المدرعات) وفرق المشاة الميكانيكية (الفرقة 24) ثم بدأت عملية نقل معدات الفرق المدرعة من أوروبا إلى المملكة العربية السعودية. وتكامل البناء العسكري لقوات التحالف مع وصول قوات أخرى من فرنسا وبريطانيا ومصر وسوريا وغيرها من الدول الأعضاء في التحالف. (التقرير الاستراتيجي العربي، 1990 :235-237). وقبل حلول منتصف يناير كان ميزان القوى يميل لصالح دول التحالف كما يوضح الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

التوازن العسكري لدول التحالف الدولي مقارنة بالعراق عام 1990

البيان	التحالف الدولي	العراق	ملاحظات
الأفراد	601,350	545,000	داخل الكويت وجنوب العراق.
		540,000	داخل العمق العراقي.
الدبابات	3360	4280	داخل الكويت وجنوب العراق.
		2000	داخل العمق العراقي.
طائرات	2600	550	فرت 147 طائرة عراقية إلى إيران وتم تدمير المطارات. وتحييد سلاح الجو في الأيام الأولى لاستخدام الاكراه العسكري من قبل دول التحالف.
قطع بحرية	167	60	

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), 1990, The Military Balance 1990 - 1991, London.

مع بداية الحشد العسكري للشرعية الدولية تم توفير عناصر الاستطلاع والحرب الالكترونية اللازمة لدعم أعمال مختلف صنوف الأسلحة المتحالفة حيث نشطت في إطلاق أقمار الاستطلاع والتجسس فوق منطقة الأزمة. الأمر الذي وفر لهذه القوات استطلاعاً جيداً كان له الأثر المتميز لمعرفة إمكانيات وقدرات الخصم وأسلوب نشره لأسلحته المختلفة، حيث كانت قيادة الفضاء في القوات الجوية الأمريكية قد خصصت عدداً من الأقمار الصناعية من طراز بلوك 2 وبلوك 5 التابعة لبرنامج الرصد الفضائي لجمع المعلومات العسكرية، كما تم اطلاق قمر صناعي من طراز لا كروس في ديسمبر 1990 قادر على الرصد ليلاً ونهاراً (التقرير الاستراتيجي العربي، 239:1990). بالإضافة إلى ذلك تم تركيب وتشغيل أجهزة التشويش والإعاقة المتطورة للعمل على رصد جميع الوسائل الإشارية ونظم القيادة والسيطرة والاتصالات العراقية على مختلف المستويات، وكذلك ضد أنظمة الكشف الراداري وإدارة النيران. (التقرير الاستراتيجي العربي، 245:1990). قياساً على ما سبق فإن الخيار العسكري وميزان القوى كان يميل إلى صالح قوات التحالف الدولي ومع الأخذ في الاعتبار نجاح الشرعية الدولية في تحييد الاتحاد السوفيتي والصين وخصوصاً أن تلك الدول كانت لها علاقات متميزة مع العراق الذي يعتمد بشكل رئيسي على إمدادات الأسلحة منها. وبعد تحييد تلك القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أصبحت اليد الطولى للتحالف في أن تستخدم الخيار العسكري بدون أي تحفظ أو التخوف من تدخل تلك الدول في الصراع لصالح العراق.

ز - تخوف الخصم من التصعيد غير المرغوب فيه: Unacceptable Escalation:

إن استخدام القوة من خلال استراتيجية الإكراه يجب أن يحتوي على عنصر التهديد بالتصعيد ليعطي النتيجة المطلوبة من استخدام الإكراه لكيلا يفسر على أنه عقاب بسيط. التهديد بالتصعيد يزيد من تأثير استخدام القوة والتأثير في سلوكيات الخصم مثل تحطيم مصادر قوته ومعنوياته الذاتية (George et al, 1971: 225) فمن المؤكد أن النظام العراقي لم يتخيل أن يؤدي غزوه لدولة الكويت إلى توحد العالم منذ الحرب العالمية الثانية متمثلاً في القوتين العظميين والقوى الكبري والإقليمية والقوى المحلية في معارضة وشجب هذا الغزو غير المسبوق على امتداد التاريخ البشري (شكيب، 1991 :158). أما من ناحية أخرى فإن النظام العراقي لا توجد لديه المقدرة والإمكانيات لمجاراة التصعيد من قبل التحالف الدولي. ولو أخذنا عملية حشد القوات البحرية فقط من قبل الولايات المتحدة كمثال لمجريات التصعيد لوجدنا وصول الحشد إلى القدر الذي لا تستطيع العراق مجاراته كما يوضحها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
تطور عملية الحشد البحري للقوات الامريكية في الخليج خلال الأزمة

التاريخ	اجمالي القطع البحرية في الخليج	عدد السفن	عدد الأفراد بالسفن وعدد أفراد مشاة الأسطول
90/8/2	27 قطعة	8	غير معروف
90/8/15	45 قطعة	30	غير معروف
90/9/15	118 قطعة	68	46 ألف فرد منها 12 ألف مشاة أسطول على السفن.
90/10/15	134 قطعة	70	56 ألف فرد منها 12 ألف مشاة أسطول على السفن.
1991/1/15	167 قطعة	90	70 ألف فرد منها 32 ألف مشاة أسطول على السفن.

المصدر: استراتيجيا، العدد 1!5، السنة التاسعة، يناير - فبراير 1992، ص 44.

ومن اللافت للنظر أن طرفي الصراع في الخليج (قوات الشرعية الدولية والعراق) قد قاما باستخدام أساليب الحرب النفسية لردع الطرف الآخر من تصعيد الأزمة واللجوء للخيار العسكري مستخدمين في ذلك الوسائل المختلفة للإعلام المعاصر والتي تشكلت نتيجة التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصالات: وعليه نستطيع ملاحظة لجوء القيادة العراقية إلى التعبير عن مواقفها «بالكلمة» والتحذير من الخسائر البشرية الفادحة التي ستدفعها قوات التحالف، بينما لجأت قيادة التحالف الدولي إلى التعبير «بالصورة» عما سيحل بالآلة العسكرية العراقية نتيجة استخدام الأسلحة المتطورة والقنابل الذكية والنظام الالكتروني لادارة المعركة (شكيب، 161:1991).

إن لامتلاك قوات التحالف الدولي للخيار النووي دوراً في تحييد قدرة العراق على التصعيد. وعلى الرغم من عدم الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل في أزمة الخليج، إلا أنه تم التلويح باحتمال استخدامها خلال الأزمة في حالة واحدة فقط وهي تحذير النظام العراقي من استخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية. ويتضح هذا التحذير في الرسالة التي كتبها الرئيس الأمريكي لصدام حسين في 5 يناير 1991 والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي لطارق عزيز (والذي رفض استلامها) خلال اجتماعهما في جنيف. وتجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تعلن صراحة في هذه الرسالة أن استخدام الأسلحة الكيماوية من جانب العراق سيترتب عليه استخدام اسلحة أكثر فتكا منها من جانب قوات التحالف، إلا أن

صياغة هذه الرسالة لم تستبعد مثل هذا الاحتمال. حيث جاء في الرسالة أن الشعب الأمريكي سيطالب بأقوى رد فعل ممكن، وأن صدام حسين وشعبه سيتحملون بالتالي أعباء هائلة (Bundy, 1991: 83-92). ولعل كلمات الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي عقد في الخامس من فبراير 1991 يدلل على عدم قدرة العراق على التصعيد وخصوصاً في مجال استخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل، حيث قال. . . «أن يتريث صدام حسين قبل استخدام الأسلحة الكيماوية، وأن تتوفر أمامه جميع الفرص الممكنة ليتجنب مثل هذا الاستخدام» (Bundy, 1991: 94).

ر - **وضوح الشروط للوصول إلى تسوية**: حتى مع وضوح مطالب الدولة (الدول) المكرهة، يجب أن يكون على نفس الدرجة من الأهمية الاتصال بالخصم وتبليغه بالطرق التي يجب أن يلبي عن طريقها هذه المطالب (Schelling, 1966: 74). وهذا ما ينطبق على واقع الحال لدول التحالف التي عملت من أجل تحرير الكويت حيث قام معظم أعضاء التحالف الدولي وأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بفتح قنوات الاتصال مع النظام العراقي وتبليغه رسالة ومطالب أغلبية دول العالم بأن يمتثل إلى قرارات المجتمع الدولي والمتمثلة في الانسحاب من الأراضي الكويتية والاعتراف بشرعية النظام السياسي القائم بدولة الكويت قبل الثاني من أغسطس عام 1990، وذلك للوصول إلى تسوية تلبي أهداف التحالف الدولي. وقد تم توضيح هذه الأهداف والطرق التي يمكن أن يحقق العراق بها هذه المطالب، وقد أخذت أشكالاً مختلفة على شكل بيانات مشتركة وقرارات لمجلس الأمن وبيانات منفردة ومبادرات فردية وجماعية ونداءات وخطابات اذاعية وتلفزيونية وصحفية اجتماعات بالساسة العراقيين، ورسائل شخصية وتلفزيونية وتصريحات مختلفة شبه يومية ومقابلات تلفزيونية وإذاعية وزيارات سياسية ودبلوماسية لعاصمة النظام العراقي حتى بلغت هذه المحاولات أكثر من أربعمائة (400) محاولة للوصول إلى تسوية تحقق أهداف التحالف الدولي (الدول المكرهة) ولحفظ ماء وجه النظام العراقي المكره The Coerced State. الجدول رقم (4)يوضح عدد المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي للوصول إلى تسوية سياسية لتحقيق أهداف التحالف الدولي حتى السابع عشر من يناير 1991 يوم بدء استخدام القوة الإكراهية.

أكثر من أربعمائة (400) محاولة دبلوماسية ومساع سياسية طرقت أبواب النظام العراقي بصورة مباشرة وغير مباشرة للوصول إلى تسوية سياسية، وجميع هذه المساعي كانت تطالب النظام العراقي الامتثال للإرادة الدولية لتجنب استخدام القوة الإكراهية، وكما أوضحتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر حين

قالت: «إنه سيتعين اللجوء إلى الخيار العسكري إذا لم ينسحب صدام حسين من الكويت بسرعة»[22]. كما قام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بتدعيم الرأي البريطاني بالقول: «إن المطلوب من صدام حسين أن يترك الكويت بأسرع ما يمكن وأن يتحول 180 درجة كما فعل مع إيران»[23]. كما أعلن الرئيس الأمريكي السابق عند زيارته للمملكة العربية السعودية في خطاب للجنود الأمريكيين في الظهران «أن القوات الامريكية لم تنتشر في الأراضي السعودية والخليج لكي تؤدي بعض التدريبات العسكرية. . . إن العراق باحتلاله للكويت خلق موقفاً عالمياً خطراً وإن القوات لن تغادر المنطقة الا بعد أن تنسحب قوات الغزو العراقي من الكويت. . .»[24]. ومع جميع هذه التصريحات والبيانات أخذ النظام العراقي يعاملها بعدم الجدية والمراوغة، فكان رد وزير الخارجية الفرنسي واضحاً «يجب عدم التساهل في انسحاب العراق الفعلي والتام من الكويت. . . إن الرئيس العراقي يخطىء إذا اعتبر أن الحوار الذي يبدأ معه هو مؤشر ضعف» (المركز الاعلامي الكويتي، 1990:337). كما قام وزير الدفاع البريطاني بإرسال الإشارات إلى بغداد يبلغها بالآثار المترتبة على امتثال العراق لمطالب الشرعية الدولية، حيث قال: «إن عدم انسحاب القوات العراقية من الكويت، يعني نشوب حرب مدمرة ستسبب آلاما كبيرة للعراق» (المركز الاعلامي الكويتي، 1991 :340). كذلك كان رد الحكومة البريطانية في بيان صريح وواضح حين قال: «أنه سوف يتم طرد العراق من الكويت باستخدام القوة بطريقة حاسمة وفعالة إذا لم ينسحب دون شروط وينفذ قرارات مجلس الأمن الدولي. . . إن أية جهود سلمية لحل الأزمة، ولا تأخذ في اعتبارها ضرورة انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت هي مضيعة للوقت. (المركز الاعلامي الكويتي، 1991 :343). وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ثانية حين قال: «إن صدام حسين سوف يضطر للانسحاب من الكويت، حتى لو أدى ذلك إلى ازاحته من السلطة. . . . إن واشنطن ما زالت ملتزمة بالوعد الذي قطعته على نفسها منذ الأيام الأولى للغزو. . . وذلك بطرد قوات الاحتلال العراقي من الكويت بدون أي تنازل أو شروط سواء سلماً أو حرباً» (USIA Agency Library Refernce, 1990). أما الرئيس المصري حسني مبارك فقد قام بتوجيه أكثر من نداء لحث العراق على تسوية الأزمة بالطرق السلمية وكما قال محذراً في أحدها. . . «قرار السلام بيدك (صدام حسين) أنت في المقام الأول، وسوف نكون جميعا معك في هذا القرار وتحمل تبعاته وآثاره، ودعك ممن يحرضون على مواجهة دامية، غير متكافئة بكل المقاييس. . . أخشى أننا نقترب من جحيم لا يرحم، ومن أيام رهيبة لا مجال فيها

جدول رقم (4)
عدد المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي لتسوية قضية احتلال الكويت دبلوماسيا

الشهر	عدد المحاولات	شكل المحاولة
أغسطس 1990	27	بيانات مشتركة، قرارات لمجلس الأمن، مبادرة، تفاوض، خطاب تلفزيوني، بيانات منفردة، نداء، زيارة، تحذير، تصريحات، مؤتمر صحفي، اجتماع ثنائي
سبتمبر 1990	65	مبادرة، بيان مشترك، نداء، بيان منفرد، خطاب سياسي، زيارة، رسالة تلفزيونية، قرارات لمجلس الأمن، قرار حرمان، تصريحات مختلفة، رسالة خطية.
أكتوبر 1990	59	خطاب سياسي، تصريحات مختلفة، بيانات، رسائل خطية وشخصية، مبادرات، قرار لمجلس الأمن، تصريحات مختلفة، بيانات، مبادرات.
نوفمبر 1990	95	تصريحات مختلفة، بيانات، مبادرات، مقابلات تلفزيونية وصحفية وإذاعية، نداء، قرارات لمجلس الأمن، دعوة.
ديسمبر 1990	105	تصريحات مختلفة، بيانات، مؤتمرات صحفية، قرار للجمعية العمومية للأمم المتحدة، خطابات سياسية، مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، بيانات مشتركة، دعوة، زيارات، نداءات.
يناير 1-17 1991	57	نداءات، خطابات سياسية، تصريحات مختلفة، بيانات فردية ومشتركة، مبادرات، زيارات سياسية.

* المعلومات الواردة بالجدول أعلاه استقيت من عدة مصادر صحفية.

المصادر:

- المركز الإعلامي الكويتي. القاهرة. إدارة الثقافة والنشر، 1991.
- وكالة الأنباء القطرية. الدوحة. وزارة الاعلام والثقافة، 1991.
- وكالة الأنباء السعودية. الرياض. وزارة الاعلام، 1991.

لبيانات التحدي وبلاغات التصدي»[25]. وعليه فإنه من الملاحظ أن جميع البيانات والتصريحات السياسية والدبلوماسية كانت تحدد شروط التسوية وتتضمن في الوقت نفسه التهديد باستخدام العنف العسكري لتحقيق أهداف الشرعية الدولية، وكما أوضحها الأمين العام للأمم المتحدة حين قال: «إن استخدام القوة لاخراج القوات

العراقية سيكون مشروعاً إذا أخفقت المساعي» (وكالة الأنباء القطرية، 223:1991).
كذلك قام وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد بتأكيد هذه النقطة حيث قال «إنه لا ينبغي التقليل من حتمية استخدام القوة ضد العراق لإجباره على سحب قواته من الكويت» (المركز الاعلامي الكويتي، 377:1991). أما قائد الأسطول الأمريكي السابع فقد قال: «إن أكبر قوة بحرية أمريكية للانزال البرمائي أنهت استعداداتها وهي في طريقها للخليج. . . إننا قادمون وإن القوات الدولية على أتم استعداد للهجوم في حالة إخفاق المساعي لحل الأزمة سلمياً»[26]. وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قام باستخدام سياسة العصا والجزرة حين أوضح أن القيادة العراقية تواجه خيارين: «الأول: هو الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي هذه الحالة سوف أعطيهم الضمانات بعدم استخدام القوة ضدهم، أما إذا رفض العراق ذلك فإننا (التحالف) سنستخدم القوة ضدهم لاخراجهم من الكويت»[27]. ومع استمرار الرفض والتعنت العراقي لتلبية مطالب التحالف الدولي وعند اقتراب المهلة التي أعطيت إليه من قبل مجلس الأمن بالانتهاء، فإن المساعي السلمية استمرت إلى ما قبل انتهاء المهلة بيوم واحد عندما وجه مجلس الأمن الدولي نداء عاجلاً وخاصاً إلى العراق يقول فيه: «في يوم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق طبقا للقرار 678، فإن دول المجلس تدعو العراق إلى إبداء التعقل والمسئولية والقيام بالخطوة الوحيدة واللازمة وهي الانسحاب غير المشروط من الكويت على أساس قرارات مجلس الأمن والالتزام الكامل بالقرارات. وإذا فعل صدام ذلك، فإنه سيتمكن من تفادي الحرب، وأن لمجلس الأمن الذي يمثل كل المجتمع الدولي يحث الرئيس صدام على أن ينفذ ذلك لصالح بلده والعالم أجمع»[28]. وأتت كلمة رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل روكار معبرة عن وجهة نظر التحالف الدولي في اليوم التالي لانتهاء المهلة المعطاه للعراق للامتثال للمطالب إلدولية حين قال «حان للأسف الشديد وقت استخدام القوة في مواجهة العراق لاعادة الحق، بعد أن قمنا بكل شيء لتجنب الحرب» (المركز الاعلامي الكويتي، 1991: 408).

الاستخدام الفعلي للقوة: ومع ابتداء توجيه ضربات جوية لأهداف منتقاة للتأثير على العراق للامتثال للمطالب السابقة فإن قنوات الاتصال معه لم تنقطع بل استمرت حتى يوم تحرير دولة الكويت في السادس والعشرين من فبراير 1991. ومع توالي الضربات الإكراهية وأحكام الحصار الاقتصادي والإعلامي والسياسي منذ الثاني من أغسطس عام 1990 (سياسياً)، والسابع عشر من فبراير 1991 (عسكريا)، بدأت بوادر الاستراتيجية الإكراهية بالعمل باستخدام الوسائل العسكرية بالإضافة إلى

الوسائل الإكراهية الأخرى. ففي بغداد «كانت أول الإشارات عن بدء الانسحاب غير المعلن، قد أعطيت يوم 1991/2/23، حيث بدأت القطاعات العسكرية تتدفق تجاه الشمال» (البزاز، 1992 :399). هذا للتدليل على إحساس النظام العراقي بعدم قدرته على مواجهة التحالف الدولي ولا على تحمل الوسائل الإكراهية التي وجهت ضده. وفي الخامس والعشرين من فبراير 1991 أعلن العراق قراراً بالانسحاب ورفض من قبل قوات التحالف وطلبت أن يذاع القرار بوساطة رئيس النظام العراقي نفسه، وقد أذاعه يوم 1991/2/26 وتضمن «أن القوات العراقية ستواصل انسحابها من الكويت، وأن الكويت لا تعدّ من يوم 1991/2/24 جزءاً من العراق» (وكالة الأنباء القطرية، 1991 :510-511). ولعدم تضمين ذلك القرار بعض أهداف الشرعية الدولية الأخرى، فلم يؤخذ به، بل طلب من العراق إدخال نقاط أخرى لتتلاءم مع قرارات مجلس الامن السابقة والصادرة بحق الكويت والشرعية الدولية. وعليه فقد رضخ العراق ثانية ليعلن للعالم يوم 1991/2/27 على لسان رئيس النظام العراقي بالاضافة إلى النقاط السابقة الموافقة على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بدفع تعويضات للكويت، والتخلي عن فكرة أن الكويت جزء من الاراضي العراقية، وإطلاق سراح أسرى الحرب فور إعلان إيقاف إطلاق النار» (فودة، 1991:107). بعد هذا الاعلان فإن العراق أبدى بعض المرونة والاستعداد للامتثال للإرادة الدولية. وعليه أصدرت قوات التحالف الدولي على لسان الرئيس الامريكي جورج بوش أمراً بإيقاف إطلاق النيران في منتصف ليلة 1991/2/28 وأعلن شروط التحالف السياسية والعسكرية لايقاف اطلاق النيران بصفة رسمية وهي:

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسين فورا.
- أن يبلغ العراق السلطات الكويتية بمواقع جميع الالغام البرية والبحرية وطبيعتها.
- امتثال العراق لجميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن (الاثنى عشر قرارا).
- نبذ قرار العراق في أغسطس ضم الكويت.
- أن يقبل العراق من حيث المبدأ دفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي نتجت عن عدوانه.

وختاما لهذه الشروط قد أعلن الرئيس الأمريكي أن التحالف يدعو الحكومة العراقية إلى تحديد قادة عسكريين عراقيين خلال 48 ساعة للقاء مع نظرائهم من التحالف في مكان بمسرح العمليات لترتيب الجوانب العسكرية لوقف اطلاق النار، (دياب، 1991 :298 - 300) وهكذا فقد تم إصدار القرار رقم 686 في الثاني من مارس

1991 لمجلس الامن والذي تضمن شروط التحالف لوقف اطلاق النار وموافقة العراق بدون أي شروط، وقام الجانب العراقي بالموافقة على جميع الشروط السياسية منها «حيث حضر وزير خارجيتها إلى مقر الامم المتحدة»، والجوانب العسكرية عن طريق إيفاد اثنين من القادة العسكريين العراقيين والاجتماع مع قادة التحالف وهما الجنرال نورمان شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان في منطقة سفوان العراقية في صباح الثالث من مارس 1991. وجرى تثبيت أماكن تبادل الاسرى وتحديد طريقة التعامل مع مشكلة المفقودين ومناقشة الخرائط الدالة على أماكن زرع الألغام. وكشف الجانب العراقي عن عدم وجود أي مخزون كيماوي أو بيولوجي أو نووي في الكويت (البزاز، 417:1992). وبهذا وقع العراق على الاستسلام الإكراهي وتم تحقيق بعض أهداف التحالف ولعل من أهمها هو تحرير الكويت واسترجاع الشرعية الكويتية السلطة وإخراج القوات العراقية من الكويت.

الخلاصة

لقد نجح التحالف الدولي في تحقيق أهم أهدافه من خلال استخدام استراتيجية دبلوماسية الإكراه ووسائلها المختلفة من اقتصادية وسياسية ودعائية وعسكرية، وهو ما تبلور في قرار مجلس الامن 686في الثاني من مارس والقرار 687 والصادر في الثالث من أبريل 1991، والبيان السابق على ذلك والصادر عن القيادة العراقية في السادس والعشرين من فبراير 1991 والذي تضمن موافقتها على شروط التحالف الدولي جميعها بدون أي شرط أو قيد. ووصولا لهذه النتائج كان هنالك عوامل عدة ساعدت على إنجاح استراتيجية الإكراه هذه. العامل الأول وهو تصديق الخصم لقدرة وإرادة الدول المكرهةCoercing States على تنفيذ تهديدها ان أصر الخصم (العراق) على موقفه ولم يلب مطالبها. والتصديق أو عدمه يعتمد على مدى حسابات الدولة الموجه إليها الإكراه لقوة الدول الممارسة له، ومدى استعداد الأخيرة للمجازفة في وضع التهديد موضع التنفيذ. وهذا ما ينطبق على العراق وإن كانت أغلب حساباته خاطئة، ولم يع مصداقية دول التحالف في الاستمرار باستراتيجية الإكراه إلا بعد فوات الأوان. والعامل الثاني هو القدرة على حث الخصم أو اجباره Compellence على تحقيق شيء ما أو اتخاذ موقف تراه الدول الممارسة للإكراه ويتفق مع مصالحها على الرغم من الموقف العدائي للخصم، ويتمثل هنا بموافقة العراق على جميع شروط التحالف الدولي ومجلس الأمن. كذلك من العوامل التي ساعدت على انجاح دبلوماسية الإكراه لدول الشرعية الدولية هو قدرتها على الجمع ما بين

عنصري النزاع Conflict والتعاون Cooperation، حيث حددت أهدافها منذ البداية وهو انسحاب القوات العراقية من الكويت ورجوع الشرعية السياسية الكويتية وهو مجال النزاع فيما بين دول التحالف والعراق. وعلى نفس الدرجة فتحت معها قنوات الاتصال السياسي والدبلوماسي على أمل التعاون ما بين الخصمين وإيجاد حل دبلوماسي تعاوني بين جميع الأطراف. ومن العوامل المهمة التي ساعدت على إنجاح دبلوماسية الشرعية الدولية الإكراهية هو غياب المؤسسات الديمقراطية في الدولة الموجه إليها هذا النوع من الاستراتيجيات، أي خضوع القرار السياسي في العراق للإرادة الفردية فيها والمتمثلة بشخص الرئيس العراقي.

وعليه فقد حققت استراتيجية الإكراه النجاح تجاه العراق حيث تم تحرير دولة الكويت العضو في المجتمع الدولي وارجاع السيادة المتمثلة في نظام الحكم في الكويت وترسيم الحدود البرية وتدمير القوة العسكرية العراقية - ولو جزئياً - وإطلاق سراح بعض الأسرى وتحجيم النظام العراقي سياسياً ودبلوماسياً، وإجبار العراق على قبول جميع قرارات مجلس الامن والزام العراق بأن يسمح للأمم المتحدة بتدمير أسلحة الدمار الشامل وان لم تنته بعد. ولكن يبقى هنالك بعض الأهداف التي لم تتحقق بعد والتي تسمى أهدافاً متوسطة أو بعيدة الأمد وهي التخلص من النظام السياسي القائم في العراق واحلال نظام أكثر ديمقراطية وشعبية محله، إطلاق جميع الاسرى الذين ما زالوا بسجون النظام العراقي وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته ودفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بجميع الدول من جراء عدوانه وغزوه دولة مستقلة ذات سيادة والاعتراف بجرائمه بحق الشعب الكويتي وشعوب العالم الأخرى التي تأثرت من جراء احتلاله لدولة الكويت.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا لم تتحقق هذه الأهداف؟. بالنسبة للهدف الأول وهو التخلص من النظام الحاكم في العراق، فقد كانت وجهة نظر التحالف هي أن يثور الشعب العراقي على نظامه السياسي ويقوم بالإطاحة به وأن يستبدل به نظاماً أكثر ديمقراطية على أساس الحق في تقرير المصير واختيار ما يراه مناسبا له. ولقد سنحت تلك الفرصة للشعب العراقي عن أن يعبر عن رأيه بالنظام السياسي القائم وقام بما يسمى ثورة مارس 1991 بعد تحرير الكويت، وأخفقت تلك المحاولة لأسباب ذكرت سابقا في هذه الورقة. أما الأهداف الأخرى التي لم تتحقق بعد فقد نجحت دول التحالف باستصدار قرار مجلس الأمن رقم 687 في الثالث من أبريل 1991 والذي تضمن جميع الأهداف سالفة الذكر، على أن تنفيذ جميع بنود ذلك القرار بالطرق الدبلوماسية وتحت رعاية مجلس الأمن والذي لا يزال يتابع تحقيق تلك

الأهداف. ومع هذا تبقى دبلوماسية الإكراه قائمة باتجاه العراق حتى تتحقق جميع الأهداف سالفة الذكر والتي أقرت من قبل مجلس الأمن في جميع قراراته الصادرة ضد العراق. وما زالت هذه الاستراتيجية في الوضع العملي حيث الحصار الاقتصادي قائم والتهديد باستخدام القوة قائم كلما تعنت أو حاول النظام العراق التملص من التزاماته الدولية.

الهوامش

(1) مجلس الأمن الدولي نصوص قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت: القرار رقم 660، نيويورك، إدارة شئون الإعلام، الأمم المتحدة، 2أغسطس 1990، ص 9.

(2) عن طبيعة ووظيفة الاتصال في دبلوماسية الإكراه فالمقصود هو:
Such communicaion or sending messages between the states involved in coercive diplomacy may be in forms of signals and indices. As Jervis Wrote that "Signals are statements or actions the meaning of which are established by tacit or explicit understandings among the actors. As all actors know signals are issued mainly to influence the receiver's image of the sender. Indices are statements or action that carry some inherent evidence that the image projected is correct because they are belived to be inextricably Linked to the actor's capablities or intentions". See, Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations, Princeton University Press, 1970, pp. 18-40.

(3) Tass, Moscow, 2 August 1991.

(4) مجلس الأمن الدولي، القرار 660، مصدر سبق ذكره.

(5) المصدر السابق، القرار رقم 661-6 أغسطس 1990.

(6) المصدر السابق القرار رقم 662-8 أغسطس 1990، ص 10.

(7) الوطن، الكويت، العدد 173/5727، 18 يناير 1992، ص 10.

(8) Los Angeles Times, 9 January 1991.

(9) المصدر السابق.

(10) The Washington Post, 23 January 1991.

(11) نشرت ترجمة لهذا التقرير في جريدة الوطن، الكويت ، 11 أبريل 1992، ص. 13.

(12) تقرير البتاغون عن حرب تحرير الكويت، صوت الكويت، لندن، 6 مايو 1992.

(13) الوطن، الكويت، العدد 11,255/5809 أبريل 1992.

(14) مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 678، مصدر سبق ذكره، ص 17-18.

(15) U.S.A. Today, 4 January 1991.

(16) The Washigton Post, 13 January 1991.

(17) أجرت الاستطلاع مؤسسة هارسي البريطانية لحساب محطة التلفزيون المستقلة I.T.N.. المصدر: الأنباء الكويتية، القاهرة، 13 يناير 1991.

(18) الأنباء الكويتية، القاهرة، 22 يناير 1991.

(19) Wall Street Journal, New York, 21 January 1991.

(20) Tass, Moscow, 22 January 1991.

(21) Sunday Times, London, 3 February 1990.

(22) The Times, London, 19 November 1990.
(23) The Washington Post, 19 November 1990.
(24) الشرق الأوسط، لندن، 22 نوفمبر 1990.
(25) الأهرام، القاهرة، 1 يناير 1990.
(26) U.S.A. Today, 1 January 1991.
(27) The Washington Post, 7 January 1991.
(28) Los Angeles Times, 16 January 1991.

المصادر العربية

سعد البزاز
1992 حرب تلد أخرى: التاريخ السري لحرب الخليج، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

عدنان البكري
1985 الوجه الإكراهي للدبلوماسية: تجربة إسرائيل في مواجهة العرب، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الهيئة العامة للاستعلامات
1991 «قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقد بالقاهرة في 10 من أغسطس 1990»القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

المركز الاعلامي الكويتي
1991 «جريمة غزو العراق للكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو وحتى التحرير»، القاهرة: إدارة الثقافة والنشر.

محمد عبدالهادي جمال
1992 الكويت وأيام الاحتلال، الكويت: مطابع الخط.

خير الدين حسيب
1991 تعليق: تقويم أهداف الأزمة في : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وفائي دياب
1991 وثائق الاحتلال وحقائق التحرير، لندن: المؤسسة العربية الأوروبية للصحافة والنشر.

أحمد رائف
1991 على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية، القاهرة: الأهرام للاعلام العربي.

علاء سالم

1990 «السلوك العراقي وعمليات التصعيد»، السياسة الدولية، 102، أكتوبر: 27.

ابراهيم شكيب

1991 «الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج»، مجلة العلوم الاجتماعية، 19 (خريف - شتاء): 13-168.

محمد رضا فوده

1991 الأمن القومي للخليج العربي، باريس: الصلاح للدراسات السياسية.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

1991 «التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990»، القاهرة: الأهرام.

مركز دراسات الوحدة العربية

1991 إدارة الأزمة في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد يسين

1991 التحليل الثقافي لأزمة الخليج في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الأجنبية

Bundy, M

1991 "Nuclear Weapons and the Gulf" Foreign Affairs, Fall, pp. 83 - 94.

Graig, G. & George, A.

1983 Force and Statecraft: Diplomatic Problems of our Time Oxford, Oxford University Press.

George, A. & Smoke, R.

1974 Deterrence in American Foreign Policy Theory and Practice, NewYork, Columbia.

George, A., Hall, D. & Simons, W.

1971 The Limits of Coercive Diplomacy, Boston, Little Brown and Company.

Lauren, P. G.

1972 "Ultimata and Coercive Diplomacy" International Studies Quarterly, No. 16, June.

Mandel, R.

1986 "The Effectiveness of Gunboat Diplomacy" International Studies Quarterly, no. 30, March.

Mitchell, C. R.

1981 The Structure of International Conflict, NewYork, St. Martin's Press.

Schelling, T.C
1966 Arms and Influence, New Haven, Connecticut, Yale University Press.
Spanir, J.
1972 Games Nations Play, NewYork, Praeger Publishers.
Thies, W. J.
1980 When Governments Collide, Berkely, California, University of California Press.

استلام البحث ابريل 1993
اجازة البحث فبراير 1994

أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض دراسة ميدانية

محمد كميخ العتيبي
جامعة الملك سعود - قسم الدراسات الاجتماعية

مقدمة

الخصوبة من أهم العوامل الرئيسية في نمو السكان. ولكن معدلات الخصوبة تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أنها تختلف من فئة إلى فئة بالنسبة للمجتمع الواحد، وتختلف من أسرة إلى أخرى في الفئة نفسها، وتتأثر معدلات الخصوبة للأسرة بعوامل متعددة منها المستوى الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي، والمستوى الوظيفي، وكذلك نمط الحياة السائد وهل هو حضري أم ريفي. كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية في المجتمع وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في معدلات الخصوبة سلباً أو إيجاباً.

ومن المعروف أن معدلات الخصوبة في دول العالم الثالث أكبر بكثير منها في دول العالم الصناعي. حيث إن الدول الصناعية قد مرت بفترة ارتفاع الوفيات والمواليد، ثم بفترة بقاء معدلات المواليد مرتفعة وانخفاض معدلات الوفيات، ثم إلى الوضع الأكثر شيوعاً بين هذه الدول وهو انخفاض نسبة الوفيات وكذلك انخفاض نسبة المواليد. وقد وصل الأمر في بعض هذه الدول أن انخفض معدل المواليد إلى أقل من معدل الوفيات في بعض الفترات، وهذا ما حصل لفرنسا في حوالي بداية هذا القرن. ويطلق على النظرية التي تصف التغيرات المذكورة اسم نظرية التحول الديموجرافي. وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث فإن الأغلب منها الآن يعيش في فترة ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات مما أدى إلى نمو سكاني كبير في هذه

الدول. وفي المملكة العربية السعودية لم يكن هناك دراسات تتناول معدلات المواليد والعوامل التي تؤثر فيها. لذا فإن هذه الدراسة هي محاولة لدراسة عدد الأولاد في الأسرة في المملكة العربية السعودية مركزةً على تأثير بعض من العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاختلاف في عدد الأولاد في الأسرة. وسوف تركز هذه الدراسة على مدينة الرياض كنموذج حي لقياس تأثير بعض من العوامل الاجتماعية التي أظهرت الدراسات أن لها تأثيراً على معدلات الخصوبة في كثير من الدول وخصوصاً دول العالم المتقدم صناعياً.

لذا فإن دراسة عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض سوف تكون هي موضوع هذه الدراسة.

نبذة عن المجتمع السعودي: إن المجتمع السعودي قبل توحيد هذه البلاد كان معظمه إما بادية رُحلاً أو ريفيين يعيشون على الزراعة المحدودة في قرى متبعثرة في المنطقة. أما نصيب الحضر من السكان فكان محدوداً جداً. ولكن بعد اكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية في بداية الأربعينيات من هذا القرن أخذت المدن تنمو بسبب الهجرة الداخلية من البادية والريف إلى مناطق النفط وبعد ذلك إلى المدن الرئيسة الأخرى مثل الرياض ومدن المنطقة الغربية وخصوصاً مكة والمدينة وجدة.

ولكن مع الارتفاع الحاد والمفاجىء لأسعار النفط في بداية السبعينيات أدى بدوره إلى هجرة داخلية وخارجية كبيرة وسريعة إلى المدن الكبيرة. وقد سببت الهجرة آنفة الذكر بشقيها إلى اختناقات كبيرة في المدن وخصوصاً فيما يتعلق بالخدمات مثل السكن والطرق ومرافق الخدمات الأخرى. ومن ضمن ما قامت الدولة به من أجل فك الاختناقات هو إعطاء قروض طويلة الأجل للمواطنين لبناء مساكن. هذه القروض ليست بدون فائدة فحسب بل إنّ من يقوم بالتسديد في الوقت المحدد أو قبل ذلك يحصل على تخفيض ما بين 20-30٪ من أصل المبلغ. إن عمر الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المنطقة وما صاحبها من تحول من البادية والريف إلى المدينة قصير بحيث إن سمح بالتحولات المادية إلا أنه غير كاف من أجل إحداث التغير في الجوانب غير المادية للثقافة.

لذا فإن المجتمع السعودي ما زال يعيش في ظل القيم العائلية والقبلية التي ترى أن في كثرة الأولاد قيمة اجتماعية دينية اقتصادية.

هدف الدراسة

تدل الدراسات الديموقرافية التي تهتم بمعدلات الخصوبة على أن التنمية

الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى انخفاض نسبة المواليد في دول العالم المتقدم صناعياً. كما بينت بعض الدراسات التي أجريت في عدد من دول العالم الثالث أن التنمية لها تأثير في التقليل من معدلات المواليد في بعض من تلك الدول مثال ذلك بعض من الدراسات التي أجريت في مصر والكويت والأردن وغيرها من دول العالم الثالث. لذا فإن من أهم أهداف هذا البحث سبر مدى استجابة عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل عوامل الدخل والتعليم وتأثير وجود والدي الزوج على قيد الحياة وكذلك مكان إقامتهما على عدد الأولاد في الأسرة في هذه المدينة. كذلك مكان ميلاد ومكان نشأة رب الأسرة هل هي بيئة حضرية أم ريفية أم بدوية.

وسوف تتم مناقشة هذه الأهداف من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أولاً: هل للمكانة الاجتماعية والاقتصادية تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟

ثانياً: هل لعمر رب الأسرة وأعمار أبنائه تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟

ثالثاً: أ - هل لطول الاقامة التي قضاها رب الأسرة في مدينة الرياض تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟ ب - هل لتعدد الزوجات تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟ جـ - هل للزيادة النوعية لأولاد رب الأسرة تأثير في عدد الأولاد بصفة عامة في الأسرة؟

رابعاً: هل هناك فروق في عدد الأولاد عند تصنيف المبحوثين تبعاً لكل من الموطن الأصلي، ومكان الميلاد ومكان النشأة ونوعية السكن وملكيته وكذلك وجود والديهم أو أي منهما على قيد الحياة ومكان إقامتهما؟

خامساً: ما علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع عدد الأولاد؟

أهمية الدراسة

إنه من الأهمية بمكان معرفة حجم سكان كل دولة من الدول وكذلك كل إقليم أو مدينة، كما أن فهم معدلات الخصوبة واتجاهاتها من أهم المرتكزات التي تعول عليها الدول في التخطيط لمستقبلها. كما أن فهم حجم الأسرة وعدد الأفراد فيها له دور في إعداد برامج التنمية من أجل تخطيط سليم.

وبالنظر إلى هذه الدراسة فإنها حول عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض. وهذه المدينة تشهد نمواً مطرداً وسريعاً منذ منتصف القرن العشرين الميلادي، قلما يكون له مثيل في دول العالم قاطبة. حيث خطت هذه المدينة شأنها شأن مدن المملكة الأخرى في مجال العمران والتزايد السكاني ما لم تخطه في عدة قرون

مضت. ولا شك فإن معرفة عدد الأولاد في الأسرة في هذه المدينة سوف يكون له أثر إيجابي لمزيد من التخطيط السليم لها على شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

المنهج

إن معدل المواليد العام عادة يدرس على أساس عدد الأطفال الذين تنجبهم الأم في فترة الانجاب. ولكن يتعذر على الباحث الرجل دراسة العنصر النسائي في مجتمع مثل مجتمع المملكة العربية السعودية. وعند محاولة اللجوء إلى العنصر النسائي لكي يقوم بدراسة العنصر النسائي الآخر فإن ذلك ليس بالأمر السهل من ناحية. لأن الرجل الذي يقوم بالبحث ليس بمقدوره الحصول على نساء من أقاربه للقيام بالبحث، كما أنه إذا توافر شيء من ذلك لبعض من الباحثين فإنه لا يخلو من بعض المخاطر البحثية لأن المجتمعات النامية لا تنظر إلى البحوث والدراسات الاجتماعية نظرة جدية. وفي ظل هذه القيود فإن هذه الدراسة ركزت على عدد الأطفال في الأسرة بالنسبة للأب لأنه - كما أسلفنا - ليس بالإمكان أخذ معلومات عن هذه المتغيرات من النساء.

وقد استخدمت في هذه الدراسة عينة عشوائية من أرباب الأسر في مدينة الرياض حيث استخدمت طريقة العينة العشوائية المنتظمة. وقد استخدمت عدادات الكهرباء كأساس لاختيار وحدات الدراسة (أرباب الأسر). وقد تم اختيار عداد كهرباء واحد من كل 655 عداداً بطريقة منتظمة بعد أن تم اختيار أول واحد عشوائياً. وبعد استكمال العينة المطلوبة من العدادات حسب هذه الطريقة المنتظمة، تم القيام بعمليتين الأولى هي فرز العدادات التي تعود إلى البيوت التي تستخدم للسكن واستبعاد تلك التي تستخدم لأغراض أخرى أو تكون مهملة. أما العملية الثانية فهي فرز أرباب الأسر التي تستفيد من العدادات السكنية إلى فئتين: سعوديين وغير سعوديين، حيث تمت دراسة السعوديين فقط. وقد استخدمت عدادات الكهرباء كأساس للوصول إلى وحدات الدراسة (أرباب الأسر) لأن الكهرباء في مدينة الرياض تكاد تكون شاملة لجميع المنازل وخصوصاً في تلك الفترة لأن خدمات الشركة تغطي كل المدينة ما عدا المناطق الحديثة جداً والتي منازلها في طور البناء، هذه المنازل غير مسكونة بالطبع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه ليس هناك بديل لإمكان أخذ العينة عشوائياً من مدينة مثل مدينة الرياض بسهولة نظراً لعدم ترقيم المنازل التي هي من أفضل الطرق بالنسبة لأخذ عينة عشوائية. كما أن

إمكانيات الباحث لا تمكنه من ترقيم منازل مدينة كبيرة الحجم مثل مدينة الرياض. وقد جمعت المادة من الميدان بطريقة المقابلة الشخصية خلال الفترة من 13/11/1986 إلى 7/6/1987. واشتملت صحيفة المقابلة على أسئلة عن عمر رب الأسرة ومكان ميلاده ومكان نشأته والمنطقة التي ينتمي إليها. وتاريخ انتقاله إلى مدينة الرياض كذلك عمر أكبر أبناء رب الأسرة وعمر أكبر ابن أو ابنة يعيشان خارج منزل والدهما. هذا بالإضافة إلى المستوى التعليمي لرب الأسرة ومهنته ومهنة والده الحالية ومهنة والده عندما كان عمره عشرين عاماً من أجل التأكد إذا كان الحراك الاجتماعي له تأثير على اتجاه الخصوبة في الأسرة، كما شملت البيانات نوعية السكن وملكيته ومدى وجود والدي رب الأسرة على قيد الحياة أو أحدهما من عدمه. بالإضافة إلى مكان إقامتهما، هذا بالإضافة للمعلومات الأولية الأخرى.

وقد استخدمت ثلاثة أساليب إحصائية لتحليل البيانات البحثية وهي:

أولاً: معاملات الارتباط البسيط (ارتباط بيرسون) لتحديد العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة الكمية وهي المكانة الاجتماعية الاقتصادية، عمر رب الأسرة وأعمار أكبر أبنائه، ومدة المعيشة في مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء وعدد البنات وبين عدد الأولاد في الأسرة.

ثانياً: تحليل التباين (اختبار ف) لتحديد واختبار الفروق في عدد الأولاد عند تصنيف المبحوثين تبعاً لفئات كل من المتغيرات المستقلة النوعية الآتية:

أ - الموطن الأصلي ومكان الميلاد ومكان النشأة لرب الأسرة.

ب - نوعية المسكن وملكيته.

جـ - مدى وجود والدي رب الأسرة أو أي منهما على قيد الحياة بالاضافة إلى مكان إقامتهما.

ثالثاً: الانحدار الخطي المتعدد لتحديد مساهمة المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بعدد الأولاد على المستوى الثنائي مجتمعة في تفسير التباين في عدد الأولاد كما يشير إليها معامل التحديد بالإضافة إلى معرفة مساهمة كل متغير على حدة بعد استبعاد تأثير المتغيرات الأخرى الداخلة في التحليل كما يعبر عنها بمعامل الانحدار الجزئي. وأخيراً التعرف على أهم المتغيرات المستقلة التي تفيد في تفسير التباين في عدد الأولاد وترتيبها حسب قوة تأثيرها اعتماداً على قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري.

الدراسات السابقة

إن الدراسات في مجال تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة العربية والأسرة السعودية شحيحة. وليس من الميسور العثور على مثل هذه الدراسات ولكن سوف نتطرق إلى ما يقع تحت أيدينا من هذه الدراسات بقدر الإمكان.

بالنسبة إلى اختلاف نسبة المواليد بين سكان الحضر والريف فإن نسبة المواليد تزيد في الريف عنها في الحضر. ففي دراسة مقارنة بين نسبة المواليد بين سكان الحضر وسكان الريف وبين السكان البيض في الولايات المتحدة الأمريكية للأعوام 1910. 1920. 1950، وجد أن نسبة المواليد هي 2.8 و 2.0 و 1.7 على التوالي بالنسبة إلى سكان الحضر بينما نسبة المواليد لمن يشغل مِهَناً مشابهة من سكان الريف هي 4.3 و2.9 و 3.0 على التوالي. وبالنسبة إلى وظائف المديرين والمهنيين والملاك فإن نسبة المواليد في الحضر لنفس الفترة هي 3.3 و 2.1 و 1.9 على التوالي. أما بالنسبة إلى سكان الريف فإن النسبة لنفس الفترة هي 4.8 و 3.4 و 2.7 على التوالي (Peterson, 1971: 499). كذلك وجد العطار في دراسة للخصوبة في مصر أن متوسط عدد الأولاد هو 4,3 للمتزوجات بمهنيين وفنيين، أما أولئك المتزوجات بفلاحين وعمال نقل فإن متوسط عدد الأولاد لكلتا الفئتين هو 4.6، 5.0 على التوالي. (El- Attar, 1973: 324)، كما أنه في دراسة قام بها رزق في مصر بعد تثبيت فترة الزواج وجد أن معدل الأولاد للزوج الذي يعيش في الحضر ولا يحمل مؤهلًا دراسياً هو 4.45، والذي يحمل شهادة ابتدائية 4.71، والذي يحمل متوسطاً وثانوياً 3.95، ولكن الذي يحمل مؤهلًا جامعياً فإن معدل الأولاد لديه هو 2.78. أما بالنسبة للزوجات فإن عدد الأولاد هو 4.51 بالنسبة للزوجة التي لا تحمل أي مؤهل دراسي، وتأخذ النسبة في التناقص حيث تصل إلى 2.39 بالنسبة للزوجات اللاتي لديهن 6 سنوات تعليم أو أكثر. أما بالنسبة للزوجات اللائي يقطن الريف فإن النسبة تتراوح من 4.13 للزوجات اللاتي ليس لديهن أي مؤهل دراسي إلى 3.76 بالنسبة للائي لديهن من 4 إلى 5 سنوات من التعليم (Peterson, 1971: 607). وفي الدراستين اللتين قام بهما الثاقب عام 1970 الأولى بعنوان «حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية»، والثانية بعنوان «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها». توصل في الدراسة الأولى إلى أن اتجاه الأسرة بصفة عامة هو نحو عائلة ذات حجم كبير. ففي مقارنة بين عامي 1965 و 1970 زادت نسبة الأسر التي تتكون من ستة أفراد أو أكثر من (66.4٪) في عام 1965

إلى (70.2٪) في عام 1970. ولكنه في الوقت نفسه توصل إلى أن هناك نواة لتغيير معاكس عندما ربط حجم الأسرة بالمستوى التعليمي للأب. ففي عام 1965 وجد أن (67.4٪) من الجامعيين لديهم أسرة تتكون من 6 أفراد أو أكثر، بينما في عام 1970 انخفضت هذه النسبة إلى (56.9٪) لهذه الفئة. وبذلك يرى أن عامل التعليم له دور في تقليل عدد الأولاد في الأسرة. (الثاقب، 1976 أ: 83) . كما أنه في الدراسة الثانية وجد أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وحجم العائلة. فقد أظهرت الدراسة أن الأميين الذين تمت مقابلتهم ويفضلون أسرة مكونة من 8 أشخاص أو أكثر يكونون (68٪) من الأميين بينما من يفضل مثل هذا الحجم ممن لديهم تعليم جامعي هم (16٪) (الثاقب،1976 ب: 137)، كذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبين حجم العائلة. فقد قام بتصنيف العينة إلى أربع فئات اجتماعية واقتصادية هي: الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا، والفئة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة الدنيا، والفئة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة العليا، وأخيراً الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا. وقد أوضحت دراسته أن الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا تفضل عائلة أصغر من الفئة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة الدنيا والفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا، حيث إن نسبة من يفضل أسرة مكونة من 8 أفراد أو أكثر هي [16٪] و [54٪] و [45٪] على التوالي (الثاقب، 1976 ب: 145).

وفي دراسة للمجتمع المصري قام بها حلمي تادرس على عينة من ثلاثة مجتمعات مختلفة هي: (أ) مجتمعات ريفية مستحدثة في قطاع شمال غرب الدلتا، (ب) مجتمعات ريفية تقليدية في محافظة المنوفية، (ج) عينة من مجتمع القاهرة. وجد أن [69.7٪] من سكان المجتمعات الريفية المستحدثة يفضلون ما بين 3-5 أطفال، أما [23.4٪] من هذه المجتمعات فيفضلون 6 أطفال فأكثر، وفقط 6.4٪ منهم يفضلون طفلين فقط.

أما بالنسبة للمجتمع الريفي التقليدي والمجتمع الحضري فإن الغالبية يفضلون ما بين 2 - 4 أطفال وبنسبة[93.5٪] و [95.6٪] على التوالي.

كما وجد أن العلاقة لكل من مستوى الدخل ومستوى التعليم تكون عكسية مع عدد الأولاد. فكلما ارتفع مستوى الدخل أو التعليم قل عدد الأولاد المرغوب في انجابهم. وأن من يشغلون وظائف كتابية ولديهم تأمين وينتمون إلى أسر نووية يفضلون عدد أولاد أقل. أما أولئك الذين يعملون في الزراعة فإنهم يرون زيادة عدد الأطفال كمصدر للدخل والاحترام، كما أنهم يساعدون والديهم في العمل

الزراعي بالإضافة إلى أنهم مصدر للأمان وحماية لوالديهم في مراحل العمر المتأخرة. (Tadros, 1984: 30-31).

وعند مقارنة هذه المجتمعات ببعضها بالنسبة إلى عدد الأطفال الموجودين فعلاً وجد أن المجتمعات الحضرية تتميز بقلة الأطفال مقارنة بالمجتمعات الريفية المستحدثة. فقد وجد أن (44.7٪) من أسر المجتمعات الحضرية لديهم عدد أطفال أقل مقارنة بـ (21.7٪) من أسر المجتمعات الريفية المستحدثة الذين لديهم هذا العدد الأقل من الأطفال. وعلى عكس ذلك وجد أن نسبة الذين لديهم عدد أطفال أكثر من أسر المجتمعات الحضرية هو (17.4) مقارنة بـ (38.2٪) من أسر المجتمعات القروية المستحدثة الذين لديهم ذلك العدد الأكثر من الأطفال. (Tadros, 1984: 43).

وفي دراسة الخصوبة البشرية في الأردن ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية. اتضح أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوجين ومعدلات الخصوبة. حيث كان معاملا الارتباط - 0.327 و -0.399 للزوج والزوجة على التوالي، وهما دالان إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,05. كما دلت الدراسة أنه كلما ارتفع المستوى المهني والوظيفي للأب اتجه معدل الإنجاب إلى الانخفاض. ومن جهة أخرى كان تأثير الإقامة لا يعني أن هناك فروقاً جوهرية في معدل الانجاب أن يسكن في الريف أو الحضر. (نور، 1986: 216-217).

وفي دراسة قام بها ماجد الحاج لمدينة (شفا عمرو) تناولت أساليب الحياة العائلية وعلاقتها بالتبدلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على 120 عائلة، تم اختيارهم عشوائياً حيث تمت مقابلة كل من الزوج والزوجة. توصل الباحث إلى أن معظم أفراد عينته يفضلون ما بين 3 - 4 أطفال في الأسرة. ووجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كان هناك ميل إلى قلة عدد الأولاد في الأسرة.

(AL- HAj, 1987: 138-139).

وقد قام أبو صبحة بدراسة حول أنماط الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها على عينة عشوائية اختيرت من المدن الأردنية. فقد طبق دراسته الميدانية خلال عامي 1985. 1986 . وقد قام بقياس أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مستوى الخصوبة. حيث درس أثر مستوى التعليم لكل من الأب والأم وكذلك مهنة كل منهما ودخل الأسرة على معدل الأولاد في الأسرة. واتضح من دراسته تلك أن الانجاب يبدأ في سن مبكرة. فقد وجد أن معدل المواليد للأزواج الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة هو 1.9، أما بالنسبة للزوجات للعمر نفسه فكان المعدل هو

1.7. ووجد أن معدل الخصوبة في فئة السن ما بين 45-49 لكل من الأب والأم هي 7.7 و 7.9 على التوالي (أبو صبحة، 1989: 137). كما أنه قام باستعمال نموذج خط الانحدار المتدرج وتوصل إلى النتائج الآتية:

أ - هناك علاقة سلبية بين الخصوبة والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم حيث كان معدل الخصوبة لدى فئة الأميين من الآباء والأمهات مرتفعة وكلما زاد المستوى التعليمي لكل منهما قل معدل الخصوبة.

ب - وجد أن هناك علاقة سلبية بين معدل الخصوبة والمهنة، فالأب والأم اللذان بدون عمل أو يعملان في الزراعة تكون معدلات الخصوبة لديهما عالية. أما الآباء والأمهات الذين يعملون موظفين فإن معدلات الخصوبة لديهم تكون قليلة.

جـ - أما فيما يتعلق بمعدل الخصوبة ومستوى دخل الأسرة فإن الوضع مختلف. فقد وجد أنه في البداية كلما قل دخل الأسرة كان معدل الخصوبة أعلى، حتى يصل إلى مستوى معين حدده بـ 400 دينار أردني، بعد ذلك ترجع العلاقة بين مستوى الدخل ومعدل الخصوبة موجبة. (أبو صبحة، 1989 155:149).

وفي دراسة اعتمدت على المنهج الانثروبولوجي أجريت على المرأة في الريف والحضر في مصر وجد أن المتعلمات في الحضر والريف ينجبن ما بين 2-4 أطفال، كما أن الاتجاه في تلك الأسر هو التركيز على الكيف وليس الكم7. ويخلص الباحثون إلى أن الاعتناء بتعليم الأطفال وتربيتهم هي محط أنظار هؤلاء المتعلمات. «ويعني ذلك أن التعليم قد خلق لدى المتعلمات وأزواجهن المتعلمين اتجاهاً عاماً نحو تقييم السلوك الانجابي في ضوء الكيف وليس في ضوء الكم ، فالشيء المهم ليس عدد الأطفال وإنما نوعية هؤلاء الأطفال» (شكري وآخرون، 1988: 377). ولم تكشف الدراسة أن هناك فروقاً مرتبطة بالتعليم بين الريف والحضر ولكن تأثير القيم وقوتها في الريف كان له دور أكثر من الحضر، حيث إن المرأة المتعلمة في الريف يمارس عليها ضغوط من أقارب الزوج لكي تنجب أكثر من الحضر الذي تكون الأسرة النووية به تأخذ شكلاً أوضح. وبالنسبة إلى غير المتعلمات فإن الدراسة أوضحت أن نسبة 54 في المائة من النساء الريفيات غير المتعلمات أنجبن ما بين 5-10 أطفال. وكذلك فإن نسبة كبيرة من غير المتعلمات في الحضر، حوالي 46 في المائة أنجبت كل منهن ما بين 5-10 أطفال. وكشفت الدراسة أن للأب دوراً شبه نهائي في قرار تحديد النسل من عدمه، وخصوصاً في الأسر التي يكون تعليم الزوجة فيها متدنياً.

وبالنظر إلى الطبقة الاجتماعية فقد وجدت الدراسة أن هناك ارتباطاً بين عدد

الأطفال في الريف والطبقة الاجتماعية حيث أوضحت الدراسة أن 55 في المائة من أسر الطبقة الدنيا أنجبن ما بين 5–7 أطفال. أما أسر الطبقة الوسطى فإن 56 في المائة منهن أنجبن ما بين 2-4 أطفال، أما الباقون ونسبتهم 44 في المائة فقد أنجبن ما بين 5-7 أطفال. ولم توضح الدراسة أن نمط حياة الحضر يختلف عن الريف اختلافات جوهرية فيما يتعلق بعلاقة الطبقة بعدد الأولاد في الأسر الحضرية. حيث إن الدراسة بصفة عامة أبرزت أن هناك علاقة عكسية بين الطبقة وعدد الأولاد سواء في الريف أو الحضر، إلا أن هذه العلاقة العكسية وإن كانت غير قوية جداً حسب تفسير الباحثين تؤكد أن هناك عاملاً وسيطاً يلعب دوراً غير مباشر في العلاقة العكسية بين الطبقة الاجتماعية وعدد الأولاد وهذا العامل الوسيط هو عامل التعليم. وعندما توصل الباحثون من خلال الأخذ في الحسبان تساوي درجة التعليم عند الطبقات الاجتماعية فإن السلوك الانجابي يكون متشابها. وتؤكد الدراسة أن الأزواج يفضلون عدد أطفال أكثر من الزوجات اللائي يأتي دورهن ثانوياً مما يؤكد أن القرار بعدد الأولاد هو قرار الرجل أكثر منه قرار المرأة. (شكري وآخرون، 1988: 378- 381).

وأجرى ڤلاسوف دراسة تتبعية لقرية هندية في مقاطعة ساتارا في الهند ما بين عامي 1975 و 1987، ووجد أن النساء اللائي لم يستعملن تحديد النسل في كلتا المرحلتين لديهن بنات أكثر. لذا فإنهن يستمررن في الانجاب في أمل الحصول على أولاد ذكور. أما اللائي لديهن أولاد ذكور فإنهن غالباً يوقفن الانجاب عند أو قبل الحصول على العدد الذي يفضلنه من الأولاد عموماً، كما وجد أن من قام بإيقاف النسل من هؤلاء النسوة يكون لديهن في الغالب أولاد ذكور أكثر مما حددنه عند سؤالهن في البداية عن العدد المفضل من الذكور وكذلك لديهن عدد بنات أقل. كما وجد أن عامل التعليم له دور في الإقلال من عدد الأولاد في الأسرة فقد وجد أن المتعلمات أكثر رغبة في تحديد عدد الأولاد حتى لو لم يحصلن على عدد الأولاد الذكور الذين يرغبن في إنجابهم من غير المتعلمات (Vlassoff, 1991: 205-212). وفيما يتعلق بدراسة تأثير العلاقات العائلية على حجم الأسرة فهناك دراسة أجريت على مجتمع تامانج في نيبال عام 1992 وذلك من أجل قياس ثلاثة متغيرات وتأثيرها على عدد الأولاد في الأسرة، وهذه المتغيرات هي عمل الفرد خارج الأنشطة التي تمارسها الأسرة كوحدة واحدة، أي أن يعمل الفرد خارج نطاق الأسرة من أجل الحصول على عائد نقدي، والثاني هو السكن بعيداً عن الأسرة وكذلك بعيداً عن الأقارب، أما المتغير الثالث فهو عامل الترويح الذي يمارسه الفرد خارج محيط

الأسرة مثل الذهاب إلى أماكن الترفيه العامة. وقد أوضحت هذه الدراسة أن هذه العوامل الثلاثة لها تأثير على تحديد حجم الأسرة في ذلك المجتمع. حيث وجد أن الأسرة التي فيها الزوج يعمل خارج نطاق العائلة ويسكن بعيداً عنها ويتمتع بالذهاب إلى أماكن الترفيه العامة بعيداً عن جو الأسرة الممتدة، له دور كبير في اتخاذ قرار تحديد النسل في أسرته النووية. كما أن الزوجات اللائي خضعن لمثل هذه المتغيرات قبل الزواج واللائي أعمارهن ما بين 35-44 يشاطرن الرجال في اتخاذ مثل هذا القرار، أما الزوجات الشابات اللاتي أعمارهن ما بين 25-34 فإن حماسهن لتحديد النسل أقل (Axinn, 1992: 517- 518).

كذلك فإن هناك دراسة تمت على عينة من 747 عائلة ريفية في جمهورية رواندا، اعتمد فيها على معلومات ثانوية استخلصت من البحث الوطني الذي أجري على البلاد عام 1988. وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين حجم الأرض الزراعية وعدد الأولاد في الأسرة. وقد أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الأرض الزراعية وعدد الأولاد في الأسرة، فكلما زاد حجم الأرض الزراعية زاد عدد الأولاد. ولكن اتضح من الدراسة أن الرغبة في كثرة الأولاد ليس من أجل مساعدة والديهم في فلاحة الأرض بقدر ما هو رغبة في كثرتهم ما دامت الأسرة تستطيع إعالتهم. كذلك فإن الدراسة بينت أن عدد الأولاد لدى الأسر التي تملك جميع الأرض التي تقوم بزراعتها، أكثر من عدد الأولاد بالنسبة للأسر التي لا تملك جميع أو بعض الأرض التي تقوم بزراعتها. (Clay & Jahnson, 1993: 504).

الاطار النظري

يرى (كالدول) أن التحول إلى اقتصاد عالمي يحتم معه تحولا إلى مجتمع عالمي. كما أن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لذلك مثل انتشار التعليم بدورها تؤثر في التغير الاقتصادي وتعجل به. كما وأن تغيرات سكانية مصاحبة لذلك التحول سوف تحدث على كل المستويات ابتداء بالأسرة ووصولاً إلى المجتمع الإنساني الكبير (Caldwell, 1982: 324).

فهو يربط بين التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي وتأثير كل منهما في الآخر. ويؤكد أن عامل التعليم من أهم العوامل التي تحدث التغير بما في ذلك التغيرات السكانية.

إن العامل الاقتصادي له دور في التأثير في عدد الأولاد في الأسرة. ولكن

هناك تأثيرات أخرى هي أيضاً تؤثر في ذلك العامل الاقتصادي. وهذه التأثيرات تتمثل في نمط الانتاج السائد في المجتمع ونمو الفردية. فالمجتمعات الزراعية حتى إن كان من بين أعضائها من يملك ثروات طائلة إلا أن الأولاد ينظر إليهم في تلك المجتمعات كقيمة اجتماعية بالإضافة إلى كونهم قيمة اقتصادية.

لذلك فإن التحول من الانتاج العائلي التقليدي الذي يعتمد بصورة أساسية على الزراعة إلى الانتاج الرأسمالي يعد من أهم المحركات الأساسية نحو التغيرات السكانية. فقد كانت الأسرة منتجة ومستهلكة في الوقت نفسه، ووجود عدد أكبر من الأولاد له عدة مميزات. فالأولاد يعتبرون قيمة اقتصادية وكذلك قيمة اجتماعية بالإضافة إلى كونهم أماناً في سن الشيخوخة لوالديهم في المجتمعات التي تسود فيها القيم الثقافية التقليدية. أما مع غزو الانتاج الرأسمالي الذي يشهده العالم فإن الانتاج قد تحول من إنتاج تقليدي زراعي تسيطر عليه الأسرة أو العائلة إلى إنتاج رأسمالي ليس للأسرة عليه من سلطان. وأصبح الفرد يحصل على مقومات حياته من انخراطه في مصادر الانتاج الرأسمالي المختلفة التي تلبي متطلباته الحياتية. من هنا نمت الفردية وضعفت سطوة قيم العائلة التقليدية. لذلك فإن زحف الانتاج الرأسمالي وفوائده النقدية أخذ يطغى على الانتاج التقليدي وقيمه الثقافية المرتبطة التي تعطي لكبير الأسرة أو الأب سلطة اتخاذ القرار في الأسرة. وتبعاً لذلك أصبح هناك تحرر من تلك القيم العائلية التي تعطى للألاد قيمة اقتصادية واجتماعية، وبذلك أصبح من السهل على الأجيال اللاحقة التي أخذت في الانسلاخ عن وسائل الانتاج التقليدية أن تتخذ قراراً فيما يخص حجم العائلة الذي ترغبه بعيداً عن القيم التقليدية (Caldwell, 1982: 324-325).

إن نظرية تدفق الثروة تؤكد أن هناك ميلاً إلى إنجاب أولاد أكثر إذا كان ينتج عن ذلك مردود اقتصادي، أما إذا أصبح إنجاب أولاد أكثر يشكل عبئاً اقتصادياً فإن الاتجاه نحو إنجاب أولاد أكثر يقل. وهذه النظرية تعد من محددات الخصوبة. وذلك من منظورين: أحدهما يؤكد أن معدلات الخصوبة سوف يقل عندما لا يكون إنجاب عدد أكبر من الأولاد ذا عائد اقتصادي، أما المنظور الآخر فهو عندما يكون هناك تحول من نمط الانتاج التقليدي إلى الإنتاج الرأسمالي شريطة أن يصحب ذلك تحول في القيم التقليدية السائدة (Caldwell, 1982: 349-350). ففي دول العالم الثالث مازال الاتجاه نحو إنجاب أولاد أكثر وهذا بسبب العائد الاقتصادي الذي يحصل عليه الآباء من الأبناء. وهذا الاتجاه موجود لدى المشتغلين بالتجارة ولدى الفلاحين على حد سواء. إلا أن المشتغلين بالتجارة يهتمون أكثر بتعليم أولادهم من أجل تهيئتهم

للدخول في الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع. ولكن طبقة الصفوة الحديثة في دول العالم الثالث لا تزال معدلات الإنجاب فيها عالية تبعاً لاستمرارية القيم العائلية التي لا يزال مستمراً معها تدفق الثروة من الأبناء إلى الآباء. ولكن هذه الفئة هي الفئة التي سوف يحدث فيها التغير وسوف تكون هي النواة التي يحدث فيها تحديد عدد المواليد (Caldwell, 1982: 367).

إن التعليم من أهم المعاول التي تحدث التغير في المجتمعات. ففي معظم الدراسات التي أجريت وجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي قل الإنجاب. كما أن عامل التعليم يؤثر في معدلات الخصوبة بصفة مستقلة ومباشرة عن العوامل الاجتماعية الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه من السهل قياسه مقارنة بالعوامل الاجتماعية الأخرى. لذلك فإن مستوى (التعليم) من عوامل التحضر في المجتمعات وله علاقة مباشرة بالأنساق الاجتماعية والاقتصادية (Campbell, 1983: 78; Caldwell, 1982: 310; Smith, 1989: 172). لقد استعرض (كالدول) تاريخ التعليم في بعض من دول غرب أوربا ووجد أن انتشار التعليم في تلك الدول قد صاحبه تحول في عدد الأولاد في الأسرة كما أنه يرى أن تأثير التعليم على معدلات الخصوبة يحدث من خلال خمسة أوجه هي:

أ - إن التعليم يقلل من عمل الأولاد سواء داخل المنزل أو خارجه.

ب - كذلك فإن الأولاد بدلا من أن يكونوا منتجين لوالديهم فإنهم يصبحون بانخراطهم في التعلم مكلفين مادياً.

جـ - كذلك فإن نظام التعليم يجعل الطفل عبئاً على الأسرة والمجتمع على حد سواء، فإعداد الأولاد يعده المجتمع من أولويات واجبات الأسرة لأنه عماد المستقبل بالنسبة للمجتمع الذي تكون الأسرة أحد أعضائه.

د - كذلك فإن التعليم يعجل بالتغير الاجتماعي والثقافي ويعمل على خلق ثقافات جديدة تحل بدورها محل الثقافات التقليدية في المجتمع.

هـ - وأخيراً فإن مجتمعات الدول النامية في الوقت الحاضر تتبع نظاماً تعليمياً يحمل في طياته دعاية لتعليم القيم الغربية بما فيها الدعوة إلى خفض معدلات الخصوبة. (Caldwell, 1982: 303-305).

أما المهنة فلها تأثير على عدد الأولاد الذين تنجبهم الأسرة. فالأسرة الريفية التي تمارس الزراعة تتميز دائماً بعدد أولاد أكثر من الأسرة الحضرية التي تمارس غالباً مهناً غير زراعية. وكلما كانت المهنة أكثر تخصصاً كان عدد الأولاد

أقل. فمثلاً أصحاب المهن العالية يكون لديهم أولاد أقل من أصحاب المهن العادية (Caldwell, 1982: 301; Campbell, 1983: 76).

ولعل من أهم العناصر التي يجب على دارس عدد الأولاد في الأسرة في المجتمعات العربية والخليجية بصفة خاصة أخذها في الاعتبار عند القيام بمثل هذه الدراسات هو أن هناك تدفق ثروة من الآباء إلى الأبناء، وكذلك يوجد تغير في نمط الإنتاج وخصوصاً بعد تدفق البترول في منطقة الخليج، ولكن الثقافة التقليدية ما زالت سائدة في هذه المجتمعات. فمجتمع المملكة العربية السعودية مجتمع نام غمرته الثروة بسبب تدفق البترول بكميات كبيرة في فترة قصيرة، ونما تبعاً لذلك فيه التقدم المادي بصورة كبيرة، ولكن لم يمض وقت كاف من أجل إحداث تغير موازٍ في الجانب الاجتماعي في هذا المجتمع. وسوف نتبين من التحليل الاحصائي الذي سوف تتم مناقشته لاحقاً أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية له دور في التقليل من عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض وفقاً للتساؤلات التي تم طرحها في مقدمة هذا البحث.

نتائج الدراسة

سوف نستعرض فيمايلي النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة التحليل الاحصائي للبيانات. وسوف نعرض أولاً للعلاقات الارتباطية الثنائية بين كل من المتغيرات المستقلة الكمية وبين عدد الأولاد. ثم نستعرض تحليل التباين في عدد الأولاد تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة النوعية. وأخيراً سوف نتطرق لمحددات عدد الأولاد في الأسرة بناءً على تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

العلاقات الثنائية بين المتغيرات المستقلة وعدد الأولاد:

يعرض هذا الجزء النتائج المتحصل عليها بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل من المتغيرات المستقلة على حدة وبين عدد الأولاد، وينقسم العرض إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة.

ثانياً: تأثير عمر رب الأسرة وأعمار أكبر أبنائه على عدد الأولاد في الأسرة.

ثالثاً: تأثير مدة المعيشة في مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء في البيت وعدد البنات في البيت على عدد الأولاد في الأسرة.

أولاً: تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة: من المعروف أن تشكل المجتمع السعودي كمجتمع موحد لم يأخذ مكانه إلا في وقت قريب. كما أن بروز المدن الكبيرة في هذا المجتمع أكثر حداثة من تكوين المجتمع نفسه، ومع ذلك فإن المجتمع السعودي أخذ في التحول السريع من حياة البادية والقرية اللتين كانتا تميزانه في منتصف القرن الرابع عشر الهجري إلى حياة المدينة، والذي ظهر بشكل أوضح خلال العشرين سنة الأخيرة عندما زاد دخل البلاد بصورة مفاجئة وكبيرة لم يشهد له مثيل من قبل. إلا أن دارسي علم الاجتماع يشكون أن هذه النقلة المادية سوف يصحبها نقلة اجتماعية ثقافية بصورة مماثلة. وذلك لصعوبة استجابة الثقافة المعنوية للتغيير بالصورة نفسها التي تتغير بها الثقافة المادية.

تقاس المكانة الاقتصادية الاجتماعية عادة بثلاثة أبعاد رئيسة هي المستوى التعليمي والدخل والمهنة. وقد استخدمت هذه الأبعاد الثلاثة كأساس لقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية في هذه الدراسة. فاستخدمت ثلاثة مؤشرات لقياس المستوى التعليمي هي: المستوى التعليمي لرب الأسرة والمستوى التعليمي لأكبر الأبناء، والمستوى التعليمي لأكبر البنات. واستخدم مؤشر واحد لقياس الدخل هو الدخل الشهري لرب الأسرة. واستخدمت ثلاثة مؤشرات لقياس المهنة هي: مهنة رب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة السابقة، وهكذا يكون لدينا سبعة مؤشرات لقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية. ويعرض جدول (1) معاملات الارتباط بين مؤشرات المكانة الاقتصادية الاجتماعية وعدد الأولاد. فعندما ننظر إلى معامل ارتباط المستوى التعليمي لرب الأسرة بعدد الأولاد في الأسرة نجد أنه يساوي 0.46 وهو دال احصائياً على مستوى 0.05، وهذا يعني أنه كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة قل عدد الأولاد. وهذا يتوافق مع الاتجاه العام الذي يرى أنه في معظم المجتمعات كلما ارتفع التعليم لدى الوالدين كان هناك اتجاه لقلة عدد الأولاد. ولكن لا يغيب عن الذهن أن هذه العلاقة القوية ربما لا تعطينا الدليل الكافي لتأثير عامل التعليم على التقليل من عدد الأولاد بهذه الدرجة الكبيرة. ولكي نستطيع أن نقف على حقيقة تأثير المستوى التعليمي لرب الأسرة على عدد الأولاد فإننا سوف نقوم بتحليل الانحدار الاحصائي في آخر هذا البحث حتى نستطيع أن نحدد مستوى تأثير المستوى التعليمي لرب الأسرة على عدد الأولاد بدقة بعد ضبط المتغيرات الأخرى.

جدول رقم (1)
تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد
الأولاد في الأسرة

نوع المكانة الاجتماعية والاقتصادية	حجم العينة	اتجاه ودرجة الارتباط	درجة المعنوية
المستوى التعليمي لرب الأسرة	223	.46-	معنوي مستوى 01.
المستوى التعليمي لأكبر أبناء الأسرة الذكور والذي يعيش خارج منزل الأسرة	26	.13	غير معنوي
المستوى التعليمي لأكبر بنات الأسرة والتي تعيش خارج منزل الأسرة	49	.09	غير معنوي
مستوى دخل رب الأسرة	228	.07	غير معنوي
المستوى الوظيفي لرب الأسرة	234	.14-	معنوي مستوى 05.
مهنة والد رب الأسرة الحالية	234	.19-	معنوي مستوى 01.
مهنة والد رب الأسرة السابقة	234	.18-	معنوي مستوى 01.

وتبلغ معاملات الارتباط بين كل من المستوى التعليمي لأكبر ابن والمستوى التعليمي لأكبر بنت وبين عدد الأولاد 0.13 و 0.09 على التوالي، وكلاهما غير دال إحصائياً، وهذا يعني أن المستوى التعليمي لأكبر الأبناء سواء كان ذكراً أو أنثى ليس له أي تأثير في عدد أولاد رب الأسرة. ويبلغ معامل الارتباط بين مستوى الدخل لرب الأسرة وعدد الأولاد 07,. وهو غير دال احصائياً. وهذا يعني أنه ليس هناك ارتباط بين الدخل وعدد الأولاد في الأسرة. ولعل هذا راجع إلى سيطرة القيم الاجتماعية القديمة على المجتمع السعودي والتي ترى أنه كلما كثر أولاد المرء زادت مكانته الاجتماعية. كما أن البعض ما زال يعتقد أن زيادة الأولاد يزيد في الأمان في سن الشيخوخة للوالدين. كما أن كثرة الأولاد يعد عاملاً اقتصادياً مساعداً وبتفحص علاقة المستوى الوظيفي لرب الأسرة وكذلك وظيفة والد رب الأسرة وأيضاً مستوى وظيفة والد رب الأسرة عندما كان عمر رب الأسرة عشرين سنة بعدد الأولاد في الأسرة، نجد أن هناك علاقة، ولكن هذه العلاقة ليست قوية. ولكن في جميع الحالات الثلاث فإن كل هذه العلاقات ذات دلالة إحصائية، وتبلغ

معاملات الارتباط بين كل من المستوى الوظيفي لرب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة الحالية ومهنة والد رب الأسرة السابقة وبين عدد الأولاد -14, و -19, و -18,. على الترتيب وجميعها دالة احصائياً، ويعني ذلك أن عدد الأولاد يميل إلى التناقص كلما ارتفع المستوى المهني.

ولعل التفسير لتلك الدلالة هو أن من يشغل وظائف عالية يكون لديه مستوى تعليم عال، كما أن والديهم يحتمل أن لهم أيضاً مستوى تعليمياً ووظيفياً عالياً، مما يدل على أن طريقة حياتهم الاجتماعية قد أخذت في التغير والاستقلال عن القيم الاجتماعية التقليدية المسيطرة. لذلك نستطيع القول إن المستوى الوظيفي المقترن بمستوى تعليمي له تأثير سلبي على عدد الأولاد في الأسرة، فكلما ارتفع المستوى الوظيفي للمواطن في مدينة الرياض كان هناك اتجاه للتقليل من عدد الأولاد في الأسرة. وتشير البيانات المعروضة مجتمعة إلى أن هناك علاقة عكسية بين المكانة الاقتصادية الاجتماعية مقيسة على أساس المستوى التعليمي أو المهنة وبين عدد الأولاد. إلا أنه ليست هناك علاقة بين البعد الاقتصادي متمثلاً في الدخل وبين عدد الأولاد، وبصفة عامة فإن النتائج تتفق مع الدراسات السابقة في مجال الخصوبة البشرية.

ثانياً: تأثير عمر رب الأسرة وأعمار أكبر أبنائه على عدد الأولاد في الأسرة:

يعرض جدول (2) معاملات الارتباط بين عمر رب الأسرة وعمر أكبر طفل في الأسرة وعمر أكبر ابن وعمر أكبر بنت وبين عدد الأولاد. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة طردية، فكلما كان رب الأسرة كبيراً في السن كان هناك اتجاه إلى كثرة الأولاد في الأسرة حيث إن معامل الارتباط هو 0.68 وهو دال احصائياً بمستوى 0.01 ، وفي الوقت نفسه كلما كان عمر أكبر الأولاد لرب الأسرة كبيراً كان هناك عدد أولاد أكثر في الأسرة حيث إن معامل الارتباط هو 0.72 ، كما أن الدلالة الاحصائية كبيرة جداً 01,. وفي الوقت نفسه فإن هناك علاقة طردية كبيرة بين عمر أكبر الأولاد الذين يعيشون خارج منزل الأسرة وعدد الأولاد في الأسرة حيث إن معامل الارتباط كبير وهو 0.59 وهو دال إحصائياً بمستوى 0.01 ، وأخيراً يبلغ معامل الارتباط بين عمر أكبر بنت وعدد الأولاد 0.27 وهو دال احصائياً بمستوى 0.05 . ولعل السبب في انخفاض درجة معامل الارتباط عنه بالنسبة لعمر أكبر ابن هو أن البنات يتزوجن في سن أصغر من سن الأبناء الذكور وهو ينعكس على عدد الأولاد في الأسرة جدول رقم (2).

ولعل أهم ما تعنيه العلاقة بين أعمار كل من رب الأسرة وأبنائه وعدد الأولاد في الأسرة هو أن الأسرة في مدينة الرياض بصفة عامة لا تتجه نحو تحديد الأسرة في الوقت الحاضر. بل إن الاتجاه السائد هو إطلاق عملية الانجاب وعدم الحد منها. كما أنه إذا كان هناك شيء من التفكير أو العمل على تنظيم الأسرة فإنه ما زال في المراحل البدائية التي لم تظهر بشكل واضح في حجم الأسرة في هذه المدينة بشكل عام. وتأكيداً لما تمت مناقشته أعلاه بالنسبة إلى ازدياد عدد الأولاد كلما كبر عمر رب الأسرة فقد تم عمل تحليل جماعي Cohort Analysis. كما تم تقسيم أعمار أرباب الأسر إلى فئات عمرية هي:

أقل من 30, 39-30, 49-40, 59-50, 60 فما فوق، وكان متوسط عدد الأولاد لكل فئة هو 2.03, 3.87, 6.63, 7.48, 8.63 على التوالي. وهذا يدل على أنه كلما كان عمر رب الأسرة كبيراً كان هناك عدد أولاد أكثر.

جدول رقم (2)
تأثير عمر رب الأسرة وأعمار أبنائه على عدد الأولاد في الأسرة
أعمار أفراد الأسرة

أعمار أفراد الأسرة	حجم العينة	اتجاه ودرجة الارتباط	درجة المعنوية
عمر رب الأسرة	233	.68	معنوي مستوى .01
عمر أكبر طفل في الأسرة	234	.72	معنوي مستوى .01
عمر أكبر ابن ذكر يعيش خارج المنزل	28	.59	معنوي مستوى .01
عمر أكبر بنت تعيش خارج المنزل	50	.27	معنوي مستوى .05

ثالثاً: تأثير مدة المعيشة في مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء في البيت وعدد البنات في البيت على عدد الأولاد: يعرض جدول (3) معاملات الارتباط بين كل من مدة المعيشة في الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء وعدد البنات وبين عدد الأولاد. يتضح أن هناك علاقة طردية بين تاريخ انتقال المهاجر إلى مدينة الرياض وعدد الأولاد في الأسرة، فكلما كان انتقال رب الأسرة متقدماً في تاريخه كان هناك اتجاه إلى كثرة الأولاد. ولعل ذلك بسبب أن من كان تاريخ انتقاله متقدماً كان عمره أكبر خصوصاً إذا عرفنا أن الشباب هم أكثر انتقالاً وأكثر هجرة. ويبلغ معامل الارتباط بين عدد الزوجات وعدد الأولاد 40. وهو دال احصائياً على

مستوى 0.01 ، وهذا يعني ازدياد عدد الأولاد بزيادة عدد الزوجات، فكلما كان هناك أكثر من زوجة واحدة لدى رب الأسرة كان هناك اتجاه إلى كثرة الانجاب. وذلك لأنه قد يكون الهدف من وجود أكثر من زوجة لدى البعض هو للزيادة من عدد الأولاد لما لذلك من قيم اجتماعية واقتصادية لدى الكثير من هذا المجتمع،

كما أنه يتضح أنه كلما كثر عدد الأولاد من أي من الجنسين الذكور والاناث كان هناك ارتفاع في عدد الأولاد في الأسرة وهذا يفسر نفسه مقدما ولا يحتاج إلى تعليق اللهم إنه يمكن القول انه كلما كثر عدد الاناث في الأسرة كان هناك إكثار من الإنجاب أملاً في الحصول على أولاد ذكور. وكلما كان هناك عدد أولاد ذكور كان الاتجاه إلى الانجاب للحصول على المزيد من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يكون محببا أن يكون في الأسرة التي جميع نسلها ذكور أن يكون هناك بنت أو بنتان. وإذا استمر الإنجاب في اتجاه الذكور فإنه في نفس الاتجاه المحبب. وهنا تجدر الاشارة إلى أن كثرة البنات في الأسرة السعودية غير محببة بالقدر الذي يكون بالنسبة لكثرة الأولاد الذكور. وبإعادة النظر في الجدول رقم (3) مرة ثانية يتضح أن جميع معاملات الارتباط بالنسبة للمتغيرات التي تمت مناقشتها فيه عالية، كما أنها ذات دلالات إحصائية عالية جداً أيضاً. وهذا ربما يعني أن إنجاب الأولاد في مجتمع البحث يسير بتلقائية ويكتسب قوة دفع خصوصاً أن كثرة الانجاب ما زالت أمراً مرغوباً لدى مجتمع البحث.

جدول رقم (3)

تأثير تاريخ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء على عدد الأولاد في الأسرة

تاريخ الانتقال وعدد الزوجات وعدد الأولاد في البيت	حجم العينة	اتجاه ودرجة	درجة المعنوية الارتباط
تاريخ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض	234	.39	معنوي مستوى .01
عدد الزوجات	232	.40	معنوي مستوى .01
عدد الأبناء الذكور في البيت	211	.67	معنوي مستوى .01
عدد البنات في البيت	203	.61	معنوي مستوى .01

تباين عدد الأولاد تبعاً لفئات المتغيرات المستقلة:

نناقش هنا التباين في عدد الأولاد تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة التي تم قياسها على المستوى الاسمي أو الرتبي وينقسم العرض في هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً للموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان ميلاده ومكان نشأته (مؤشرات لنوع البيئة).

ثانياً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لنوعية السكن وملكيته (مؤشرات للمكانة الاقتصادية الاجتماعية).

ثالثاً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمدى وجود والدي رب الأسرة أو أي منهما على قيد الحياة وكذلك مكان إقامتهم (مؤشرات للامتداد العائلي).

أولاً: تحليل تباين متوسطات عدد الأولاد في الأسرة تبعاً للموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان ميلاده ونشأته: لقد بدأنا بتصنيف المبحوثين تبعاً للموطن الأصلي إلى ثلاث فئات تبعاً لحجم المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه رب الأسرة سواء كان مدينة كبيرة، أو مدينة صغيرة، أو قرية أو بادية. وقد اتضح أن هناك اختلافات في متوسطات عدد الأولاد في كل فئة ولكنها غير ذات دلالة إحصائية. وبالرجوع إلى جدول رقم (4) يتضح أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة من المدن الكبيرة هو 4.55 وبالنسبة لمن هم من مدن صغيرة هو 5.71، والذين هم من البادية والقرى هو 5.39، وهذه الاختلافات وإن أشارت إلى أن الأسر التي من أصل حضري تنجب في المتوسط عدداً من الأطفال أقل من الأسر التي تأتي من مدن صغيرة أو قرى أو بادية، إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية، الأمر الذي ينبغي معه استنتاج أن الموطن الأصلي ليس له تأثير على عدد الأولاد.

وعند تحليل التباين بالنسبة لمتوسط عدد الأولاد في الأسرة على أساس مكان الميلاد نجد أن هناك اختلافات على أساس مكان ميلاد رب الأسرة. فنجد أن متوسط عدد الأولاد لمن ولدوا في مدينة الرياض أو في مدينة كبيرة غير مدينة الرياض هو 4.41 و 4.07 على التوالي، بينما يبلغ متوسط عدد الأولاد لمن هم مولودون في مدينة متوسطة أو قرية أو بادية 5.94 و 5.64 و 5.75 على التوالي. وتبلغ قيمة ف المحسوبة لاختبار الفروق بين المتوسطات المذكورة 2.37 وهي دالة احصائياً

بمستوى 0.05. وهذا يعني اختلاف عدد الأولاد باختلاف نوعية مكان الميلاد، والاتجاه العام هو تناقص عدد الأولاد كلما زاد حجم المجتمع المحلي الذي ولد فيه رب الأسرة. كما يتضح أن الفروق تنحصر أساساً بين الذين ولدوا في المدن الكبرى من جهة والذين ولدوا في المدن الصغرى والقرى والبادية من جهة أخرى.

جدول رقم (4)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب الموطن الأصلي لرب الأسرة

الموطن الأصلي	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
مدينة كبيرة	31	4.55	1.66	غير معنوي
مدينة صغيرة	117	5.71		
أخرى (بادية + قرية)	80	5.39		

وبالرجوع إلى الجدول رقم (5) نجد أن الفوارق بين متوسط عدد الأولاد في الأسرة بالنسبة لأولئك الذين ولدوا في مدن صغيرة أو قرية أو بادية محدودة جداً. وذلك لأن طبيعة الحياة ما زالت متشابهة، والارتباط العائلي الثقافي تقريباً واحد. فنجد أن أبناء البادية كثيراً ما يستقرون في القرى أو الهجر أو يتوجهون إلى المدن الصغيرة أو الكبيرة، كما أن تلك المدن المتوسطة والصغيرة كانت إلى عهد قريب قرى. ولكن الطفرة الاقتصادية وفترة الجفاف التي سبقت تلك الطفرة أدت إلى النزوح إلى تلك المدن من البادية والقرى مما جعل تلك المدن تنمو بشكل سريع، ولكن الطابع الثقافي والاجتماعي والقيم الاجتماعية لم تتغير بشكل ملحوظ.

ونظراً لأن بعضاً من سكان مدينة الرياض قد ولدوا خارجها ولكنهم قد انتقلوا في سن مبكرة إليها ونشأوا بها فقد تم تحليل تباين متوسطات عدد الأولاد لتلك الأسر على أساس مكان النشأة. ومن الجدول (6) يتضح أن متوسط عدد الأولاد لمن نشأوا في مدينة كبيرة هو 4.90 ولمن نشأوا في مدينة صغيرة أو متوسطة هو 5.76، أما الذين نشأوا في أماكن أخرى مثل القرى والبادية ونحوه فإن متوسط عدد الأولاد هو 5.89. ورغم أن هناك بعضاً من الفروق في المتوسطات إلا أنها غير معنوية إحصائياً. هذا يعني أن هناك اقتراباً بين ثقافة المجتمع السعودي في نظرته إلى تحديد الأسرة رغم وجود بعض من البوادر التي توحي بأن هناك بعضاً من الأسر

التي لديها توجه لتحديد حجم الأسرة وخصوصاً سكان المدن الكبيرة إلا أن ذلك لم يكن بشكل كبير.

جدول رقم (5)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب مكان الميلاد
لرب الأسرة

مكان الميلاد	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
مدينة الرياض	44	4.41	2.37	معنوي بمستوى 0.05
المدن غير مدينة الرياض	14	4.07		
مدينة متوسطة	95	5.94		
قرية	61	5.64		
بادية	16	5.75		
خارج المملكة	3	7.66		

جدول رقم (6)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب مكان النشأة لرب الأسرة

مكان النشأة لرب الأسرة	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
مدينة كبيرة	89	4.90	2.39	غير معنوي
مدينة صغيرة	74	5.76		
نشأة في قرية أو بادية أو أي مكان آخر	70	5.89		

ثانياً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لنوعية السكن وملكيته:

إن السكن من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير في حجم الأسرة فهناك فرق بين أسرة تتكون من عشرة أفراد تسكن في منزل من غرفتين فقط، وأخرى تسكن في منزل من عشر غرف مثلاً. هذا إذا أخذنا في الحسبان أن طفل اليوم يختلف عن طفل الأمس، ففي وقتنا الحاضر كل فرد له خصوصيته. فهو يحتاج إلى أن يضع ملابسه وأغراضه في محل خاص به وكذلك يحتاج إلى وقت يراجع

دروسه فيه. فمن تهيأت له هذه الظروف في مكان خاص به يختلف عن شخص آخر لم يكن له نصيب من ذلك. ناهيك بوسائل الترفيه التي يعج بها المنزل من تلفزيون وفيديو وحاسب شخصي للأطفال ونحوه.

لذا فإنه سوف تتم مناقشة تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لنوعية السكن للأسرة، وبالرجوع إلى الجدول رقم (7) يتضح أن متوسط عدد الأولاد بالنسبة لمن يسكنون في فيلا هو 6.26. أما الذين يسكنون في شقق فإن متوسط عدد الأولاد هو 3.30. ومن يسكنون في بيوت شعبية هو 5.54. وهذا التباين ذو دلالة إحصائية على مستوى 0.01، وقد يكون هذا التباين عائداً إلى أن من يسكنون فلل هم ذوو العوائل الكبيرة التي يكون عدد الأولاد فيها كبيراً وأكثر احتمالا بأنهم كبار السن والذين وصل عدد الأولاد لديهم أكبر عدد ممكن. وقد يكون بين هؤلاء من لديه أكثر من زوجة فهو يسكن إحدى الزوجتين الدور العلوي والأخرى الدور السفلي وهكذا. أما بالنسبة لمن يقطن الشقق فهم غالباً من الشباب المتزوجين حديثاً وما زال عدد الأولاد قليلاً في أسرهم أو أنهم ممن يشكلون باكورة من يأخذ بنظام تحديد الأسرة، ويكون عدد أولادهم قليلاً بالإضافة إلى أن هذه الفئة يصعب عليها من الناحية المادية الحصول على فيلا.

جدول رقم (7)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب
نوعية سكن الأسرة

نوعية السكن	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
ڤيلا	149	6.26	21.29	معنوي بمستوى 0.01
شقة	57	3.30		
بيت شعبي	28	5.54		

وبالنسبة لمن يسكنون في بيوت شعبية فإن متوسط عدد الأولاد لديهم يأخذ مكاناً وسطاً كما يتضح من الجدول نفسه. وقد تم حساب متوسط الأعمار حسب نوعية السكن. ووجد أن متوسط أعمار من يسكنون الفلل هو 42.70، ومتوسط أعمار من يسكنون الشقق هو 33.57، وأخيراً متوسط أعمار من يسكنون بيوت شعبية هو 42.46. وبالنسبة إلى تباين متوسط عدد الأولاد تبعاً لملكية السكن من عدمه فإن الجدول رقم (8) يوضح أن من يملك سكنه يكون متوسط عدد الأولاد

لديهم هو 6.31. أما أولئك الذين لا يملكون سكنهم فإن متوسط عدد الأولاد هو 3.74، فهناك فروق دالة إحصائياً على مستوى 0.01. مما تقدم يتضح أن هناك تبايناً كبيراً واضحاً بالنسبة لعدد الأولاد في الأسرة بالنسبة لنوعية السكن من ناحية وبالنسبة لملكية السكن من عدمه من ناحية أخرى. والاتجاه العام هو زيادة متوسط عدد الأولاد بزيادة المستوى الاقتصادي للأسرة كما يعكسه نوع السكن وملكيته.

جدول رقم (8)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب
ملكية السكن

السكن مملوك أو غير ملك	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
يملك سكناً	156	6.31	39.94	معنوي بمستوى 0.01
لا يملك سكناً	78	3.74		

ثالثاً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمدى وجود والدي رب الأسرة أو أي منهما على قيد الحياة وكذلك مكان إقامتهم: يعرض جدول (9) نتائج تحليل التباين في عدد الأولاد تبعاً لوجود والدي رب الأسرة على قيد الحياة. ونجد أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي كلا والدي رب الأسرة فيها حي هو 3.85، أما متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي تكون والدة رب الأسرة فقط على قيد الحياة فهو 5.58. وكذلك فإن متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي يكون والد رب الأسرة فقط على قيد الحياة هو 5.00. كما أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي كلا والدي رب الأسرة فيها قد توفي إلى رحمة الله فإنه 6.65. وهناك فروق معنوية بمستوى 0.01 بين هذه المتوسطات وربما كان ذلك راجعاً إلى ارتباط وجود الوالدين بعمر رب الأسرة. وهذا يبين بصورة واضحة أنه كلما كبر سن رب الأسرة زاد عدد الأولاد. ونستدل على كبر سن رب الأسرة أن أرباب الأسر صغار السن يكون والدوهم أحياء، وكبار السن هم الذين أحد والديهم أو كلاهما قد توفي إلى رحمة الله. وبإعادة النظر في الجدول نفسه نجد أن متوسط عدد الأولاد في الأسر التي والدة رب الأسرة فيها على قيد الحياة هو أكثر من متوسط عدد الأولاد في الأسر التي يكون فيها والد رب الأسرة فقط على قيد الحياة. وهذا يعزز أنه كلما كبر سن رب الأسرة كان هناك احتمال لكثرة الأولاد. وهذا يعزز الاتجاه السائد بين علماء

علم السكان أيضاً الذي يؤكد أن النساء يعمرن أكثر من الرجال هذا على افتراض أن الذين والدتهم على قيد الحياة من أرباب الأسر هم أكبر سناً من الذين آباؤهم فقط على قيد الحياة.

جدول رقم (9)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب وجود والدي رب الأسرة (أو أي منهما) على قيد الحياة

الوالدان	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
كلا الوالدين على قيد الحياة	65	3.85	11.56	معنوي بمستوى 0.01
الوالدة فقط على قيد الحياة	53	5.58		
الوالد فقط على قيد الحياة	23	5.00		
كلاهما توفيا إلى رحمة الله	93	6.65		

وبالنسبة لعلاقة متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمكان إقامة والدي رب الأسرة فإن الجدول رقم (10) يعطينا ملخصاً لها. ومنه نجد أن الأسر الممتدة يكون متوسط عدد الأولاد فيها هو 5.00 وهذا أعلى متوسط. ويليه متوسط عدد الأولاد في الأسر التي يسكن والدا رب الأسرة فيها في القرى والبادية وما شابه ذلك بمتوسط 4.72. ونجد أن متوسطي الفئتين متقاربان. وقد يعزى ذلك إلى أن القيم في الأسر الممتدة وكذلك في الأسر التي تقطن البادية والقرى هي متقاربة، وتؤكد على كثرة الأولاد في الأسرة أكثر من الأسر التي يقطن والدو أربابها في المدن الكبيرة والمدن الصغيرة حيث إن متوسطاتها 2.53 و 2.6 على التوالي. وهذه المتوسطات بينها فروق دالة احصائياً بمستوى 0.01.

محددات عدد الأولاد في الأسرة (تحليل الانحدار المتعدد):

بعد أن تمت مناقشة شدة واتجاه ارتباط بعض من المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع وهو عدد الأولاد، وكذلك تحليل التباين لمتوسطات عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لبعض من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، تم حساب معاملة انحدار خطي متعدد لعدد الأولاد على عشرة متغيرات مستقلة ثبت أن لكل منها علاقة بعدد الأولاد على المستوى الثنائي وهي عمر رب الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، وعدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، ووظيفة والد رب

الأسرة السابقة، ووظيفة والد رب الأسرة الحالية، ووظيفة رب الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ومكان ميلاد رب الأسرة، وعمر أكبر الأولاد، ويعرض جدول (11) النتائج المتحصل عليها. وبإلقاء نظرة على الجدول رقم (11) الذي يعالج انحدار عدد الأولاد على مجموعة من المتغيرات المستقلة وعددها عشرة متغيرات، نجد أن معامل التحديد هو 0.66 وقيمة ف هي 40.7 وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01. وهذا يعني أن هناك علاقة انحدار متعدد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين عدد الأولاد. كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ثلثي التباين في عدد الأولاد.

جدول رقم (10)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة حسب
مكان إقامة والدي رب الأسرة

مكان إقامة الوالدين	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
يسكنان في نفس بيت رب الأسرة	7	5.0	5.51	معنوي بمستوى 0.01
يسكنان في مدينة كبيرة	19	2.53		
يسكنان في مدينة صغيرة	15	2.6		
يسكنان في القرى والبادية ونحوه	18	4.72		

وبالنظر إلى معاملات الانحدار الجزئي التي تبين الاسهام الفريد لكل متغير بعد ضبط المتغيرات الأخرى يتضح أن أربعة متغيرات مستقلة يساهم كل منها إسهاماً ذا دلالة احصائية. أول هذه المتغيرات هو عدد الزوجات الذي يوجد له تأثير كبير وإيجابي على عدد الأولاد في الأسرة. وثاني هذه المتغيرات تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض وله تأثير إيجابي على عدد الأولاد في الأسرة. فكلما كان تاريخ انتقال رب الأسرة سابقاً كان هناك عدد أولاد أكثر. وهذا قد يكون مرتبطاً بأسبقية الزواج. وثالث هذه المتغيرات هو عمر أكبر الأولاد في الأسرة. فكلما كان عمر أكبر الأولاد في الأسرة أكبر كان هناك عدد أولاد أكثر في الأسرة. فكل المتغيرات الثلاثة السابقة لا تدل على أن هناك اتجاهاً نحو تحديد عدد الأولاد في الأسرة

جدول رقم (11)
معادلات انحدار عدد الأولاد على مجموعة المتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	معامل الانحدار الجزئي للنموذج الكامل		معامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل	
	العادي	المعياري	العادي	المعياري
عمر رب الأسرة	.0255	.0895	--	--
مجموع الدخل الشهري للأسرة	.0108	.0328	--	--
عدد الزوجات	2.1158**	.2705	2.1387**	.2735
تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض	.1932*	.1129	.2228*	.1302
وظيفة والد رب الأسرة الحالية	.1305	.0600	--	--
وظيفة والد رب الأسرة السابقة	-.1183	-.0581	--	--
وظيفة رب الأسرة	.0857	.0149	--	--
المستوى التعليمي لرب الأسرة	-.0444	-.0752	-.0536*	-.0908
مكان ميلاد رب الأسرة	-.3465*	-.1286	-.3809*	-.1414
عمر أكبر أولاد رب الأسرة	.1788**	.5451	.2009**	.6123
القاطع	-.71	- -	.37	--
معامل التحديد R2		.66		.65
قيمة ف		40.7**		81.8**

* معنوي على مستوى .05

** معنوي على مستوى .01

السعودية. ورابع هذه المتغيرات مكان الميلاد لرب الأسرة، فكلما كان رب الأسرة مولوداً في الريف أو البادية نجد أن هناك اتجاهاً إلى كثرة الأولاد، ويقل كلما كان رب الأسرة مولوداً في مدينة. لعل ذلك يكون بادرة لتأثير التحضر على عدد المواليد وبداية التغير في القيم الاجتماعية المسيطرة في المجتمع السعودي. فمن المعروف أن العادات والقيم والمعايير المجتمعية تكون أقوى سطوة في المجتمعات التقليدية مثل البادية والقرية عنها في المدن. وبالنظر لمعاملات الانحدار الجزئي المعياري نجد أن المتغيرات المستقلة التي لها دلالة إحصائية – والتي سبقت الإشارة إليها – يكون عمر أكبر أولاد رب الأسرة هو أكثرها تأثيراً، ومعامل انحداره المعياري هو 0.5451 ويليه عدد الزوجات ومعامل انحداره المعياري 0.2705، ثم مكان ميلاد رب الأسرة

بمعامل-انحدار معياري -0.1286، وأخيراً تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض بمعامل انحدار معياري 0.1129.

هذا وتم استعمال أسلوب Backword لحساب معادلة الانحدار النهائية لعدد الأولاد على المتغيرات المستقلة، فحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول في عمود النموذج المختزل. ويضم النموذج المختزل خمسة متغيرات لها تأثير على المتغير التابع ولكل منها دلالة إحصائية على الأقل على مستوى 0.05 وهي عدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، مكان ميلاد رب الأسرة، عمر أكبر طفل في الأسرة ثم المستوى التعليمي لرب الأسرة. وبمناقشة تلك المتغيرات وهي ما يمثلها معامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل في الجدول نفسه، نجد أن معامل التحديد R2 هو 0.65 وقيمة ف 81.8 وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01، كما نجد أن أربعة متغيرات هي تلك المتغيرات التي تمت مناقشتها آنفاً في النموذج الكامل ولكن هذه المتغيرات ظهرت بمعاملات انحدار أكبر إلى حد ما من معامل الانحدار في النموذج الكامل. هذا بالإضافة إلى بروز متغير مستقل جديد ذي دلالة إحصائية هو المستوى التعليمي لرب الأسرة حيث ظهر في النموذج المختزل بمعامل انحدار معياري قدره – 0.8090 . وهنا يبرز عامل التعليم كمتغير له تأثير على عدد الأولاد وهذا التأثير بالسلب، وبإعادة النظر في النموذجين نجد أن هناك عاملين لهما تأثير على عدد الأولاد بالسلب، وهذان المتغيران هما مكان الميلاد والمستوى التعليمي لذا فإن كلا العاملين وهما المستوى التعليمي ودرجة التحضر يؤثران على عدد الأولاد بالسالب ولهما دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 0.05. أما الثلاثة المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج المختزل وكذلك النموذج الكامل نجد أن لها تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (عدد الأولاد). حيث إنه كلما كان عدد الزوجات أكثر وكان تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض متقدماً كان عدد الأولاد في الأسرة أكثر، وكذلك كلما كان أكبر أولاد الأسرة كبيراً كان له تأثير على زيادة عدد الأولاد في الأسرة.

وهذا يؤكد أن الأسرة لا تتجه إلى تحديد النسل بصفة عامة في المجتمع السعودي، ولكن الاستثناء هو أن المستوى التعليمي ودرجة التحضر بدأت تتجه إلى العمل على الإقلال من عدد الأولاد. وهذا ما تم التوصل إليه بتحليل الانحدار للمتغيرات التي لها تأثير في عدد الأولاد.

وبالرجوع إلى الانحدار المعياري في النموذج المختزل نجد أن ترتيب المتغيرات المستقلة في هذا النموذج لم يتغير أيضاً عنه في النموذج الكامل بل إن جميع المتغيرات

آخذة نفس الترتيب من حيث أهمية الانحدار اللهم إنه ظهر لدينا متغير خامس وجديد في النموذج المختزل وهو عامل التعليم وبمعامل انحدار - 0.0908.

خاتمة

لقد تمت مناقشة عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتعرف على مدى تأثيرها على عدد الأولاد في الأسر السعودية على عينة اختيرت عشوائياً من سكان مدينة الرياض. وقد استخدم في تحليل ذلك عدد من الأساليب الاحصائية، حيث تم استعمال معاملات الارتباط وتحليل التباين بين المتوسطات. وأخيراً تم استعمال الانحدار المتعدد وما يتضمنه من معاملات الانحدار الجزئي بشقيه، معامل الانحدار الجزئي للنموذج الكامل ومعامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل. ويمكن إيجاز أهم النتائج المتحصل عليها في الآتي:

أولاً: لقد جرت دراسة تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة. وقد وجد أن هناك علاقة ارتباطية بين بعض من هذه العوامل وعدد الأولاد. ولكن هناك اختلاف بين شدة واتجاه العلاقة بالنسبة لتلك العوامل. لقد بين تحليل الارتباط أن هناك علاقة عكسية بين كل من المستوى التعليمي والوظيفي لرب الأسرة وكذلك مهنة والد رب الأسرة الحالية ومهنته السابقة وبين عدد الأولاد في الأسرة. وهذه الارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 على الأقل. أما بالنسبة للمستوى التعليمي لأكبر أبناء وبنات رب الأسرة الذين يعيشون خارج منزل رب الأسرة وكذلك مستوى دخل الأسرة فلم تظهر لها علاقة ذات دلالة إحصائية. أما المتغيرات المتعلقة بعمر رب الأسرة وعمر أكبر طفل في الأسرة وكذلك عمر أكبر ولد أو بنت يعيشان خارج منزل الأسرة أو أي منهما فإن جميع تلك المتغيرات لها ارتباطات موجبة ودالة إحصائياً على مستوى 0.05 على الأقل. كما أن هناك ارتباطات إيجابية بين كل من تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأولاد الذكور وعدد البنات في البيت وبين عدد الأولاد في الأسرة وجميعها دالة إحصائياً على مستوى 0.01.

ثانياً: جرى تحليل تباين متوسط عدد الأولاد تبعاً لبعض من المتغيرات وهي:

أ - المتغيرات المتعلقة بالبيئة مثل الموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان ميلاده ومكان نشأته. حيث وجد أن التباين في متوسط عدد الأولاد تبعاً للموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان نشأته غير دال إحصائياً.

أما بالنسبة للتباين في متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمكان ميلاد رب الأسرة فهو دال إحصائياً على مستوى 0.05.

ب -ٰ المتغيرات المتعلقة بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية مثل نوعية السكن وملكيته. فقد وجد أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية في عدد الأولاد تبعاً لنوعية السكن وتبعاً لملكية السكن.

جـ - المتغيرات المتعلقة بالامتداد العائلي مثل وجود الوالدين على قيد الحياة أو أي منهما من عدمه. فقد وجد أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية في متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لوجود أو عدم وجود والدي رب الأسرة على قيد الحياة.

ثالثاً: وأخيراً جرى تحليل الانحدار من أجل الوصول إلى صورة أوضح لتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة. حيث تم حساب معادلة انحدار خطي متعدد لعدد الأولاد في الأسرة على عشرة متغيرات مستقلة ثبت أن لكل منها علاقة بعدد الأولاد على المستوى الثنائي. هذه المتغيرات هي، عمر رب الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، وعدد زوجات رب الأسرة، وتاريخ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض، ووظيفة والد رب الأسرة عندما كان عمر رب الأسرة عشرين عاماً، ووظيفة والد رب الأسرة الحالية، ووظيفة رب الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ومكان ميلاد رب الأسرة، وأخيراً عمر أكبر أولاد رب الأسرة. وقد اتضح أن هناك علاقة انحدار متعدد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين عدد الأولاد. وهذه المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ثلثي التباين في عدد الأولاد حيث ظهر لدينا معامل التحديد وهو 0.66 وقيمة ف 40.7 وهي دالة إحصائياً على مستوى 0.01. وبالنظر إلى معامل الانحدار الجزئي والذي يبين الإسهام الفريد لكل متغير بعد ضبط المتغيرات الأخرى يتضح أن هناك أربعة متغيرات مستقلة يساهم كل منها إسهاماً ذا دلالة إحصائية. وهي عدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، وعمر أكبر الأولاد في الأسرة ومكان ميلاد رب الأسرة.

وأخيراً تم استعمال أسلوب Backword لحساب معادلة الانحدار النهائية لعدد الأولاد على المتغيرات المستقلة وظهر لدينا خمسة متغيرات لها دلالات احصائية في معامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل. وهذه المتغيرات هي المتغيرات الأربعة التي تمت مناقشتها بالنسبة لمعامل الانحدار الجزئي للنموذج الكامل. أما المتغير المستقل الخامس فهو عامل التعليم الذي ظهر لدينا في هذا النموذج الجزئي المختزل. حيث اتضح أن عامل التعليم له تأثير بالسلب على عدد الأولاد في الأسرة.

بذلك يتضح أنه من بين المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الاحصائية عامل

مكان الميلاد وكذلك عامل التعليم فهما العاملان اللذان لهما تأثير بالسلب على عدد الأولاد في الأسرة بالنسبة لسكان مدينة الرياض. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى ذات الدلالات الاحصائية فإن تأثيرها أيجابي مما يدل على أنها تؤثر على عدد الأولاد بالزيادة وليس بالسلب، وبذلك فإن المتغيرات الخمسة آنفة الذكر مجتمعة تفسر أيضاً ما يقارب ثلثي التباين في عدد الأولاد. حيث ظهر لدينا معامل التحديد هو 0.65 وقيمة ف 81.8 وهي دالة احصائياً على مستوى المعنوية 0.01.

المراجع العربية

الحسن محمد نور

1986 «الخصوبة البشرية في الأردن ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية»، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج 13، العدد 1، 191-226.

علياء شكري وآخرون

1988 المرأة في الريف والحضر: دراسة لحياتها في العمل والأسرة. دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.

فهد ثاقب الثاقب

1976 أ «حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية» مجلة العلوم الاجتماعية السنة الرابعة، العدد الثاني: 81-90.

1976 ب «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها» مجلة كلية الآداب والتربية، العدد 9: 209-223.

كايد أبو صبحة

1989 «أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها» المجلة العربية للعلوم الانسانية، 7 (شتاء) :129-160.

المراجع الأجنبية

Al-Haj, Majid

1987 Social Change and Family Processes: Arab Communities in Shefar-AM. Westview press, Inc. Colorado U.S.A. Axinn, G. William

Axinn, G. William
1992 "Family Organization and Fertility Limitation in Nepal" Demography Vol. 29 no. 4: 503 - 521.
Caldwell, John c.
1982 Theory of Fertility Academic press Inc. London.
Campbell, Arthur A.
1983 Manual of Fertility Analysis Longman group Limited New York.
Clay, Daniel C. & Johnson, Nane E.
1993 "Size of farm or Size of Family: Which comes First?" Population studies. Vol. 46: 491 - 505.
El-Attar, M.E.
1973 "Differential Fertiliry in the Arab Republic of Egypt" Social Biology 20 (September): 323 - 334.
Peterson, W.
1971 Population the Macmillan Company NewYork.
Smith, H.L.
1989 "Integrating Theory and Reserach on the Institutional Determinants of Fertility" Demography, Vol. 26, No. 21, [May] 171 -184.
Tadros, Helmi R.
1984 "Social Security and the Family in Egypt". Cairo Papers in Social Science Vol. 7 No. I. March.
Vlassoff, Carol
1991 "Progress and Stagnation: Changes in Fertility and Women's Position in an Indian Village" Population Studies Vol. 46, 195 - 212.

استلام البحث ديسمبر 1992
اجازة البحث فبراير 1994

تحليل اقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية

محمد حامد عبدالله

قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود

مقدمة

تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية بالضرورة استخدام المزيد من الموارد الحقيقية (العمل ورأس المال والأرض). واعتماداً على طبيعة الموارد المستخدمة يتحدد تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة من حيث تدهورها أو تلوثها أو كلاهما في آن واحد. ويعني تدهور البيئة أن تفقد شيئاً من إنتاجيتها أو كل إنتاجيتها كفقدان التربة لخصوبتها ونضوب بعض الموارد أو استنزافها. ويعني تلوث البيئة أن يضاف لها ما يؤثر سلباً على أداء وظائفها. وأهم أنواع التلوث هو تلوث الهواء والمياه والتربة. وقد يكون تدهور البيئة أو تلوثها بالقدر الذي يستطيع المحيط الحيوي للكرة الأرضية (Biosphere) امتصاصه بصورة تلقائية وفي مدة قد تطول أو تقصر. إلا أنه إذا تكثفت أو تكاثرت أي من هذه المشاكل البيئية في موقع معين بحيث لم يكن في الإمكان امتصاصها كلها، فإن آثارها على النبات والحيوان وفي نهاية المطاف على الإنسان ستكون سالبة. وبما أن التنمية الاقتصادية هي من أجل الإنسان فلا بد أن تتم بطرق لاتؤذيه (الحفار، 1991) و(Tolba, 1982). وإن كان لابد من أي من هذه السلبيات البيئية جراء التنمية الاقتصادية وغيرها، فعلى أقل تقدير يجب أن تكون عند حدها الأدنى. أي عند حد التلوث أو التدهور الأمثل والذي يعني في الوقت ذاته المستوى الأمثل للتنمية [عبدالله، 1992]. وهذا ما أصبح يسمى بالتنمية القابلة للاستمرار (Sustainable development). ويعتمد تحقيق مثل هذه التنمية إلى درجة كبيرة على الحدود التي تفرضها حالة التقنية الراهنة (State of the art) والنظم الاجتماعية التي تتحكم في الموارد البيئية ومقدرة المحيط الحيوي للكرة الأرضية على امتصاص آثار النشاطات البشرية (Brundtland, 1988).

مشكلة البحث

تدهور البيئة وتلوثها وسوء تخصيص الموارد واستنزافها وسوء توزيع الدخل كلها قضايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاطات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية بل وحتى بمجرد السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية على حد سواء، وإن كانت الآثار البيئية على الدول النامية أكثر خطورة لأنها قد تعني الفرق بين الموت والحياة. فما هي المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية؟ وهل يمكن معالجتها بدون التضحية بالتنمية الاقتصادية؟ هذا ما نود الإجابة عنه في هذه المقالة. فمشكلة البحث التي نود معالجتها في هذه المقالة إذن هي تحديد المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وتحليلها من الناحية الاقتصادية، وكيفية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بحيث لانضحي بإحداهما كلية للحصول فقط على المزيد من الأخرى.

أهداف البحث

الهدف العام من هذا البحث هو توضيح المشاكل البيئية الناجمة عن التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحليلها من الناحية الاقتصادية. أما الأهداف المحددة فهي:

1 - تحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة.

2 - تحديد المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

3 - تحديد كيفية التوفيق بين المشاكل البيئية والتنمية الاقتصادية.

طريقة البحث

الطريقة التي سنتبعها في هذا البحث هي استخدام التحليل الاقتصادي النظري لقضية ارتباط التنمية بالبيئة اعتماداً على ما توافر لنا من الدراسات السابقة لتدعيم ما سنتوصل إليه وتوثيقه فيما يتعلق بتحديد المشاكل البيئية وتحليلها من الناحية الاقتصادية وفي اختيار الطريقة التي نرى أنها الفضلى للتعامل مع طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمشاكل البيئية في الدول النامية.

وفيما يلي نبدأ بتحديد العلاقة بين التنمية والبيئة ثم نستعرض بعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية مع التحليل الاقتصادي اللازم. ثم نستخلص من ذلك كيفية التوفيق بين التنمية وحماية البيئة. ونختتم هذه

المقالة بعرض لنموذج تحليل العائدات والتكاليف (Costs-Benefit Analysis) كأحد أهم الطرق الكمية التي يمكن استخدامها للتوفيق بين حماية البيئة والتنمية موضحين أهم خطواته ومحدداته.

أولا: العلاقة بين التنمية والبيئة: بصفة عامة، فإن أهم المشاكل البيئية هي تلك المتعلقة بتدهورها وتلوثها كما أسلفنا الذكر. ولو أن الحياة تسير سيرها الطبيعي بدون تدخل الإنسان المكثف لتنمية موارده من أجل زيادة إنتاجيتها وتسهيل سبل الحياة وزيادة مستويات الرفاهية بالقدر الذي نشاهده حالياً لقلّت المخاطر المرتبطة بتلك المشاكل. بل لو أن التنمية تسير بمعدلات مثلى لتمكنت البيئة نفسها من امتصاص آثار تدهورها وتلوثها التي تصاحب الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية. ولكن ازدياد معدلات التنمية وعدم اكتفاء الإنسان بقدر من السلع والخدمات يكفي لمسيرة الحياة، بالإضافة إلى تزايد معدلات الزيادة في أعداد السكان باطراد جعل معدلات تراكم النفايات بمختلف أنواعها الصلبة والسائلة والغازية أكبر مما تستطيع البيئة أي المحيط الحيوي للأرض امتصاصه بطريقة تلقائية. كما أدت التقنية الحديثة إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وسريعة، وبالتالي تزايد الإنتاج كما أنها أدت إلى زيادة وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتي أدى الاندفاع نحوها إلى زيادة تلوث البيئة وتدهورها لدرجة قلت معها مقدرة البيئة على امتصاص الكميات المتزايدة من ملوثات البيئة ومسببات تدهورها (Pearce & Turner, 1990). هذا فضلاً عن نوعية الوقود المستخدم حالياً وهو مايسمى بالوقود الحفري (Fossil Fuels)، والذي يؤثر احتراقه تأثيراً مباشراً في الهواء بما ينفثه من عادم يتكون غالبا من ثاني أوكسيد الكربون والكبريت والنيكل، وكلها مواد ضارة بالصحة. أضف إلى ذلك أن سوء تخصيص الموارد واستخدامها بطريقة جائرة أدى إلى تدهور البيئة المتمثل في استنزاف بعض الموارد ونضوب الأخرى، وقلل انتاجية الأرض وزاد التصحر على حساب التربة الخصبة وأثر سلباً في الحياة البرية كما دهور الممتلكات العامة للبشرية. وهذا ما أحدث المشاكل البيئية التي أصبحت تهدد حياة الإنسان في هذا الكوكب وتقلل، مع مرور الزمن، من نوعية الحياة (Quality of Life). ولقد أورد ملر (Miller, 1982: 261.) أن أحد علماء الأمراض والكائنات الدقيقة وهو (Professor Rene Dubos) قال ما معناه إن الإنسان ليس في طريقه إلى الانقراض جراء تدهور البيئة. فهو يستطيع التأقلم على أغلب المشاكل. وهذه هي المأساة الحقيقية.. فكلما تأقلم الإنسان على وضع بيئي معين، أصبح يتقبل الظروف السيئة فالأسوأ بدون أن يدرك أن طفلاً يولد في بيئة كهذه ليس لديه فرصة لتنمية قدراته الجسدية

والعقلية. فمن المهم جداً أن نلتزم بحل مثل هذه المشاكل البيئية أفرادا ومجتمعات ودولاً، ليس لأننا مهددون بالانقراض ولكن إذا لم نتفهم ماذا تفعل بنا البيئة فمن المحتمل أن يحدث لنا ما هو أسوأ من الانقراض، وهو التدهور المتصاعد لنوعية الحياة.

ومما يزيد آثار المشاكل البيئية تعقيداً هو انتشارها وعدم انحصارها في مكان واحد مما يجعلها تمتد إلى آخرين سواء كانوا أفراداً أو مجتمعات أو دولاً أو العالم بأسره. فالإنسان لايلوث هواءه الخاص به أو مياهه أو تربته وإنما يلوث أيضاً هواء الآخرين ومياههم وتربتهم. وذلك لأن الغلاف الجوي متصل، ومصادر المياه مرتبطة ببعضها البعض مما يجعل تلوث الهواء والمياه يخترق الحدود الجغرافية ولايعترف بحقوق الملكية المحلية منها والدولية. ومن هنا جاء مفهوم ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بالمؤثرات الخارجية (Externalities) والتي تسمى أيضاً بالآثار الانتشارية (Spillover Effects) أو الآثار الجانبية (Side Effects) والخسائر الاقتصادية الخارجية (External Dieconomies)، وغير ذلك من التسميات التي يقصد بها الاقتصاديون ما يتسبب فيه طرف أو أطراف ما أثناء إنتاجهم أو استهلاكهم، ويصاب به طرف أو أطراف أخرى ويؤثر في استهلاكهم أو إنتاجهم سلباً أو إيجاباً، وإن كانت الآثار السالبة هي الأكثر أهمية في هذه الحالة. وتؤدي المؤثرات الخارجية إلى إهدار الموارد وسوء تخصيصها فضلاً عن سوء توزيع للدخل والثروة إذا لم يتم إدخال تكاليفها في حسابات من يتسببون في حدوثها. وذلك لأن السلع التي يؤدي إنتاجها إلى آثار خارجية كتلوث المياه بنفاياتها مثلا، ستُنْتَج بقدر أكبر مما يجب لأن تكاليف إنتاجها المدفوعة فعلاً أقل مما يجب. بينما السلع التي يتأثر إنتاجها سلباً بتلك النفايات ستُنْتَج بقدر أقل مما يجب وذلك لأن جملة تكاليفها الفعلية أكثر مما يجب. ثم إن من يلوث الهواء دون أن يدفع تكاليف نظافته يكون قد حمّلها للذين يستنشقون الهواء الملوث مما يصيبهم بالأمراض ويكونون هم الذين دفعوا تكلفة التلوث. وفي هذا إعادة لتوزيع الدخل من الذين دفعوا تكلفة التلوث، وهم غالباً من الطبقات الأقل دخلاً، في شكل نفقات العلاج أو التعطل عن العمل جراء المرض وما إلى ذلك من التكاليف المباشرة وغير المباشرة، إلى الذين تسببوا في ذلك التلوث، وهم غالباً من الطبقات الأعلى دخلاً. أي أن تلوث البيئة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء بدلاً من العكس!

ومن هذا يتضح أن العلاقة بين التنمية والبيئة وثيقة ولاتقتصر على الاستهلاك

أو الإنتاج فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى إعادة توزيع الدخل والذي غالباً ما يكون من الفقراء إلى الأغنياء لأن الآخرين هم الذين ينشئون المشروعات التنموية التي تلوث البيئة، إلا أن ذلك لايعني أن الفقراء لا يلوثون البيئة. فالأحياء الفقيرة هي دائماً مصدر تلوث بل وبؤرة من بؤره. كما أن الفقراء في الدول النامية يسيئون استخدام مالديهم من موارد وخصوصاً التربة التي ينهكونها والغابات التي يقطعونها قطعاً جائراً، والمراعي التي يرعونها بطريقة جائرة أيضاً وهكذا. ففي مجملها نجد أن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة عكسية بحيث إنه كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت المشاكل البيئية. إلا أن هذه العلاقة العكسية لاتبدأ إلا بعدما تصل مستويات تلوث البيئة وتدهورها جراء تزايد عمليات التنمية إلى درجة لا تستطيع البيئة معها امتصاص التلوث وتصحيح التدهور البيئي. وقد أثارت هذه العلاقة العكسية كثيراً من القلق والإشفاق على مستقبل البشرية مما أثار بدوره كثيراً من الجدل والنظريات والتنظير في مختلف دوائر المعارف وروادها وعلمائها ومن بينهم علماء الاقتصاد الذين اختلفوا كثيراً فيما بينهم بقدر ما اختلفوا مع غيرهم حول ضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة على مواردها من أجل الأجيال القادمة وعلى مدى ذلك الاهتمام ودرجته. ويتضمن هذا الاختلاف أيضاً المدى الذي يجب أن تسير عليه عملية التنمية والتضحيات التي تكتنفها في شكل تلوث البيئة وتدهورها واستنزافها ومدى مقدرة نظام السوق على تحقيق التوازن وتحديد الكميات والأسعار المثلى للموارد والسلع المنتجة، والتوزيع الأمثل للدخل والثروة بين أفراد الجيل الحالي من جهة وبينهم وبين الأجيال القادمة من جهة أخرى. وكان من نتيجة هذا الاختلاف أن نشأ العديد من المدارس الفكرية حول البيئة والتنمية (Redclift, 1984). وفيما يلي نستعرض بايجاز آراء أهم تلك المدارس الفكرية وأهم أطروحات كل منها.

وقد تراوحت تلك الآراء بين الوقائيين (Preservationists) الذين يرون أنه يجب عدم التضحية بأي قدر من تلوث البيئة أو تدهورها من أجل التنمية. بل يجب المحافظة على البيئة كما هي، وأن مسؤولية أي جيل أن يسلمها للأجيال القادمة دون تبديل أو تعديل يؤثر سلبا عليها. وعلى الرغم من أن أطروحات هذه المدرسة لم تكن مقبولة منذ البداية إلا أنه قد انبثق منها مؤخرا ما يسمون بالبيئيين (Environmentalists). والمدرسة الثانية هي مدرسة المحافظين (Conservationists) الذين يرون ضرورة المحافظة على البيئة وإن كان لابد من استخدامها للتنمية فيجب أن يتم ذلك بطريقة انتقائية. ولقد انبثق من هذه المدرسة ما يعرف حاليا بالخضر (The Greens) الذين يمزجون بين آراء المحافظين والماركسية فأصبحوا أكثر تطرفاً من

المحافظين الأوائل وأقل قبولاً. ثم مدرسة الاقتصاديين (Economists) الذين يرون أنه لايمكن منع التلوث نهائياً إذ أنه بعد مرحلة معينة فإن تكاليف إزالة المزيد من التلوث ستفوق عائداته. والاستغلاليين (Exploiters) الذين يرون مواصلة عمليات التنمية بلا تحفظ، وذلك لأن البيئة نفسها قادرة على امتصاص التلوث وعلى تصحيح التدهور تلقائيا. وإن عجزت عن ذلك نتيجة لتراكم النفايات وكثافتها بدرجة كبيرة، فإن التقنية الحديثة تستطيع معالجتها كما أنها أي التقنية كفيلة باستحداث موارد جديدة لأجيال المستقبل والذين كانوا دائما أفضل حالاً من الأجيال التي سبقتهم. ولذلك لايرون داعياً لإيقاف عمليات التنمية أو حتى تقليصها من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها (عبدالله، 1990 :98-99).

ولقد احتدم الجدل بين الوقائيين والمحافظين كثيراً كما احتدم بين المحافظين والاقتصاديين خصوصاً فيما يتعلق بمن يدير الموارد وكيف يتم تخصيصها وتوزيع عائداتها. فبينما يرى المحافظون أنه لابد من جهاز مركزي (الدولة مثلاً) يمتلك الموارد ويستخدمها بطريقة انتقائية تحدد ما يجب استخدامه منها وكيف يستخدم وما لايجوز استخدامه حمايةً للبيئة من التلوث والتدهور. وبعكس الاقتصاديين، الذين لا يثقون في نظام السوق ألبتة ويرونه يخفق في تخصيص الموارد وتوزيعها بعدالة بسبب المؤثرات الخارجية والسلع العامة واهتمام القطاع الخاص بالربح فقط واستحالة توافر المنافسة التامة في كل الأسواق. وكنتيجة حتمية لإخفاق السوق، حسبما يرون، فإن البيئة لابد أن تتلوث وتتدهور في غياب جهاز مركزي يديرها بطريقة تضمن عدم حدوث أي من تلك المثالب. أما الاقتصاديون الذين يثقون كثيراً في نظام السوق، وإن اختلفوا فيما بينهم، وخصوصاً حول مقدرته على التوزيع العادل للدخل وإدخال المؤثرات الخارجية ذات التكاليف أو العائدات الاجتماعية التي لايظهر أثرها في السوق، وانقسموا إلى كلاسيكيين وكينزيين، فهم يتفقون مع المحافظين في العوامل التي تؤثر على أداء السوق، ولكنهم لا يرون أنها تؤدي إلى إخفاقه كما يرى المحافظون، وإنما قد تحدث فيه بعض التشوهات (Market Distortions) القابلة للتصحيح بالسياسات، النقدية منها والمالية، كما يرى الكنزيون. وحتى في هذا المجال فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين المحدثين يرون أن تلك التشوهات إن حدثت فهي قصيرة الأجل. وإن تركت قوى السوق أي العرض والطلب بلا تدخل بسياسات مالية أو نقدية أو خلافه، فهي كفيلة، في الأجل الطويل، بازالة تلك التشوهات. ويذهبون أبعد من ذلك إذ يرون أن التدخل الحكومي الذي يدعو له الكينزيون يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وبالتالي فهو إن

قلل التلوث من مصدر من مصادره قد يزيده من مصادر أخرى، إلا أنه على الرغم من هذا الاختلاف فإنهم، أي الاقتصاديين، يتفقون في أنه لايمكن منع التلوث أو تدهور البيئة نهائياً مع تزايد التنمية. وأن البحث عن هواء نظيف 100٪ مثلا، فهو ضرب من ضروب الحرث في البحر. وذلك لأنه كلما ازداد إنفاق المجتمع على نظافة البيئة وحمايتها فسوف يصل إلى مرحلة يجد فيها أن منفعة المزيد من نظافة البيئة ستكون أقل من تكاليفها نظراً لتزايد متوسط تكلفة حماية البيئة مع تزايد إجراءات الحماية. أي أن تكاليف نظافة البيئة بعد حد معين ستصبح أكبر من منفعتها. وبمعنى آخر فإن التكاليف الحدّية للمزيد من سلامة البيئة بعد حد معين، ستكون أعلى من العائدات الحدّية. ولذلك فهم يرون التركيز على الوصول إلى حد التلوث الأمثل (Optimum Pollution) سواء تم ذلك عن طريق السوق كما يرى الكلاسيكيون أو عن طريق التدخل الحكومي كما يرى الكينزيون.

وبما أن المدرسة الوقائية متطرفة يساراً لعدم واقعيتها خصوصاً مع تزايد أعداد السكان الذين يحتاجون إلى المزيد من استغلال الموارد مع مرور الزمن، والمدرسة الإستغلالية متطرفة يميناً لعدم اكتراثها لما يحدث للبيئة من تلوث أو تدهور وعدم المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الموارد اعتماداً على أن التقنية كفيلة بحماية البيئة وقادرة على اكتشاف موارد جديدة في المستقبل، والمدرسة المحافظة تدعو إلى ضرورة استخدام الموارد عن طريق جهاز مركزي والذي أخفق بوضوح في الدول الشيوعية، فإن المدرسة الاقتصادية، مع اختلاف وجهات نظر روادها، تبدو لنا أكثر قبولا. فلا يمكن الاستغناء عن التنمية كلية كما لا يمكن توقع بيئة نظيفة بالكامل وإنما يمكن القبول بالحد الأمثل من سلامة البيئة، وذلك لتزايد متوسط تكاليف نظافتها بعد حد معين (قانون تناقص الغلة) مما يعني أن هنالك حداً من نظافة البيئة تفوق تكاليفه فوائده كما أسلفنا الذكر. وبالإضافة إلى ذلك فهي تتفق مع وجهة النظر الإسلامية التي تدعو إلى استخدام الموارد ولكن بلا إسراف وبدون تقتير في الوقت ذاته. والإسراف هو من أهم أسباب تدهور البيئة وتلوثها خصوصاً إذا وصل حداً لم يكن في إمكان المحيط الحيوي من امتصاص آثاره السالبة على البيئة. وبناء على ذلك فإن هذه المقالة ستبحث عن أفضل الطرق التي يستخدمها الاقتصاديون لحسم العلاقات التبادلية بين البيئة والتنمية وكيفية الوصول إلى الحد الأمثل من كلتيهما. إلا أنه قبل أن نقوم بذلك يجدر بنا توضيح المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

ثانياً: المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية: حدد البنك الدولي في

تقريره السنوي لعام 1990 المكرس للبيئة خمس مشاكل بيئية وأعطاها الأولوية في برامجه التنموية الموجهة للدول النامية. وهذه المشاكل هي: (1) تدهور حياة الكائنات الطبيعية. (2) تدهور التربة. (3) تدهور نوعية المياه العذبة واستنزافها. (4) التلوث الحضري والصناعي والزراعي(5) تدهور الممتلكات البشرية العامة (World Bank, 1990:13). وإن لم يكن هذا حصراً كاملاً لكل المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، إلا أنه يكفي لأغراض هذه المقالة خاصة، وكل هذه المشاكل المذكورة تهم الدول النامية بدرجة أكبر. وفيما يلي سنناقش كلاً منها بشيء من الإيجاز مع التحليل الاقتصادي اللازم:

1 - تدهور حياة الكائنات الطبيعية: مع تزايد أعداد السكان والتقدم الصناعي والتقني، ازداد الطلب على الموارد الطبيعية لتحويلها إلى موارد اقتصادية تساهم في زيادة الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على السلع والخدمات. ولقد أدى ذلك بدوره إلى تدهور حياة الكائنات الطبيعية بدرجة لم يشهدها التاريخ من قبل، حتى ان بعض الحيوانات والنباتات البرية قد انقرضت تماماً وبعضها أصبح قابلاً للانقراض إذا لم يتلاف أمرها بمختلف الوسائل للمحافظة عليها. ومن أهم ما يهدد حياة هذه الكائنات مشروعات الري الكبرى التي لم يؤخذ في الحسبان عند إنشائها، آثارها البيئية والتي من أهمها التأثير السلبي على الحيوانات البرية التي تعيش في المناطق الواقعة خلف السدود أو في أعالي الأنهار التي تقام عليها الخزانات (Upstream) وتلك التي تعيش أمامها أو في أدنى الأنهار (Downstream). ومن المسببات الأخرى لتدهور وتدمير حياة مثل هذه الكائنات المرتبطة بالتنمية، نذكر القطع الجائر للغابات إما للتوسع الزراعي وإما لاستخدامها كوقود أو في الصناعة. والغابات من أهم مقومات حياة تلك الكائنات إذ تعيش فيها أغلب الحيوانات البرية كما يتخللها الكثير من النباتات الطبيعية والنادرة. فأغلب النباتات في إفريقيا وحيواناتها ذات الخصائص المتميزة إما أنها قد انقرضت فعلاً أو في طريقها إلى ذلك جراء قطع الغابات الذي تزايد مع تزايد أسعار البترول في السبعينيات مما أدى إلى استبدال حطب الغابات به كوقود. ونذكر أيضاً التلوث الناتج عن أسباب كثيرة كتلوث البحار والمحيطات بانسكاب المواد الملوثة للمياه كالبترول الذي ينسكب على الشواطىء وخارج الموانىء في أثناء عمليات إنتاجه وتكريره وترحيله. وتلوث الأنهار التي تُلقى فيها النفايات الصناعية السامة ومخلفات مجاري المدن مما أثر على حياة الكائنات المائية كثيراً. أضف إلى ذلك الصيد الجائر والتجارة غير القانونية في الحيوانات القابلة للانقراض أو في منتجاتها كسن الفيل وجلود النمر والدب الأبيض. كما أن أغلب العوامل التي

تؤدي إلى تدمير هذا النوع من الحياة تؤثر سلباً على مجموعات السكان ذات الأوضاع الحرجة بمن في ذلك القبائل التي تعتمد كلياً على النظام البيئي (Ecosystem) في حياتها وفي المحافظة على هويتها الحضارية وتراثها.

والاهتمام بحياة تلك الكائنات لم يعد لأسباب أخلاقية فقط، بل لأنها قد أصبحت أيضاً مورداً اقتصادياً مهماً. فبعض فصائل النباتات والحيوانات البرية يمكن استهلاكها مباشرة كغذاء، أو استخدامها كمصدر مباشر لإنتاج الكيماويات والعقاقير والمركبات الطبيعية. كما أن الكيماويات الطبيعية لبعض فصائل النباتات والحيوانات البرية أصبحت مصدراً للمعلومات والأفكار التي تساعد على اكتشاف مركبات وكيماويات صناعية جديدة. ثم إن بعض جيناتها (Genes) تحمل خصائص حميدة يمكن أن تستخدم لتهجين البذور والحيوانات الأليفة بهدف زيادة معدلات تكاثرها أو زيادة منتجاتها النهائية وغير ذلك مما يدخل في نطاق العلوم الحديثة وخصوصاً علم الهندسة الجينية(Genetic Engineering). فالتنوع البيولوجي يشتمل على التنوع الجيني والتنوع الإيكولوجي وكلاهما ثبتت فوائده في تطوير نباتات وحيوانات ذات خصائص حميدة رفعت من اقتصادياتها (Tietenberg, 1988).

2 – **تدهور التربة:** ويشمل تدهور التربة تعريتها وتصلبها وتصحرها وتزايد درجة ملوحتها وغمرها بالمياه وفقدان خصوبتها. وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض. ومن أهم أسباب تدهور التربة في الدول النامية هو قطع الغابات بطريقة عشوائية أو جائرة (Deforestation) وذلك للأسباب التي ذكرناها أعلاه. ويبدو أن هذا العامل هو قاسم مشترك في أغلب أنواع مشاكل البيئة. فقد ذكرناه في تدهور حياة الكائنات الطبيعية وسنذكره أيضا كأحد عوامل تدهور الممتلكات البشرية العامة عندما نتعرض لها لاحقاً. ومن عوامل تدهور التربة الأخرى الضغط السكاني وحقوق الملكية غير الواضحة وعلاقات الانتاج غير المحددة أو المجحفة في أغلب الأحيان وخصوصاً في الدول النامية فضلاً عن الجفاف الذي ينتاب هذه الدول بين الفينة والأخرى والذي يتأثر بدوره بقطع الغابات وإزالتها. وحسبما أورد ريد (Reid, 1992) فإن نسبة ما يقطع إلى ما يزرع من الأشجار في افريقيا تقدر بحوالي 1:28. وكنتيجة مباشرة لذلك فإن حوالي 55 مليون إفريقي يواجهون الآن نقصاً حاداً في حطب الوقود والفحم النباتي، ويتعرض أغلبهم للمجاعة، وأن أكثر من 16٪ من الأراضي الزراعية المطرية أصبحت عرضة للتصحر في هذه القارة. كما أن 40٪ من الطاقة الانتاجية للأرض في غواتيمالا قد فقدت من جراء انجراف التربة وتعريتها وتآكلها وتصلبها وتصحرها. وفي هايتي يسود الاعتقاد بأنه لم تعد هنالك أراضٍ

ذات خصوبة من الدرجة الأولى. أما في الهند فقد قُدرت قيمة الفاقد من التربة الخصبة بحوالي 600 مليون دولار سنوياً. وكلما تقلصت المساحات الصالحة للزراعة تزايد التغوّل على أراضي الغابات لتعويض ما فقد من الأراضي الزراعية. وتشير بعض التقديرات إلى أن نصف مساحات الغابات التي تُقطع سنوياً في العالم تُستخدم لتعويض الأراضي التي فقدت خصوبتها. فأصبحت هذه القضية كالحلقة المفرغة، يزداد قطع الغابات لتوسيع الرقعة الزراعية فتتدهور التربة من جراء ذلك فيزداد قطع الغابات لتعويض ما تدهور من التربة الزراعية وهكذا مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص مساحة كل من الرقعة الزراعية الخصبة والغابات في آن واحد، أي بعكس الهدف المنشود.

3 - **تدهور نوعية المياه واستنزافها**: أما بالنسبة لتدهور نوعية المياه العذبة واستنزافها فمن أهم أسبابها الاستخدام المكثف للمياه السطحية والجوفية سواء في المنازل أو المصانع أو المزارع أو المرافق العامة. ففي كثير من المناطق الحضرية الساحلية أدى تزايد تلوث المياه السطحية العذبة إلى ازدياد استخدام المياه الجوفية مما أدى إلى استنزافها وتزايد ملوحتها. وعلى سبيل المثال فقد اعتبرت ثمانية أنهار في جزيرة جاوا باندونيسيا ملوثة بدرجة خطرة من جراء إلقاء النفايات البلدية والصناعية فيها. ومن أهم نتائج تلوث المياه في الدول النامية بصفة عامة أمراض الإسهال والبلهارسيا والكلازار التي تفتك بحياة عشرات الألوف من سكان هذه الدول وتقعد أعداداً أكبر من ذلك عن العمل، وتكلف خزائنها ملايين الدولارات كانفاق على العلاج من هذه الأمراض وغيرها مما تسببه المياه الملوثة. وبانحسار كميات المياه العذبة السطحية منها والجوفية، فقد تعقدت مشاكل إدارتها وتخصيصها بين الاستخدامات المتنافسة عليها. وتزداد مخاطر تدهور نوعية المياه واستنزافها في الدول الصناعية بدرجة أكبر. فقد فقدت هذه الدول كثيراً من مصادر مياهها العذبة وغيرها نتيجة لاستخدامها كمكبات لإلقاء النفايات الصناعية فيها بما في ذلك الكيماويات السامة. وعلى سبيل المثال فقد منع استخدام نهر أوهايو في الولايات المتحدة منذ زمن بعيد نتيجة لتلوثه بمثل هذه النفايات. كما أن أغلب أنواع الكائنات المائية الحية قد انقرضت أو كادت تنقرض في البحيرات الخمس العظمى في شمال الولايات المتحدة وأصبح بعضها عديم الحياة كلية. وفي روسيا كاد بحر الأرال أن يجف لأن الأنهار التي كانت تصب فيه قد حُوِّلت لري مشروعات زراعة القطن مما أحدث الكثير من المآسي البيئية والصحية في ذلك الجزء من العالم (Reid, 1992).

4 – التلوث الحضري والصناعي والزراعي: لقد أثر التلوث الحضري والصناعي والزراعي كثيراً في الدول النامية والمتقدمة، وأصبح يهدد الصحة العامة بتخفيضه لنوعية الهواء والمياه (الحسن، عبد الماجد، 1986)، وبعض أنواع هذه الملوثات يمكن حصرها في المنطقة التي تحدث فيها، ولكن ملوثات الهواء الناتجة عن عوادم السيارات والمصانع التي تستخدم البترول أو الفحم وقوداً تنتشر عبر الغلاف الجوي فتضر بصحة الذين تسببوا والذين لم يتسببوا فيها على حد سواء. وأصبح التخلص من النفايات الصلبة من أهم القضايا التي تواجه المناطق الحضرية والمدن الكبرى إذ بدأ يهدد الصحة العامة ويدهور التربة والمسطحات المائية ويؤثر سلباً على نوعية الهواء. أما التلوث الزراعي الناتج عن المبيدات الحشرية والعشبية بالإضافة إلى الأسمدة، فقد أصبح يؤثر في التربة والمياه وحتى في صحة المزارعين. ففي غياب حماية فعالة ورقابة جادة فقد يؤدي كل ذلك إلى تسمم المواد الغذائية في نهاية المطاف. ففي أمريكا الوسطى أصبح التسمم الحاد المزمن الناتج عن استخدام المبيدات الحشرية من أهم المشاكل الصحية في ذلك الجزء من العالم. وتقدر نسبة ما تستخدمه الدول النامية من هذه المبيدات بحوالي 25٪ من إجمالي ما يستخدم منها في العالم بيد أنها لاتنتج أكثر من 15٪ من انتاج الغذاء في العالم. ويتزايد استخدامها في إفريقيا بحوالي 10٪ في العام. وفي الفلبين تضاعف استخدامها خمس مرات خلال الفترة الواقعة بين عام 1972 و 1978 (Reid, 1992). وكل ذلك يرهق الدول وخصوصاً النامية منها اقتصادياً لأنه يزيد كلفة المشروعات الزراعية والصناعية كما يزيد تكاليف العلاج حتى أصبحت بعض الدول النامية غير قادرة على استيراد الأدوية بالقدر الكافي، اكتفى بعضها بما يأتيها من الأدوية في شكل معونات أو إغاثة. ومع تراكم الديون الخارجية عليها فإن مشكلة العلاج والرعاية الصحية الناتجة عن تزايد تلوث البيئة تزداد تفاقماً. فمن خلال سعيها نحو التنمية بهدف محاربة الفقر والجهل والمرض تزداد هذه الدول فقراً ومرضاً من جراء التنمية الاقتصادية نفسها إذا لم تتحوط للمشاكل البيئية التي قد تفوق تكاليفها منافع التنمية الاقتصادية.

5 – تدهور الممتلكات البشرية العامة: تشمل الممتلكات البشرية العامة (The Global Commons) كل ما لايدخل تحت سيادة أي دولة كالغلاف الجوي والمحيطات. ومن أهم الأمثلة على تدهور الممتلكات البشرية العامة تلاشي التنوع البيولوجي (Biodiversity) وثقب الأوزون وتزايد حرارة الأرض والنفايات النووية الخطرة وتلوث المياه الدولية والأمطار الحامضة (Acid rains). وكل ذلك ناتج عن

أن كثيراً من المشاكل البيئية لا تعترف بالحدود الدولية مما جعل هذه المشاكل بصفة خاصة موضع اهتمام لكل سكان العالم. ومن أهم أسباب تدهور مثل هذه الممتلكات هو القطع الجائر للغابات لأنه قلل من إمكانية امتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي يتزايد بتزايد معدلات التنمية الاقتصادية وأعداد السكان ومستويات المعيشة. فازداد تراكمه في الغلاف الجوي مما أحدث ما يشبه الثقب في طبقة الأوزون فأصبحت أشعة الشمس فوق البنفسجية تسطع على الأرض مباشرة مما زاد من حرارتها. وإن تزايد هذا الثقب وتزايدت معه حرارة الأرض فإنه من المتوقع أن تذوب كتل وجبال الجليد المتراكمة وخصوصاً في القطب الشمالي مما سيرفع منسوب مياه البحار والمحيطات لدرجة الفيضان ويؤدي بالتالي إلى إغراق المدن الساحلية بالإضافة إلى آثار بيئية سلبية وكوارث أخرى لا يعرف مداها إلا الله سبحانه وتعالى. ولا علاج لمثل هذه المشاكل البيئية الكونية إلا إذا تم معالجة المشاكل البيئية في كل دولة من دول العالم لكي تتوقف الأسباب التي أدت إليها. ولهذا السبب انعقد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل خلال الأسبوعين الأولين من شهر يونيو 1992 تحت عنوان «البيئة والتنمية» وقد حضره أغلب رؤساء دول العالم. وسواء أنجح هذا المؤتمر أم لا في تحقيق الغاية منه وفي توصياته وإمكانية تنفيذها، فهو على الأقل قد أشعر الجميع بضرورة الاهتمام بالبيئة بصفة عامة وبالممتلكات البشرية العامة بصفة خاصة، لأن تدهورها وتلوثها سيضر على المدى البعيد بكل سكان هذه المعمورة. فأي منافع عاجلة يجنيها الإنسان من التنمية قد تكون تكاليفها باهظة الثمن في المستقبل إذا لم تؤخذ العواقب البيئية في الحسبان منذ البداية (العناني ,1991 :120).

وليس كل ذلك لعيب في التنمية بحد ذاتها أو في التقنية الحديثة بل هو لعدم الربط بين التنمية الاقتصادية والبيئة وعدم انتقاء التقنية الملائمة للدول النامية وظروفها فضلاً عن سوء استخدامها. ولقد ساعد على ذلك مؤسسات التنمية الاقتصادية الدولية والبنوك العالمية والتي لم تعط اهتماماً كافياً للآثار السلبية الطويلة المدى في برامج إقراضها للدول النامية الا مؤخرا. كما أن حكومات تلك الدول مدفوعة بالرغبة في زيادة إنتاجها الزراعي، وهو أهم نشاطاتها الاقتصادية، شجعت على ازدياد قطع الغابات لزيادة الرقعة الزراعية (للتوسع الأفقي) ودعمت أسعار المبيدات الحشرية والعشبية والأسمدة الكيماوية لزيادة إنتاجية الأرض (للتوسع الرأسي) ولكن بدون دراسات علمية وافية تحدد آثارها الجانبية السالبة على المدى البعيد (Krunpick, 1992) وكما ورد في تقرير لجنة برنتلان (Brundtland, 1988)، فالفقر

ليس شرّا في حد ذاته فقط لأنه يتسبب أيضاً في تلويث البيئة وتدهورها. فالفقراء باستخدامهم المكثف والمنهك لما لديهم من موارد على شحها وضعفها طمعاً في الحصول على دخل سريع يسيئون إلى البيئة تلوثا وتدهوراً. لذا فإن التنمية القابلة للاستمرار تتطلب الإيفاء بالحاجات الأساسية للجميع وتهيئة الفرص لهم لتحقيق تطلعاتهم لحياة أفضل بدون أن يضطروا لاستخدام البيئة استخداماً جائراً. فالعالم الذي ينتشر فيه الفقر سيكون دائماً عرضة لتدهور البيئة وغيره من الكوارث (Schnaiberg, 1980).

ثالثا: كيفية التوفيق بين التنمية ومشاكل البيئة: وبما أنه لايمكن إيقاف التنمية من أجل سلامة البيئة ولايمكن السير في التنمية التي تؤدي إلى نتائج عكسية جراء المشاكل البيئية أعلاه، فما هي أفضل الطرق للتوفيق بينهما؟. من بين تلك الطرق وضع معايير بيئية محددة تقاس على أساسها المشروعات التنموية وترتب حسب اقتراب أو ابتعاد مقدار التلوث والتدهور البيئي الذي يحدثه كل منها من المعيار الموضوع. وتحدد مثل هذه المعايير بناء على السلامة من الأمراض التي قد تنتج عن أي نوع من أنواع ملوثات البيئة الضارة بالصحة كتحديد أعلى مستوى لتركيز ملوثات المياه قبل أن تصبح غير صالحة للشرب أو أعلى تركيزاً لثاني أوكسيد الكبريت في المحروقات وهكذا. إلا أن هذه الطريقة لاتأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية لمشكلات البيئة أو الفوائد الاجتماعية للتنمية. ثم انه ليس كل ملوثات الهواء ذات ضرر على الإنسان حتى وإن كانت بدرجة عالية من التركيز. ولقد طور الاقتصاديون واستخدموا العديد من الطرق الكمية للوصول إلى الأمثلية التي توفق بين العلاقات التبادلية التي تكتنف الكثير من القضايا الاقتصادية. ومن بين تلك الطرق تحليل الانحدار والطرق القياسية الأخرى والبرمجة الخطية وغير الخطية وتحليل المدخلات والمخرجات وتحليل العائدات والتكاليف. وبما أن مشكلة حسم العلاقة التبادلية بين التنمية والبيئة هي قضية عائدات (للتنمية) وتكاليف (للمشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية)، فإن تحليل العائدات والتكاليف هو أفضل الطرق المعروفة حالياً للوصول إلى تلك الغاية. فباستخدام هذا النموذج يمكن ترتيب المشروعات التنموية من حيث الأوليات فيما يتعلق بدرجة التأثير السالب لأيها على البيئة. وفيما يلي نستعرض هذا النموذج ونوضح كيفية استخدامه لترتيب المشروعات التنموية بيئياً:

نموذج تحليل العائدات والتكاليف وكيفية استخدامه

تمتد الجذور النظرية لتحليل العائدات والتكاليف إلى نظرية اقتصاديات الرفاهية (Welfare Economics) وذلك لأنه عبارة عن تطبيق عملي لنظرية تخصيص الموارد. فبعد إدخال كل العائدات والتكاليف الاجتماعية في الاعتبار فإن المشروع الذي يحقق أعلى قدر من صافي العائد الاجتماعي هو الذي يزيد الرفاهية العامة بأكثر من غيره وبالتالي فهو يحقق شروط أمثلية باريتو (Pareto Optimality Conditions) بدرجة أكبر مقارنة ببدائله. والتغيير الذي يحدثه، وخصوصاً إذا توزعت منافعه أي منافع المشروع الذي اختير للتنفيذ على الجميع بطريقة عادلة، يسمى بتحسين باريتو (Pareto Improvement). ولذلك فإن نموذج تحليل العائدات والتكاليف هو بمثابة طريقة عملية للتخصيص الأمثل للموارد عندما يعجز نظام السوق الحر في تحقيقه نتيجة للعوامل المتعددة التي تؤدي إلى ذلك والتي من أهمها المشاكل البيئية الناجمة عن عمليات التنمية (Mishan, 1976). وفي هذا التحليل تعدّ المشاكل السالبة للبيئة تكاليف اجتماعية وتحسب في دراسة الجدوى من ضمن تكاليف أي مشروع تنموي. وبما أن نموذج تحليل العائدات والتكاليف ليس بالأمر الجديد فسوف نستعرضه هنا بايجاز ثم نحدد أهم الخطوات المطلوبة لاستخدامه كأداة لترتيب المشروعات التنموية بيئياً:

$$\text{ص ق ح} = \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ع}}{(1+\text{ر})^{\text{ز}}} - \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ت}}{(1+\text{ر})^{\text{ز}}}$$

أي أن: $$\text{ص ق ح} = \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \frac{(\text{ت} - \text{ع})}{(1+\text{ر})^{\text{ز}}}$$

حيث أن:

ص ق ح = صافي القيمة الحالية

ع = عائدات المشروع بما في ذلك العائدات الاجتماعية

ت = تكاليف المشروع بما في ذلك التكاليف الاجتماعية

ر = سعر الخصم

ز = السنة المعنية من السنة الأولى إلى السنة ن

ن = العمر الافتراضي للمشروع

فالمشروع الذي يكون صافي قيمته الحالية بعد الأخذ في الاعتبار كل العائدات الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية بما في ذلك تكاليف تدهور أو تلوث البيئة أكبر من المشروعات البديلة، هو المشروع الأفضل بيئياً ثم الذي يليه في قيمته الحالية وهكذا. وبذا تكون المشروعات المختارة للتنفيذ هي التي تؤدي إلى تلويث أو تدهور للبيئة بدرجة أقل. وبالتالي يمكن التوفيق بين التنمية الاقتصادية والبيئية على أساس وضع المشاكل البيئية عند أدنى مستوى لها. فإذا كانت المشاكل البيئية عند حدها الأدنى فقد تستطيع البيئة نفسها من امتصاصها أو التأقلم عليها بصورة أو بأخرى مما يقلل المخاطر البيئية على الإنسان وفي الوقت ذاته تستمر التنمية ويكون المجتمع قد سار في طريق التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار. وبما أنه قد تطرأ مشاكل بيئية جديدة أو غير محسوبة في دراسات الجدوى بعد تنفيذ المشروع الذي اختير فلا بد من إجراء تقييم بيئي بعد تنفيذه للتأكد من سلامة التقديرات التي أجريت في دراسة الجدوى الاقتصادية ولمعرفة مدى التأثير الفعلي للمشروع على البيئة (الحماد، 1992).

وفي تقديره للعائدات والتكاليف الاجتماعية تواجه الباحث مشكلتان: أولاهما صعوبة تقدير القيمة المالية لتلوث أو تدهور البيئة وخصوصاً في الدول النامية. فإذا كانت أسعار السلع والخدمات العادية لاتعكس قيمتها الحقيقية نتيجة لتشوهات الأسواق الناتجة عن التدخل الحكومي وتشرذم الأسواق وتبعثرها وتباعدها لضعف البنى الأساسية في هذه الدول، فكيف الحال بالنسبة لتقدير العائدات والتكاليف الاجتماعية التي لاتنعكس أصلاً في أسعار السلع وتكاليفها؟ إلا أنه يمكن استخدام بعض المقاييس الإنابية (Proxy measures) لقياس تكاليف أي من المشاكل البيئية المتوقعة من قيام أي مشروع تنموي وإدخالها في حسابات الجدوى الاقتصادية. فمثلاً، يمكن تقدير قيمة انخفاض الإنتاج الناجم عن تدهور التربة أو قيمة الزيادة في المخصبات. كما يمكن تقدير الزيادة في تكاليف معالجة الأمراض المرتبطة بتلوث البيئة وهكذا. أما الصعوبة الثانية فهي في تحديد معدل الخصم الاجتماعي (ر) الذي يجب أن يعكس التفضيل الزمني للمجتمع. ولقد أدت صعوبة تحديد قيمة هذا المتغير المهم في نموذج تحليل العائدات والتكاليف إلى تراكم العديد من الأدبيات التي حاولت إيجاد حل وسط ولكن دون جدوى. فاشتد الخلاف حولها خاصة لأنها تتعلق بحقوق الأجيال القادمة. ففكرة الخصم قائمة على أساس أن الناس يفضلون العائدات العاجلة على الآجلة، وفي هذا تحيز للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (Mishan, 1976). وفي الدول التي تعتمد على سعر الفائدة البنكية كمقياس تقريبي لمعدل الخصم الاجتماعي (ر) يعترفون بأن سعر الفائدة لايعكس التفضيل.

الزمني للمجتمع لأنه ليس سعراً توازنياً يعتمد على العرض والطلب على الاستثمارات والقروض وإنما يتحدد في الواقع عن طريق البنك المركزي الذي يعتمد على كثير من الاعتبارات غير السوقية عند تحديد سعر الفائدة. وفي الدول النامية وخصوصاً الدول الإسلامية التي لا تأخذ سعر الفائدة مأخذ الجد لتعارضه مع الدين الإسلامي فلا يمكن قبوله كمعيار إنابي للتفضيل الزمني في هذه المجتمعات. وحتى الدول النامية الأخرى فإنها تحدد سعر الفائدة بطرق غير سوقية. فلذا قد يصعب أيضاً اعتباره بديلًا أو نيابة عن معدل الخصم الاجتماعي. وبناء على اجتهادات من بعض الاقتصاديين في هذه الدول يمكن استخدام متوسط نسبة أرباح الاستثمارات الزراعية والصناعية نيابة عن سعر الخصم الاجتماعي. وقد يكون ذلك أكثر قبولاً ومنطقية على أن يؤخذ في الاعتبار الأرباح الحقيقية وليس الأرباح الاسمية نسبة للتضخم المالي المتزايد في جميع أنحاء العالم بصفة عامة وفي هذه الدول بصفة خاصة.

خطوات تطبيق تحليل العائدات والتكاليف:

من أهم الخطوات التي يجب أن تتخذ لكي يكون هذا التحليل ذا فائدة ويحقق الهدف المنشود نذكر ما يلي:

1 - تحديد التصورات المحتملة للتغيرات البيئية المرغوبة التي قد تنتج عن تنفيذ مشروع تنموي معين.

2 - تحديد الوضع البيئي الراهن قبل البدء في المشروع لكي يمكن تحديد التغير البيئي بعد قيامه مع تحديد درجة تركز التلوث (مثلًا) والمساحة التي ينتشر فيها وأعداد السكان الذين قد يتأثرون بذلك.

3 - تقدير حجم التأثير المتوقع سواء كان تلوثاً أو تدهوراً للبيئة.

4 - تقدير كل العائدات بما في ذلك المنافع البيئية من جراء قيام مشروع تنموي ما.

5 - تقدير التكاليف بما في ذلك التكاليف البيئية من جراء قيام مشروع تنموي ما.

وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه الخطوات:

1 ـ تحديد التصورات المحتملة: يُستخدم تحليل العائدات والتكاليف عادة لتقدير إجمالي تكلفة التدهور أو التلوث البيئي الذي يحدثه مشروع ما أو / وإجمالي العائدات من مشروع يستهدف إصلاح البيئة أو تنظيفها من التلوث. ومثل هذه الطريقة لا تفيد كثيراً لاتخاذ قرار بتنفيذ مشروع استثماري أو سياسة اقتصادية

تستهدف التغيرُّ النسبي في مستوى التلوث أو مستوى الصحة العامة. ولذلك يجب وضع تصورات للتغيرات المرغوبة في الوضع البيئي الراهن نتيجة لما يراد تنفيذه مشروعاً كان أم سياسة. فمثلاً، بالنسبة لتركز ملوثات الهواء يتم تحديد تصور دقيق لما يراد أن يكون عليه الوضع بعد قيام مصنع ما شاملاً كل ما يفرزه من الملوثات الغازية والسائلة والصلبة. وبالنسبة لمشروع يستهدف تحسين المياه وكفايتها يتحدد التصور المطلوب لدرجة نقائها وخلوها من الملوثات ولعدد السكان الذين سيخدمهم بالمياه النقية الكافية. وبالنسبة لمشروع زراعي يقام في مكان غابة يتم تحديد الإنتاج المتوقع منه وحصر أعداد السكان المتوقع أن يستفيدوا مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من قيام المشروع الزراعي مع تحديد الخسائر المتوقعة لقطع الغابة وأعداد السكان الذين يتضررون من قطعها. كما يجب تحديد تأثير المشروع الزراعي الجديد على التربة وما قد تجرفه مياه الري منها، وما قد تحدثه المبيدات الحشرية على المناطق المجاورة له.

2 ـ تحديد الوضع البيئي الراهن: لتحديد الوضع الراهن لملوثات الهواء مثلاً، لابد من حصر ودراسة كل أنواع الملوثات الموجودة حالياً في الهواء، ومقدار تركز كل منها وأعداد السكان الذين يتأثرون بها وتوزيعهم الجغرافي. وبالنسبة للمياه يحدد عدد السكان المستفيدين من كمياتها الراهنة مع التحديد الدقيق لنوعيتها. أما بالنسبة لقيام مشروع زراعي في مكان غابة مثلاً فيتم تحديد نوعية التربة الحالية والحيوانات والطيور التي تعيش في الغابة وأعداد السكان المستفيدين من وجودها ونوعية تلك الفوائد وقيمتها وما إلى ذلك.

3 ـ تقدير حجم التأثيرات المتوقعة: حصر جميع أنواع التأثيرات المتوقعة من قيام المشروع أو تنفيذ السياسة المراد منها تغيير الأوضاع البيئية الراهنة. فلتقدير حجم تأثير مشروع يزيد تركز بعض أنواع ملوثات الهواء على صحة الإنسان، يمكن استخدام العلاقات المعروفة بين تركز تلك الملوثات والجرعات الكافية منها للتأثير على صحة الإنسان وعدد الذين يتعرضون لها. ولقد وجد في بعض الدراسات في الدول الصناعية أن تخفيض درجة التلوث بمقدار 100 ميكروجرام (Microgram) في كل متر مكعب من المساحة التي تتعرض للتلوث يُخفِّض معدل الوفيات بحوالي 20٪ (Krunpick, 1992). وليس من المؤكد أن مثل هذا المعيار يمكن أن ينطبق على الدول النامية وخصوصاً أن هناك فرقاً كبيراً بين الأوضاع الصحية في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، ومدى توافر الأدوية والرعاية الصحية وعدد وأنواع المؤثرات البيئية السالبة على الصحة. ومن الجانب الآخر فإن هذه العوامل نفسها تعني أن تخفيض

التلوث في الدول النامية ذو عائد اجتماعي أكبر مقارنة بالدول المتقدمة. أما بالنسبة للمياه فقد اتضح من دراسات متعددة أن زيادة كميات المياه ذات أثر أكبر على الصحة في الدول النامية مقارنة برفع مستوى نوعية المياه. وهذا لا يعني إهمال نوعية المياه ولكن تحت ظل قيود الميزانية الصارمة في هذه الدول فإن التركيز يجب أن يكون على زيادة كميات المياه وخصوصاً إذا تنافس ذلك مع الإنفاق على رفع مستوى نوعيتها. وبالنسبة لتقدير تأثير قطع غابة لزيادة الرقعة الزراعية يمكن قياس مقدار التأثير بتقدير الزيادة في الإنتاج الزراعي وأعداد السكان الذين يستفيدون من ذلك. أما بالنسبة للتربة وانجرافها وتصلبها وما إلى ذلك فلا بد من وضع تقديرات لأي خسائر محتملة في التربة وإدخالها في تكلفة المشروع.

4 ـ تقدير العائدات: من الصعوبة تقدير العائدت المالية للتحسن في الصحة الناتج عن تخفيض تلوث الهواء أو زيادة كمية ورفع مستوى نوعية المياه أو تقليل انجراف التربة مثلا حتى في الدول المتقدمة اقتصادياً ناهيك بالدول النامية. إلا أن بعض المعايير الانابية المحددة سلفاً قد تساعد في تقدير مثل هذه العائدات إلى درجة من الدقة لابأس بها. فمثلاً يمكن استخدام متوسط الزيادة في عمر الإنسان الناتجة عن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية في بلد ما لتقدير عائدات التغير في المستوى الصحي. فلو افترضنا أن متوسط عمر الفرد في بلد ما ارتفع بمقدار خمسة أعوام، ومتوسط دخل الفرد في ذلك البلد 300 دولار في العام، وأعداد السكان حوالي عشرة ملايين نسمة، فإن العائدات المالية لارتفاع المستوى الصحي ستكون (10 X 300 X5 = 15 بليون دولار). وبمعرفة نسبة مساهمة تخفيض التلوث في زيادة عمر الإنسان يمكن الحصول على مقدار العائد لتخفيض التلوث. فلو أخذنا الرقم الذي ذكرناه في الصفحة السابقة وهو أن تخفيض مقدار التلوث بحوالي 100 ميكروجرام يقلل معدل الوفيات بحوالي 20٪، ثم افترضنا أن معدل الوفيات هو 12 في كل ألف نسمة، فإن عائدات تخفيض تلوث الهواء بناء على هذا المثال الافتراضي هي:

$$\text{عائدات تخفيض تلوث الهواء} = \frac{12 \times 20 \times 15}{1000 \times 100} = 0{,}036 \text{ بليون دولار} = 36 \text{ مليون دولار}$$

ويمكن أيضاً تقدير عائدات رفع المستوى الصحي بمتوسط الزيادة في الإنفاق السنوي على جميع أنواع الرعاية الصحية بالنسبة للفرد في بلد ما. ويدخل هذا في نطاق ما يعرف بالرغبة في الدفع (Willingness to pay)، وهو مقدار ما يكون المستهلك راغباً في دفعه لتجنب المخاطر الصحية الناجمة عن التلوث في الهواء أو في الماء حسب الحالة التي نحن بصددها. إلا أن الرغبة في الدفع ربما لا تعني دائماًالدفع الفعلي.

كما أنه في الدول النامية فإن الفقر والضمانات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية المتوافرة تجعل المستهلكين يقللون من طلبهم على مثل هذه السلع. فلذلك تقل رغبتهم في الدفع لتجنبها. ويعتري هذا التقدير الكثير من الاعتبارات والتي أهمها أن الطلب على العلاج لايتحدد بالأمراض وأنواعها فحسب بل إنه يتأثر أيضاً بمستوى التعليم والدخل. فكلما ارتفع المستوى التعليمي ازداد الطلب على الرعاية الصحية، بينما التعليم نفسه يؤدي أيضاً إلى تخفيض الإصابة بالأمراض. فالموضوع معقد ويحتاج إلى معرفة الكثير من المعلومات الطبية والفنية والإحصائية الدقيقة في هذا المجال. ولذلك يجب أخذ الأرقام الواردة في المثال الافتراضي أعلاه بحذر شديد. ولأنها بنيت على أساس نتائج دراسات لبعض أنواع التلوث في الدول الصناعية قد يصعب تعميمها على جميع أنواع التلوث وفي جيمع الدول الصناعية. إلا أن (Krunpick 1993) يرى أن نتائج دراسات المنافع الصحية لحماية البيئة التي تمت في مكان معين يمكن استخدامها في أماكن أخرى لأن الناس لا يختلفون فيما يتعلق بالآثار الصحية وسلوكهم تجاهها باختلاف المكان. ومن جانب آخر فإن استخدام الزيادة في متوسط العمر الناتجة عن تقليص تلوث البيئة قد تشمل العجزة والمسنين والنساء غير العاملات. أي قد تشمل من هم خارج نطاق سوق العمل مما يجعل تقدير عائدات تخفيض التلوث المحسوبة أعلاه أكبر مما يجب. أضف إلى ذلك فإن استخدام متوسط دخل الفرد قد يكون مبالغاً فيه أيضاً لأن أغلب من يصابون بالتلوث قد يكونون من الفقراء الذين لا يتحصلون على متوسط الدخل في المجتمع. ولكن على الرغم من كل هذه التحفظات حول دقة التقديرات أعلاه، يمكن القول إن هذه الطريقة تعطي مؤشرا على تقدير عائدات التلوث وإن لم تكن بالدقة المطلوبة. كما أنها لاتؤثر على ترتيب المشروعات بيئياً إذا استخدمت بطريقة موحدة لتقييم كل المشروعات البديلة.

أما تقديرات عائدات مشروع زراعي أو صناعي فهي من السهولة بمكان مقارنة بعائدات المشروعات التي تهتم بسلامة البيئة مباشرة وذلك لسهولة معرفتنا لحجم الإنتاج الزراعي أو الصناعي وأسعاره على أن يشترك المهندسون الزراعيون وغيرهم من الفنيين (حسبما تقتضي طبيعة المشروع)، في عملية تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة والنافعة والضارة المتوقعة من مثل هذه المشروعات لضمان أكبر قدر من الدقة في احتساب العائدات.

5 ـ تقدير التكاليف: وهي وإن كانت أسهل من تقدير العائدات وأقل إشكالية فقد تواجه أيضاً بعض الصعوبات أحيانا التي يمكن تذليلها بالمعايير الإنابية

أيضاً (حسن، 1983). ومن أكبر الصعوبات التي تواجهنا عندما نحاول ترتيب المشروعات أو السياسات من حيث تأثيرها على البيئة، هي أنواع عمليات تخفيض التلوث التي نود الحصول على تكاليفها. فلو أننا حاولنا تخفيض تلوث عادم السيارات أو المصانع مثلاً، باستخدام جهاز فني لتقليل العادم أو لتقليل أنواع معينة من إفرازاته الغازية فإن تكاليف ذلك ستكون أعلى بكثير من استخدام طرق أوسع وأشمل تأثيراً. وبما أن تكاليف درء التلوث أو السيطرة عليه تتزايد بصورة عامة مع تزايد نسبة تخفيض التلوث، فإن اختيار نوعية التقنية التي تؤدي إلى ذلك تؤثر كثيراً على تقديرات التكاليف. فبعض التقنيات الأقل تعقيدا قد تكلف أقل من التقنيات المعقدة بينما قد تكون فعالية كل منها متقاربة. أما بالنسبة لتقدير تكاليف المشروعات التي قد تؤدي إلى تدهور البيئة كقطع غابة أو جزء منها لزيادة المساحات الزراعية فلا بد من الأخذ في الاعتبار كل التأثيرات المتوقعة بما في ذلك فقدان التربة بالانجراف واحتمالات التصحر وانخفاض معدل الأمطار فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي الذي قد يصعب تقديره مالياً بدرجة أكبر من غيره. هذا، وفضلاً عن فقد قيمة الغابة كمصدر للوقود وما إلى ذلك من الثمار التي يستفيد منها الذين يقطنون بالقرب منها. وقس على ذلك المشروعات التي تؤدي إلى نضوب موارد أو استنزافها أو تلك التي تؤدي إلى سوء تخصيصها.

صافي القيمة الحالية:

وبعد أن يتم حصر كل العائدات والتكاليف واحتساب قيمتها الحالية يصبح من السهولة الحصول على صافي القيمة الحالية الاجتماعية. والمشروع الذي يتحصل على قيمة حالية أكبر هو الأفضل، والذي يتحصل على أقل قيمة حالية هو الأقل تفضيلاً. وهكذا نستطيع أن نستخدم هذا التحليل للتوفيق بين منافع التنمية ومضار المشاكل البيئية الناجمة عنها والذي في غيابه يعيش العالم هذه الفوضى البيئية الحالية والتي ستزداد خطورة مع مرور الزمن ما لم تهتم كل دولة غنية كانت أم فقيرة بكل المشاكل البيئية المرتبطة بمشروعات التنمية الاقتصادية وإدخالها في الحساب عند إجراء الجدوى الاقتصادية لأي مشروع من شأنه أن يؤثر سلباً على البيئة (Cropper & Wallace, 1992).

ونتيجة للصعوبات التي تواجهنا في تقدير العائدات والتكاليف لمنافع المحافظة على البيئة وسلامتها ولمثالبها على حد سواء، فإن هذا التحليل ليس دقيقاً وليس مطلوبا منه أن يكون كذلك. لأن الهدف الأساسي من استخدامه هو معرفة أي

المشروعات أكثر تلويثاً أو أشد اهداراً للبيئة فترفض، وأيها أقل تلويثاً واهداراً للبيئة فتقبل وتنفذ. فلو أن المعايير موحدة فسوف يكون الترتيب دقيقا وواضحاً على الرغم من عدم دقة الأرقام بالمستوى المطلوب. وليس هذا رخصة للتهاون في التقديرات التي يجب أن تكون في أحسن حالتها بقدر الإمكان.

الخلاصة

تطرقنا في هذا المقال إلى العلاقة بين التنمية والبيئة وأوضحنا النتائج السلبية للتعامل مع التنمية دون اعتبار لما يحدث للبيئة من تلوث وتدهور. كما تعرضنا للمدارس الفكرية التي نبعت خلافاتها أصلا من نظرة كل منها لما قد يحدث للبيئة من جراء التنمية الاقتصادية. وخلصنا إلى أن المدرسة الاقتصادية هي الأكثر واقعية واعتدالاً ومنطقاً ولذلك فهي الأكثر قبولاً. فالقول بضرورة المحافظة على البيئة بمقدار 100٪ هو قول بايقاف التنمية كلية وهو أمر غير مقبول إذا نظرنا فقط لتزايد أعداد السكان وأهملنا الجانب المتعلق بازدياد مستويات المعيشة والرفاهية العامة. كما أن القول باستغلال البيئة من أجل التنمية والمزيد من الرفاهية للأجيال الحالية بدون الاهتمام بتلوث البيئة وتدهورها، فإن الأجيال القادمة ربما لا تجد شيئاً غير هواء ملوث ومياه عكرة وآبار فارغة ومناجم خاوية وتربة جدباء. هذا، وفضلاً عن أن آثار التلوث والتدهور البيئي أصبحت الآن واضحة للعيان في شكل أمراض وارتفاع في حرارة الأرض وأمطار حامضة وجفاف وتصحر وفقدان انتاجية ونضوب موارد وما إلى ذلك مما يؤثر سلباً على الأجيال الحالية نفسها ناهيك بالأجيال القادمة.

لذا فإن الحل الأمثل هو تقدير تكاليف المشاكل البيئية وادخالها في حسابات أي مشروع تنموي. وقد أوضحنا أن نموذج تحليل العائدات والتكاليف هو الطريقة الفضلى لذلك لأنه يهتم بجانب العائدات الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ويدخل عامل الزمن في الاعتبار وبالتالي يؤدي استخدامه في تقييم المشروعات الاستثمارية إلى تكامل التنمية والبيئة كبديل للعلاقة التنافسية بينهما. والتضحية ببعض الموارد والمنافع حالياً في سبيل بيئة أفضل مستقبلاً سيكون لها مردود اقتصادي واجتماعي أكبر.

التوصيات

1 - لابد من تقدير شامل للتكاليف البيئية وإدخالها في حسابات أي مشروع تنموي أو سياسة اقتصادية قبل تنفيذها.

2 - نموذج تحليل العائدات والتكاليف للمشروعات التنموية هو الطريقة الفضلى للتوفيق بين البيئة والتنمية وذلك بانتقاء أيها أسلم للبيئة، وأيها أكثر محافظة عليها ولكنه يحتاج لكثير من البيانات والإحصاءات الدقيقة والمعلومات الفنية والتي قلما تتوافر في الدول النامية.

3 - يحتاج تحليل العائدات والتكاليف إلى فريق متكامل من الاقتصاديين والخبراء المعنيين بالصحة والمختصين في المشروع أو المشروعات المقترحة للتمكن من وضع معايير إنابية يمكن تقديرها ماليا. وبمعنى آخر فهو دراسات متعددة التخصص (Inter-disciplinary studies).

4 - على الدول النامية العمل نحو تحقيق التنمية القابلة للاستمرار وذلك بالسعي الحقيقي للتوفيق بين التنمية والبيئة وهي من أهم توصيات مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل في أوائل يونيو 1992.

المصادر العربية

إبراهيم محمد العناني

1991 «البيئة والتنمية»، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، 128-116، القاهرة، 115 (أكتوبر).

أحمد فرغلي حسن

1983 قياس تكلفة تلوث البيئة لصناعة تكرير الزيت بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على مصفاة الرياض للبترول، 82-69، مركز البحوث، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

محمد الحسن، محمد عبد الماجد

1986 الصناعة والبيئة، دار جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد حامد عبدالله

1990 الطرق الاقتصادية للمحافظة على مصادر الطاقة، 104-78 في السجل العلمي للندوة السعودية عن الطاقة واستخداماتها وطرق المحافظة عليها، جدة، 4 - 7 مارس 1990.

1992 تحليل العائدات والتكاليف كأداة للتقييم البيئي للمشروعات التنموية في الدول النامية، ندوة البيئة والتنمية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع الغرفة التجارية بالرياض، نوفمبر 1992، الرياض.

محمد سعيد الحفار

1991 بيئة من أجل البقاء، دار الفكر المعاصر، بيروت.

محمد عبدالله الحماد

1992 التوازن بين البيئة والتنمية، ندوة البيئة والتنمية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع الغرفة التجارية بالرياض، نوفمبر 1992 الرياض.

المصادر الأجنبية

Alan Krunpick

1992 "Using Benefit-Cost Analysis to Prioritize Environmental Problems", pp. 34 - 37, in Resources: Washington D.C., Resources for the Future, N° 106.

———

1993 "Benefit Transfare and Valuation of Environmental Improvements", pp. 1 - 6, in Resources: Washington D.C., Resources for the Future, N° 110.

Alan Schnaiberg

1980 The Environment: From Surplus to Scarcity Oxford: Oxford University Press.

David Pearce & Kerry Turner

1990 Economies of Natural Resources and the Environment, London: Harvester and Wheat Sheaf.

E. J. Mishan

1976 "Cost-Benefit Analysis" NewYork: Preager Publishers.
Gro Harlem Brundtland

1988 Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.

Heman Miller

1982 "Population, Population and Affluence", pp. 261 - 28, in Brandis and Cox (editiors), Current Economic Problems, Homewood, Illinois, Richard Irwin Inc.

Micheal Redclift

1984 - Develpment and the Environmental Crisis NewYork: Methuen & Co. Ltd.

M.L. Cropper & E.O. Wallace

1992 "Environmental Economics: A Survey", pp. 657 - 740, Journal of Economics Literature, Vol. XXX (June).

Mustafa Kamal Tolba
1982 Development Without destruction, Dublin: Tycooly International Publishing Ltd.

Tom Teitenberg
1988 Environmental & Natural Resources Economics 2nd Ed., Boston: Scott Foresman & Co.

Walter Reid
1992 "Sustainable Development", pp. 15 - 27, in Economic Impact, Washington: United States Information Agency.

World Bank
1990 World Bank and the Environment, Washington D. C., The World Bank Annual Report.

استلام البحث ديسمبر 1992
اجازة البحث يناير 1994

علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الاتجاهات والسلوك «دراسة أمبيريقية»

عبد الحفيظ مقدم
قسم علم النفس - جامعة الجزائر

المقدمة

يعد موضوع تكامل قيم الفرد وقيم المنظمة من أهم الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً من طرف المنظرين في علم النفس الاجتماعي والسلوك التنظيمي في العقود الأخيرة. فمثلا نجد أن الاهتمام الأول في حقل التطور التنظيمي ينبني أساسا على الفرض القائل إن رضا العمال والأداء التنظيمي يتوقفان على مدى تكامل قيم وحاجات الأعضاء مع قيم وحاجات المنظمة (Argyris, 1964)، وبالمثل نجد المنظرين والباحثين في النسق الاجتماعي - التقني يهتمون بالطريقة التي يتفاعل بها النظام الاجتماعي والتقني بطريقة تؤدي إلى زيادة فعالية العمل الانساني في المنظمة (Trist, 1960). ورغم هذا الاهتمام النظري فإن الباحثين لم يدرسوا العلاقة بين قيم الفرد وقيم التنظيم (connor and Becker, 1975)، ومازالت معظم الدرسات المتعلقة بالسلوك الانساني في ميدان العمل والتنظيم تتميز بواحدية الجانب فهي تنطلق إما من الفرد وترى أن سلوكه يتحدد بخصائصه الشخصية أو تنطلق من الموقف الخارجي وترى أن سلوك الفرد يتحدد بالمثيرات الخارجية (Boman, 1983). فأصحاب المنظور الفردي أمثال (Slagner, 1977; Epstein, 1979, Bower, 1973) يؤكدون على أن الاستقرار النسبي للفروق الفردية في الشخصية له أثر كبير على الطريقة التي يسلك بها في مختلف الأوضاع، وعليه فإذا عرفنا وضعية الفرد في سمات معينة فإنه بإمكاننا التنبؤ بسلوكه في أوضاع مختلفة. فمثلا الشخص الذي يكون خجولا في موقف معين يستلزم أن يكون خجولا في كل المواقف، والشخص الذي يكون جديا في عمله في موقف معين يستلزم أن يكون جدّيا في كل المواقف.

أما أصحاب المنظور الخارجي أمثال (Mischel & peak, 1983; Mischel, 1968) فإنهم يرون أن شخصية الفرد غير مستقرة أو هي عرضة للتغير حسب الموقف الذي يكون فيه الشخص، وعليه فمثيرات الموقف هي التي تملي على الفرد أن يسلك سلوكاً معينا، فالشخص الذي يكون خجولا في موقف معين قد يكون منبسطاً في موقف آخر والذي يكون جدّيا في عمله في موقف معين قد يكون متكاسلاً في موقف آخر.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك أيضاً اختلافا في اطار كل من هذين الاتجاهين، فأصحاب الاتجاه الفردي يختلفون في أي خصائص الفرد أكثر دقة في التنبؤ بسلوكه، خصائص مثل القدرات، والسمات، والحاجات، والاتجاهات والقيم إلى غير ذلك.

وقد أشار (Locke, 1983) إلى أن غالبية الدراسات المتعلقة بالسمات والاتجاهات والحاجات أظهرت نتائج غير مستقرة ومنخفضة الدلالة، أما ما يتعلق بقدرة الذكاء في التنبؤ بالأداء، فالفرض السائد هو أن الذكاء وحده ليس صالحا للتنبؤ بالأداء في المستويات العليا من الأعمال الادارية والمهنية. ويرى Forehend (1968) أنهّ بينما هناك حد أدنى من القدرة الفكرية لأداء هذه الأعمال، فإن هذا الحد الأدنى يوجد تقريبا لدى كل الموظفين الذين يجتازون كل الصعوبات للوصول إلى هذه الأعمال، وعليه فاختلاف الأفراد في مستوى الأداء يجب أن يفسر بعوامل أخرى. ويضيف المؤلف قائلًا: «إن هذا التعليل للعلاقة بين الذكاء والأداء يتفق مع نتائج الدراسات التي أظهرت ارتباطا منخفضاً بين الذكاء والأداء في هذه الأعمال. فالاختلاف إذن لايرجع إلى الذكاء فقط وإنما يرجع أيضاً إلى خصائص الفرد الأخرى التي تؤثر في الأداء في الأعمال المعقدة. وأهم هذه الخصائص هي القيم التي تعد العناصر الأساسية في شخصية الإنسان. ويقول Bohn & Super (1971) بأن القيم تقوم بدور مهم في التطور المهني للفرد ونتيجة لهذا نجد الباحثين في علم النفس الاجتماعي وفي السلوك التنظيمي أمثال England (1973, 1979) Rokeach (1967, 1979) وغيرهم يحوّلون اهتمامهم لدراسة القيم كوسيلة لفهم السلوك الإنساني.

والخلاف أيضاً يوجد بين أصحاب المنظور الخارجي فيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي تحدد سلوك الفرد مثلا: الجو التنظيمي، تصميم العمل، الظروف الفيزيقية، نمط القياد، حجم المنظمة.. إلى غير ذلك. وقد أجريت عدة بحوث في كل من هذه الجوانب، وكانت النتائج مرة أخرى غير مستقرة. ففيما يتعلق مثلا بتصميم العمل أشار Hackman & Suttle (1977) إلى أنّ عدم الاستقرار في النتائج يرجع

إلى كون الأفراد يختلفون في قيمهم وحاجاتهم، فهذا يعطي أهمية أكبر لنوعية العمل، وذلك يعطي أهمية أكبر للأجر والآخر يعطى للظروف الفيزيقية وهكذا. ويحثّ المؤلفان الباحثين على أن يكونوا حذرين قبل أن يكوّنوا أية افتراضات حول مايقيّمه العمال. وفي هذا يصرحان قائلين:

«ليس كلّ العمال يرغبون في الأعمال المركبة أو في مزيد من الاستقلالية والمسؤولية والترقية إلى الأعمال الإدارية، أو في مزيد من فرص التفاعل مع الآخرين، بعض العمال يهتم أكثر بضمان العمل والاستقرار فيه والمكافآت المالية. ويفضل الأعمال البسيطة والمحددة أو يفضل العمل على انفراد».

وهناك أدلة عديدة تؤكد هذا الفرض (Oldham and Hackman, 1980)، وكمثال لهذا ذلك المشروع الذي قامت به شركة فورد Ford للتحقق مما إذا كان عمال السيارات الأمريكيين يشعرون بالرضا والإنجاز حينما يشتغلون في أعمال معقدة وضمن فرق عمل في مصانع السيارات السويدية. وقد قضى ستة عمال أمريكيين شهرا كاملًا يشتغلون في مهمة تجميع المحرك في شركة ساب SAAB، وفي نهاية الشهر أوضح التقرير أن خمسة من ستة عمال يفضلون العمل في خط التجميع التقليدي الأمريكي. وقد وصف التقرير ردود أفعال هؤلاء العمال كما يلي:

«وقد شعروا أنّ ذلك العمل في شركة ساب حرمهم من حريتهم، وكان العمل أكثر إرهاقاً ويتطلب مزيداً من المجهود المضجر والإجهاد. وكانوا يفضلون الحرية التي كان يمنحها لهم خط التجميع والقدرة على التفكير بأنفسهم والتحدث إلى الآخرين وكذا الغناء والرقص في خط التجميع الشيء الذي لايمكن فعله في مصنع ساب، وكانت هناك حرية في خط التجميع لا توجد في الأعمال المعقدة. فالعمل البسيط يسمح بنوع خاص من الحرية، فالعمال الأمريكيون كان ردهم الفعلي بصورة عامة سلبيا لأداء أكثر من مهمة واحدة فهم لم يتعودوا عليها ولم تعجبهم»(Oldham & Hackman, 1980: 9).

فهذا المثال يؤكد إذن أنّ اتجاهات العمال نحو أعمالهم لاتتوقف على نوع

المهمة أو طريق تصميمها فحسب وإنما أيضا على نظام القيم الذي يحمله الفرد. والمثال يوضح أيضاً كيف تفاعلت قيم هؤلاء العمال مع قيم العمل السائدة في شركة ساب ونجم عنها اتجاهات سلبية. فالعمل في شركة ساب يعطي أهمية أكبر للأعمال المركبة (المكونة من عدة مهام)، العمل ضمن فريق، واستقلالية الجماعة، في حين كان نظام القيم لدى العمال الأمريكيين يعطي الأولوية للأعمال البسيطة المحددة، التي تسمح بحرية التفكير في أمور أخرى والعمل على انفراد، والمثال السابق يؤكد أيضاً أهمية التناول التفاعلي.لفهم سلوك العمال ويقترح بالتالي:

1 - ان محاولات تصميم الأعمال أو تغيير هيكل التنظيم أو سياسة التسيير يجب أن تسبقها دراسة لنظام القيم السائد لدى أعضاء المنظمة.

2 - ان طرق تصميم العمل وتنظيمها التي ثبت جدواها في دولة معينة قد تكون غير صالحة في دولة أخرى، وذلك لاختلاف نظام القيم في كلا البلدين.

وعليه فإن استيراد أو اقتباس تقنيات التسيير والتنظيم وتصميم الأعمال من دول أخرى يجب أن تسبقه دراسات ومقارنات بين القيم التي تفرضها هذه التقنيات، وبين القيم السائدة في البلد المستورد. وإذا كان لابد من استيراد إحدى التقنيات برغم مخالفتها للقيم السائدة نظراً لأهميتها، يجب حينئذ إعداد العمال نفسياً وتقنيا لقبول القيم الجديدة التي تحملها هذه التقنية، وقبل أن نستمر في تحليل عمليات التفاعل بين الفرد والمنظمة يجدر بنا أولاً أن نوضح أهمية دراسة القيم على مستوى الأفرد والمنظمات كعناصر أساسية في عمليات التفاعل.

القيم الفردية: تعرّض مفهوم القيمة لعدة استعمالات وكان موضوع جدال في الفلسفة وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا. وأصل الكلمة مستمد من علم الاقتصاد حيث كانت تعني قيمة الشيء، أما المفهوم الحديث للقيمة فيتراوح بين النظرة العامة كموضوع لأي اهتمام (Perry, 1954) إلى النظرة التي تربط بالمعتقدات كقيم اخلاقية مطلقة (Scott, 1965) ويرى Lammont (1955) أن معظم التعاريف تقع في واحدة من فئتين: الأولى تعرّف القيمة على أنها شيء أو ملكية أو مايرتبط به موضوع معين كما هو الحال في نظريات الاقتصاد، والثانية ترى أن القيمة هي نشاط يحدث في ذهن الفرد. أي أنها عملية ذهنية ذاتية ترتبط بتكوين اختيارات وتسمى عادة نظرية التقييم بدلاً من نظرية القيمة (Mumford, 1981). ونحن هنا نهتم بالمفهوم الثاني للقيمة ونفسرها على أنها ترتبط بالأفكار التي تجعلنا نعتبر بعضاً من أنواع السلوك (مثل الإخلاص، والتسامح، والمساعدة) وبعضاً من الأهداف الغائية (مثل الحياة المريحة، والحرية، والمساواة) كمفاهيم تستحق السعي لتحقيقها والتي إذا

اشبعت تجلب الرضا والسعاده. فعندما نطبق القيم على الأفكار أو المبادىء أو المعايير فإن ذلك يمكننا من تقييم بعض الأحداث الخاصة، وأن ننسب إليها قيمة سلبية أو إيجابية (Mumford, 1981: 18).

ومن بين أهم التعاريف في هذا السياق التي نالت إجماعا من طرف المنظرين في العلوم الاجتماعية تعريف كل من كلوكهوهن وروكيش. يعّرف Kluchohn (1951) القيمة بأنها «مفهوم ضمني أو صريح مميز من مميزات الفرد أو خاصية من خصائص الجماعة حول ما هو مرغوب فيه والذي يؤثر على اختيار أنماط، ووسائل وأهداف الفعل»، أما Rokeach (1973) فيعرف القيمة بأنها «اعتقاد ثابت نسبيا.. بأن أنماطا محددة من السلوك أو أهدافاً غائية تكون شخصيا واجتماعياً مفضلة على نقيضاتها من السلوك أو الأهداف الغائية الأخرى». وبرغم بعض الاختلاف الموجود بين المنظرين في تعريف القيمة إلا أنهم متفقون على أن القيم تقوم مقام المعايير في توجيه السلوك لتحقيق عدة أهداف في حياتنا اليومية. فهي التي تملي علينا كيف نسلك، وماذا نحب، وما الاتجاهات التي يجب أن نحملها. وهي أيضا معايير نستعملها لتبرير سلوكنا واتجاهاتنا، وإصدار الأحكام الأخلاقية وكذا مقارنة أنفسنا بالآخرين. وهناك تصنيفات عديدة للقيم لكن ما يعنينا منها هو ذلك التصنيف الذي يقسم القيم إلى نوعين هما: القيم الوسائلية والقيم الغائية. وقد أنشأ Rokeach (1973) بناء على هذا التقسيم مقياسا يتكون من 18 قيمة من القيم الوسائلية (مثل متسامح، مستقل، مساعد الخ) و18 قيمة من القيم الغائية (مثل الحرية، المساواة، الحياة المريحة)، وتشكل القيم الغائية والوسائلية نظام القيم الفردي الذي يتضمن التركيب الهرمي لهذه القيم. ووفقا لهذا النظام الهرمي فإن الأفراد لايختلفون في عدد القيم وإنما يختلفون في الأولوية التي يعطونها لها. فمثلاً قد نجد فردا معينا يعطي أهمية قصوى للمساواة وأهمية أقل للحرية، في حين قد نجد فرداً أخر يعطي أهمية قصوى للحرية وأهمية أقل للمساواة. وتجدر الإشارة إلى أن الأولوية التي يعطيها الفرد لبعض القيم قد تتغير حسب الظروف التي يتعرض لها في محيطه (مقدم، 1991).

القيم التنظيمية: تعكس القيم التنظيمية الخصائص الداخلية للمنظمة فهي تعبر عن فلسفة المنظمة وتوفر الخطوط العريضة لتوجيه السلوك. وهي أساسية في تحديد الاختيارات وتحفيز السلوك وصنع القرارات. ويشير Steiner (1975) إلى أن للمؤسسة الاقتصادية نظاماً للقيم وحيداً من نوعه وبحيث يشكل القوة الأساسية في كل مشروع، وتدل نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة مهمة بين القيم والأداء

التنظيمي، وأن المؤسسات الناجحة تتميز بنظام قيم يختلف عن المؤسسات الفاشلة (Mokadem, 1993; peters and Waterman, 1992).

عرف مفهوم القيم التنظيمية نفس الجدال الذي عرفه مفهوم القيم الفردية وهذا لسببين على الأقل هما:

أولا - عدم وجود معنى لغوي واضح لكلمة القيم، **ثانيا** - عدم وجود اتفاق واضح بين المنظرين في العلوم الاجتماعية لمفهوم القيمة والمفاهيم المرتبطة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم التنظيمية يمكن تصنيفها أيضاً إلى قيم غائية ووسائلية، فإذا اعتبرنا المجتمع كتنظيم كبير مثلاً، فإننا نجد أن قيمة التنظيمية تعكس تلك التي نجدها في مواثيقه الرسمية، فمثلا نجد أن معظم المواثيق الجزائرية مثل الميثاق الوطني وميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ونصوص مؤتمرات الحزب والخطب الرسمية كلها تؤكد على القيم التالية: التطور، تحسين مستوى المعيشة، رفاهية المواطن، الحرية، المساواة، التضامن، مشاركة العمال في التسيير، الانتاج والانتاجية، العمل، المسؤولية، الأداء، الصرامة، الانضباط، وظروف العمل الملائمة وغير ذلك. فهذه المفاهيم يمكن تصنيفها إلى قيم غائية (مثل التطور، رفاهية المواطن، الحرية المساواة) ونماذج سلوكية (مثل الانضباط، الأداء، الإنتاج)، وتجدر الإشارة إلى أن التنظيمات كالأفراد تختلف في ترتيبها للقيم. فمثلا نجد أن المؤسسة الدينية تعطى أهمية أكبر للقيم الدينية والأخلاقية في حين نجد أن المؤسسة العسكرية تعطى أهمية أكبر لقيم الجدارة، والانضباط والصرامة والشجاعة، وأن المؤسسة العلمية تعطى الأولوية للقيم المعرفية والعلمية وهكذا.

ويمكننا التعرف على سلوك التنظيم من خلال تعرفنا على نظامه القيمي فإذا أخذنا مثلا قيمتي الحرية والمساواة كمقياسين للأنظمة السياسية فإننا نجد أن النظام الشيوعي يعطي الأولوية للمساواة على حساب الحرية، وأن الأنظمة الديمقراطية (الرأسمالية) تعطي الأولوية للحرية على حساب المساواة. وتبعا لذلك نجد أن كلا النظامين يسلك سلوكا يتوافق مع قيمة، فالنظام الشيوعي يتميز سلوكه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري بتحديد الاستراتيجيات الضرورية لفرض المساواة أو منع اللامساواة، وهذا بوضع قيود على حرية الأفراد في التنافس والابتكار وامتلاك وسائل الانتاج حتى لايتجاوز أو يفترق القوي والمبدع والطموح والمجد والذكي عن الضعيف والخامل والكسول. في حين نجد أن النظام الرأسمالي يتميز سلوكه بوضع استراتيجيات لفرض اللامساواة أو منع المساواة وهذا برفع القيود أمام الأفراد في التنافس والابداع وامتلاك وسائل الانتاج الشيء الذي ينجم عنه فروق

شاسعة بين أفراد المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن ما ينطبق على المجتمع كتنظيم كبير ينطبق على مؤسساته، وكما أن نظام قيم هذه المؤسسات يتوافق إلى حد كبير مع نظام قيم المجتمع الذي يوجد فيه. ومن هنا فإن قيم المجتمع وتنظيماته تؤثرفي اتجاهات الأفراد وسلوكهم وهذا من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية والتنظيمية إلا أن هذا التأثير يبقى محدودا بسبب تدخل الخصائص الشخصية للأفراد. وعليه فالهدف الثاني من هذا البحث هو استكشاف إلى أي مدى ترتبط قيم التنظيم باتجاهات الفرد وسلوكه.

التفاعل بين قيم الفرد وقيم التنظيم

إلى هنا نكون قد أوضحنا أهمية القيم في فهم السلوك الفردي والسلوك التنظيمي وكيف أن للفرد والتنظيم أبعاداً قيمية متوازية، فكما أن للفرد قيما غائية ووسائلية فكذلك يكون للتنظيم. ودراسة القيم بهذه الطريقة تسهل فهم عملية التفاعل التي تحدث بين الفرد والتنظيم. وفي هذا القسم نحاول أن نوضح كيف يتفاعل الطرفان عند حدوث اللقاء.

من الملاحظ أنه عندما يتم اللقاء بين الفرد والتنظيم فإن كلا منهما يحاول التأثير في قيم الآخر وهذا من خلال التنشئة التنظيمية، أي يتعلم الفرد من خلالها قيم التنظيم ومعاييره أو من خلال شخصانية التنظيم Personalizotion أي محاولة التأثير في قيم التنظيم وتعديلها حتى تتوافق مع قيم الفرد وأهدافه. ولقد أطلق Bakke (1953) على هذه العملية «عملية الالتحام» التي تعد قوة نشيطة تعمل على تلحيم قيم الفرد و قيم التنظيم من أجل السلامة التنظيمية، وبناء على هذه العملية فإن العلاقة بين الفرد والمنظمة هي علاقة تبادلية وقد سماها Levinson (1962) بالعقد النفسي Psychological contract، حيث ينشيء الفريقان (الفرد والمنظمة) توقعات مشتركة عن بعضهما بعضا، والتي توجه علاقاتهما. ويتضمن العقد النفسي عددا من المطالب الشرعية (مثلا مستوى معين من الإنتاج، أنواع النشاطات التشغيلية، الانضباط في العمل) التي تتوقعها المنظمة من الفرد. والفرد بدوره يقبل هذه المطالب كجزء من العقد وهذا مقابل الحصول على بعض النتائج القيّمة (كالراتب والأمن والترقية) من طرف المنظمة. وقد قدمت Mumford (1981) تصورا نظرياً للعلاقة التفاعلية بين الفرد والمنظمة مفاده أنه إذا استطاعت المنظمة أن توظف أو تكون موظفين تكون حاجاتهم وقيمهم توافق توقعاتها فإن هذا يؤدي إلى تخفيض حدة الصراع بينهما ويكون هناك تطابق بين أهداف المنظمة وأهداف أعضائها. ووفقا

لهذا المبدأ قدمت المؤلفة نموذجا يتكون من خمسة عقود بين الفرد والمنظمة وهي عقد المعرفة، العقد النفسي، عقد الكفاية، العقد الأخلاقي، عقد المهمة.

وتفترض المؤلفة أنه إذا وافقت هذه العقود الخمسة قيم الفرد وحاجاته فإن سيكون له مستوى عال من الرضا. وإذا وافقت قيم المنظمة وحاجاتها فإنها تكون راضية عن كفايتها وبالتالي يحققان جو عمل مفيد لكلا الطرفين. ورغم أهمية هذا التصور للعلاقة بين الفرد والتنظيم إلا أنه يبقى نظرياً ولم تختبر بعد مصداقيته على محك الواقع، بالإضافة إلى هذا فإن عملية التفاعل بين الفرد والتنظيم لايمكن تحديدها بعدد من العقود ذلك أن هناك عدة قيم خاصة أو عامة تدخل في عملية التفاعل. ويمكن اعتبار كل قيّمة عقدا في حد ذاتها. وأكثر من هذا أن عملية التفاعل لاتتوقف عند مستوى التوقعات وإنما تتعداها إلى عملية التأثير والتأثر. فالمنظمة كما سبقت الإشارة تحاول التأثير في قيم الفرد لتعديلها وتكييفها لتتماشى مع قيمها، والفرد بدوره يقوم بمحاولة تكييف المنظمة لتتفق مع قيمه. وعليه فدراسة التفاعل في عبارات القيم يقدم لنا تصوراً أكثر وضوحا لعملية التكامل والصراع بين الفرد والتنظيم.

ووفقا للتصنيف السابق، فإن كلا من الفرد والتنظيم يسعى إلى تحقيق أهداف شخصية أو ذاتية. فالفرد يسعى لتحقيق ما يلي: التطور المهني، الحصول على دخل محترم، الاستقرار، الشعور بالتحصيل، الأمن وغير ذلك عن طريق التنظيم، في حين نجد أن المنظمة تسعى إلى تحقيق النمو والتطور والشهرة وغير ذلك من خلال الفرد. ومن الطبيعي أن تحقيق التكامل بين أهداف الفرد والتنظيم يتوقف على كيفية تفاعل بقية القيم الأخرى، فمثلا إذا كان الفريقان يعطيان نفس الأهمية لقيمة المساواة فإن ذلك يساهم في دعم التكامل، أما إذا كان الفرد يعطيها أولوية كبيرة في حين يدرك أن التنظيم لا يوليها نفس الأهمية، كأن يدرك مثلا أن التنظيم لا يطبق مبدأ تساوي الفرص في الترقية، فإن هذا كفيل بأن يحدث اختلالا في علاقاتهما مما يؤدي بالفرد إلى إعادة النظر في قيمة الوسائلية (الجدارة) التي تساهم في تطور التنظيم كالانضباط واستعمال المهارات وطاعة الاوامر وغير ذلك. وتجدر الاشارة إلى أن أي قيمة من قيم الفرد يمكن أن تتفاعل مع أي قيمة من قيم التنظيم وينتج عنها سلوك معين، فإذا نظرنا إلى علاقات العمل على أنها مجموعة من العقود بين الإدارة والعمال فإن العلاقة العقدية الناجحة المعبر عنها بالقيم تكون عندما يتوصل الفريقان إلى نوع من الانسجام والتكامل. فكلما ازداد التكامل بين قيم الفرد وقيم التنظيم ارتفع مستوى الرضا لدى الأفراد وازدادت دوافعهم والتزامهم بتحقيق أهداف المؤسسة،

وطبعاً الاتفاق هنا ضمني وليس صريحاً لكن عندما تتناقض قيم الطرفين وتصل إلى درجة الحدة، حينئذ يضطر الطرفان إلى الإعلان عنها واتخاذ اجراءات بشأنها. فاذا شعر الأفراد أن الإدارة أخلّت بأحد العقود فانهم سرعان ما يتخذون عدة اجراءات لإعادة التوازن آخرها الإضراب عن العمل. أما إذا كانت الإدارة هي التي شعرت بأن أحد العمال أو مجموعة من العمال أخلّوا بأحد العقود (الانضباط مثلا) فإنها سرعان ما تستخدم عدة اجراءات لإعادة الاعتبار للعقد آخرها طرد المعني أو المعنيين بالأمر.

ومجمل القول أن كل طرف يراقب الطرف الأخر في مجال يتكون من عدة قيم وأن إدراك أحد الطرفين أي تغير في الطرف الآخر ينجم عنه سلوك معين بناء على تفسيره لما يدركه. فإن كان إيجابيا (كأن يدرك الفرد اهتماما من طرف التنظيم لاحدى قيمه) ينجم عنه سلوك إيجابي، وإن كان مايدركه سلبياً ينجم عنه تبعاً لذلك سلوك سلبي. وعملية التفاعل بين الفرد والتنظيم يمكن تشبيهها بالتفاعل الكيميائي الذي يتفاعل فيه عنصر مع عنصر آخر ليتولد عن ذلك مركب جديد يختلف عن العناصر الفردية. فمثلاً إذا تفاعل عنصر واحد من الأوكسجين مع عنصرين من الهيدروجين تكون النتيجة ماء، أما إذا تفاعل نفس عنصر الأوكسجين مع عنصر واحد من الكاربون تكون النتيجة أول أكسيد الكاربون. وبنفس الطريقة نجد أن تفاعل قيمة الحرية مع المساواة تنتج سلوكاً معينا، وأن تفاعل نفس قيمة الحرية مع قيمة أخرى مثل الابتهاج قد تنتج سلوكاً آخر مختلفاً عن الأول. ومن المعروف أن نتائج التفاعل الكيميائي يختلف ليس فقط باختلاف طبيعة العناصر المتفاعلة وإنما أيضا باختلاف الأوزان التي تدخل فيها العناصر في التفاعل. فمثلا إذا تفاعل عنصر واحد من الكاربون مع أربعة عناصر من الإيدروجين تكون النتيجة غاز الميثان، أما إذا تفاعل عنصران من الكاربون مع أربعة عناصر من الإيدروجين فإن النتيجة تكون غازا الإثلين وهكذا. وبالمثل نجد أن السلوك الناتج عن تفاعل قيمتين أو فردين لايتوقف على نوع القيم المتفاعلة فحسب وإنما على أهمية هذه القيم بالنسبة لكل واحد منهما فمثلاً إذا التقى شخصان يعطيان نفس الأهمية لقيمة التسامح مثلا فإن العلاقة بينهما تكون مختلفة عما لو كان أحدهما يعطيها أهمية كبيرة والأخر يعطيها أهمية صغيرة.

وفي هذا الصدد وجد Rokeach (1973)، عن طريق تحليل المحتوى لأعمال كل من هتلر ولينين أن كل واحد منهما يرتب الحرية في المنزلة الأخيرة من سلم قيمهما غير أنهما يختلفان في ترتيبها لقيمة المساواة التي يرتبها هتلر في المراتب الأخيرة في

حين يرتبها لينين في المراتب الأولى. وهنا قد يسأل سائل هل أن كل فرد يرتب قيمتي الحرية والمساواة في المراتب الأخيرة من نظام قيمة يشبه هتلر، وأن كل فرد يرتب قيمة الحرية في المراتب الأخيرة وقيمة المساواة في المراتب الأولى يشبه لينين؟ الجواب هو أن الترتيب وحده لايكفي اذ نحتاج الى معرفة المعنى النفسي الذي يعطيه الشخص لكل من الحرية والمساواة والذي يمكن معرفته عن طريق الاستنتاج من الملاحظات حول الطريقة التي يربط بها الفرد الحرية بالقيم الأخرى. وعليه فهتلر ينكر الحرية لفرض اللامساواة، أما لينين فإنه ينكر الحرية لفرض المساواة.

وإذا أخذنا مثالاً آخر في ميدان العمل وأردنا أن نفهم سلوك الانسحاب أو ترك المؤسسة كاختيار سلوكي يقتضي منا أن ننظر إلى قيم الفرد وقيم المنظمة معا بسبب أن هذا السلوك هو نتيجة لنوع من التفاعل بين قيم الاثنين. وبمعنى آخر نفرض أن شخصا معينا يعطي أهمية كبيرة للعلاقات الاجتماعية كالتعاون والعلاقات الجيدة والتقدير الاجتماعي، انضم إلى مؤسسة ذات نظام قيمي يركز على الكفاءة والانضباط وطاعة الأوامر وأقل تركيزاً على القيم الاجتماعية، وإذا فرضنا أن هذا الشخص لايستطيع أن يمتثل لقيم المؤسسة كما أنه لا يستطيع تعديل قيم التنظيم لتتفق مع قيمه، حينئذ يبقى له طريق واحد هو ترك المؤسسة.

ولقد أكد المنظرون في ميدان التنظيم أمثال Sofer (1972), Argyris (1957)، أن الصراع الذي يحدث في التنظيمات سببه الرئيسي هو صراع في القيم، وأن المصدر الرئيسي للرفض أو التفضيل الشخصي يرجع إلى التماثل والصراع في القيم الشخصية للمديرين والعمال. والصراع بين القيم يظهر عادة في عدة مظاهر وتعد الاضرابات المظهر الرئيسي للصراع. أما المظاهر الأخرى فتتضمن الامتناع عن بذل المجهود، التضييع، عدم الكفاية، التغيب، التنقل وغير ذلك. ويعد (إلتون مايو ورفقاؤه) أول من درس ظاهرة تقييد الإنتاج المنسق في شركة هاوثورن بامريكا. ومن بين الدراسات التي قاموا بها غرفة ملاحظة شبكة الأسلاك التي نبهت الباحثين إلى التقييد المنظم للإنتاج من طرف جماعة من العمال حيث حدّدت عدد الوحدات الواجب إنتاجها يومياً بناء على عدد من القواعد، وقد حافظوا على أن يكون إنتاجهم أقل مما هم قادرون على إنتاجه، وقد أرجع الباحثون هذا السلوك إلى الصراع الموجود بين التنظيم التقني والتنظيم الاجتماعي (Sofer, 1972) وبمعنى آخر بين قيم الكفاءة التي تفرضها الإدارة والقيم الاجتماعية التي يركز عليها العمال..

إن دراسة عملية التفاعل بين الفرد والتنظيم بهذه الطريقة تقدم عدة فوائد منها:

1 - تساعد على تحديد القيم الفردية والتنظيمية ووضع مقاييس فعالة لقياسها إبراز القيم التي تحتل الأولوية لدى الطرفين.
2 - تساعد على تحديد مجموعات القيم المتفاعلة والسلوك الذي يفرزها.
3 - تسهل عملية التشخيص للمشاكل وأسباب الصراع داخل المؤسسة وذلك بفحص عمليات التفاعل بين قيم الفرد وقيم التنظيم وتحديد القيم المتناقضة والمتصارعة.
4 - يساعد هذا التشخيص التنظيم على تحديد الاستراتيجية الضرورية للتخفيف من حدة الصراع وهذا سواء بتعديل بعض من قيمه أو تخطيط برامج للتكوين والتوعية لتعديل قيم الفرد.
5 - تسمح للباحث بتحديد نظام القيم لدى مختلف التنظيمات وآثار مختلف التفاعلات بين قيم الفرد والتنظيم على سلوكهما واتجاهاتهما نحو بعضهما بعضا.

ومجمل القول إن هذا التناول لدراسة التفاعل يوضح لنا أن سلوك الأفراد في التنظيم لا يحدد بمتغيرات التنظيم فقط ولا بقيم الأفراد فحسب وإنما أيضاً بعملية التفاعل بين قيم الأفراد وقيم التنظيم الذي يوجدون فيه.

الهدف من البحث

لقد تأكد لنا من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن معظم المنظرين والباحثين في العلوم الاجتماعية يؤكدون على ما يلي:
1 - أهمية القيم كعناصر أساسية في شخصية الفرد والتنظيم في تفسير السلوك الفردي والتنظيمي، والحاجة الماسة إلى دراسة ذلك.
2 - أهمية التناول التفاعلي بين الفرد والتنظيم في تفسير اتجاهات الفرد وسلوكه.
3 - معظم الدراسات التي تسعى إلى تفسير السلوك الفردي والتنظيمي ما زالت واحدية الجانب مما يستدعي ضرورة إجراء دراسات تتناول الجانب التفاعلي.

ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى استكشاف علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع بعض اتجاهات الأفراد (كالرضا والالتزام التنظيمي والدوافع) وسلوكهم في ميدان العمل (كالأداء والتغيب)، وبعبارة اخرى يهدف إلى الاجابة عن الأسئلة التالية:
1 - هل ترتبط اتجاهات الأفراد أكثر بالقيم الفردية أو بالقيم التنظيمية أو بتفاعلهما معا؟
2 - هل يتغير هذا الارتباط بتغير الاتجاهات والسلوك؟

3 - هل يتأثر هذا الارتباط بمتغيرات أخرى كالجنس والسن ومستوى التعليم والأجر؟

فروض البحث

يهدف هذا البحث إلى التحقق من الفروض التالية:

الفرض الأول: هناك ارتباط معتدل بين القيم الفردية والاتجاهات والسلوك. لقد تمت الاشارة سابقا إلى أن قيم الفرد ما هي الا طرف واحد في المعادلة التي تحدد سلوك الفرد. وعليه فإن ارتباطها بالاتجاهات والسلوك يكون معتدلا.

الفرض الثاني: تتغيّر طبيعة هذا الارتباط بتغير طبيعة القيم. فمثلا نتوقع أن ترتبط قيم التحصيل والكفاءة ايجابيا بالدوافع والأداء في حين ترتبط قيم المتعة والابتهاج سلبا مع المتغيرات نفسها.

الفرض الثالث: تتأثر طبيعة الارتباط بين القيم من جهة والاتجاهات والسلوك من جهة أخرى بالخصائص الفردية كالجنس والسن ومستوى التعليم والأجر.

الفرض الرابع: هناك ارتباط معتدل بين القيم التنظيمية والاتجاهات والسلوك وهنا ايضا تعد القيم التنظيمية طرفا واحدا في المعادلة، وعليه فإن ارتباطها أو تأثيرها على السلوك يكون محدوداً.

الفرض الخامس: تتغير طبيعة الارتباط بتغير القيم التنظيمية.

الفرض السادس: نتوقع أن يكون التفاعل بين القيم الفردية والتنظيمية أكثر مسؤولية عن التغاير في المتغيرات التابعة من التأثيرات الرئيسة منفصلة. ويقصد بالتأثيرات الرئيسة تأثير القيم الفردية والتنظيمية مستقلة بعضها عن بعض.

تحديد متغيرات البحث

يتضمن البحث ثلاث مجموعات من المتغيرات وهي المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة:

1 - **المتغيرات المستقلة:** وهي التي نفترض أنها تؤثر على المتغيرات التابعة وتشمل القيم الفردية والتنظيمية.

أ - القيم الفردية: وهي اعتقادات ثابتة نسبيا على أن انماطا محددة من السلوك وأهدافا غائية تكون مفضلة على نقيضاتها من الانماط السلوكية والاهداف الغائية الاخرى. (Rokeach,1973).

ب - القيم التنظيمية: وهي الخصائص الثابتة نسبيا للمحيط الداخلي للمنظمة التي يدركها أعضاء المنظمة ويعايشونها ويعبرون عنها.

2 - **المتغيرات التابعة**: وهي التي تتأثر بالمتغيرات المستقلة وتشمل الاتجاهات والمتغيرات السلوكية.

أ - الاتجاهات: وتشمل المتغيرات التالية: الرضا، الالتزام التنظيمي والدوافع.

1 - الرضا: حالة وجدانية سارة يعبر عنها الفرد ذاتيا وترتبط بما يلي:

1 - مدى اشباع أو تحقيق قيمه وحاجاته. 2 - ظروف العمل.

3 - المؤسسة. 4 - مستوى المعيشة.

2 - الالتزام التنظيمي: وهو القوة النسبية لتطابق الفرد واندماجه في منظمة معينة (Steers, 1977) وهو يتميز بما يلي: 1 - تمسك كبير بالمنظمة وقبول الفرد أهدافها وقيمها. 2 - الاستعداد لبذل مزيد من المجهود في سبيل المنظمة.

3- الرغبة الكبيرة في البقاء كعضو في المنظمة (Porter,1974).

3 - الدوافع: وهي هنا اتجاه يتمثل في رغبة الفرد في بذل مزيد من المجهود في سبيل تحقيق أهداف المنظمة.

ب - المتغيرات السلوكية: وتشمل الأداء والانتظام في العمل.

1 - الأداء: ويشير إلى نتائج السلوك التي تقدر عن طريق المحكات التالية:

1 - كمية الانتاج. 2 - جودة الانتاج. 3 - القدرة على الأداء.

4 - المجهود المبذول.

2 - الحضور: ويشير إلى مدى انتظام الفرد في العمل والمجيء في الوقت المحدد.

3 - **المتغيرات الوسيطة**: وهي التي يفترض أنها تتوسط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بحيث تؤثر فيها سلبا أو إيجابا وتشمل الجنس والسن ومستوى التعليم والأجر.

منهج البحث

يتضمن منهج البحث المراحل التالية:

1 - طريقة البحث. 2 - اختيار العينة. 3 - جمع البيانات. 4 - تحديد الاسلوب الاحصائي.

أولا: طريقة البحث: تتميز الطريقة المتبعة في هذا البحث بكونها مسحية استكشافية وارتباطية، هدفها استكشاف العلاقة الموجودة بين متغيرات البحث.

ثانيا: العينة: تتكون العينة الكلية من 338 فردا تم اختيارهم من الوحدات الإنتاجية الجزائرية في القطاعات الثلاثة التالية: النسيج والجلود، والمواد الغذائية المحفوظة وهذا في عدة جهات من القطر. والعينة تتكون من ذكور بنسبة 67,5٪،

واناث بنسبة 32.5٪. وتشمل العينة ايضا المستويات التنظيمية التالية: المديرون بنسبة 18٪، المشرفون بنسبة 21,6٪ والعمال بنسبة 55,6، يبلغ المتوسط العام لعمر افراد العينة 34,44 بانحراف معياري قدره: 8.86.

ثالثاً: جمع البيانات: اعتمد الباحث في جمع البيانات على الاستبيان المدّعم بالمقابلة وهذا لشرح أي غموض محتمل في تعليمات الاستبيان وبنوده ولتحفيز المبحوثين والتأكد من الاجابة الكاملة للاستبيان. وقد كتب باللغتين العربية والفرنسية مع مراعاة قواعد الترجمة العلمية[1]، ثم أجريت عليه دراسة استطلاعية لتفحص مدى صلاحية البنود وثباتها. ويتكوّن الاستبيان من عدة مقاييس بعضها مقتبس من استبيانات أخرى ثبتت مصداقيتها، والبعض الآخر صمم خصيصاً لغرض هذا البحث. وفيما يلي شرح مختصر لهذه المقاييس:

1 - **مقياس القيم الفردية:** يعد هذا المقياس تعديلا لمسح روكيش للقيم Rokeach Value Survey (1973)، هو يتكوّن من قائمتين من القيم: الأولى وهي القيم الغائية التي تتكون من احدى عشرة قيمة هي «التحصيل، التطور، تأمين المستقبل، العلاقات، المساواة، الحرية، المتعة، الاحترام الذاتي، الاحترام الاجتماعي، حياة نشيطة وحياة مريحة». والثانية هي قائمة القيم الوسائلية المتكونة من احدى عشرة قيمة تشمل الصفات التالية: «طموح، منضبط، مستقل، كفء، مبدع، مخلص، مرح، مطيع، متسامح، مسؤول، مساعد». ويطلب ترتيب القيم في كل قائمة، من 1 إلى 11 حسب أهميتها أو أولويتها بالنسبة إليه. يتراوح معامل الثبات المعبر عنه بمعامل ارتباط سبيرمان بين التطبيق الاول والثاني من 0.72 للقيم الوسائلية و 0.88 للقيم الغائية.

2 - **مقياس القيم التنظيمية:** ويتكون من 19 بندا يصف كل منها خاصية من الخصائص الداخلية لسياسة المؤسسة كما يدركها أعضاؤها. ولقد صمم حسب أسلوب ليكرت المكون من خمس اجابات اختيارية تتراوح بين «صحيح تماما» ويعطي تقدير 5، إلى «غير صحيح تماما» يعطي تقدير 1. تم تصنيف هذه البنود عن طريق التحليل العاملي إلى أربعة أبعاد هي: «التشجيع أو الاهتمام بالفرد، التركيز على تحقيق أهداف المؤسسة، الانضباط، قيم النمط الحر». والجدول (1) يوضح مقدار التباين الذي يساهم به كل عامل وتشبعات البنود بالعوامل. وفيما يلي شرح مختصر لكل بعد من هذه الأبعاد:

- قيم التشجيع: وتتضمن البنود التي تركز على الاهتمام بالأفراد ليس بحاجاتهم وأهدافهم فقط ولكن بكفاءتهم واقتراحاتهم ومواهبهم أيضا.

- القيم ذات التوجه نحو الهدف: وتتضمن البنود التي تركز على تحقيق أهداف المؤسسة في التطور والسمعة الجيدة.

- قيم الانضباط: وتتضمن البنود التي تركز على سلوك الانضباط في الحضور والوجود في حالة النشاط الدائم.

- قيم النمط الحر: وتتضمن البنود التي تركز على إعطاء الحرية التامة لأعضاء التنظيم دون وضع قيود عليهم من ذلك تقبل الاعتذارات بسهولة والسماح بتغيير طرق العمل.

ولقد اعتمد الباحث في بناء هذا الاستبيان على مصدرين أساسيين هما:

1 - الاستبيانات السابقة وعلى وجه الخصوص استبيان:

. Litwin and Stringer (1968); Mumford (1981) ,Likert (1961).

2 - المنشورات والمواثيق الرسمية الجزائرية المتعلقة بالشغل وتسيير المؤسسات كالميثاق الوطني وميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

لقد أعطي الاستبيان إلى عشرة اساتذة من علم النفس لإعطاء رأيهم فيما يتعلق بما يلي: (1) وضوح التعليمات، (2) مدى ملاءمة البند لقياس خصائص التنظيم، (3) الصياغة اللغوية.

الصدق والثبات : يتميز المقياس بصدق وثبات مرتفع، ولقد تم دراسة صدق المقياس عن طريق الصدق الظاهري والصدق العاملي المشار إليه في جدول (1). وتشير نتائج معامل ارتباط بيرسون إلى ارتباط مرتفع (عند مستوى الدلالة أقل من 001,) بين كل بند والمقياس المكون لها.

وتم حساب ثبات المقياس الكلي باستعمال معامل (الفا) الذي كان في حدود 0.63، وتشير النتائج الى وجود ارتباطات مرتفعة بين بنود كل مقياس.

3 - **مقياس الدوافع**: وقد ألفه Palchen (1970)، وقد عرف بصدقه في قياس مدى بذل الفرد لمزيد من المجهود في عمله وهو يتكون من أربعة أسئلة يتطلب كل منها اجابة واحدة من اربعة اختيارات، بلغ معامل ثباته 080,.

4 - **مقياس الالتزام التنظيمي**: وضعه أولا Porter and Smith (1970) ، وقد اخترنا منه الصورة المصغرة المكونة من 15بندا والمحذوف منها العبارات السلبية، تقيس هذه البنود مدى انسجام الفرد مع مؤسسته ومدى التزامه بتحقيق أهدافها، ولكل بند 7 اجابات اختيارية من موافق تماما إلى غير موافق تماما. تم فحص صدق وثبات

الاختبار في عدة مجالات، وتراوح معامل الثبات الفا بين 0.93, (Cook,1980) .0,88

جدول (1)
التحليل العاملي للقيم التنظيمية

رقم البند في الاستبيان	العوامل	التشبعات	التباين
	1 - قيم التشجيع		
19	- الاهتمام بالعمال الأكفاء	.87	39.8
12	- الاهتمام بالابتكار	.77	
10	- الاهتمام بالمساواة	.75	
14	- تشجيع المسؤولية	.75	
15	- تشجيع الاقتراحات	.74	
07	- مخلصة (الاخلاص)	.73	
02	- تكافىء	.70	
06	- تتعاون	.66	
03	- تسمح بمناقشة مشاكل العمل	.64	
	- مساعدة	.58	
13	- توفر جوا جيدا	.55	
	2 - قيم ذات التوجيه نحو الهدف		9.0
09	- التأكيد على تحقيق اهداف المؤسسة	.76	
01	- التركيز على زيادة المجهود في سبيل تطور المؤسسة	.75	
05	- الاهتمام بسمعة المؤسسة	.70	
	3 - قيم الانضباط		6.0
17	- الوجود في حالة النشاط الدائم	.87	
08	- الحث على السلوك الانضباطي	.64	
	4 - قيم النمط الحر		5.4
16	- تقبل الاعتذار	.78	
17	- السماح بتغيير طريقة العمل	.70	

5 - **مقياس الرضا**: يتكون من 22 بندا تقيس مدى رضا الفرد عن (أ) الحياة العامة، (ب) العمل، (ج) المؤسسة، (د) العلاقات، (هـ) التقدم.

6 - **مقياس الأداء**: يتكون من 5 بنود تقيس كمية العمل، النوعية، والمقدرة، ومقدار المجهود المبذول والأداء العام.

7 - **الحضور**: ويتكون من بندين يقيس الأول مدى مجيء الفرد إلى العمل في الوقت المحدّد والثاني مدى تغيّبه عن العمل.

رابعا: اسلوب التحليل الإحصائي: نظرا لتعدد أهداف البحث وتعدد متغيراته فإنه تم اختيار الاسلوب الذي يتفق مع طبيعة البيانات والذي يسمح بتحقيق فروض البحث. ولقد تم استعمال الطرق الاحصائية التالية:

1 - **معامل ارتباط بيرسون**: استعمل لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث كالعلاقة بين القيم من جهة والاتجاهات والسلوك من جهة أخرى.

2 - **التحليل العاملي**: استعمل التحليل العاملي لغرضين: أ- دراسة الصدق العاملي لمقياس القيم التنظيمية ومقياس الرضا ب - تصنيف البنود إلى عوامل محددة.

3 - **معامل الانحدار**: استعمل لفرضين اساسيين: أ- دراسة مقدار التباين الذي تؤثر فيه العوامل المستقلة على العوامل التابعة. ب- دراسة دور التفاعل الاضافي والمضاعف للمتغيرات المستقلة على التغيرات التابعة.

4 - **معامل الارتباط الجزئي**: استعمل لدراسة مدى توسط الخصائص الفردية كالسن والجنس والأجر في العلاقة بين القيم من جهة والاتجاهات والسلوك من جهة أخرى.

تحليل النتائج

نعرض نتائج هذه الدراسة حسب الترتيب التالي:

1 - علاقة القيم الفردية بالاتجاهات والسلوك.

2 - علاقة القيم التنظيمية بالاتجاهات والسلوك.

3 - علاقة التفاعل بين القيم الفردية والتنظيمية بالاتجاهات والسلوك.

4 - الخلاصة.

أولا: علاقة القيم الفردية بالاتجاهات والسلوك: يبين الجدول (2) القيم الغائية والوسائلية التي لها ارتباط أو أكثر مع المتغيرات التابعة. ومما يلاحظ في الجدول

بصورة عامة أن العلاقة ضعيفة ومعقّدة. ويمكن أن نستخلص من نتائج هذا الجدول عدّة نقاط منها:

(1) وجود عدد قليل من القيم التي أظهرت علاقة بالاتجاهات والسلوك.

(2) ان هذه العلاقة تبقى ضعيفة لا تتعدّى في غالب الأحيان 0,20.

(3) ان طبيعة العلاقة مع الاتجاهات والسلوك تتغير بتغير نوع القيم وهذا يتفق مع الفرض الثاني. فكما نلاحظ نجد أن قيمة المساواة ترتبط سلبا مع كل من الالتزام والدوافع في حين نجد أن قيمة المساواة ترتبط ايجابيا بهذين المتغيرين. وأخيرا ليست هناك مجموعة موحدة من القيم ترتبط بكل الاتجاهات والسلوك فمجموعة القيم التي ترتبط بالالتزام تختلف عن القيم التي ترتبط بالدوافع.

جدول (2)

معامل الارتباط بين القيم الفردية والاتجاهات والسلوك

القيم	الرضا	الالتزام	الدوافع	الأداء	الحضور
التحصيل			**016		
تأمين المستقبل					*0,13
علاقات جيدة			*0,10		
المساواة		**0,15	*0,14		
الحرية		**0,15-	*0.09-		
المتعة			**0,15-	**0,13-	
الاحترام الذاتي				**0,15	
حياة مريحة			**0,18-	*0,10-	
منضبط					*0,11
كفء				**0,14	
مرح		**0,14-	*0,11-	*0,12	
مطيع	**0,17	***0,20			*0,11

* ح = < 0,05، ** = < 0,01، *** < 0,001 حيث ح احتمال الخطأ أو الدلالة الاحصائية.

- **علاقة القيم الفردية بالدوافع**: - وبالمثل نجد أن طبيعة علاقة القيم بدوافع الفرد تتوقّف على نوع القيم، وكما يمكن أن نتوقّع فإن النتائج تشير إلى أن الأفراد الذين يتميزون بدوافع مرتفعة هم الذين يعطون الأولوية للتحصيل والعلاقات والمساواة، أما الذين يتميزون بدوافع منخفضة فهم الذين يعطون الأولوية للحرية والمتعة والمرح والحياة المريحة.

- **علاقة القيم بالرضا**: - تشير النتائج إلى أن الرضا العام أقل ارتباطا بالقيم من المتغيرات الاخرى وكما يبدو فإن الذين يشعرون بالرضا هم الذين يعطون الأهمية للطاعة فقط. وقد يرجع سبب هذا الضعف إلى أن الرضا العام مركّب من عدّة أبعاد بعضها يرتبط مباشرة بالقيم والحاجات، وبعضها الآخر لا يرتبط بها. وعليه، فعندما نتفحّص علاقة القيم بأبعاد الرضا نجد أن هناك مجموعة من القيم المرتبطة بالابعاد المختلفة للرضا. فمثلا يشير جدول (3) إلى :

أن قيمة التحصيل ترتبط ايجابيا بالعمل، وهذه النتيجة والنتيجة التي تتعلق بارتباط التحصيل بالدوافع تدّعم نظرية Mc Clelland (1961) التي ترى أن ذوي الحاجة العالية إلى التحصيل يتميزون بدوافع مرتفعة، وأنهم يستمدون رضاهم من عملهم. ويلاحظ أن قيمة الحرية ترتبط سلبا مع الرضا عن العمل. ولعل هذا يفسر أنٍ الذين يعطون الاولوية للحرية ينظرون إلى العمل على أنه يقيد حريتهم. ويبدو من هذه النتائج أن المبدعين لا يحبون العلاقات الاجتماعية وقد يرجع ذلك إلى أنها تحول بينهم وبين تحقيق إنجازاتهم الابداعية. ولعل هذا ما يفسر تصريحات المبدعين في تفضيلهم للانفراد في أماكن هادئة خالية من العلاقات.

- **علاقة القيم الفردية بالالتزام التنظيمي**: يتضح من نتائج (جدول 3) أن الارتباطات الموجبة والسالبة بين القيم والالتزام تتوزّع تقريبا بالتساوي. فمثلا يلاحظ أن قيمة المساواة والطاعة ترتبطان ايجابيا في حين نجد أن قيمة الحرية والمرح ترتبطان سلبيا. ومن هنا يمكن القول أن الملتزمين بأهداف المؤسسة هم: (1) الذين يعطون أهمية أكبر لقيمة المساواة حيث يتميز أصحابها بأنهم ربما كانوا أقل أنانية وأكثر عدلا في تعاملهم مع الآخرين، وأنهم يرون المؤسسة التي يشتغلون فيهاعلى أنها شريك معنوي يجب تطبيق المساواة معه لتحقيق أهداف الاثنين معا (2) الذين يعطون أهمية أكبر للطاعة التي تعكس ولاء الفرد وامتثاله لاهداف المؤسسة. أما الذين لا يلتزمون بأهداف المؤسسة فهم: (1) الذين يفضلون الحرية أو عدم التقيد بالقوانين والاجراءات التنظيمية (2) الذين يميلون إلى المرح والابتهاج.

جدول (3)

معاملات ارتباط بيرسون بين بعض القيم الفردية وأبعاد الرضا

أبعاد الرضا القيم	المؤسسة	العمل	العلاقات	الحيـاة عامة	التقدم في العمل
التحصيل		*0,10			
التطور	*0,12				
المستقبل					*0,12
المساواة			*0,11		
الحرية		*0,11			
الاحترام الذاتي	*0,10-				
حياة نشيطة	*0,12-				
حياة مريحة	*0,09-				
مبدع			*0,11-		
مخلص					*0,13-
مطيع	*0,14	*0,19		*0,16	

-,01 > = **, 0,05 > = *

– **علاقة القيم بالأداء**: يلاحظ أن القيم التي ترتبط سلبا بالدوافع ترتبط سلبا أيضا بالأداء. فالقيم مثل المتعة والحياة المريحة والمرح لها علاقة سلبية قوية مع الأداء، وبالمقابل نجد فقط أولئك الذين يعطون الأولوية لاحترام الذات والكفاءة يتميزون بأداء مرتفع.

– **القيم الفردية والتغيب**: كما يمكن أن نتوقع، فإن القيم التي لها علاقة ايجابية قوية بالحضور هي ضمان المستقبل والانضباط والطاعة. وهذه القيم لها دلالة معنوية قوية. فالأفراد الذين يهتمون بتأمين المستقبل يمكن القول إنهم يتخوفون من الطرد من العمل نتيجة للتغيب أو التأخر في العمل، وعليه فإنهم يحاولون تجنب أي تغيب أو تأخر يمكن أن يهدد أمن مستقبلهم، أما قيمتا الانضباط والطاعة فانهما ترتبطان ببعضهما بعضا. فالذين يعطون الاهمية للانضباط يعطون الاهمية أيضا

للطاعة وكلاهما يتعلّق بالولاء والامتثال. ويبدو أن الذين لا يلتزمون الحضور أو الذين يتغيبون ويتأخرون عن العمل هم أولئك الذين يعطون الأولوية للمرح.

ومجمل القول فإن الفرض المتعلق بتوقع وجود علاقة بين القيم الفردية من جهة وبين الاتجاهات والسلوك من جهة أخرى قد تحقّق، ولو أن هذه العلاقة تبقى ضعيفة في معظمها. ويمكن أن نعزو هذا الضعف في الفرض الثالث إلى بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تتوسط هذه العلاقة كالسن والجنس والأجر. ولقد تحقق هذا الفرض جزئيا حيث أظهرت نتائج معامل الارتباط الجزئي الذي يسمح بعزل هذه المتغيرات الدخيلة أن الأجر كان من العوامل الرئيسة في توسط العلاقة بين القيم والاتجاهات والسلوك. ولقد ظهر مرارا مع معظم المتغيرات التابعة.

ومن الملاحظات التي تجدر الاشارة إليها أن علاقة القيم بالاتجاهات تظهر أقوى وأكثر تكرارا من علاقتها بالسلوك، وأن الاتجاهات بدورها تظهر أكثر ارتباطا بالسلوك كما يوضح ذلك الجدول (4)، هذا ما يؤكد التسلسل التالي: «القيم - الاتجاهات - السلوك»، حيث تعد القيم أكثر مركزية وعمومية حيث ترتبط مباشرة بالاتجاهات التي تعد من جهة تعبيرات للقيم ومن جهة أخرى أكثر تحديداً وارتباطا بالسلوك، وعليه فإن الاتجاهات تلعب دورا رئيسيا في توسط العلاقة بين القيم والسلوك، وإذا أخذنا على سبيل المثال قيمة التحصيل التي تعد أساسية في شخصية الفرد التي قد تعني التحصيل والانجاز في مهام متعددة فإن علاقتها تكون قوية بالدافع كالاتجاه الذي يعد أكثر تحديدا وارتباطا بالسلوك وبالتالي تكون علاقته بالسلوك أقوى من قيمة التحصيل.

جدول (4)

معامل ارتباط بيرسون بين الاتجاهات والسلوك

الاتجاهات	السلوك	
	الأداء	الحضور
الرضا	***0,23	**0,16
الالتزام التنظيمي	***0,25	**0,15
الدوافع	***0,42	***0,35

** = ح < 0,01   *** = ح < 0,001

ثانيا: علاقة القيم التنظيمية بالاتجاهات والسلوك: تشير النتائج المستخرجة إلى تدعيم قوي لفروض البحث (الفرض الرابع. والخامس) القائلة بأن هناك ارتباطا بين القيم التنظيمية والاتجاهات والسلوك وان هذه العلاقة ترتبط بنوع القيم. وكما يتضح من جدول (5) فإن العلاقة بين القيم التنظيمية المتمثّلة في التشجيع، التركيز على الاهداف، الانضباط، النمط الحر تبدو قوية مع معظم الاتجاهات والمتغيرات السلوكية. ولو أن هذه العلاقة تميل لأن تكون أعلى مع الاتجاهات عنها مع المتغيرات السلوكية، ويمكن ترتيب أبعاد القيم التنظيمية حسب قوة علاقتها حيث تحتل قيم التشجيع المرتبة الأولى، تليها قيم التركيز على الهدف ثم الانضباط وأخيرا النمط الحر.

جدول (5)

معامل ارتباط بيرسون بين القيم التنظيمية والمتغيرات التابعة

المتغيرات التابعة	القيم التنظيمية			
	القيم التشجيعية	التركيز على الهدف	الانضباط	النمط الحر
الرضا عن المؤسسة	***0,59	***0,41	**0,17	***0,24
الرضا عن العمل	***0,49	***0,29	**0,17	**0,18
الرضا عن الحياة العامة	***0,42	***0,18	0,08	**0,14
الرضا عن العلاقات الاجتماعية	***0,20	***0,15	**0,14	0,04
الرضا عن التقدم في العمل	***0,31	***0,27	*0,10	**0,14
الرضا العام	***0,59	***0,38	**0,18	***0,22
الالتزام التنظيمي	***0,48	***0,41	***0,26	**0,17
الدوافع	**0,14	***035	0,08	0,02
الأداء	**013	***025	***020	0,00
الحضور	**0,11	***0,25	**0,18	0,01

* = < 0,05، ** = < 0,01، *** = < 0,001

– **قيم التشجيع**: ان قيم التشجيع التي تشمل بنودا تهتم بسعادة العمال وكفاءتهم ومواهبهم وبتشجيعهم على مناقشة مشاكلهم وتقديم اقتراحاتهم ترتبط ارتباطا قويا وايجابيا مع جميع أبعاد الرضا والالتزام غير أن درجة العلاقة تنخفض نسبيا مع الدوافع والمتغيرات السلوكية، وهذه النتيجة تدعم النتائج التي توصل اليها

Fredlander and Margulies (1969) والتي تشير إلى أن الجو التنظيمي المتميز بالتدعيم (التشجيع) من أهم محددات الرضا. وكما وجد Fredirickson في Litwin and Stringer, (1998) أن الجو التنظيمي الذي يهتم بابداع العمال ومواهبهم يؤدي إلى انتاجية عالية.

- **قيم التركيز على تحقيق الأهداف**: ويتضح من النتائج أن بعد التركيز على الأهداف جاء أيضا في المرتبة الأولى من حيث عدد الارتباطات ذات الدلالة المعنوية، إلا أنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة العلاقة حيث يبلغ متوسط الارتباطات 0,30 مقارنة بمتوسط الارتباطات لقيم التشجيع التي تعادل 0,34، إلا أن بعد التركيز على الأهداف يتفوق على بعد التشجيع من حيث قوة العلاقة مع المتغيرات السلوكية (الأداء والحضور). فقوة العلاقة هذه تشير إلى أن المؤسسات التي تعطي أهمية لهذا البعد تميل لأن (1) تعطي أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف التنظيمية. (2) تتميز بدوافع قوية نحو التحصيل و (3) تهتم بالانتاج من خلال الاهتمام بالافراد الذي يحفز دوافع العمال. فنتيجة العلاقة بين هذا البعد والدوافع (= 0,35) التي تعدّ ذات دلالة معنوية عالية تدعم نتائج الابحاث السابقة، حيث وجد Cawsey في (Litwin and Stringer, 1968) أن الافراد الذين يدركون الجو التنظيمي الذي يشتغلون فيه على أنه يركز على الاهداف يقيمون أنفسهم على أنهم يتميزون بأداء مرتفع مقارنة بالذين يدركون بأنه أقل اهتماما بانجاز الاهداف.

- **قيم الانضباط**: جاء هذا البعد في المرتبة الثالثة من حيث عدد الارتباطات وقوة العلاقة مع المتغيرات التابعة. وتوضح النتائج المجدولة أن علاقة هذا البعد بالمتغيرات السلوكية تبدو أقوى نسبيا من علاقته بالاتجاهات. ويمكن تفسير هذا بأن المنظمات التي تعطي أهمية أكبر للانضباط تميل لأن تقدم مطالب محددة لأعضائها ولا تتردد في تطبيق نظام العقوبات على أي اهمال أو تكاسل أو خطأ. ومن الواضح أن الافراد الذين يدركون أن المؤسسة تعطي أهمية كبيرة للسلوك المنضبط يسجلون درجات مرتفعة على مقياس الأداء والحضور. ولكن هذا ربما لا يعني أنه ناجم عن دوافع قوية، ذلك أن علاقة هذا البعد بالدوافع تقارب الصفر (ر= 0,08)، وانما تجنبا للعقوبات الصارمة التي يمكن أن تمارس ضدهم فيما لو أساءوا الانضباط. وعليه فهم يشعرون بأنهم ينجزون أكثر ويتغيبون أقل لأنهم مطالبون بذلك وليس لأنهم مدفوعون عن رضا ومن تلقاء أنفسهم.

- **قيم النمط الحر** Laissez - allez values: إن النتائح التي توصل إليها هذا البحث تتسق تماما مع خصائص النظام الحر الذي لا يتميز بأي توجه وليس له

أولويات ولكن يترك الاشياء تمشي على هواها. ونجد تحت هذا النظام أن العمال يتميزون برضا مرتفع نحو مؤسستهم ما دامت هذه الأخيرة لا تقيد سلوكهم ولا تخضعهم لأي اجهاد أو ضغط سواء من طرف الوظيفة أو الرؤساء. في حين نجد أن أداءهم ومدى حضورهم في العمل يميلان لأن يكونا حدها الأدنى، وهذا راجع لعدم وجود نظام أو استراتيجية لمراقبة العمال ومكافآتهم بقصد تحفيزهم على زيادة الأداء وانضباطهم في الحضور. وهذه النتيجة تؤكد مرة أخرى نفي العلاقة أو على الاقل عدم استقرار العلاقة بين الرضا والأداء، وأن العمال الراضين عن مؤسستهم وأعمالهم ليسوا بالضرورة أعلى أداء من غير الراضين (Locke, 1976).

ورغبة في تفحص الاتجاهات أو التفاعلات الممكنة بين هذه الأبعاد والتي يمكن أن تضاعف من مساهمتها في التأثير على الاتجاهات والسلوك استعملنا تقنية الانحدار المتعدد التي تؤكد نتائجها مرة أخرى (انظر جدول 6). على أن قيم النظام الحر قد سقط من معادلة الانحدار وذلك لكونه (1) لم يظهر أية مساهمة معنوية لأي من المتغيرات التابعة وهذا سواء كبعد مستقل أو في ائتلافه مع الأبعاد الاخرى. (2) ان الاتحاد بين بعد التشجيع والتركيز على الاهداف أظهر أكبر مساهمة في الرضا العام ($ر^2 = 0,39$ ح<0,001) والالتزام التنظيمي ($ر^2 = 0,29$ ح < 0,001).

أما اتحاد بُعد التركيز على الأهداف مع الانضباط فإنه يساهم أكثر في رفع الأداء ($ر^2 = 0,12$ ح < 0,001).

جدول (6)

الانحدار المتعدد للقيم التنظيمة والاتجاهات والسلوك

القيم التنظيمية	الاتجاهات						السلوك			
	الرضا		الالتزام		الدوافع		الأداء		الحضور	
	$ر^2$	ح	$ر^2$	ح	$ر^2$	ح	$ر^2$	ح	$ر^2$	ح
التشجيع+ التركيز على الاهداف	0,39	0,001			0,29	0,001				
التركيز على الاهداف					0,25	0,001				
التركيز على الاهداف + الانضباط							0,12	0,001		
الانضباط									0,06	0,01

(1) $ر^2$ = مقدار التباين ح = احتمال الخطأ أو الدلالة الاحصائية.

ومن الملاحظ أن الأبعاد الثلاثة وائتلافاتها تتكامل في تأثيرها على الاتجاهات والسلوك وهذا ما قد يشير إلى أن هذه الأبعاد الثلاثة تكتسب أهمية كبيرة في زيادة فعالية المنظمات، إلا أنه يجب الاشارة إلى تجنب المبالغة في التركيز على الانضباط، وأن نظام الجزاء والعقاب يجب أن يستعمل بطريقة صحيحة وإلا فإنه سيعود بنتائج سلبية على فعالية المنظمة على المدى البعيد. وعلى الرغم من أن بعض نتائج الدراسات يشير إلى أن القيادة الاستبدادية تؤدي إلى زيادة في الانتاج عنها من القيادة الديمقراطية إلا أن نوعية العمل تبقى أحسن في القيادة الديمقراطية عنها من الأتوقراطية (Cartrwright & Zander, 1968)، ومع هذا يعد الانضباط من أهم العوامل الضرورية في نظام التحفيز في المنظمات ويرجع هذا إلى ثلاثة أسباب على الأقل كما يلي:

أولا: إن بعض الأفراد ينقصهم الانضباط الذاتي الضروري لسير العمل في المنظمة بطريقة فعالة ومنسجمة.

ثانيا: إن الأفراد يتميزون بالعاطفية والعقلانية في آن واحد، وهم عادة مدفوعون لتحقيق أهداف متضاربة وأنهم تعلموا اشباع حاجاتهم بطرق قد تكون في بعض الأحيان مضرة بالمنظمة وبالموظفين الآخرين.

ثالثا: ان بعض الموظفين يدركون توقعات رؤسائهم بأنها غير معقولة وغير عادلة، ونتيجة لهذا الادراك الخاطىء فإنهم يقررون تجاوز قوانين العمل. وقد صرح McGregor أحد اعمدة العلاقات الانسانية عند مغادرة المعهد الذي كان رئيسا له قائلا:

> «كنت أعتقد مثلا أن القائد يمكن أن يعمل بنجاح كمستشار في منظمته، وكنت أظن أنني أستطيع تجنب تقمص شخصية المدير... كنت أظن أنني أعمل بطريقة سوف تجعل كل واحد يحبني وأن العلاقات الانسانية سوف تقضي على كل نزاع أو خلاف. وقد مضى على هذا الاعتقاد عدة سنوات لكن في النهاية بدأت أدرك أن القائد لا يستطيع تجنب ممارسة السلطة بقدر ما يستطيع تجنب المسؤولية لما يحدث لمنظمته» (Handy, 1976).

فهذا التصريح يتضمن تقريرا على أنه ليس كل الناس يلتزمون بأهداف

وإجراءات العمل، وأنه ليس كل الناس ناضجين ومنضبطين ذاتيا لدرجة تصبح الاجراءات الانضباطية غير ضرورية. وعليه فإن السير الفعال للمنظمة يتطلب الاستعمال الفعال لاجراءات الانضباط ولاسيما استعمال الانضباط الوقائي وتشجيع العمال على الامتثال للمعايير والقوانين. ويذكر Davis (1981) أن الاجراءات الانضباطية الفعالة يجب أن تكون (1) مرفقة بانذار (2) فورية (3) ثابتة (4) موضوعية.

ثالثا: علاقة التفاعل بين القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الاتجاهات والسلوك: بعد أن تناولنا علاقة كل من القيم الفردية والتنظيمية بالاتجاهات والسلوك، نتناول في هذا القسم التفاعل بينهما وعلاقة ذلك بالاتجاهات والسلوك، والهدف هو فحص الفرد القائل بأن التفاعل بين القيم الفردية والتنظيمية على الاتجاهات والسلوك تؤثر أكثر من التأثيرات الرئيسة مستقلة. وهذا يعني وجود ثلاثة احتمالات: (1) ان تأثير القيم الفردية على الاتجاهات والسلوك أكبر من تفاعلهما مع القيم التنظيمية، (2) أن تأثير القيم التنظيمية أكبر من تفاعلها مع القيم الفردية و (3) أن التفاعل بينهما أكبر من التأثيرات الرئيسة مستقلة. وتجدر الاشارة إلى أن درجة التأثير هنا تقاس بمقدار التباين الذي يؤثر فيه كل متغير من المتغيرات المستقلة على كل متغير من المتغيرات التابعة. وقد استعمل لهذا الغرض اسلوب تحليل التباين والانحدار المتعدد، ونكتفي هنا بعرض نتائج الانحدار المتعدد. ونشير أولا إلى أنه ينبغي التزام الحذر في تأويل هذه النتائج وذلك لسببين على الأقل: **أولهما** مدى حساسية وتعقد اسلوب الانحدار المتعدد، **وثانيا** تعدد وتعقد متغيرات البحث. تتكون معادلة الانحدار من 22 قيمة من القيم الفردية و 4 أبعاد من القيم التنظيمية، وتكون عملية التفاعل من الدرجة الاولى بحيث تتفاعل كل قيمة من القيم الفردية الـ 22 بطريقة تضاعفية (Multiplicatively) مع كل بعد من الأبعاد التنظيمية الاربعة. والجدول (7) يلخص أولا مقدار التباين الذي تؤثر به كل من القيم الفردية وعددها 22 موحدة والأبعاد التنظيمية الاربعة (التأثيرات الرئيسة) وتفاعلهما (القيم الفردية x القيم التنظيمية) على المتغيرات التابعة.

جدول (7)

مقدار التباين الذي تؤثر فيه كل من القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلهما على الاتجاهات والسلوك

المتغيرات التابعة	القيم الفردية التباين (ر^2)	القيم التنظيمية التباين (ر^2)	القيم الفردية x القيم التنظيمية التباين (ر^2)
الرضا	0,02	***0,39	0,09
الالتزام	**015	***029	***0,20
الدوافع	**0,16	***0,25	***0,18
الاداء	0,06	*0,12	**0,15
الحضور	0,02	0,05	0,02

* ح < 0,05 ** ح 0,01 *** ح < 0,001

وكما يلاحظ من الجدول فإن النتائج تدعّم جزئيا فقط الفرض القائل بتفوق التفاعل على التأثيرات الرئيسة مستقلة. وأن نسبة التباين التي يفسرها التفاعل تفوق تلك التي تفسرها القيم الفردية، غير أننا لا نجد إلا حالة واحدة فقط من ست حالات يظهر فيها تفوّق التفاعل على القيم التنظيمية. ان نسبة التباين المنسوبة إلى القيم التنظيمية تتفوّق على القيم الفردية والتفاعل معا. وهذه النتيجة تدعم كثيرا وجهة نظر البيئيين أكثر من وجهة نظر الفرديين والتفاعليين في تفسير اتجاهات الأفراد وسلوكهم. لكن هذا لا يعني أن القيم التنظيمية تحدّد السلوك بطريقة (سكينر) التي تؤكد على أن السلوك هو نتيجة للمؤثرات الخارجية وأن لا دخل للخصائص الفردية فيه، ذلك لأن البيئة في حد ذاتها محدّدة - شخصيا Person-Specific (Bowers,1973) أي أن البيئة أو المثيرات الخارجية ما هي الا ما يراه الفرد أو يدركه. وقد تأكد من تجارب الادراك أنّ تفسير الفرد للمثيرات الخارجية يتأثر بقيم الفرد ومشاعره (Bruner,1954). وعليه فإن أي مثير خارجي يمكن أن يفسر بطرق مختلفة من طرف عدّة أفراد لكن يبدو أن هناك عدّة أسباب وراء ضعف القيم الفردية في التنبؤ بالاتجاهات والسلوك والتي ترجع في معظمها إلى الطريقة المستعملة لقياس القيم الفردية المتمثلة في طريقة الترتيب:

1 - إن طريقة الترتيب تتطلب من الفرد أن يرتب عددا من القيم في اطار مغلق ومحدّد وعليه فإنه من الممكن أن نجد أن الفرد الذي ليس له قيم قوية قد

يرتب القائمة بنفس الطريقة التي يرتبها فرد آخر يتميّز بقيم قوية. وهذا يعني أن الفرد المتميز بنظام قيم غير ناضج وغير متميز ربما لا يمكن تمييزه عن فرد آخر له نظام قيم ثابت ومتناسق (Kitwood, 1978).

2 - إن طريقة الترتيب ربما لا تقيس ما يسمى بالقيم الحقيقية (الفعلية) وإنما تقيس ما يسمى بالقيم المعتنقة أو المعتقدة Espoused Values. وفي هذا المجال يشير Argyris and Schon (1974) إلى أن هناك فرقا بين القيم المعتقدة والقيم الحقيقية في تأثيرها على السلوك.

> «عندما يسأل الفرد حول الطريقة التي يسلك بها تحت بعض الظروف فإن الجواب الذي يعطيه مستمد من قيمه المعتقدة للفعل في تلك الوضعية.. لكن النظرية التي تحكم أفعاله هي ما يسمى بنظرية الاستعمال أو قيم الاستعمال التي قد تنطبق أو لا تنطبق على القيم أو النظرية المعتقدة. والفرد قد يشعر وربما لا يشعر بعدم المطابقة بين النظريتين».

فعلى سبيل المثال قد نجد شخصاً يؤمن بالمساواة ويعطيها أهمية كبيرة كقيمة سامية في حياة الناس، لكن عندما يكون في موقف معين يتطلب تطبيق هذا المبدأ قد نجده يسلك سلوكاً أنانيا مضاداً لما كان يؤمن به. ومع ذلك يبقى هذا التمييز بين القيم المعتقدة والمستعملة صحيحاً فقط في حالة ما إذا كان نظام القيم لدى الأفراد هشا وسريع التغير وغير متناسق. بحيث تصبح المثيرات الخارجية تهيمن على سلوكه. أما إذا كان نظام القيم قويا وثابتا نسبيا ومتمايزا فإن تأثير القيم على السلوك يكون كبيرا.

3 - تعد القيم وحدات أساسية في شخصية الفرد وتتميز بالعمومية أو الشمولية وهي حينئذ ترتبط بأكثر من اتجاه وبأكثر من سلوك. وهي بالتالي قد يكون لها ارتباط قوي بسلوك معين وضعيف بسلوك آخر. وقد يكون ارتباطها قويا بالاتجاه وضعيفا بالسلوك. فعلي سبيل المثال قد نجد من يؤمن بالحقوق المدنية ويعطيها أهمية كقيمة اجتماعية مهمة في المجتمع، وقد نجد اتجاهه ايجابيا نحو منح الحقوق المدنية لبعض الجماعات الهامشية كالسود في أمريكا مثلا، ولكنه قد يرفض المشاركة الفعلية في مسيرة السود التي تطالب بالحقوق المدنية لهم. وبالمثل قد نجد شخصا يؤمن بنفس القيمة ولكنه يسلك سلوكين متضادين.

فهو قد يشارك في مسيرة النساء التي تطالب بالحقوق المدنية ولا يشارك في مسيرة السود. ومن هنا يتضح أن علاقة القيم بالاتجاهات والسلوك علاقة معقدة وتتطلب مقاييس دقيقة ومتعددة.

وبالاضافة إلى ما سبق فإن تأثير القيم في السلوك يتوقف على قوة الحاجات من جهة وهذا لارتباط القيم بالحاجات. ومن جهة أخرى يتوقف على الظروف الخارجية وقوتها. فالشخص الذي يعطي أهمية كبيرة للحرية وهو يشعر في الوقت نفسه أنه محروم منها فإنه سوف يسلك سلوكاً لتحقيق حريته يكون أقوى من نظيره الذي لا يعطي أهمية كبيرة لقيمة الحرية. وهذا ينطبق على الأفراد كما ينطبق على المجتمعات فهناك شعوب حاربت الاستعمار حربا شرسة من أجل انتزاع حريتها، وشعوب أخرى بقيت تنتظر حتى جاءتها الحرية والاستقلال بفعل الضغوط الدولية والانفراج الدولي، وما الفرق بين الاثنين إلا أن الاولى تعطي أهمية أكبر للحرية من الثانية. ورغم هذا توضح نتائج الانحدار المتعدد وجود مجموعة من القيم الفردية التي تتفاعل مع القيم التنظيمية لتؤثر سلباً أو إيجاباً على الاتجاهات والمتغيرات السلوكية. فعلى سبيل المثال يتضح من جدول (8) أن قيمة الطاعة تتفاعل مع قيمة التركيز على الأهداف لتؤثر ايجابا على الرضا، في حين نجد نفس القيمة الفردية عندما تتفاعل مع النمط الحر فإنها تؤثر سلباً على الرضا.

وهذه النتيجة ذات دلالة معنوية كبيرة يجب أخذها بعين الاعتبار عند احداث أي تغيير في نمط التسيير أو الاشراف. فكما تشير هذه النتيجة إلى أن الذين يعطون أهمية للطاعة يشعرون بعدم الرضا في جو يترك الحرية المطلقة للأفراد في التعامل مع أعمالهم. وهذا يعود ربما إلى: (1) كون هؤلاء تربوا وتعوّدوا على تسلم الأوامر في كل صغيرة وكبيرة، الشيء الذي لا يوجد في النمط الحر الذي يشترط فى أعضائه وخصوصاً اتخاذ المبادرات التلقائية التي تنقص هؤلاء الذين تعودوا على الطاعة وانتظار الاوامر لأداء أعمالهم و (2) كون هؤلاء تربوا وتعودوا على إعطاء الأوامر في كل صغيرة وكبيرة، فالمدير الذي تعوّد على اعطاء الأوامر والذي يفرض عليه العمل في جو يعطي الحرية للأفراد في أعمالهم قد يشعر بالتذمر نتيجة للقيود التي يفرضها عليه هذا الجو، والتي تحول دون تنفيذ رغبته في اصدار الأوامر واعطاء التعليمات وبعبارة أخرى نتيجة لعدم اشباع رغبته في تطويع الآخرين. وعليه فإن الفرد العامل الذي تعوّد على الطاعة وتسلم الأوامر ربما لا يكون فعالا في الجو التنظيمي الديمقراطي الذي يترك المبادرة للأفراد، وبالمثل

جدول (8)

أثر التفاعل بين القيم الفردية والتنظيمية على المتغيرات التابعة

تفاعل القيم الفردية مع القيم التنظيمية	الرضا		الالتزام		الدوافع		الأداء		الحضور	
	بيتا[1]	ح[2]	بيتا	ح	بيتا	ح	بيتا	ح	بيتا	ح
الطاعة × التركيز على الهدف	0,15	0,001	0,10	0,001						
الطاعة × النمط الحر	0,54-	0,01								
المساواة × الانضباط			0,18	0,02	0,25	0,001				
الطاعة × التشجيع			0,79	0,01						
الاحترام الاجتماعي × التركيز على الهدف			0,16	0,03						
التحصيل × النمط الحر					0,25	0,003				
تأمين المستقبل × الانضباط					0,23	0,01				
الكفاءة × النمط الحر					0,19	0,03				
علاقات جيدة × الانضباط					0,16	0,03				
الاحترام الذاتي × التركيز على الهدف							0,93	0,004		
تأمين المستقبل × التركيز على الهدف							0,23	0,005	0,17	0,04
علاقات جيدة × النمط الحر							0,21	0,008		
لاحترام الذاتي × الانضباط							0,64-	0,04		

[1] تشير بيتا Beta إلى المعامل المعياري للانحدار، وهي تعكس أثر الفرق في الانحراف المعياري في المتغير المستقل على الانحراف المعياري في المتغير التابع. نلاحظ مثلا أن انحرافاً معيارياً واحدا في المتغير الطاعة × النمط الحر يحدث فرقا مقداره -54.ب في الرضا، وهذا عند مستوى دلالة احصائية 0,01 أي أن التفاعل بين الطاعة والنمط الحر يؤثر سلبا على الرضا.

[2] ح = احتمال الخطأ.

فإن المدير التسلطي الذي تعود على اصدار الأوامر وتطويع الآخرين ربما لا يكون فعالا وربما لا يستطيع التكيف مع الجو الديمقراطي الذي لايسمح باستعمال الاساليب التسلطية في ادارة الأفراد. ويمكن تفسير بقية التفاعلات الاخرى بنفس الطريقة حسب اشارة السالب أو الموجب، فالاول يشير إلى تأثير سلبي والثاني إلى تأثير ايجابي.

وتجدر الإشارة إلى أن قوة تأثير التفاعل تحدث عندما تكون التأثيرات الرئيسة ضعيفة، فعلى سبيل المثال نلاحظ في الجدول أن تفاعل قيمة الاحترام الذاتي تتفاعل مع بعد الانضباط في التنظيم لتؤثر سلبا في الأداء والذي يمكن تفسيره بأن الذين يعطون أهمية كبيرة للاحترام الذاتي يشعرون بالتذمر في جو تنظيمي يتميز بالانضباط ويشعرون بانتقاص كرامتهم عندما يجدون أنفسهم مجبرين على الامتثال للأوامر والتنفيذ الحرفي لاجراءات العمل. وكوسيلة لرد الاعتبار واثبات الذات فإنهم يقومون بتخفيض مستوى أدائهم. لكن ماذا يمكن أن يحدث فيما لو ازدادت اجراءات الانضباط ووضعت معايير محدّدة لتقييم الأداء ان أي ضعف في الأداء يعرّض صاحبه لعقوبة الطرد. وماذا يمكن أن يحدث فيما لو لم يستطع هذا الفرد التخلّي عن عمله، الجواب طبعا الامتثال لهذه الاجراءات ورفع مستوى أدائه الذي لم يكن نتيجة للتفاعل التلقائي بين قيمه وقيم التنظيم وانما نتيجة للتأثير الكبير للجو التنظيمي الصارم.

وعليه فكلما كانت التأثيرات الرئيسة قوية انخفضت قوة التفاعل، وأن وجود تفاعل يعني ضعف التأثيرات الرئيسة أو اعتدالها.

الخلاصة

تناول هذا البحث علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلهما مع الاتجاهات (الرضا، والالتزام التنظيمي والدوافع) والسلوك (الأداء والحضور في العمل). وقد تعرّض بداية وباختصار إلى الاسس النظرية للموضوع حيث أشير إلى التناقض القائم في بحوث علم النفس التي مازالت تتميّز بواحدية الجانب في تفسيرها للسلوك الانساني. فهى امّا فردية ترى أن الخصائص الداخلية للفرد هي المؤثرات الرئيسة في السلوك، وامّا بيئية ترى أن السلوك الانساني نتيجة للمؤثرات الخارجية، وهذا رغم نمو الاتجاه التفاعلي الذي حاولنا توضيح أهميته في تحديد سلوك الفرد. كما تعرّض المقال إلى مفهوم القيم الفردية كخصائص أساسية في شخصية الفرد ومدى تأثيرها في سلوكه، ثم إلى مفهوم القيم التنظيمية كخصائص ثابتة نسبيا تعكس الجو الداخلي

للمنظمة. واستعرض المقال نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة أولا بعلاقة القيم الفردية والتنظيمية بالاتجاهات والسلوك، وثانيا بالاجابة عن التساؤل فيما إذا كان التفاعل بينهما أكثر تأثيرا في الاتجاهات والسلوك من التأثيرات الرئيسية مستقلة. وقد بيّنت النتائج أن علاقة القيم الفردية بالاتجاهات والسلوك ضعيفة ومعقدّة وهذا بسبب: (1)أن القيم وحدات أساسية في شخصية الفرد ترتبط بأكثر من اتجاه وبأكثر من سلوك. (2) وجود عوامل أخرى تتوسط هذه العلاقة كالجنس والسن ومستوى التعليم والأجر بالاضافة إلى الاتجاهات والمثيرات الخارجية. (3) ونظراً لمركزية القيم فإن مقاييس الترتيب ربما لا تستطيع الكشف عن النظام الحقيقي لقيم الفرد. ومع هذا توضح النتائج وجود 13 قيمة من 22 لها علاقة ايجابية أو سلبية بالاتجاهات وقيم ذات علاقة ايجابية أو سلبية بالمتغيرات السلوكية.

أما القيم التنظيمية التي اختصرت عن طريق التحليل العاملي إلى أربعة أبعاد فقد أظهرت علاقة ايجابية مرتفعة بكل الاتجاهات والمتغيرات السلوكية حيث احتلّت قيم التشجيع التي تعطي أهمية للفرد وكفاءته المرتبة الأولى من حيث عدد الارتباطات وقوتها، تليها قيم التركيز على تحقيق أهداف المؤسسة ثم الانضباط، وأخيرا قيم النظام الحر التي أظهرت علاقة ضعيفة جداً وأحيانا منعدمة مع معظم المتغيرات التابعة باستثناء الرضا. وأظهرت النتائج أن الجمع بين قيم التشجيع والتركيز على الهدف يساهم أكثر في الرضا والالتزام التنظيمي، وأن الجمع بين التركيز على الهدف والانضباط يساهم أكثر في الأداء.

وفيما يتعلّق بالفرض المتعلق بتفوّق التفاعل بين القيم الفردية والتنظيمية في تأثيره على المتغيرات التابعة عن التأثيرات الرئيسة مستقلة فإنه تحقّق جزئيا فقط، ذلك أن التفاعل أظهر تفوقا على القيم الفردية فقط، حيث أظهرت القيم التنظيمية تفوّقا في خمس حالات من ست على التفاعل. وهذا ربما يدعم وجهة نظر البيئة التي ترى أن السلوك يتحدد أكثر بالمؤثرات الخارجية. وما يمكن أن نستخلصه من هذا أن تفوق التفاعل لا يحدث في حالة ما إذا كانت التأثيرات الرئيسة قوية، وأن وجود التفاعل يعني أن التأثيرات الرئيسة ضعيفة أو معتدلة.

الهوامش

(1) يشكر المؤلف السادة تعزيبت وأمالي على ترجمة المقاييس إلى العربية، وبوشرف ويخلف على الترجمة العكسية لها.

المصادر العربية

مقدم عبدالحفيظ

1991 «القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري: دراسة مسحية» حوليات جامعة الجزائر، عدد 6 (1)، 9 - 23 .

المصادر الأجنبية

Argyris, C.
1957 Personality and organization. New York Harper.

———
1964 Integrating the individual and the organization. NewYork Wiley.

Argyris, c. and Schon, D.A.
1974 Theory in practice: Learning Professional effectiveness. San Fransisco Jossey-bass.

Bakke, W. E.
1953 The fusion proces. Yale University Labour and Management Centre.

Borman, W. C.
1983 "Implications of personality theory and research for the rating of perfomance in organization", pp 130 - 165 in landy, F. et al. (Eds.) Perfomance mesurement and theory. London: Lawrence Elbaum Association Publishers.

Bowers, K. S.
1973 "Situationism in psychology". pschological Review 80 (S).

Bruner, J. S and Tagiuri R.
1954 "The perception of peopels", 634 - 654 in lindzey, C. (Ed) Handbook of social psychology. Vol. 2 Reading MA Addison Wesley.

Cartwright, D. and Zander, A. (Eds)
1968 Group dynamics Reseach and theory. New York Harper and row.

Connor. P. E. and Becker, B. W.
1975 "Values and the organizations: Suggestions for research". Academy of management Journal 18. 550 - 561.

Cook, J. D. et al.
1980 The experience of Work. London Academic Press.

Davis, K.

1981 Human behaviour at work. New Delhi Tata McGraw-Hill Publishing Company.

England, G. W.

1967 "Personal value System of American managers" Academy of Management Journal 10.53-68.

Epstein, S.

1979 "The stability of behaviour on predicting most of the people much of the time". Journal of Personality and Social psychology, 37. 1097 - 1126.

Forehand, G. A.

1968 "On the interaction of persons and organizations", 129 - 158 in Tagiuri, R. and Litwin, G. H. Organizational climate. Cambridge Harvard University Press.

Friedlander, F. and Margulies, M.

1969 "Multiple impacts of organizational climate and individual value systems upon job satisfaction". Personnel journal, 22. 171 - 83.

Hackman J. R. and Suttls. J.

1977 improving life at work. Santa Monical California Good Year.

Handy, C. B.

1976 Understanding organizations. London Penguin books.

Kitwood, T.

1976 "Review of Rokeach Value Survey" in Buros, O.K. "The eighth mental measurement year book, vol. 1, New Jersy, the Gryphon press.

Kluckhohn, C.

1951 "Values and value orientations in the theory of action", 338 - 433 in Parsons, T. and Shils, E.A. (Eds) Toward a theory of action. Cambridge Harvard University Press.

Lammont W. D.

1955 The value judgement. Edinburgh University Press.

Levinson, H. Price C. R. manden, H. S. and Solley, C. M.

1962 Men management and Mental health. Cambridge Harvard University Press.

Likert, R.

1961 New patterns of management, New York Mc Graw-Hill.

Litwin, G. and Stringer, R.

1968 Motivation and organizational climate. boston Harvard University Press.

Locke, E. A.

1976 "The nature and causes of job satisfaction", 1297 - 1349 in Dunnette, M (Ed) "Handbook of industrial and organizational psychology". Chicago Rand Mc Nally.

Locke, E. A.

1983 "A new look at work motivation: Theory V", in franke, R. (Ed) The science of productivity. San francisco Jossey - Bass.

Mc Clelland, D.

1961 The Achieving Society, New York Van Nostrand.

Mischel, W.

1968 Personality and assessment. New York Wiley.

Mischel, W. and Peak, P.

1983 "in search of consistency: Replies to Epstein, Funder and Bern" Psychological Review 90, 394 - 402.

Mokadem, A.

1993 "Culture and organizational perfomance: A study of high and low performing firms". 129 - 158 in Mokadem, A. (Ed) Culture and Management. Proceedings of the international confrence held in Algeria, Algiers University.

Mumford, E.

1981 Work values and technology. London Nijhoff Martinus.

Oldham. E. R. and Hackman J. R.

1980 Job redesing, NewYork, Addison - Wesley Publishing Company

Patchen, M.

1970 Participation, Achievement and involvement in the job. New Jersy Prentice Hall..

Perry R. B.

1954 Realism of values A critique of Humane civilization. Cambridge Harvard University Press.

Peters, T. J. and Waterman, R. H.
1982 in search of excellece Lessons from America's best run companies. New-York Harper and Row.

Porter, L.W. et al
1974 "Organizational committment job satisfaction and turnover among psychiatric technicians". Journal of Applied psychology. 59.603 - 09.

Porter, L. W. and Smith f.j.
1970 "The etiology of organizational committment: A longitudinal study of the initial stages of the employee-organization reactions". unpublished paper Graduate School of Administration. University of California Irvin.

Rokeach, M.
1973 The nature of human values. New York the free press.

———
1979 Understanding human values. New York the Free Press.

Scott, W. A.
1965 Values and organization: a study of Fraternities and sororities Chicago Rand Mc Nally.

Sofer, C.
1972 Organization in theory and practice. London heinsman Educational Books.

Stagner, R.
1977 "On the reality of traits" The Journal of General Psychology. 96, 185 - 207.

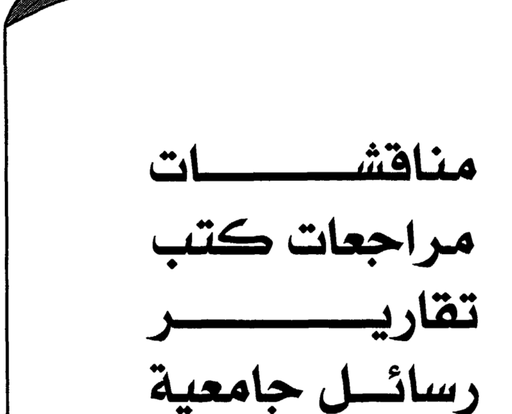
Steers, R. M.
1977 "Antecedents and outcomes of organizational committment". Administratives Science Quarterly, 22. 46 - 56.

Steiner G. A.
1975 Business and society. New York Random House.

Super. D. A. and Bohn M. J.
1971 Occupational psychology. London Tavistock institut

Trist, E. L.
1960 Socio - Technical System, London Tavistock.

استلام البحث سبتمبر 1992
اجازة البحث فبراير 1994



مناقشــــات
مراجعات كتب
تقاريــــــر
رســائل جامعية

عجز الميزانية وتحديد حد أدنى للأجور هل هناك تناقض؟

حسن يوسف علي
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

«تمر الكويت ومعها بقية دول الخليج هذه الأيام بأزمة اقتصادية مردها انخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه اقتصاديات هذه الدول اعتماداً كبيراً. وما من شك أن ذلك له تأثيره على الإيرادات ومن ثم عجز ميزانية الدول الخليجية وإذا لم تتخذ الخطوات اللازمة لخفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات أو كليهما معا فستكون هناك آثار سلبية على مستقبل هذه البلاد».

ما من شك أن القارىء قد تعرض لمثل هذه العبارات من قبل سواء بقراءتها في الجرائد والمجلات أو بسماعها في المذياع أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإعلام وحتى أصبحت صحتها غير مشكوك فيها، بل تكاد تكون من الأمور البديهية والمسلم بها. فهل يستقيم في مثل هذه الأجواء أن تكون هناك دعوة بتحديد حد أدنى للأجور في دولة الكويت وبقية دول الخليج مع العلم بأن هذا الحد الأدنى بالتعريف سيكون أعلى من المستويات الدنيا الموجودة حاليا؟. كاتب هذه السطور يدعى بأن تحديد حد أدنى للأجور في مثل هذه الأوقات بالذات سيكون له من الآثار الإيجابية على هذه المجتمعات ما يفوق الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنه سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وعلى الصعيدين المحلي والعالمي.

هذا ولنبدأ هذه المناقشة بنبذة عن ماهية الحد الأدنى للأجور ونعقب ذلك بتصور عن المنافع والتكاليف التي يمكن أن تنجم عن تطبيق مثل هذا الحد، وأخيراً ستتم مناقشة مدى استقامة هذه الدعوة في ظل ظروف عجز الميزانية.

1 - مع بداية الثورة الصناعية شهدت اوروبا العديد من مظاهر الاستغلال الإنساني التي تمثلت في تشغيل العمال عدداً أكبر من الساعات، وكذلك تشغيل

الأطفال دون الخامسة عشرة، هذا بالاضافة إلى وضع العمال من الرجال والنساء في أماكن للعمل غير صحية وفي بعض الأحيان غير إنسانية، مما أدى إلى انتشار الأمراض بين هؤلاء العمال. ومن ثم حدت هذه الأوضاع التي تميزت بأن يحصل أصحاب الأعمال على معظم الدخل القومي في البلد تاركين أقل القليل لطبقة العمال بأن يتنبأ الاقتصادي وعالم الاجتماع المعروف كارل ماركس بثورة العمال واحلال الشيوعية محل الرأسمالية. . . هذا كما تنبأ من قبله الاقتصادي المعروف توماس مالتوس - ولكن لأسباب مختلفة - بأن تتوازن الأجور في الأجل الطويل عند حد الكفاف. وإذا كانت هذه التنبؤات وغيرها لم تتحقق فإن أهم عامل ساعد على عدم تحققها هو ظهور النقابات العمالية التي أخذت على عاتقها المدافعة عن حقوق العمال، ومن ثم استطاعت هذه الطبقة أن تحصل على العديد من حقوقها وكان أبرزها تحديد حد أدنى للأجور يكفي المعيشة المتوازنة للعامل. مازالت الدول الغربية تطبق الحد الأدنى للأجور رغم نظام السوق الحر الذي تتبعه هذه الدول والذي يقضي بتدخل الدولة في أضيق الحدود بل انها ترفع هذا الحد بين الحين والآخر (وفي المتوسط أربع - خمس سنوات) ليتناسب مع مستويات الأسعار. فعلى سبيل المثال، الحد الأدنى للأجور في امريكا هو 3.85دولارات في الساعة لغير المدربين و 4.25 دولارات للمدربين على العمل ولا يجوز للعامل أن يحصل على الحد الخاص بغير المدربين لفترة تزيد عن ستة أشهر. هذا وهناك دعوات حالية في امريكا لزيادة هذا الحد رغم أن معدل التضخم لم يزد عن 2.8٪ سنويا تقريبا على مدار العقد الأخير في أمريكا.

2 ـ ما من شك أن دول الخليج .كنها أن تقضي على العديد من المظاهر والعادات الاجتماعية التي تعد ذات تأثير . سلبية على هذه المجتمعات، هذا كما أن اختلال التركيبة السكانية وعدم توجه ، مالة للقطاع الخاص واصرارهم على الالتحاق بالقطاع الحكومي يمكن أن يتغير في حالة فرض حد أدنى للأجور. هذا ويمكن تفصيل المزايا التي يمكن أن تنجم عن تحديد حد أدنى للأجور مع أخذ دولة الكويت كمثال فيما يلي:

أولا: لعله من المعلوم والمعروف في دولة الكويت أن راتب الخدم - ومن في حكمهم - لا يتعدى الأربعين ديناراً في كثير من الأحوال، ومعلوم أيضا أن عدد الشغالين والشغالات في الكويت قد تضخم إلى درجة كبيرة أصبحت تؤثر في السلوك الاجتماعي للأسرة. كما أصبح التواكل والاعتماد على الغير في أبسط الأشياء والتربية غير الصحيحة للنشء وتأثر الأطفال بالعادات غير الإسلامية بلغة

أخرى غير العربية، كلها من المشاكل الاجتماعية وأحيانا الأخلاقية التي نشأت في كنف تضخم أعداد الخدم، ومن ثم فإن وضع حد أدنى للأجور يمكن أن يكون وسيلة من وسائل معالجة هذه المشاكل. ذلك أن ارتفاع أجور الخدم إلى حد معقول (من 100 إلى 150 ديناراً شهريا مثلا) سيجعل العديد من الأسر تفكر جدياً في عملية استقدام الخدم وتشغيلهم، وما من شك أن قانون الطلب سيبدأ في التأثير في أعدادهم في مثل هذه الحالات[1].

ثانياً: تحديد حد أدنى للأجور سيتبعه بالضرورة اشراف الدولة على تنفيذ هذا الحد ومخالفة الأفراد الذين يوظفون عمالاً بأجر أقل من الحد الأدنى. وهذا يستتبع بالضرورة الغاء تراخيص مكاتب استقدام العمالة، ومن ثم تقوم الدولة بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول المصدر التي يتم جلب العمالة منها بحيث تقوم مكاتب عمل حكومية في هذه الدول بتنظيم هذه العملية. وذلك سيكون له أثره من حيث تحكم الدولة في أعداد العمال تحكماً مباشراً (مراعاة التركيبة السكانية)، وأيضا تتخلص دولة الكويت في هذه الحالة من السمعة السيئة اعلاميا والتي تصاحب قيام مثل هذه التجارب الوسيطة والتي تشبهها وسائل الإعلام الغربية بتجارات العبيد أو الرقيق ويتم استغلالها في تشويه صورة المجتمع الخليجي. . ولعل البرامج الإعلامية الغربية مملوءة بالقصص التي تساعد على ترسيخ هذه الصورة المشوهة للمجتمع الخليجي. . هذا ويلاحظ أن مكاتب التخديم واستقدام العمالة لا توجد في الدول المتقدمة المستوردة للعمالة، وأن أجهزة الهجرة والجنسية في هذه البلاد هي التي تنظم هذه العمليات.

ثالثا: وضع حد أدنى للأجور بالضرورة سيخفض من أعداد العمالة المستقدمة عند هذه الحدود الدنيا، ومن ثم سيكون هناك اتجاه لتصحيح خلل التركيبة السكانية الموجودة بحيث يقل عدد غير الكويتيين وتزيد نسبة المواطنين لاجمالي السكان (مواطنين ومقيمين). ولعل التخفيض سيكون بالضرورة في أعداد العمالة غير الماهرة والتي يمكن بجهود بسيطة من المواطنين والمقيمين الاحلال محلها. وهذا أيضا له أثره الإيجابي على أعلى خصائص الاعتماد على النفس وعدم التواكل والتي من المرغوب تعميقها في المجتمعات الخليجية.

رابعاً: انخفاض أعداد العمالة الفنية غير الماهرة وغير المتعلمة، والذي من المتوقع أن يصاحب وضع الحد الأدنى للأجور وسيتم تعويضه في حالات كثيرة بعدد من العمال أقل ولكن أكثر تقنية ومهارة وأكثر خبرة وأكثر تعليماً ومن ثم ستزيد نسبة السكان (المقيمين) المتعلمين بالمقارنة بغير المتعلمين. وما من شك أن ذلك له

أثره على نوعية التعامل مع هذه العمالة كما أن له أثره الإيجابي على نوعية الوعي الثقافي والفكري والذي يمكن أن يتأثر به المواطنون والمقيمون.

خامساً: عادة ما تكون العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة أكثر عرضة للاصابة بالأمراض أو الحوادث بالمقارنة بالعمالة الماهرة والمتعلمة ومن ثم فإن زيادة نسبة الأخيرة بالمقارنة بالأولى من شأنه التخفيف على المرافق الصحية والتي نراها تعج بالمرضى من العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة، وذلك بدون شك له أثره الإيجابي على جانب الميزانية أو خفض الإنفاق المرغوب في مثل هذه المرحلة الاقتصادية التي تمر بها دول الخليج بصفة عامة.

سادساً: ارتفاع الكفاءات والمهارات الفنية المتوقع والذي يصاحبه وضع حد أدنى للأجور سيكون له تأثيره بالضرورة على الإنتاجية المتوقع الحصول عليها من هذه العمالة، والتي يتوقع أن تؤثر بشكل إيجابي في الكفاءة الإنتاجية للمجتمع ككل وهذا هدف اقتصادي تسعى إليه كل الدول النامية. وجدير بالذكر أن انخفاض الكفاءة الموجودة حاليا بين العمال الوافدين يرجع إلى الأجر الضئيل الذي يحصلون عليه والفارق الضخم بين من يحصل على أربعين ديناراً مثلاً ومن يحصل على اربعمائة في أعمال تكاد تكون متشابهة. ومن ثم لا يصبح لدى العامل القابلية أو الاستعداد النفسي ويتوقع منه الاهمال ومحاولة التهرب من الأعمال التي يقوم بها أربعة أشخاص بينما هي لا تتطلب أكثر من شخص واحد. وهكذا يمكن أن يؤدي ارتفاع الأجر إلى تقليل أو تخفيض هذه العوامل التي من شأنها خفض الإنتاجية.

3- أما بالنسبة لعجز الميزانية في دول الخليج (والمقدر بحوالي 40٪ من الإيرادات في دولة الكويت) فإن وضع حد أدنى للأجور لا يتوقع أن يؤثر في ذلك العجز حيث ان القطاع الذي ستنطبق عليه زيادات الأجور هو في الغالب القطاع الخاص والذي تمثل العمالة الوافدة فيه 95٪ من اجمالي العمالة. أما القطاع الحكومي فإن معدلات الأجور فيه لن تتأثر كثيراً.. ولعل هذا التأثير يعد مرغوباً فيه ذلك أن من ضمن العوامل التي تجعل المواطنين يهربون من القطاع الخاص إلى الحكومي (بالاضافة إلى الأمن الوظيفي) هو انخفاض الأجور في القطاع الخاص ومن ثم يمكن أن يؤدي وضع حد أدنى للأجور إلى توجه المواطنين بشكل أكبر ناحية القطاع الخاص للعمل به.

ومما تجدر الإشارة إليها أيضا في هذا المجال أن عجز الميزانية الموجود في دولة الكويت على سبيل التحديد يختلف بدرجة كبيرة عن عجز الميزانية الموجود في الدول الأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية وذلك من النواحي التالية:

1 - إن الخطر الأساسي الذي ينجم عن عجز الميزانية أو بمعنى أصح (الدين العام) هو كيفية تمويل هذا الدين. إذا كان التمويل خارجياً أي بوساطة قروض أجنبية، فهذا معناه أن الدولة ترهن مواردها وفي بعض الأحيان تبيعها (لصالح الدول الأجنبية المقرضة. أما إذا كان تمويل الدين العام داخلياً أي بوساطة السحب من مدخرات (فوائض) سابقة أو بوساطة قروض من بنوك وأفراد محليين، فإن التأثير لا يكون ضاراً بالضرورة ويترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الواحد. ومن ثم التأثير يكون توزيعياً بالمقام الأول.. ومن ثم نلاحظ أن الدين العام الموجود في دول الخليج يتم تمويل الجزء الأعظم منه محلياً ومن ثم لا يترتب عليه كل الآثار الضارة التي يتم التهويل فيها في الكتابات في هذه الأيام.. وللأسف الشديد فإن عدم وجود بيانات دقيقة لا يمكن من التقدير الكامل عن نسبة الدين الخارجي إلى المحلي ولكن الأغلب أنه لا يتعدى عشرة بالمائة من إجمالي الدين.. نلاحظ في دولة أمريكا أن النسبة تتعدى عشرين بالمائة ولا يعتبرونها ضارة إلى مثل هذا الحد.

2 - إن عجز الميزانية ناشىء بالمقام الأول في دولة مثل الكويت عن كوارث وأزمات خارجية من الصعب بمكان السيطرة عليها وتشبيهها هنا بمن تعرض لحادثة أتلفت سيارته وجزءاً من منزله وذلك أمر وارد من حيث الحجم والتناسب. ولذلك إذا سحب هذا الفرد من مدخراته بالبنوك والتي كان يخصصها لأولاده من بعده لترميم منزله وإصلاح سيارته فهذا أمر مرغوب فيه والقضية هنا ألا يعوض سيارته بسيارة أفخم وأحدث حتى لو أقتضى الأمر سحب كل المدخرات والاقتراض من البنوك، هذا كما أن إعادة ترميم المنزل يمكن أن تأتي بفائدة لو تم عمل منافذ للمنزل وإعادة دهانه ليعود أكفأ وأجمل مما كان. والأمر نفسه بالنسبة للسيارة التي يمكن تعويضها بواحدة أكفأ وأكبر سعة وربما تكون بأقل سعر من سابقتها بل ويمكن استعمالها في العمل بالاضافة إلى التنزه. والعبرة بهذه التشبيهات أن يعود من أصابته بالكارثة إلى سابق عمله بشكل أكثر جدية وكفاءة ليعوض خسارته والا يجلس إلى جانب منزله يندب حظه العاثر.

3 - إنه من المعروف أن الدول النفطية الصغيرة مثل الكويت تعاني من ظاهرة اقتصادية مؤداها أن زيادة الإيرادات النفطية بشكل مفاجىء في قطاع وحيد (القطاع النفطي) تؤدي إلى نمو قطاع السلع التي يمكن المتاجرة بها بالضرورة على حساب قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة بها (Non- Traded Goods). هذه الظاهرة السابقة المعروفة باسم المرض الهولندي (Dutch Disease) يمكن أن يؤدي عكسها وهو

انخفاض حاد في الإيرادات النفطية إلى نمو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة على حساب قطاع السلع القابلة للمتاجرة وهو ما أسميه العلاج الهولندي (Dutch Cure). وهذا ببساطة معناه أن انخفاض الإيرادات سوف يؤدي بالضرورة إلى خفض الانفاق غير الضروري أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بازالة الدهن من اللحم ليعود الاقتصاد أكثر قدرة وأكبر مرونة وأكثر فاعلية للتجاوب مع التغيرات المستقبلية. هذا ونمو القطاع الذي كان بطيئا من قبل يعيد التوازن النسبي ولجميع القطاعات.

ومن ثم فإن الخلاصة في هذا الأمر أن تحديد حد أدنى للأجور ليس بالسوء الذي يمكن أن ينظر إليه البعض في ظل ظروف عجز الميزانية، هذا كما أن الأخير على اطلاقه قد ينتج عنه منافع على المستوى القومي لو أحسن استخدام السياسات المالية والنقدية المعالجة له.

الهوامش

1 - من النتائج السلبية للحد الأدنى للأجور في بلد مثل أمريكا هو خلق حالة بطالة بين العمال الذين لا يقبلون العمل عند الحد الأدنى للأجور أما في دول الخليج والكويت فهذه ميزة ونتائج إيجابية بعكس الحال في أمريكا لأن خلق حالة البطالة بين تلك الفئة أمر مرغوب فيه.

أزمة الخليج
والنظام العالمي الجديد

مارسيل سيرل
ترجمة: حسن نافعة
مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ط 1، 1992، 205 ص

مراجعة: سيف عباس عبدالله
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

لم يخطىء المترجم - حسن نافعة - في مقدمته للكتاب حين أعلن أن أزمة الخليج سوف تظل موضوعاً لدراسات كثيرة لم تكتب بعد، على الرغم من صدور عشرات الكتب عنها حتى الآن؛ ذلك أن هذه الأزمة تُعَدُّ وفقاً لكل المعايير - نموذجاً فريداً لم يكن من قبل، وربما لن يتكرر في تاريخ العلاقات الدولية. ويستشهد المترجم بالأستاذ محمد حسنين هيكل حين حَدّد الطبيعة الخاصة لهذه الأزمة بأنها «دارت حول كنز مدفون له صاحبٌ يملكه، ومطالبٌ به يَدَّعيه، ومستفيدٌ منه يعرف قيمته» (ص 9). لكنه يمكن القول: إن المترجم (وآخرين معه) قد أخطأ مفهوم ولادة نظام دولي جديد مع هذه الأزمة: مما يبعث الشك والتساؤل وسوء الظن لديه، لذا حينما اندلعت أزمة الخليج إثر قيام العراق بغزو الكويت فوجىء العالم بمجلس الأمن يقوم لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، بالتطبيق الحرفي للميثاق وينتقل في سلاسة ويسر أذهلتا العالم إلى أحكام الفصل السابع في اتجاه التصعيد من الإدانة إلى الحظر الاقتصادي، فالحصار الجوي والبحري، وأخيراً التصريح باستخدام القوة المسلحة (ص 13). وتكاد تكون هذه المفاجآت إيجابية لولا سوء الظن والتوقع بعد إصدار القرار 678 في سنة 1990 مصرحاً للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة، وهو ما كان يعني عملاً - على حد قول المترجم «تسليم مفاتيح إدارة الأزمة إلى الولايات المتحدة بدلاً من الأمم المتحدة» مما جعل (المخاوف) من تحول الأمم المتحدة إلى أداة في يد الولايات المتحدة محل الأمل في ولادة نظام عالمي جديد تقوده «الأمم المتحدة» (ص 13).

ولعل كل هذه التساؤلات والشكوك مرجعها أمران يسيران كما يتضح لنا فيما بعد. لكنْ هذان الأمران اليسيران من الضرورة بمكان بما يحتم على العاملين في المجالات الأكاديمية والدبلوماسية والإعلامية الإحاطة بهما والعلم في معرفة الرد عليهما.

في فصول أربعة – مترابطة ومنطقية – يبحث المؤلف مارسيل سيرل في تاريخ وفي ماهية النظام، والنظام الدولي الجديد، ومدى ترابطه مع أزمة الخليج عام 1991[1990. فهو يؤكد أن الظواهر الاجتماعية لا تبدأ من فراغ «ولذا فإن أي جديد يجب أن يُعَامَلَ بقدر من الحذر ما دام لم يتم اختباره على ضوء السوابق» (ص 31). ولكي يتم له اختبار النظام العالمي الجديد يعود المؤلف إلى «سوابقه»، ليذهب قليلا إلى الوراء في التاريخ ليبدأ بسؤال حول مفهوم النظام الدولي (Ordre International)، لذا فهو يدرس اللفظ هذا لغوياً، ومن منظور علم المجتمع وما ينطوي عليه من نتائج سياسية. النظام إذن ضمن هذا الاطار يشتمل على بعدين ثابتين ومتلازمين، وهما:

1 – انضواء العناصر تحت لواء قاعدة مشتركة.

2 – وجود سلطة تقويم بتطبيق القاعدة.

وهذه السلطة يجب أن تتمتع بالقانون والقواعد والشرعية، وفي هذا التنظير يجد المؤلف في هوبز Hobbes من القرن السابع عشر ونظريته حول «حالة الطبيعة وحالة المجتمع»، نصيراً يستند إليه.

ومن هنا – تاريخياً – يمكن القول: إن النظام الدولي له جوهر قد يأخذ أشكالا وألوانا مختلفة لكنه ثابت في **مضمونه**، والمضمون هنا هو القبول بقواعد مشتركة، وقيام سلطة قادرة على تطبيق هذه القواعد، لكن يجب ملاحظة أن تقدُّمَ البشرية في الأولى (أي القبول بقواعد) يفوق تقدمها على الثانية (أي سلطة قادرة على التطبيق)؛ لذا فالمشكلة تتجسم في حال قيام النزاع المسلح أو التهديد باستخدام القوة المسلحة بين دول العالم، والغريب – لدى غير المتخصصين – أنه في القرون الخوالي تُرِكَتْ حرية الاختيار للأطراف المتنازعة لتتخذ القرار باستخدام العنف فيما بينها. بل أَقَرَّ القانون الدولي نفسه حَقَّ الدول في اللجوء إلى الحرب باعتباره حقاً لصيقاً بخاصيّة السيادة التي تتمتع بها جميع الدول» (ص 37)، وما كان للدول الأخرى التي ليست طرفاً مباشراً في النزاع إلا أن تختار بين الحياد أو الانحياز غير أن اللجوء إلى القوة المسلحة (الخروج على القواعد المشتركة) في غير حالات الدفاع عن النفس كانت سبب ويلات طويلة مما حدا بالإنسانية للبحث والتأطير حول التحركات العدوانية وكيفية الحل أو احتوائها.

نماذج ثلاثة هي محور هذه الآليات التاريخية لحل الخلافات واحتوائها وهي: **الهيمنة، وتوازن القوى، والوفاق**: ولكلٍّ من هذه الآليات التاريخية مصادرها كالامبراطوريات، والاستعمار، وتوازن القوة بين الشرق والغرب، واتفاقيات السلام، والتخلص من أسلحة الدمار، هذه الآليات كانت تجد شرعيتها في معاهدات دولية تمَّ إبرامها طوعاً أو كرهاً منذ مؤتمر وستفاليا (1648) ومعاهدة عصبة الأمم المتحدة (1919)، ومروراً باتفاقية سان فرانسسكو (1945)، وحتى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج وتحرير الكويت ومعاقبة العراق (91 - 1990). وكان في إخفاق عصبة الأمم المتحدة والتي لم تلحق بها الولايات المتحدة، وانسحبت منها اليابان والمانيا، درس في إقامة نظام دولي؛ حيث إن العهد الذي أنشئت بموجبه العصبة، كان يقوم على كثير من المتناقضات فيما يخص القبول بقواعد مشتركة، وقيام سلطة قادرة على التطبيق (انظر في مقدمة العهد والمادتين 15, 16)، لذا فإن العصبة لم تتمكن من تطبيق نص المادة السادسة عشرة إلا في حالة الاعتداء الإيطالي على أثيوبيا (1936). وفي هذه الحالة اليتيمة تمَّ فرض عقوبات اقتصادية مُخفَّفة تَعَيَّنَ على عصبة الأمم فيما بعد أن تستسلم للأمر الواقع، وترفع العقوبات في 15 يوليو 1936 (ص 45).

فما سبب خيبة عصبة الأمم المتحدة مع الاقتناع بسذاجة الذين قاموا بصياغة عهدها فأفرطوا في الحذر؟. السبب الرئيسي الذي كان درساً للعالم وجُنيت ثماره فيما بعد في أثناء حرب الخليج هو أن أي حل بديل ما كان يمكن له أن يمر إلا من خلال الاعتراف بالقوى الكبرى وتثبيت دورها (ص 45). هذه المعجزة العالمية لأول مرة في التاريخ تحققت في أثناء أزمة الخليج، ومن هنا تأتي أزمة الخليج نقطةً تاريخية وبوتقةً لتجربة جديدة.

إنشاء منظمة الأمم المتحدة على أنقاض العصبة كان أملاً في أن تصبح المنظمة سلطة بوليسية دولية ما لبثت أن باءت بالخسران في أثناء الحرب الباردة، ولم يجد النسق الدولي حَدًّا أدنى من الاستقرار إلا بعد ظهور توازن جديد (توازن الرعب) في ظل غياب نظام دولي حقيقي.

المؤلِّف يرد انهيار سلطة بوليس الأمم المتحدة ويرجعها إلى أسباب قانونية (المادة 27 وحق الفيتو)، والحرب الباردة التي استمرت قرابة الأربعين من السنين، ويذكر حالات النجاح القليلة والمشبوهة كالنزاع العربي الإسرائيلي، وروديسيا، وكوريا. وفي كل الحالات - يذكِّرنا المؤلف - «أنه لم يتيسر قط إصدار قرار باللجوء إلى القوة المسلحة اعتماداً على قوات موجودة وسابقة التجهيز تحت تصرف وسلطة

الأمم المتحدة؛ لأنه لم يتمّ إبرام أيٍّ من الاتفاقيات اللازمة لتشكيل مثل هذه القوات الدولية منذ توقيع الميثاق» (ص 50). والغريب في الأمر أن المؤلف يأخذ هذه النقطة بالذات حكماً على شرعية عمليات تحرير الكويت، والتي تمت تحت إمرة أمريكية لا دولية، والتي سنعرض لها فيما بعد. وفي وجود حالة انهيار سلطة بوليس الأمم المتحدة، يزعم المؤلف، أن توازن الرعب في أثناء وجود ما يسمى بـ «النسق ثنائي القطبين غير المَرِن» سمحت بوقاية العالم من انفجار حرب جديدة شاملة.

إذن، ومن نافلة القول، وبسبب كهذا وغيره، فإن الحاجة لنظام دولي جديد يصبح أمراً حتمياً من أجل الأمن والسلام العالميين.

إذن السؤال هنا هو: كيف تمّ اختراع النظام الدولي الجديد؟ هل هي الحاجة المُلِحَّة أو التطور التاريخي أدّى إلى هذا الاختراع؟ وهذا هو محور الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وهنا يسأل المؤلف بادىء ذي بدء:

«هل كان من الممكن أن يتحدث أحد عن الأهمية المُلِحَّة والعاجلة لإعادة بناء نظام دولي جديد أو إقامته لو لم تندلع أزمة الخليج؟ ذلك سؤال سيبقى بلا إجابة. أما الشيء المؤكَّد فهو أن أزمة الخليج أَمَدَّت العالم بفرصة حقيقية لمبادرة ما في هذا الاتجاه، ولكنها في الوقت نفسه فرضت الظروف التي تَعَيَّنَ طرح هذه القضية في سياقها» (ص 57).

فالسياق الاستثنائي لأزمة الخليج – كما يذكر الكاتب – جاء في ظروف استثنائية إقليمياً وعالمياً: العدوان العراقي جاء نتيجة لخطأ في الحسابات في أن الكبار شغلوا بتصفية حسابات الحرب الباردة، والغزو العراقي للكويت – في حد ذاته – جاء كالزلزال الذي هَزَّ العالم كله، والعالم العربي – ديكور الورق المصقول – الباحث عن الوحدة في ظل انقسام حادّ بين نُظُمِهِ المتنافسة، تبينّ أنه عاجز عن حل المشكلة. حتى صدام حسين – الذي راهن على تضامن «الدول الشقيقة» – فإنه في النهاية حصد الرياح. والمصادفةَ التاريخية وهي أن الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا شركاء في إنجاح النظام الدولي الجديد في موقفهم حيال أزمة الخليج – كان لكل منهم نظرة وظروف ومنطلقات مختلفة التقت لتساهم في نجاح الولايات المتحدة في بلورة وقيادة المشروع، هذا هو ما يعنيه المؤلف بالسياق الاستثنائي للظروف. إذن فكيف تمَّ صنع الخطاب السياسي المنمق لظهور هذا النسق الجديد؟

الاتحاد السوفيتي – على لسان جورباتشوف – كان البادىء في بلورة هذا الخطاب، فخطاب البريسترويكا الذي نبذ ممارسة الصراع بين الشرق والغرب، وأكد

الحوار بحثاً عن حل المشكلات الكونية - والذي استقبله الغرب بشكوك - جاءت أزمة الخليج وضعاً كاشفاً (Revelateur) وعاملاً مساعداً (Catalyseur) لفكر الانفتاح والانفراج هذا؛ لذا فقد اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً مناهضاً ضد العراق، وكان كذلك خطاب الرئيس بوش، وتاتشر وميتران. كُلٌّ كانت له نغمة خاصة لكنها كلها كانت نغمات متجانسة إلى حد بعيد مع تمايز مفهوم للاستهلاك المحلي. لذا حدث ما يشبه المعجزة؛ «فهذه الهيئة التي أصابها الشلل من عام 1945 بسبب استخدام حق الفيتو، دَبّ فيها النشاط، واستعادت عافيتها فجأة لتصدر اثنى عشر قراراً تصاعدت حدتها ودرجة إلزامها ضد العراق بالتدريج» (ص 74). وأكدت أزمة الخليج أن الحرب الباردة قد وَلّت، وأنه أصبح بالإمكان الاعتماد على الميثاق لتحقيق الأمن والسلام، ومن هذا المنظار كان خطاب الرئيس جورج بوش في 28 فبرار 1991:

> «لا يحق لأيّ دولة أن تَدَّعي النصر لنفسها؛ لأن هذا النصر لم يكن انتصارا للكويت، ولكنه كان نصراً لكل الشركاء في التحالف، إنه نصر للأمم المتحدة، وللجنس البشري، وللقانون، وللخير» (ص 84).

إذن، هنا تنجلي بالذات أهمية أزمة الخليج في أنها تُؤَلِّفُ «علاقة سببية بين التحدي العراقي والاستجابة المتمثلة في ضرورة البحث عن حل مناسب؛ لذا تشكل إدارة أزمة الخليج معملا للتجارب الخاصة بالنظام العالمي الجديد» (ص 85). ولكي ينأى المرء بعيدا عن العواطف والنوايا الحسنة فيما يَمُتُّ بمسار الأزمة، يطرح المؤلف سؤالا حول ماهية المعايير والشروط التي بموجبها يحق لنا أن نتوقع توافرها في نظام عالمي جديد ولد مع هذه الأزمة؟ للمؤلف معياران للتأكد من هذه الحقيقة وللجواب عن سؤاله:

أولهما : دور الأمم المتحدة.

وثانيهما: الدوافع الحقيقية للفاعلين الدوليين في أثناء هذه الأزمة.

وفي الفصلين القادمين - الثالث والرابع - يحاكم المؤلف الوضع بمجمله ليصل إلى خلاصته - يلاحظ المؤلف بحق أن هذه هي المرة الأولى التي تضطلع بها الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945 بمعالجة قضية على درجة من الأهمية وبجدية تامة منذ البداية وحتى النهاية، ولقد استندت أعمال مجلس الأمن إلى الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق. وبناءً على ما يقتضيه نص المادة الثانية عشرة من الميثاق فقد امتنعت الجمعية العمومية عن إصدار أيّ توصية حيال هذا النزاع (هذا على الرغم من مطالبة العراق بذلك). وكذلك فإن

محكمة العدل الدولية لم تنظر في القضية لأن ظروفها وملابساتها تحول دون ذلك (عرض قضية على محكمة العدل الدولية يتطلب اتفاق الطرفين المعنيين مسبقاً على نتيجة الحكم). لذا ألقيت المسؤولية الفعلية على عاتق مجلس الأمن. ويعالج المؤلف أمر الأمم المتحدة هنا ضمن مساقين في كل منهما سؤال مباشر، فهو يعالج (1) مجلس الأمن في الميزان، ثم يسأل هل كانت: (2) الأمم المتحدة فاعلاً أو أداةً؟.

1 - **مجلس الأمن في الميزان**: - يستعرض الكاتب القرارات الاثنتي عشرة التي صدرت في أثناء الأزمة، ويحددها بأنها قرارات إدانة للعراق، وقرارات إجراءات تحفُّظية، ثم قرارات عقوبات. وبشكل موازٍ يعالج بعض القرارات الأخرى الجانبية التي صدرت في أثناء الأزمة بما يخص النزاع العربي الإسرائيلي.

ثم يعالج شِقَّ ما يُسَمَّي بـ «العراق تحت الرقابة الصارمة». وهنا يعرض للشروط والقيود التي وضعتها الأمم المتحدة بعد موافقة العراق على وقف إطلاق النار، والانسحاب من الكويت. هذه القرارات الأخيرة تعدّ تسوية لاستغلال ما تنطوي عليه «حزمة القرارت الاثنتي عشرة»، فيناقش المؤلف هذه القرارات والإجراءات بشيء من التفصيل بما فيها مجالات نزع السلاح العراقي، وتقديم التعويضات والوفاء بالتزاماتها، وفيما يتعلق بضمانات التنفيذ.

2 - **الأمم المتحدة فاعل أو أداة؟**: هذا سؤال رئيسي يطرحه المؤلف، ولا يتردد في القول إنه في أثناء الأزمة صدرت «أحكام متسرعة سواء تم ذلك بحسن نية أو سوء قصد. والواقع أن الكثير من الإجراءات التي اتخذت لم تتم إلا من خلال انحراف بالسلطة عن مدارها الصحيح تمَّ باتفاق ضمني» (ص 103). ويصر المؤلف على أن هناك خلطاً حتى على لسان السياسيين بين أحكام القانون الدولي وبين قرارات مجلس الأمن. فميثاق سان فرانسيسكو لم يعهد «بمهمة النطق بالقانون» إلى جميع أجهزة الأمم المتحدة، وإنما قصرها على مُحكمة العدل الدولية، وحدها، ودون أي مساس بحق أطراف النزاع في عرض قضيتهم على محكمة دولية أخرى إذا اتفقوا على ذلك (ص 103). ويقارن المؤلف بين سلوك القائد الأمريكي في كوريا (1950) الجنرال مكارثر وظروف تدخل الأمم المتحدة في الكونغو (1960)، والقائد الأمريكي في عمليات عاصفة الصحراء. ويلاحظ غياب دور الأمم المتحدة القيادي السليم في كلتا الحالتين (كوريا وأزمة الخليج). غير أنه يلاحظ اختلافا بين الحالتين (كوريا والكونغو[1] إذ يقول:

«أمّا أزمة الخليج فتبدو على نحو آخر ومختلف عن

> هاتين الحالتين، فقد تم اتخاذ قرارات مجلس الأمن بطريقة صحيحة تماما. . . ، لكنها لم تؤد إلى تشكيل أي قوات ميدانية وفقاً لأحكام الميثاق (بعكس الحال بالنسبة لما حدث في الأزمة الكونغولية). . ، [فقد كان بمقدور الأمم المتحدة] وفقاً «لاتفاق خاص» أن تطلب إلى الدول الأعضاء وضع وحدات من قواتها الوطنية تحت تصرفها والإشراف على قيادتها الميدانية» (ص 109).

إذ يؤكد المؤلف أنه وفق نص المادة 42 و 46 لا يجوز لدولة وحدها وبطريقة منفردة أَخْذَ زمام المبادرة بالعمليات العسكرية، ولا بُدَّ للجنة الأركان أن ترسم الخطط الرامية إلى استخدام القوة المسلحة (المادة 46). ويستعرض المؤلف مضمون المادة (47) التي تحدد تشكيل لجنة الأركان ودورها؛ لذا يستند المؤلف إلى آراء جهات متعددة ليصل إلى خلاصة مفادها أن «هذه الحرب ليست حرب الأمم المتحدة، ولا توجد قوات تابعة للأمم المتحدة، أو ترفع علمها».

ويصل المؤلف بهذه الجدلية إلى الفصل الرابع ليسأل عن الدوافع وراء تضامن مجموعة الدول التي شَكَّلَتْ هذا التحالف المناهض للعراق: هل هو إقامة «نظام عالمي جديد»؟، ويجيب المؤلف:

إن «مجرد فحص أقوال القادة وسلوكهم طوال فترة الأزمة تؤكد أن دوافعهم كانت شديدة التباين، ومن ثَمَّ فإن واجهة الاتفاق حول النظام العالمي تُخفي وراءها تبايناً في التقديرات الأمنية على أساس الدفاع عن المصالح الوطنية (ص 119). ويذهب المؤلف ليشرَحَ مواقف الخمسة الكبار مبتدئاً بالمملكة المتحدة، ثم الولايات المتحدة، وفرنسا. وحيث إن المؤلف فرنسي فإنه تطوّع لشرح الموقف الفرنسي وتعقيداته الموروثة بإسهاب ضمن إطار السياسة الفرنسية الداخلية. أما معالجة الموقف السوفيتي فإنه جدير بالدراسة والتحليل، وهو ما عبر عنه المؤلف بأنه نوع من «العبور بلا أخطاء»، وأخيراً الصين، صاحبة ذلك الدور الغامض، والذي سار قدماً مع التحالف دون أن يفقد أصدقاءه في العالم الثالث، وفي النهاية كان لقاء الكبار هو كزواج المنفعة.

الخلاصة

الأيام القادمة ستبدي لنا كثيراً من المؤلفات التي تعالج أزمة الخليج، وتحرير الكويت، وتطبيق، وإبقاء العقوبات على العراق. تلك المؤلفات المستقبلية - والتي

سيكون مصدرها الدول العربية ودول العالم الثالث - ستركز على هذا الأمر من جانب قانونية قيام الولايات المتحدة بدور قيادة القوات المتحالفة دون أن تكون تلك القوات تحت مظلة وإمرة الأمم المتحدة. كتاب مارسيل سيرل هو أول الغيث. لذا من واجبنا دراسته وتعميمه بين القارئين والعاملين في حقول الأكاديميا والدبلوماسية والإعلام.

الكتاب رصين في منهجيته، صادق في رؤيته التاريخية شديد الغيرة على فرنسا ومتحيّز إلى حَدٍّ ما ضد الولايات المتحدة.

لست متأكدا من كون الكاتب ديجولياً من نمط جديد، إن طريقة عرض الحقائق وفق إطار معين (Framework) لهو جديد في مجالات الدراسات الاجتماعية في الأدبيات العربية، وهذا الكتاب يُعَدّ إضافة جديدة إلى المكتبة العربية في هذا الاتجاه.

لقد نجح المترجم نجاحاً جيداً في نقل الكتاب من اللغة الفرنسية إلى العربية على الرغم من أن العديد من المفاهيم السياسية المستعملة هي أساسا شائعة في أوساط أكاديمية أمريكية في الدرجة الأولى. إن المذهب السلوكي في بعض المجالات لا يزال يعدّ متخلفاً عما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المجهود الشخصي والرصانة الأكاديمية تعوض أيّ نقص في التقنية اللازمة لمثل هذه الدراسات.

أقترح عرض هذا الكتاب في المكتبات العامة الجامعية منها وغيرها. وإن الرد، على الكثير من الاستنتاجات التي انتهى إليها المؤلف لأمر يسير؛ لذا فإنه من مسؤوليتنا جميعاً أن نكون على استعداد للرد عليها حتى لا يتشابه البقر علينا.

ومن السهل أن يصل القارىء من قراءته لهذا الكتاب إلى نتيجة حتمية لا مراوغة فيها، وهي: أنه لولا الفرصة التاريخية التي هَيَّأها الله للكويت على صورة جورج بوش ومارغريت تاتشر لبقيت الكويت حتى هذه الساعة تحت نير الاحتلال العراقي.

الكاتب لا يتطوع بعرض هذه الخلاصة، بل هذه الخلاصة تأتي مولوداً طبيعياً لهذا المخاض الذي يدرسه المؤلف ألا وهو ولادة نظام دولي جديد.

الهوامش

(1) يجب العودة إلى الملابسات التي زامنت هاتين الحالتين لتتضح الصورة.

THE ISLAMIC POLITY & POLITICAL LEADERSHIP

Mehran Tamadonfar

West View, U.S.A 1989, 152 pags

مراجعة: أحمد البغدادي
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

يتألف كتاب «النظام الإسلامي والزعامة السياسية» لمؤلفه مهران ثامادون فار، من مائة واثنتين وخمسين صفحة، من الحجم المتوسط . ومن الواضح أن كاتبه إيراني الأصل، يعمل في سلك التدريس في جامعة نيفادا - لاس فيجاس، في مجال العلوم السياسية، ولا ترد له مؤلفات أخرى حول هذا الموضوع، «الاسلام السياسي». يتضمن الكتاب الموضوعات التالية:

1 - اطار للتحليل.
2 - نظام الحكم الإسلامي.
3 - سياسة الطائفية الإسلامية.
4 - الزعامة السياسية الإسلامية: الأصولية، الطائفية، الذرائعية.
5 - خاتمة.

يحاول الكاتب أن يبين عالمية الظاهرة الإسلامية في العصر الحديث واستحواذها على عقلية الإنسان الغربي الذي يسعى إلى تجديد مفاهيمه القديمة التقليدية حول هذه الظاهرة خصوصاً بعد ابتعاثها من جديد في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، فالغرب قد عاش فترة طويلة في أسر الوعي القاصر عن إدراك المفاهيم الإسلامية، ويعزو المؤلف ذلك الأمر إلى طبيعة المفاهيم والمناهج والأطر النظرية التي يستخدمها الغرب عند معالجة قضاياه الخاصة به فكريا. وهذا الأسلوب في نظر الكاتب لا يتيح للغرب مجالا للفهم عند تطبيقها كما هي على قضايا العالم الثالث بصورة عامة. لكن مع ذلك لا يمكن هجر المناهج الغربية بشكل كلي نظراً لأهميتها العملية والنظرية، الأمر الذي يقتضي - في رأي الكاتب - تطوير منهج فكري - أداتي أصيل خاص بقضايا العالم الثالث، وذلك حتى يتمكن الغرب من تحقيق فهم أفضل لهذه القضايا. ويدعى المؤلف أنه سيحاول العمل على تنقيح أطر المنهجية

الغربية واستخدامها لدراسة النظام السياسي الإسلامي والزعامة السياسية الإسلامية كأسلوب حكم في المجتمعات الإسلامية.

المحور الأساسي لموضوعات الكتاب يتمثل في موضوع الزعامة السياسية في الفكر الإسلامي وذلك لأهمية الدور الذي يمارسه رئيس الدولة في المجتمعات المتطورة والنامية على حد سواء، وهذا بدوره يحتاج إلى إعادة تقييم أدوات البحث لاستخدامها بكفاءة لدراسة ظاهرة الزعامة السياسية.

ينعى الكاتب على الباحثين الأمريكيين قصور منهجية البحث الخاصة بظاهرة الزعامة، حيث يتم التركيز على الجوانب السلوكية تأثراً بالمناخ السياسي والفكري المتصل بالقوى الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من دراسة الزعامة الفردية كظاهرة سياسية، وأن المنهج السلوكي لا يلائم المفاهيم الخاصة بظاهرة الزعامة السياسية الفردية. والتي يمكن دراستها من خلال منهج أداتي جديد يتمثل بمزج المنهج التجريبي بالتطبيق الصارم أو المتزمت لما تقوم به الزعامة في عالم السياسة.

نظراً للغموض وعدم التحديد الذي يغلف مفاهيم العلوم الاجتماعية فإنه يصعب توضيحها وتعريفها بشكل محدد الأمر الذي يهيىء لها قبولا عاما لدى الآخرين. هذه المفاهيم - في نظر الكاتب - تعاني من التشوش الذي يشكل عائقا أمام تطور العلوم السياسية، حيث يصعب تحديد معنى «المفهوم» بشكل جامع مانع كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وهذا يسري على مصطلح «الزعامة» بطبيعة الحال. فهناك مائة وثلاثون تعريفا لمفهوم «الزعامة» في حين أنه لا يوجد إجماع حول تعريف محدد وواضح. لذلك غالبا ما يتم تحديد التعريف في اطار «العلائقية» مع الآخرين، وفي هذه الحالة تكون الزعامة في حالة «عمل» Process أو «وضع ما» Situation وبذلك يتم تعريف الزعامة في ضوء العلاقات المتضمنة القوة والتأثير والسلطة تجاه الأطراف الأخرى. وفي ظل هذا التصور لمفهوم الزعامة، فلا يمكن الحديث إلا عن الزعامة في اطار استخدام القوة الشرعية وبانعدام السلوك الإكراهي تجاه الآخرين (الاتباع). ولذلك يجب استبعاد نمط الحكم الديكتاتوري من عالم الزعامة أو أنه نمط غير مرغوب فيه، فضلا عن كونه غير واقعي ومضلل حيث إن هذا النوع من الحكم الاستبدادي يقيد مجال «العلائقية» اللصيقة بظاهرة الزعامة «هذه العلائقية» التي تفترض وجود عنصري الاقناع والاكراه معا في وقت واحد.

ظاهرة الزعامة، بحكم كونها من المفاهيم المنتمية إلى عالم السياسة، تطرح العديد من الأسئلة المنهجية مثل ما هي الزعامة؟ من هم الزعماء؟ كيف تجب دراسة الزعامة؟. إن عدم الاتفاق على مفهوم محور للزعامة، أدى إلى الإخفاق في تقديم

الكيفية اللازمة لمعالجة هذه الفكرة عمليا في صورة استراتيجية بحثية. هناك من يقترح ثلاثة مناهج وهي:

- منهج يقوم على أساس المركز الرسمي للأفراد الزعماء.
- منهج يركز على الأداء.
- منهج يعرف الزعماء على أساس الملاحظة الموضوعية لدورهم السياسي أكثر من السلوك الفعلي.

ووجه القصور في هذه المناهج - في نظر الكاتب - أنها تركز على الزعماء السياسيين أنفسهم وليس على المجال الواسع كزعماء لهم تداخل واسع ومهم مع الآخرين. لكن توجد مناهج أخرى تركز على العلائقية بين الزعيم (شخصيته وقدرته)، والأتباع (شخصياتهم وقدراتهم)، والوضع الذي تتم فيه هذه العلاقة بين تفاعلات إيجابية وأخرى سلبية. كما يوجد منهج يركز على القوة والبيئة السياسية ذات الصلة بسلوك الزعامة.

يرى الكاتب أن دراسة ظاهرة الزعامة من الممكن تعضيدها بالبحث في التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي ينشئها الزعيم، وكذلك تحليل العوامل النفسية والعقوبات السياسية التي توفر للزعيم والمنظمة التي تتبعه السيطرة على الجماهير المحكومة. على الرغم من كل هذا التطور في دراسة ظاهرة الزعامة، وتطور تقنيات البحث المسحي والوسائل الاحصائية لتحليل المعلومات، إلا أن المجال لا يزال قاصرا عن الوصول إلى المعلومات الخاصة بالزعامة ذاتها، وهي معلومات حتى لو تم الحصول عليها، ربما لا يمكن الوثوق بها، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها في الدراسة العلمية.

بالنسبة لدراسة ظاهرة الزعامة السياسية الإسلامية، يقترح الكاتب تبني نظريتي النخبة والشخصية الآسرة (الكارزمية). في نظرية النخبة يتمحور الموضوع في أن جميع المجتمعات تضم أقلية من النخب التي تحكم والغالبية من غير النخب المحكومة. وهي نظرية تقترب من مفهوم «الطبقة» ولا تجد لها رواجا في المجتمع الغربي. أما نظرية الشخصية الآسرة - وهي مشهورة - فتتمثل فيما تحوزه الشخصية محل البحث من صفات «تأسر» الآخرين فتحكمهم.

من جهة المجتمع الاسلامي فإن نظرية النخبة تتصل بالزعامة السياسية الإسلامية من ناحية إيمان المفكرين الاسلاميين بالتمايز بين الأفراد في المجتمع الإسلامي على أساس العنصر الأخلاقي ومدى الالتزام بالفكر الاسلامي. فالنخبة في مفهوم هؤلاء يتمثل في النبي والخلفاء الراشدين، والأئمة ومريديهم، وحاليا الإمام

أو ولاية الفقيه. أما نظرية الشخصية الآسرة فتركز على الصفات الشخصية والبيئة التي تعمل فيها الزعامة (النظام السياسي). وتمثل هذه النظرية أداة جيدة ونافعة لدراسة الزعامة الإسلامية.

في الإسلام خصوصاً لدى الشيعة ومذهبهم في الحق الطبيعي، تؤول الزعامة لأولئك الأفراد الذين يحوزون على الصفات الكارزمية الآسرة. دون هذه الصفات لا يغدو الزعيم شرعيا ولا يستطيع بالتالي - ممارسة وظائفه بشكل فعّال. وفي الواقع فإن أغلب القادة أو الزعماء الإسلاميين من ذوي الشخصيات الآسرة يعتمد تسلمهم السلطة على عنصر القوة واستمرارية ذلك على الصفات الشخصية الآسرة.

بالنسبة للفكر الإسلامي يرى الباحث أن فكرة الدولة الاسلامية تقوم على عقيدة التوحيد الذي يمثل أساس هذا الفكر، وأن الدين الإسلامي لا يعترف بفصل الدين عن الدولة، ذلك أن الدين الإسلامي «عقيدة وشريعة» يشمل كل مناحي الحياة بالنسبة للمسلم. وقد ساعد ذلك على انتشار الاسلام على مستوى عالمي، حيث تمثل هذه العقيدة زاداً روحيا يوفر دافعا نحو التوسع وحمل الرسالة الإلهية.

مهما يكن من أمر فإن الباحث يحاول أن يعرض الصورة التقليدية لما يتضمنه الاسلام «عقيدة وشريعة»، من ايجابيات أتاحت له فرصة التقبل لدى الآخرين من غير العرب، وأن من ميزات هذا الدين أنه لا يتعارض مع مفاهيم الحياة، وأنه على الرغم من التأثير الواسع للثقافة الغربية في العالم الإسلامي، إلا أن هذا الدين احتفظ بمكانته لدى المسلمين، ومن ثم ليس من الغرابة أن يبتعث الدين من جديد في المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث.

إن ظاهرة التشرذم في الفكر الديني، والمتمثلة في الطائفية حيث ينقسم المسلمون اليوم إلى سُنة وشيعة، ليست طارئة، كما أنها ليست وليدة العصر الحديث؟ بل تمتد جذورها - في رأي الكاتب - إلى الفترة الأولى من قيام الدولة الاسلامية. وبذلك لا يمكن اعتبار ظاهرة الطائفية ظاهرة سيئة أو أنها تفرّق الجماعة الإسلامية، بل إنها ظاهرة صحية ودليل حيوية فكرية نظراً لاختلاف وجهات النظر لدى المسلمين حول قضايا الدين والحياة، ومن ثم فهي ظاهرة صحيه وطبيعية. حيث إن الموضوع يتصل بالزعامة السياسية في المجتمعات الإسلامية، فإن طبيعة الطائفية - بحكم كونها فكراً حيوياً - فرضت على المسلمين تبني توجهين رئيسين:

الأول: يختص بالمسلمين من المذهب السني، وبموجبه تمّ اعتماد المبدأ الوراثي في الزعامة السياسية بدءا من معاوية حتى العصر الراهن، على الرغم من أن المذهب السني يعتمد مبدأ الاختيار. **الثاني**: ويختص بالمسلمين من المذهب الشيعي،

وبموجبه تم اعتماد مبدأ الوصية، وبمعنى آخر مبدأ التعيين للوصول إلى الزعامة السياسية، وقد تجسد ذلك في مسألة ولاية الفقيه في العصر الحاضر، وهي المسألة التي أوجدها الإمام الخميني الراحل لتبرير سيطرة رجال الدين في الدولة الاسلامية.

في رأي الباحث أن المذهب الشيعي أكثر ملاءمة لمفهوم ظاهرة الزعامة السياسية في العصر الحديث. وذلك للارتباط الوثيق بين الدين والسياسة من جهة، وأن مبدأ الاختيار لدى جماعة السنة قد تحول إلى الوراثة بما تحمله من مفاهيم سلبية أدت في النهاية إلى زوال مضمون الاختيار لصالح الأسرة الحاكمة من جهة أخرى. وبذلك ينتصر الكاتب لمفهوم الإمامة عند الشيعة باعتباره الأقرب إلى مضمون الفكرة الدينية، وخصوصاً أن الدين الإسلامي يصهر السلطتين التشريعية والتنفيذية في شخصية رئيس الدولة أو الإمام.

في نهاية بحثه، يحاول الكاتب أن يبين أن العنصر الإسلامي أو الديني في المجال السياسي من خلال ظاهرة الزعامة السياسية، لم تتثبت أركانه بعد، وأن الأمر متروك للتاريخ لكي يُصدر كلمته النهائية بهذا الشأن، لكن كل ذلك لا ينفي حقيقة أن الدول الإسلامية مضطرة اليوم - على اختلاف توجهاتها السياسية - إلى تبني ظاهرة الابتعاث الإسلامي كحقيقة فرضت نفسها على المجتمعات الاسلامية، وليس من سبيل إلى تفاديها أو تجاهلها أو إنكارها.

خلاصة القول في هذا البحث أن الكاتب قد انحاز منذ البداية إلى جانب المذهب الشيعي الذي ينتمي إليه بدليل تضمن الكتاب الكثير من العرض المعلوماتي لهذا المذهب على حساب مفاهيم المذهب السني، فضلا عن تمجيده - الذي يتنافى مع الأكاديمية - للإمام الخميني دون داع، اضافة إلى هذا كله كثرة المصادر والمراجع ذات الصلة بالمذهب الشيعي حيث يلاحظ أن الكاتب لم يستشهد بمراجع الفقه السني المعتمدة كما فعل بالنسبة للمذهب الشيعي، وإنما اعتمد على المصادر الحديثة لتعضيد آرائه دون الاهتمام باستيفاء التفصيلات الخاصة بهذا الموضوع.

والكتاب في نهاية الأمر ليس سوى عرض للمفاهيم السياسية لظاهرة الزعامة السياسية في المذهب الشيعي، في محاولة على - ما يبدو - لتحسين صورة هذا المذهب الذي يتبناه النظام السياسي الايراني، للعقل الغربي الذي أخذت تتشكل لديه صورة ذهنية سلبية عن هذا النظام خصوصاً بعد ارتباط هذا النظام بالإرهاب الدولي، والدليل على ما ذهبنا إليه أن الكاتب لم يتعرض لمفهوم الأصولية في حين أسهب في شرح مفهوم الطائفية محاولا إعطاء معنى إيجابي له على اعتبار أن للطائفية أصلًا في الفكر الإسلامي وأن المسلمين لا ينكرون ذلك. وبهذا الاسلوب أخذ

الكاتب في العمل على شرح توجهات المذهب الشيعي في المقام الأول وهو ما يتنافى مع اسلوب البحث العلمي.

المشكلة الكردية في الشرق الأوسط

حامد محمود عيسى

مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، 497 ص

مراجعة: خورشيد دلي
دمشق

تُعَدُّ القضية الكردية واحدة من تلك القضايا الساخنة، التي لم تجد لها حلّاً في منطقة الشرق الأوسط حتى الآن، وقد نجمت هذه القضية أساسا عن عدم قيام كيان قومي كردي يجمع شمل الأكراد أسوة بباقي شعوب المنطقة، ويعود ذلك أساساً إلى تقسيم وطن الأكراد «كردستان» بين عدة دول: «تركيا، العراق، إيران»، وهم محرومون في هذه الدول من حقوقهم القومية، والأكراد هم من الشعوب القديمة الذين سكنوا هذه المنطقة، ويشكلون اليوم جزءاً من بنيتها العامة سياسياً وحضارياً واجتماعياً، حيث شكلت حرب الخليج الثانية في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت مرحلة انعطاف مهمة بالنسبة للقضية الكردية، ولا سيما في العراق.

تنبع أهمية هذا الكتاب (المشكلة الكردية في الشرق الأوسط) من أنه يشكل سجلّاً مهماً لتاريخ الأكراد المعاصر في القرن العشرين لأنه في بداية هذا القرن بدأت الحركة الكردية تشهد مرحلة نهوض قومي. وتزداد أهمية هذا الكتاب إذا ما أدركنا أن المكتبة العربية تعاني من نقص كبير في موضوع القضية الكردية، يحاول حامد عيسى في كتابه (المشكلة الكردية في الشرق الأوسط) المكوّن من سبعة فصول، بصفحات عددها 497 من القطع الكبير، تسليط الضوء على مسيرة الحركة القومية الكردية، وتوق الأكراد إلى الحرية والاستقلال، حيث اعتمد المؤلف في كتابة مؤلَّفه على مصادر عديدة (عربية وأجنبية وكردية)، فقد جاء الكتاب غنياً بالأحداث التاريخية التي مرت بها الحركة الكردية، وطبيعة الحركات الكردية في العراق وتركيا وإيران. وأثر السياسة الدولية على القضية الكردية ومصير الأكراد. يقول حامد عيسى في مقدمة مؤلفه سيسرو: «يسعدني أن أقدم للقارىء العربي كتابي (مشكلة الأكراد في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991) وهو أول بحث علني يبحث في تاريخ الأكراد والحركات الوطنية الكردية...، وقد تعرضت للكتابة عن أكراد

العراق وإيران وتركيا وسوريا، ووضع الأكراد في الاتحاد السوڤياتي، ودور القضية الكردية في مجال السياسة العالمية.

جاء الباب الأول بعنوان «الأكراد قبل الحرب العالمية الأولى»، يحاول المؤلف في هذا الباب، تقديم صورة عامة عن واقع الأكراد وكردستان، وكلمة كردستان، كلمة مركبة، كرد - ستان، وتعني أرض الأكراد. حيث لا حدود جيوسياسية محددة لكردستان، وهي مجزأة بين تركيا وإيران والعراق، وغير معترف بها قانونياً ودولياً، ولا تستعمل في الخرائط والأطالس الجغرافية، وتتميز بأنها منطقة جبلية، يبلغ ارتفاع القمم فيها 12 ألف قدم كما في جبال أرارات. يتركز الأكراد في تركيا في حوالي 30٪ من مساحتها في الجزء الجنوبي الشرقي فيها. وفي العراق يقطن معظمهم في الشمال: في السليمانية وأربيل وكركوك وزاخو ودهوك وعقره، وفي إيران يتركزون في شمال غرب إيران، وخصوصاً حول بحيرة أورميا ومهاباد وسنانداج، فضلا عن أن الأكراد يوجدون في دول أخرى كسورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. لقد كانت كردستان بمثابة ساحة حرب أساسية للحروب الامبراطورية الكبرى التي جرت في المنطقة، كالحروب العثمانية - الصفوية والعثمانية- الروسية، وقد تمزَّقت كردستان بين هذه الإمبراطوريات المتحاربة، وتعرضت للتقسيم أكثر من مرة، كما أنه كان للطبيعة الجبلية لكردستان دور مهم في قيام إمارات كردية كثيرة شبه مستقلة، ضعيفة أمام القوى الإقليمية. حيث لم يستطع الشعب الكردي بناء كيان قومي يجمع شمل الأكراد، ويرى المؤلف أن الطبيعة الجبلية، مكنت الشعب الكردي من حماية نفسه والحفاظ على خصوصيته القومية، وممارسة حياته بصورة شبه مستقلة عبر القرون، فيقول: «لقد صان الأكراد أنفسهم باحتفاظهم بمعاقلهم الجبلية من غزوات العالم الخارجي، ومن مؤثراته. . . ، فهم - كشعب جبلي - أقوياء ذَوُو بأس شديد يتعصبون لقوميتهم تعصباً شديداً» «ص 3».

وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الهندو - أوربية وقد استخدم الاكراد الأبجدية العربية في كتابة لغتهم بعد اعتناقهم الاسلام، وحتى اليوم في العراق وإيران، بينما يستعمل أكراد تركيا وسورية الأبجدية اللاتينية. ويتحدث الأكراد بأربع لهجات أساسية، وهي: الكرمانجية والسورانية والزازية والكلهرية، ومعظمهم يتحدث باللهجة الكرمانجية 50٪ وخصوصاً في سورية وتركيا، أما السورانية فهي منتشرة في العراق ولا سيما في مناطق السليمانية وأربيل وزاخو، حيث يَعُدّ البعض السليمانية عاصمة الثقافة الكردية، ويعود ذلك إلى أن العثمانيين في عام 1918 أقاموا أول مدرسة كردية فيها، لتخريج الموظفين الأكراد، كما أن أمراء

بابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر أعطوا أهمية كبيرة للأدب الكردي في السليمانية.

وهناك صعوبة بالغة في تحديد عدد سكان الأكراد، بسبب توزعهم بين عدة دول، وعدم تسجيلهم في هذه الدول على أنهم أكراد، وتسجيلهم على أساس أنهم من قوميات أخرى ، فتركيا مثلا لا تعترف بوجود الأكراد، بل تقول عنهم: «أتراك جبليون»، وفي العراق يشغلون 17٪ من السكان أي 2,91 «مليون»، وفي إيران 14٪ أي 4,4 «ملايين»، وفي تركيا حوالي 8 «ملايين»، وتتوزع نسبتهم على النحو التالي: 46,20٪ في تركيا. 30,74٪ في إيران. و 18,34٪ في العراق، و4,72٪ في دول مختلفة. ومن الملاحظ أن الاحصائيات التي اعتمد عليها المؤلف قديمة جداً، فيقدر المهتمون عدد سكان الأكراد اليوم في تركيا 15-17 «مليوناً»، وفي إيران 7 «ملايين»، والعراق 5 ملايي. » من أهم سمات الحركة الوطنية الكردية في القرن التاسع عشر بروز ظاهرة الإمارات الكردية التي تحاول كل منها أن تبتلع الأخرى. وأهم هذه الإمارات إمارة بوتان في جزيرة ابن عمر، وبابان في السليمانية، وقد قام الأكراد بثورات عديدة ضد الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر كثورة 1847 بقيادة الأمير بدرخان باشا، وثورة 1878-1881 بقيادة الشيخ عبيد الله النهري، إلا أن جميع هذه الثورات أخفقت بسبب ضعفها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تفوق الجيش العثماني عدداً وعدة، فقد كان يقمع هذه الثورات بقسوة شديدة.

ومن الملاحظ، أن المؤلف لم يشر إلى عقيدة الأكراد الدينية، حيث يعتنق 98٪ من الأكراد الدين الإسلامي، ومعظهم من السُّنَّة، وقد كان للإسلام دور كبير في انتفاضات الأكراد وحركاتهم، فمعظم الذين فجروا الثورات الكردية كانوا من رجال الدين الإسلامي، ويتميز الأكراد بشكل عام باحترامهم الشديد للدين الإسلامي.

ويتضمن الباب الثاني، ثلاثة فصول: الأول: العلاقات الكردية – البريطانية، والثاني: الاكراد في المعاهدات الدولية، والثالث: العلاقات الكردية الروسية. ويرى المؤلف أن العلاقات الكردية البريطانية لم تكن قائمة على أسس واضحة ومحددة، «إن الحكومة البريطانية لم تكن لديها سياسة محددة تحديداً واضحاً فيما يختص بالعراق عامة وكردستان بوجه خاص» (ص 37)، لذا مرت العلاقات الكردية البريطانية، بفترات وئام، كما مرت بفترات حرب صعبة بالنسبة للأكراد، فعلى الرغم من أن بريطانيا وعدت الأكراد مراراً بالحرية والاستقلال، فإنه في كل مرة، كان الأكراد يفاجأون بالسياسة البريطانية المزدوجة تجاههم، فالمشروعات العديدة التي اقترحها المندوبون البريطانيون (ميجرسون وبرسي كوكس وميجر نوئيل) على الأكراد، لإقامة

حكم محلي لهم سرعان ما كانت تُلْغَى بقرار أو في ظرف طارىء. كما أن ضعف الأكراد وخلافاتهم لم تكن تشجع بريطانيا على الاعتماد عليهم في تحقيق أهدافها «السيطرة على المنطقة». فبريطانيا حرصت في تعاملها مع الأكراد، على أن تكون في إطار التوازنات الدولية.

لقد قام الشيخ محمود الحفيد بعدة ثورات ضد البريطانيين ورغم انتصاراته العديدة عليهم فإنهم تمكنوا من إلحاق الهزيمة به، بعد جرحه في معركة طاسلوجة، وإلقاء القبض عليه، ثم نفيه إلى الهند، حيث أقام الشيخ محمود عام 1918 حكومة كردية في شمال العراق، عاصمتها السليمانية، ونَصّب نفسه ملكاً على كردستان، إلا ان حكومته انهارت بسبب ضعف الإدارة والتنظيم والخبرات والخلافات العشائرية. وقد انتهت هذه الحكومة مع إعلان حكم الانتداب على العراق في 25 نيسان/ أبريل عام 1920، ولكن «السياسة البريطانية لم تتحدد بصفة نهائية تجاه كردستان، وخصوصاً أن كردستان العراق كانت لاتزال مثار النزاع بين بريطانيا والعراق» (ص48)، ومن ثم بين تركيا والعراق (مشكلة الموصل). وفي فصل (الأكراد في المعاهدات الدولية) أثيرت مشكلة تقرير مصير الشعب الكردي لأول مرة في المعاهدات الدولية في اتفاقية سيفر عام 1920 بين تركيا ودول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود 62-63-64 من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي، يحصل الشعب الكردي على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، وتشير الاتفاقية، أنه لا يمنع - فيما بعد - أكراد المناطق الأخرى (العراق وإيران) من الاتحاد الاختياري مع منطقة الحكم الكردي. وقد وصف مصطفى كمال أتاتورك اتفاقية سيفر «بأنها حكم بالإعدام على تركيا، ولذلك فقد رفضها، واتهم كل من قبلها بالخيانة» (ص60). ومع بروز أتاتورك قائداً تركياً بارزاً، وتمكنه من إنقاذ تركيا من دمار الحرب العالمية الأولى وتحقيق انتصارات مهمة على اليونانيين، ثم التحالف مع الاتحاد السوفياتي. كل ذلك بدأ يلوح للحلفاء ببروز خطر حلف تركي سوڤياتي، وهو ما أدى إلى دخول بريطانيا في مفاوضات جديدة مع تركيا حول اتفاقية سيفر، حيث سرعان ما استطاع أتاتورك من إبدال بنود معاهدة سيفر 1920 (62-63.64)بمعاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة في اتفاقية سيفر.

أما في فصل (العلاقات الكردية السوڤياتية)، فلم تكن هناك علاقات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سوى الرسالة التي ارسلها الشيخ محمود الحفيد إلى القنصل الروسي في تبريز عام 1923، يطلب فيها المساعدة السوڤياتية، والوقوف إلى جانب

الشعب الكردي، إلا أن الاهتمام السوفياتي الفعال بالأكراد بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً مع أكراد إيران الذين أقاموا عام 1946 جمهورية مهاباد الكردية بقيادة قاضي محمد، وتشكيل حكومة كردية من 13 وزيراً بدعم سوفياتي كبير، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتغير الظروف الدولية، تخلى السوفيات عن دعمهم للأكراد (بعد الوصول إلى اتفاق مع إيران)، فانهارت جمهورية مهاباد بسرعة كبيرة في العام نفسه، ولم تصمد حكومتها الفتية أمام الجيوش الإيرانية الزاحفة على عاصمة الجمهورية سوى أيام معدودة، وتم القبض على قاضي محمد، ثم أعدمه الإيرانيون.

وجاء الباب الثالث تحت عنوان (علاقة الأكراد بالسلطة في العراق)، فقد أقر المندوب السامي في بغداد عام 1921 - على أثر مؤتمر القاهرة - الحقوق القومية للأكراد في المستقبل السياسي للعراق، وعندما تمَّ تتويج الفيصل ملكاً على العراق أقر هو الآخر هذه الحقوق، وكان الأكراد في العراق يطالبون بتشكيل وحدة كردية تضم ألوية السليمانية وأربيل وكركوك، وأقضية من الموصل في إطار عراق موحد، إلا أن معاهدة عام 1930بين الحكومة العراقية وسلطة الانتداب أجهضت الأماني الكردية، ولهذا وقف معظم الأكراد ضد المعاهدة المذكورة، فقد كان «الزعماء الأكراد يرون في استقلال العراق، بموجب معاهدة 1930، خطراً يقضي على أماني الأكراد في حق تقرير المصير» (ص109)، فقد تجاهلت المعاهدة الحقوق القومية الكردية، لذا استمرت الثورات الكردية حتى انقلاب بكر صدقي 1936، الذي «رأى فيه (الأكراد) مجالاً وفرصة لحصول الشعب الكردي على حقوقه القومية» (ص114). إلا أن الانقلاب لم يدم طويلاً وانتهى بمقتل بكر صدقي، ولم تستقر الأوضاع إلا بتسلم نوري سعيد الحكم. ورغم الثورات العديدة التي قام بها الشيخ محمود الحفيد والبارزانيون بين أعوام 1916-1947، فإن جميع هذه الثورات لم تحقق أهدافها بسبب ضعفها واقتصارها على مناطق محددة، وكذلك بسبب الخلافات العشائرية بين الزعماء الأكراد. وقد برز نجم الملا مصطفى البارزاني (والد مسعود البارزاني) في بداية الأربعينات زعيماً قومياً، «فبعد أن كان الملا مصطفى رئيساً عشائرياً أصبح في ظل الظروف الجديدة زعيماً قومياً، يملك قوة مسلحة قوية ويتبعه المئات من رجال القبائل» (ص 168). فقد قام البارزاني عام 1943 بثورة كبيرة لم تتمكن الحكومة العراقية من القضاء عليها بالقوة، مما اضطرت إلى الدخول في مفاوضات معه بوساطة الوزير ماجد مصطفى (الكردي الأصل)، حيث استطاع الوزير إقناع البارزاني بوقف الكفاح المسلح والدخول في مفاوضات مع الحكومة، إلا أن المفاوضات لم تؤدِّ إلى وقف الثورة وإخفاقها، ثم اتجه البارزاني إلى كردستان إيران عام

1944 للمساهمة في قيام جمهورية مهاباد حيث كان له دور عسكري بارز في قيامها. ومع انهيار جمهورية مهاباد اضطر البارزاني إلى الهجرة إلى الاتحاد السوفياتي مشياً على الأقدام مع 755 من قوات البيشمركة، وبقى هناك حتى عام 1958 عندما قام عبدالكريم قاسم بالثورة، وقد نص البند الثالث من الدستور المؤقت على «أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر الدستور حقوقهم القومية (الأكراد) ضمن الوحدة العراقية»، حيث ازدهرت المناطق الكردية في البداية، إلا أن تحول الثورة إلى حكم عسكري دكتاتوري، أدى إلى تفجُّر الكفاح المسلح من جديد، ولم يهدأ الوضع إلا في عام 1970 بتوقيع اتفاقية 11 آذار بين النظام العراقي والبارزاني على الحكم الذاتي للأكراد والاعتراف بالوجود القومي للأكراد. إلا أن الاتفاقية لم تنفذ وتفجَّرت الحرب مرة أخرى، وأعلن البارزاني عن الثورة عام 1974. وكلفت هذه الثورة النظام العراقي التوقيع على اتفاقية الجزائر 1975، التي تنازل بموجبها عن شط العرب لإيران مقابل تخلي شاه إيران عن دعم الثورة الكردية، فانهارت الثورة الكردية وأعلن الرئيس العراقي «أن الثورة الكردية قد انتهت إلى الأبد» (ص 244). حيث كان لإخفاق الثورة الكردية أثر كبير في بروز تيارات كردية مختلفة، تمثلت في ظهور الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني على أسس جديدة بقيادة مسعود البارزاني، وأحزاب أخرى صغيرة.

وقد استأنفت هذه الفصائل النضال السياسي والعسكري مع وصول صدام حسين إلى سدة الحكم وإلى الآن، حيث فتحت حرب الخليج الثانية آفاقاً رحبة أمام الحركة الوطنية الكردية.

وخصص المؤلف الباب الرابع لتسليط الضوء على أهم الأحزاب والجمعيات والصحف الكردية منذ ثورة تركيا الفتاة عام 1908 وحتى عام 1991. وأورد المؤلف أسماء مختلف الأحزاب والجمعيات الكردية التي تشكلت مع تعريف موجز لكل حزب وجمعية ومن أسسها.

وفي الباب السادس، يتحدث المؤلف عن علاقة أكراد العراق بالتنظيمات الشعبية العراقية (الحزب الشيوعي العراقي - الأهالي - الشعب - الاتحاد الوطني - الوطن الديمقراطي - الاستقلال - الاحرار - الحركة الوطنية العراقية).

وجاء الباب السابع تحت عنوان «أكراد العراق والحركات الوطنية-الكردية خارج العراق»، في هذا الباب يوجز المؤلف أوضاع الأكراد في تركيا وإيران وسورية، ففي تركيا يبلغ عدد سكان الأكراد حوالي 12 مليوناً يسكنون جنوب شرق تركيا، وتبلغ مساحة كردستان تركيا ثلث المساحة الإجمالية لتركيا (185كم^2). ورغم

أن الأكراد وقفوا بعد الحرب العالمية الأولى إلى جانب كمال أتاتورك في حروبه ضد اليونانيين فإن أتاتورك انقلب عليهم وأنكر حقوقهم القومية وهجّر قسماً كبيراً منهم إلى غرب تركيا، حيث «نصت المادة (88) من الدستور التركي على أن جميع سكان تركيا بغض النظر عن ديانتهم وقومياتهم أتراك» (ص359) ومع إعلان كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية 1924، قام الشيخ محمد سعيد بيران عام 1925 بثورة ضده إلا أن أتاتورك قمع الثورة بشدة، وأعدم الشيخ بيران في ساحة المسجد الكبير بمدينة دياربكر، ثم تتالت الثورات الكردية كثورة إحسان نورى باشا 1927 وثورة أغري داغ 1930 وديرسيم 1937. وجميع هذه الثورات أخمدت بقسوة شديدة فالحكومة التركية لا تعترف بالوجود القومي للأكراد وتسميهم بـ «أتراك الجبال»، وكان للانقلابات الكثيرة التي مرت بها تركيا (1950 - 1960 - 1971 - 1980) دور كبير في اجتثاث الحركات والأحزاب الكردية التركية، إلا أن الحركة الكردية شهدت فترة نهوض قوية في «أعقاب إنهاء الحكم العسكري (1983) المباشر، وعودة الحكم المدني» (ص375)، وتُعَدُّ اليوم المشكلة الكردية من أكبر المشاكل التي تواجهها تركيا.

أما في إيران فيتركز معظم الاكراد في شمال غرب إيران، وأهم مدنهم مهاباد وسنندج وأورميا. وتميزت الحركة الكردية في إيران بنضجها السياسي المبكر، فقد قام (سمكو آغا) بثورات متتالية بين أعوام 1919-1930 وأجبر الإيرانيين عام 1920 على الاعتراف بحكمه على المناطق الكردية، ولم يستطع الإيرانيون القضاء عليه إلا بعد الاتفاق مع الأتراك والمندوب السامي البريطاني في عام 1930. وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلن الأكراد قيام جمهورية مهاباد الكردية عام 1946 وتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وتشكيل حكومة كردية من 12 وزيراً برئاسة قاضي محمد، ثم انهارت الجمهورية على أثر تخلي السوفيات عن دعم الجمهورية والهجوم الإيراني الكبير على عاصمتها، إلا أن النضال الكردي في إيران بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بقي مستمراً حتى الآن. ورغم مشاركة الأكراد في الثورة الإسلامية عام 1979 على أمل الاعتراف بحقوقهم القومية، فإن السلطة الجديدة أنكرت حقوقهم وأخمدت حركاتهم عام 1981-1983 بقسوة بالغة، ودمرت الكثير من القرى والمدن الكردية فقد «أعطى آية الله خوميني أوامره بسحق التمرد الكردي وفي أكتوبر سقطت بوكان آخر مدينة كردية كانت تحت سيطرة الثوار الأكراد» (ص438)، ودفعت القوات الإيرانية بالأكراد إلى الجبال بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية المشتركة ويرى المؤلف أن الحرب العراقية الإيرانية ألحقت ضرراً كبيراً بالمناطق الكردية التي كانت بمثابة ساحة حرب بين البلدين.

في الختام يرى المؤلف أن أهم أسباب إخفاق الحركات الكردية في تحقيق أهدافها يعود إلى «تقسيم كردستان بين عدة دول تتفق جميعها على حرمان الأكراد من الحصول على الاستقلال بالاضافة إلى قصور القيادات الكردية (ص444)، وهو يؤكد هذا الحق للأكراد. واختتم مؤلِّفه بالسؤال التالي: هل سيشهد المستقبل القريب أو البعيد تحقيق حلم الأكراد في الإدارة الذاتية أو الاستقلال؟ وقد أرفق المؤلف كتابه بمجموعة ملاحق تتضمن الوثائق ونصوص المعاهدات التي تتعلق بقضية الشعب الكردي.

والواقع أنه كتاب جدير بالقراءة لكل باحث ومهتم بالقضية الكردية، وبهذا الكتاب أضاف الدكتور حامد محمود عيسى مؤلفاً مهما إلى المكتبة العربية التي تعاني من نقص كبير في موضوع القضية الكردية. وقد جاء الكتاب غنياً بالأحداث التاريخية، وبالتحليل الشامل لواقع الحركة الوطنية الكردية في العراق وتركيا وإيران. حيث اعتمد المؤلف على مراجع كثيرة (مئة مرجع باللغة العربية لمؤلفين عرب وأكراد، و45 مرجعاً باللغات الأجنبية، و 39 رسالة جامعية غير منشورة، بالإضافة إلى عشرات الصحف والدوريات). وما يؤكد قيمة هذا الكتاب أنه كان في الأساس موضوع الرسالة التي حصل بها السيد حامد عيسى على شهادة الدكتوراة، فقد أخذ الكتاب منه جهود سنين طويلة من البحث والإعداد والتأليف. وهذا الكتاب يهيىء مادة غنية لمن يريد أن يكتب بحوثاً ودراسات ورسائل أكاديمية عن القضية الكردية التي بدأت تشهد بعد حرب الخليج الثانية نهوضاً وطنياً وقومياً كبيراً، لقد أفلح المؤلف حقيقة في تقديم القضية الكردية بصورة جيدة رغم تعقيداتها وتشعباتها الكثيرة. والكتاب بمجمله يشي بموقف مثقف أكاديمي عربي شعر بحقيقة القضية الكردية وعلاقتها الوطيدة بالعرب، فيقول:

> «إن علاقة الأكراد بالعرب علاقات أخوة ومصير عبر التاريخ وكم من القادة الأكراد تزعموا حركة الجهاد للدفاع عن الاسلام والمسلمين، كعماد الدين الزنكي وصلاح الدين الأيوبي والأسرة الأيوبية في مصر والهلال الخصيب، والتي كتبت بدمائها صفحات مشرقة في سجل الجهاد الاسلامي».
> (من المقدمة).

ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذا الكتاب أنني لم أفهم قط كيف يقول المؤلف في مقدمة كتابه: «إن الغرب حاول توريط الأكراد في أعقاب الحرب (طبعاً هنا القصد حرب الخليج الثانية) بدفعهم الأكراد للثورة في وجه السلطة

المركزية في بغداد»، وهو يتحدث على امتداد (320) صفحة من صفحات الكتاب عن الثورات الكردية التي قامت ضد السلطة المركزية في بغداد على مدى أكثر من نصف قرن قبل حرب الخليج؟!!. وقد احتوى الكتاب على أخطاء مطبعية عديدة، وكذلك وقعت أخطاء كثيرة غير مُسَوَّغَة في تقسيم الأبواب والفصول والعناوين وفي ذكر الأسماء والأعوام.

يبقى أن نقول: إن كتاب المشكلة الكردية في الشرق الأوسط يعدّ ثروة مهمة أضيفت إلى المكتبة العربية، ويسد فراغاً من المعرفة السياسية لفهم القضية بكل أبعادها السياسية والتاريخية والحضارية.

سلوك السلوك
مقدمة في أسس التحليل السلوكي ونماذج من تطبيقاته

عبدالعزيز بن عبدالله الدخيل

مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990، 168 ص

مراجعة: يوسف عبدالوهاب أبو حميدان

قسم الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

يشتمل كتاب «سلوك السلوك» على جزأين الأول: أسس التحليل السلوكي الذي يتألف من ثلاثة فصول هي: سلوك ما قبل السلوك، وسلوك السلوك، وسلوك ما بعد السلوك. أما الجزء الثاني وهو تطبيقات التحليل السلوكي الذي ينقسم إلى ثلاثة أبواب هي: السلوك المعوج والذي يحتوي على ثلاثة فصول هي سلوك الأمراض العقلية وسلوك الإساءة للأطفال وسلوك الإدمان. أما الباب الثاني وهو السلوك الذهني وينقسم إلى فصلين هما سلوك الذكاء وسلوك الرؤية. وأخيراً الباب الثالث وهو سلوك الأداء الذي ينقسم إلى فصلين هما سلوك الأداء الوظيفي وسلوك الحيوان.

بدأ المؤلف كتابه هذا بعرض سريع لدور المدرسة السلوكية الحديثة في تطور

علم النفس الحديث الذي ينبغي أن يعمل على تقديم علم تطبيقي يمكن قياس نتائجه واستعماله في التكنولوجية الحديثة. وقد انتقد المؤلف حركة علم النفس التقليدي في تفسيرها المحدود للسلوك. كذلك قام بتعريف أُسس التحليل السلوكي وذكر المفاهيم الأخرى المساعدة لذلك. لذلك يمكن اعتبار هذا الكتاب بمثابة خطاب مفتوح إلى كل العاملين والمهتمين في علم النفس لتبني الأسس العلمية السلوكية التي ينهجها علم النفس السلوكي.

وفي مقدمة الجزء الأول عرّف السلوك بأنه «كل نشاط يقوم به الجسم بل كل حركة يؤديها الجسم سواء تلك التي نشعر بها أو تلك التي لا نشعر بها، فدقات القلب وتحرك أي عضلة سلوك، والنشاطات الذهنية سلوك». إن إمكانية تغيير السلوك والتحكم فيه والسيطرة عليه هو هدف التحليل السلوكي.

أما الفصل الأول سلوك ما قبل السلوك فيقول المؤلف إن السلوك لا يحدث من فراغ أو في فراغ، فلا بد من وجود مثير يهيىء الفرص لحدوث الاستجابة أو السلوك. لذلك فإن احتمال حدوث سلوك ما يقتصر على وجود ذلك المثير أو ربما صفة من صفات ذلك المثير. ومثالاً على المثير هنا الحركات، والكلام، والأصوات، والناس والأماكن. لذلك فالمثير كما يعرِّفه هنا هو: «أي حدث يثير احتمال حدوث أي سلوك». ثم يصف إمكانية اكتساب مثير لصفة الإثارة عن طريق الارتباط. وهنا يتم توضيح معنى التمييز والتعميم كمصطلحين من مصطلحات علم النفس التجريبي، وذلك كما يراهما عالم النفس السلوكي.

وفي الفصل الثاني يشبِّه السلوك بنهر مستمر الجريان لا يتوقف ما دام صاحب السلوك على قيد الحياة، فالسلوك غير مجزأ وإن كان يبدو كذلك، فالسبب هو حاجة التحليل العلمي للتعامل مع السلوك على أنه مجزأ على الرغم من أن السلوك الإنساني مترابط له علاقة بعضه ببعض. أما فائدة التجزيء هنا فهي ذات فائدة علمية وعملية من أجل تسهيل عملية تحليل السلوك وفهمه.

أما الفصل الثالث فيناقش نتائج تلك العلاقة بين المثير والاستجابة حيث يركِّزُ المؤلف هنا على أثر ما يتبع السلوك، لأنَّ السلوك يتأثر بما يتبعه فإذا كان ما يتبعه إيجابياً ازداد تكرار وحدة حدوث ذلك السلوك مستقبلاً، وإذا كان أثر ما يتبعه سلباً نقص ذلك في المستقبل.

· الجزء الثاني: تطبيقات التحليل السلوكي: في هذا الجزء يعمد المؤلف إلى تطبيق الأساليب السلوكية الذي أشار إليها في الجزء الأول من الكتاب. إن هذا الجزء قد خصص لدراسة السلوك المعوج كما سماه المؤلف وطرق تعديله ويتألف من ثلاثة أبواب:

الباب الأول

الفصل الأول: يناقش المؤلف سلوك الأمراض العقلية. ويرى أن استعمال مصطلح الأمراض العقلية كمرادف للإشارة إلى المشاكل السلوكية هو أمر بالغ الخطورة، فكلمة العقل قد وجدت في الأصل لوصف أنواع معينة من السلوك وصفاً موجزاً ولكن كما يقول المؤلف إن البعض يشير بالخلل إلى العقل، وليس إلى الخلل في السلوكيات التي وجدت. يقول إن العقل كمصطلح لا يُفسّر، ولا يُفسّر مثل العديد من المفاهيم التي نستخدمها في أحاديثنا اليومية. فهناكَ آثارٌ سلبية لاستخدام هذا المفهوم علمياً واجتماعياً وقد يؤدي استخدامه إلى تأثيرات سلبية على الإنسان. فمن الناحية القانونية استغل هذا المصطلح كوسيلة لتبرئة المجرم عن جريمة قام بها عن عمد وسبق ترصُّد. كما أن استخدام هذا المفهوم له تأثيرات سلبية على حالة الشخص الذي يوصف بأنه مريض عقلياً. ويرى المؤلف بأن السلوك الطبيعي والمختل متشابهان من حيث طريقة التكوين. ويضيف أن نقص المهارات الفردية الحياتية أحد المؤشرات على اختلال ذلك السلوك سواء كان أكاديمياً أو سلوكاً حياتياً يومياً. ثم يركز في هذا الفصل بعض الشيء على أهمية المعززات الاجتماعية وأثرها على تكوين السلوك السوي والشاذ.

وفي الفصل الثاني «سلوك الإساءة للأطفال»، ينتقد المؤلف اتجاه بعض العاملين في علم النفس على استعمالهم لمفهوم الإساءة للأطفال على أنه مرض. إذ أن هذا السلوك لا يختلف بطريقة تشكيلته وطبيعته عن أي سلوك آخر. وأضاف إلى أن أي تعريف يجب أن (1) يركز على وجود العمد والإصرار على إساءة المعاملة للأطفال (2) - حدة السلوك ونوعه (3) - وجود ضرر جسمي للطفل ناتج عن هذا التصرف ثم وضّح بعد ذلك خصائص الأبوين اللذين يسيئان معاملة أطفالهم، وبحث أيضا في خصائص الأطفال الذين يجعلون حدوث الإساءة لهم أكثر احتمالاً. ويشير إلى أثر العوامل البيئية مثل الأسباب الاقتصادية والعائلية على تكرار حدوث الإساءة للأطفال. وكذلك أهمية المعتقدات الحضارية ودورها على طرق تربية الأطفال. إلاَّ أن هناك حلولاً ممكنة لظاهرة إساءة معاملة الأطفال وقد قسمها إلى قسمين، الأول على مستوى المجتمع، والآخر على مستوى التدخل الفردي.

أما الفصل الثالث فقد بحث المؤلف سلوك الإدمان وبيّن أهمية هذه المشكلة التي تواجه مجتمعنا هذه الأيام، وقد عرَّف الإدمان «بأنه الاعتماد الفسيولوجي والعضوي على العقار والاعتماد بدوره يعني وجود عنصرين أساسيين هما التعود أو الاحتمال». ثم بحث المؤلف في أنواع العقاقير وأقسامها، لينتقل بعد ذلك إلى

أسباب الإدمان الذي يراه كغيره من السلوكيات حيث يتم عن طريق التعلم. أما الأسباب المهيئة لسلوك الإدمان فهي توافر المخدر وإلحاح الرفاق ووجود النموذج السيىء في الأسرة وكذلك القلق والظروف المعيشية السيئة التي قد تهيىء هي الأخرى لحدوث الإدمان. وأما الأسباب المشجعة للاستمرار في استعمال المخدر فقد قسَّمها إلى ثلاثة أنواع: (1) اجتماعية (2) فسيولوجية (3) والتفاعل بين خواص المخدر والعوامل الاجتماعية. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى ضرورة العلاج فيناقش أهداف العلاج وطرقه التي تنقسم إلى:

أ - طرق انقاص سلوك الإسراف في استعمال العقاقير ويتم ذلك عن طريقة: (1) التعويد على مقت المخدر (2) استعمال العقاقير المضادة لإنقاص القلق الذي يؤدي إلى الاعتماد على المخدر.

ب - تدريب المدمن على سلوك مضاد لسلوك الإدمان.

جـ - إعادة ترتيب نتائج السلوك.

د - الجمعيات التطوعية.

الباب الثاني: السلوك الذهني

وقد قسم المؤلف هذا الباب إلى فصلين، الأول هو سلوك الذكاء والفصل الثاني هو سلوك الرؤية.

الفصل الأول: سلوك الذكاء: تناول المؤلف في هذا الفصل سلوك الذكاء مستغرباً تركيز البعض على أهمية الوراثة أو البيئة لتطور هذا السلوك، مشيراً إلى أنه ليس ثمة طريقة علمية واحدة مقنعة إلى أثر أي واحد منهما فحسب، إذ ربما يلعب كلاهما دوراً في تطور السلوك الإنساني. ويشير إلى أن تعاريف الذكاء كلها لم تستطع نقلنا إلى جو إجرائي يوضح هذا المفهوم. ويرى أن الكثير يشير إلى الذكاء كأنه أحد مكونات أعضاء الجسم. لذلك يرى المؤلف أن الذكاء مكون من أنواع مختلفة من المهارات السلوكية، وأن تلك المهارات تتأثر بما يحدث في البيئة من تأثير دقيق وموجه. أما بالنسبة لاختبارات الذكاء فيقول إن ضررها أكثر من نفعها. ويلخص هذا الفصل القصير بأن ليس هناك شيء اسمه الذكاء بل هناك مهارات سلوكية أساسية مكتسبة.

الفصل الثاني: سلوك الرؤية: يناقش هذا الفصل سلوك الرؤية الذي يصفه بأنه نوع من أنواع السلوك ويرى أن التفسير السائد للرؤية معقداً حيث ينص على أن الرؤية تحدث عن طريق نسخ المنظور في الدماغ لذلك لا يرى الإنسان المنظور ولكن

يرى نسخةً منه. ولكن هذا التفسير يزيد الأمر تعقيداً حيث إن عملية النسخ بحد ذاتها تحتاج إلى تفسير أيضاً، لهذا فإنَّ الرؤية ليست مجرد نسخ لما هو منظور. لذلك فالنظرة السلوكية البديلة ربما تحل هذا الإشكال عندما تعد الرؤية سلوكاً وليس بالضرورة أن تتطابق المعلومات الحسية مع الشيء المحسوس لأن الرؤية قد تحدث في غياب المنظور، لذلك فإن الشيء المنظور غير ضروري بحد ذاته، لذلك فإن سلوك الرؤية يحدث لأن المرئي يعمل إما كمثير مكيف أو مثير مؤشر، فعند تكرار تلازم مثير أصلي مع مثير آخر فإن المثير الآخر يكتسب خواص المثير الأصلي (خواص إثارة سلوك الرؤية)، بحيث لو حدث وحده فإن المثير الأصلي قد يُرى. فخلاصة الكلام أن الشيء المنظور ما هو إلَّا مثير يستجر إستجابة الرؤية، لأن سلوك الرؤية لا بد أن يتبعه نتيجة سلوكية ربما يكون التعزيز.

الباب الثالث:

في هذا الباب الأخير من الجزء الثاني يقسم المؤلف هذا الباب إلى فصلين هما: الأول سلوك الأداء الوظيفي، والثاني سلوك الحيوان.

الفصل الأول: سلوك الأداء الوظيفي: يبدأ المؤلف هذا الفصل بتكرار ما بدأه في هذا الكتاب بتعريف للسلوك على أنه كل نشاط يقوم به أي جزء من جسمنا وأن معظم السلوك الإنساني متعلم عفوياً كان أو مقصوداً، وهذا ينطبق على الأداء الوظيفي، فالأداء سلوك ويخضع لنفس المثيرات البيئية التي يخضع لها السلوك. عندما بدأ الاتجاه السلوكي بإيجاد أجوبة صريحة وشاملة لكثير من الأمور التي شغلت علم النفس، وعندما بُدىء في تعديل السلوك بتقديم الحلول العملية لكثير من المشاكل السلوكية اتجه علماء الإدارة إلى الإستفادة من علم النفس السلوكي وأعطي اسما هو «تدبير (أو تعديل) السلوك الوظيفي» (Organizational Behaviour Management) (OBM)، وقد اعتمد هذا المنحى على استخدام المبادىء السلوكية كأساس لتطوير طرق تعديل السلوك الوظيفي. فقد ساهم هذا الاتجاه بتقديم برنامج متكامل للمديرين لفهم سلوك الموظفين وذلك لتحسين سلوك الموظفين. ثم نجد المؤلف وقد وضع المراحل أو الخطوات الواجب اتباعها في البحث في أي مشكلة سلوكية وهي: (1) التحديد الدقيق للسلوك موضوع البحث. (2) جمع المعلومات البيانية عن مثل تكرار حدوث تلك المشكلة. (3) إعداد خطة الحل وتطبيقها. (4) إن الخطة المطبقة يجب أن تصبح طريقة التعامل الدائمة مع المشكلة السلوكية. ثم يركز المؤلف على أهمية البيئة حيث يقول «إن جميع طرق تغيير السلوك تعتمد على تغيير بعض مظاهر البيئة». ومن ثم

يناقش أثر التغذية الراجعة في زيادة الإنتاج ثم أهمية التدريب والتطوير والتي اعتمدت الأساس السلوكي، وأثر ذلك على المؤسسة. وإضافة إلى ما ذكر فقد طُورت عدة طرق فعالة لتحسين الانتظام في العمل وتقليل الغياب والتأخر وذلك باستعمال مبدأ الثواب والعقاب. ويختتم المؤلف هذا الفصل مشيرا إلى أن هذا النوع من المعرفة العلمية ما زال في بداية الطريق على الرغم من تحقيقه لكثير من الإنجازات العملية الناجحة.

الفصل الثاني: سلوك الحيوان: لقد استفاد الإنسان الكثير من مبادىء التعلم السلوكية في تطوير أساليب وطرق التحكم بالسلوك ولا سيما فيما يتعلق بتدريب الحيوان على تعلم سلوكيات جديدة. إن قدرة تعلم الحيوان لسلوكيات جديدة إنّما هو معتمد بالدرجة الأولى على قدرة الإنسان على تطوير طرق فعالة في تدريب الحيوان. إن مبدأ التدريب قد اعتمد على وجود ميزات جسمية لدى الحيوان، وإن هذه الميزات بحاجة إلى قليل من التدريب ومثال ذلك تدريب كلاب الحراسة. على أن مبدأ التدريب أيضا ساهم في تطوير قدرات الحيوان على الرغم من عدم وجود مهارات غير جاهزة كما سماها المؤلف، وأن التدريب يبدو واضحاً في اكتساب هذه المهارات. وقد استخدمت الحيوانات المدربة في مجال الحرب والتجسس. ويضيف المؤلف إلى أن الأبحاث السلوكية مستمرة في هذا المجال وتعد من أدق الأبحاث العلمية في مختبرات علم النفس، حيث بدأ المختبر السلوكي في تدريب الحيوانات على ما يسمى بالسلوك اللفظي.

تقييم الكتاب

يعدّ هذا الكتاب من الكتب السلوكية القليلة من نوعها في المكتبة العربية حيث قدم هذا الكتاب الفكر السلوكي والتطبيق العلمي لهذا الاتجاه معتمداً على سهولة التعبير ودقة الوصف، على أن التفسير الفلسفي والوظيفي للكثير من الإجراءات زاد من قيمة هذا الكتاب. وعلى الرغم من وجود كتب أُخرى مماثلة وحديثة في المكتبة العربية إلا أنها جاءت مفتقرة إلى التحليل السلوكي الدقيق وإلى التطبيقات ووصفها دون تفسير أصولها وأساليبها بدقة. وأرى أنه من الممكن الاستفادة منه للمتخصص في مجال علم النفس والتربية وكذلك العاملين في مجال التربية الخاصة. أما بالنسبة للمتخصصين فيمكن اعتماده مرجعاً في مكتبة علم النفس وكذلك أيضاً في تدريب وإعداد العاملين في مجال التربية الخاصة.

على أن الكاتب قد انتقل نقلات سريعة في بعض أجزاء الكتاب بدون توفير أمثلة وافية لتشرح وتفسر ما يقصده، وذلك حتى تكون الاستفادة منه أكثر وأشمل.

وذلك كما أشار عنوان الكتاب (نماذج من تطبيقاته). كان بإمكان الكاتب مثلاً أن يبدأ الفصل بقصة واقعية توضح فيه معنى ذلك الإجراء السلوكي وطريقة تطبيقه، وما هي النتائج السلوكية المتوقعة؟ إضافة إلى الشروط الواجب اتباعها أثناء التطبيق وكذلك الإشارة إلى الأمور الواجب تجنبها. وختاماً فإنني أشجع العاملين في هذا المجال أو المجال الاجتماعي والفلسفي على قراءة هذا الكتاب والاستفادة منه.

تجديد الفكر القومي

مصطفى الفقي

دار الشرق، القاهرة، 1993، 127 ص

مراجعة: عبير محمد اسماعيل
القاهرة

يعد هذا الكتاب من الكتب الرائدة في موضوع الفكر القومي، ويمكننا القول إنه نداء إلى الأمة العربية للاستيقاظ من غفوتها واحياء قوميتها العربية. فهو يبرز لنا صور القومية العربية في الماضي، مع محاولة جادة من المؤلف للدعوة إلى احيائها وإعادة أمجاد العرب مرة أخرى. وقد جاء الكتاب في 127 صفحة، مقسماً إلى سبعة فصول إلى جانب عرض بعض المقالات التي ألقاها المؤلف والتي تدور حول موضوع الكتاب مثل: السلام والأمة الواحدة «نحو مفهوم معاصر للأمن القومي العربي»، البعد العربي لثورة يوليو «تموز» 1952.

يتطلع المؤلف من خلال تجديد الفكر القومي إلى الخلاص من المأزق العربي الذي واجهته أمتنا منذ انحسار مرحلة المد القومي، وما نجم عنه من غياب روح التضامن وبروز النزعة الشعوبية والاتجاه نحو الانزواء القطري.

وتدور فصول الكتاب حول قضية واحدة تتضح من خلال محاولة إحياء مضمون القومية العربية بصورة مختلفة عن ماضيها، بحيث تستوعب التغيرات الضخمة التي جرت على الساحتين الدولية والإقليمية، وتحتوي التحولات والتطورات التي حدثت في الشارع العربي وآفاق التعايش الحضاري والقومي الذي يحمله مستقبل المنطقة.

يتناول **الفصل الأول** موضوع الدين والقومية، ذهب المؤلف من خلاله في محاولة لاستكشاف العلاقة بين الدين والقومية وأسبقية أيهما على الآخر، مع تحديد

نقاط الالتقاء والخلاف. ويرى المؤلف أن الدين والقومية يجب أن يكونا سببا لجمع الصفوف وتوحيد الكلمة وليسا أحد أسباب الشقاق والخلاف. ويدلل على ذلك بأنهما لم يلتقيا طوال التاريخ في خندق واحد أو معركة واحدة، إنما كان ينصب الخلاف دائماً بين مفهوم العروبة والإسلام ويتبلور ذلك من خلال رؤية الإسلام بوصفه ديانة يدين بها أغلب سكان المنطقة والعروبة كالوعاء القومي لشعوبها، ومؤدى ذلك أن معظم العرب مسلمون، ولكن غالبية المسلمين ليسوا عرباً. وتتركز بؤرة الخلاف بين العروبة والإسلام لدى الذين يرون في الإسلام دينا وقومية في وقت واحد. ولهذا فإننا نجد أن الصراع في المنطقة العربية يندرج تحت مسمى الإسلام بين العرب والفرس وهو ما يطلق عليه الإسلام والعروبة.

ويرى المؤلف أن الوضع في مصر مختلف لأن الإسلام قد تأثر كثيراً بالتاريخ الاجتماعي للعصر الفاطمي فضلاً عن عدم دخول المصريين في مواجهات حادة مع خصم مسلم كما حدث للشام في مواجهة الأتراك.

ويتناول **الفصل الثاني** جذور الحركة القومية في المنطقة العربية منذ القرن التاسع عشر، حيث سبق السوريون غيرهم من شعوب الأمة العربية في مواجهة الاحتلال التركي والسيطرة العثمانية، ويطرح هنا التساؤل التالي: هل تتغلب القومية ذات يوم على النزعة الدينية أم يتغلب الاعتقاد الوطني على المعتقدات الدينية؟

ويستعرض **الفصل الثالث** أهم التيارات القومية الحديثة في الشام ومن بينها حركة حزب البعث الاشتراكي، والذي كان ينادي بمشروع الهلال الخصيب وابراز دور الشام في الفكر القومي ابتداء من الدولة الإسلامية الأولى.

وينتقل المؤلف إلى المصريين وقضية العروبة وذلك من خلال **الفصل الرابع** حيث يوضح لنا موقف المصريين من العروبة ومدى تقبلهم لتلك الفكرة والعوامل المؤثرة فيها، حيث يعتقد المصريون أن لديهم المقومات الذاتية التي تصل بهم إلى مستوى الأمة، فقد بدأ الحديث عن الأمة المصرية، منذ عام 1919، وكانت جميع حركات التحرر تستند إلى مفهوم الأمة المصرية ولهذا نجد أن نظرة المصريين للقومية والأشقاء العرب تتركز على المفهوم الثقافي والجغرافي. ويرجع د. الفقي ضعف أركان العروبة داخل أركان الهوية المصرية إلى تيار التغريب في الثقافة المصرية تجاه فكرة القومية العربية، وقد غذى النزعة الاستقلالية للقومية المصرية دخول الحملة الفرنسية ووصول محمد علي للسلطة مما أدى إلى شعور مستتر ومبالغ فيه أحياناً بالذات المصرية، مما يجعل المصري يصنف نفسه بأنه مصري مسلم ثم عربي وذلك اقتناع منه أن العروبة دائماً تأتي بعد الإسلام.

أما **الفصل الخامس** فهو بعنوان «عبدالناصر والبعث. . . . التزاوج المفقود» ويتناول مسألة غياب الديمقراطية ومناخ التعددية السياسية ويتعرض للعلاقة الشهيرة بين قيادة عبدالناصر الثورية وحركة البعث العربي. وهنا نجد أن المؤلف يفتح أمام القارىء آفاقاً متعددة ورؤية جديدة للحقبة الناصرية والسورية.

أما فلسطين. . . سلام عربي أم إسلامي هو ما تم تناوله في **الفصل السادس** حيث يفاجئنا المؤلف بتناول القضية بمنظور جديد ويتساءل هل القضية الفلسطينية قضية إسلامية أم أنها قضية العرب الأولى؟ ويركز تجاه البعد الديني كطرف أساسي للقضية سواء كان من منطلق عربي إسلامي أو يهودي اسرائيلي. ويستعرض الفصل بعض التيارات الدينية الشهيرة في المنطقة والتي ولدت مع القضية الفلسطينية.

ويختتم المؤلف الكتاب **بالفصل السابع** الذي يتعرض لدور الجامعة العربية ودور مصر في هذه المنظمة الاقليمية الذي تقلص بعد وفاة عبدالناصر، وانحسار فترة المد القومي مع اعطاء بعض الملاحظات التي تهدف إلى إحياء دور الجامعة العربية مرة أخرى.

وأخيراً وليس آخراً **الخاتمة** التي تحتوي على عدة نقاط تتركز حول يقظة الفكر القومي وإحيائه كتمهيد لفهم طبيعة مرحلة الفكر القومي العربي المعاصر واخراج الأمة من إطار المسألة الدينية إلى اطار المسألة الوطنية.

وفي النهاية يطرح أمامنا المؤلف ركيزة أساسية من ركائز القومية العربية التي جمعت العرب في كيان متماسك ومتجانس رغم كل الظروف، وذلك من خلال الثقافة العربية التي تعد رصيد الأمة وجوهرها كما يصفها المؤلف.

وأهم ما يتميز به الكتاب الأسلوب السلس والشائق إلى جانب جزالة الألفاظ العربية، كما أنه يلقي الضوء على أفكار المفكرين العرب القدامى وأدائهم، التي بدأ تيار الحداثة يبعدنا عن أفكارهم ومواقفهم. ولهذا فإن تجديد الفكر القومي يعد مزجاً بين الطرح القديم والمعاصر للفكر القومي مع دعوة إلى إحياء تراث الآباء والأجداد، إلا أن د. الفقي لم يطرح بعض الأساليب والأفكار التي يمكن أن تنتهجها الأمة العربية لإعادة مجدها القومي.

جرائم العنف وضحاياها
المؤتمر السنوي
لجمعية علم الإجرام الأمريكية

فينكس 27 - 30 أكتوبر 1993، أريزونا

عبدالله محمد اللنقاوي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

المقدمة

تعدّ جمعية علم الإجرام الأمريكية إحدى أهم المنظمات العلمية الدولية التي تساهم بفاعلية في دراسة وتحليل ومكافحة الجريمة بشتى أنواعها، سواء على المستوى المحلي الأمريكي أو على المستوى العالمي. ومن أهم اهتمامات هذه الجمعية استقطاب جموع عديدة من الأفراد المهتمين بالبحث والتدريس أو الممارسة في حقل علم الجريمة وذلك لتبادل الأفكار والمعلومات. وتقوم الجمعية كذلك برعاية عمليات البحوث والتدريس والتدريب في المؤسسات التعليمية وخصوصاً في الأقسام المرتبطة بنظام القضاء الجنائي، والمؤسسات الخاصة ذات الاهتمام بالجريمة والعدالة والاصلاح. إضافة إلى ذلك فإن هذه الجمعية العلمية تهتم بتطوير علم المعرفة الإجرامي من خلال تشجيع علماء الإجرام والاجتماع والقانون على تقديم البحوث للنشر ومساعدة وتدعيم الباحثين بالمنح والمساعدات المالية.

لقد اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية موجة من جرائم العنف، سواء على مستوى المجرمين البالغين أو الأحداث الجانحين، بحيث أدى ذلك بصورة أو بأخرى إلى اختيار عنوان المؤتمر ووضعه تحت اسم **«جرائم العنف وضحاياها»**. وتشمل جرائم العنف هذه على وجه الخصوص تلك الجرائم التي ترتكب بوساطة السلطة الضبطية ضد الأفراد والجماعات العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو العكس، أي جرائم الأفراد ضد أجهزة وأفراد السلطة الضبطية. كما تتناول

الدراسات المتعلقة بجرائم العنف في المجتمع والضحايا الناتجة عنها على وجه العموم.

وتحتوي منظمة الإجرام الأمريكية على ثلاثة أقسام دائمة وبعناوين رئيسة وهي:

أ - علم الإجرام النقدي.

ب - علم الإجرام الدولي والعالمي.

جـ - المرأة والجريمة.

ويخصص لهذه الأقسام الثلاثة مجموعة من الندوات في برنامج المؤتمر بحيث تشمل العديد من الأوراق والدراسات العلمية المحلية (الأمريكية) والعالمية المرتبطة بالموضوعات المذكورة أعلاه.

أبرز وقائع المؤتمر: كعادة منظمي هذا المؤتمر العالمي فإن دعوتهم العلمية امتدت إلى أعداد هائلة من المتخصصين والباحثين والممارسين في حقل الجريمة والعقاب، حيث حضر هذا المؤتمر ما يزيد على ألف عالم وعالمة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من مختلف التخصصات العلمية. وتنوعت التخصصات بحيث شملت علم الإجرام، وعلم القضاء الجنائي، والتحقيقات، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا، والقانون الجنائي، والقضاء، وعلم النفس، والاقتصاد، والقانون وعلوم الشرطة، وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بدراسة الجريمة والانحراف.

قسمت ندوات المؤتمر على أربعة أيام متتالية، حيث اشتمل اليوم الأول على تسع ندوات جمعت فيما بينها ما يقارب مائة جلسة، عرض فيها العديد من الدراسات العلمية المتخصصة منها على سبيل المثال: المخدرات والجريمة والتهريب وقضايا قانونية، ومنع جرائم العنف العائلي، والتلفزيون وجرائم العنف، والجريمة والضبط الاجتماعي، وجرائم العنف عند الشركات، وجرائم العنف عند النساء، ومنع العنف: العلاقة بين النظرية والتطبيق والجرائم المنظمة: وحقائق وخرافات، والضغوطات والأنومي.

وقد قدمت في جلسة العنف العائلي ورقة من قبل دايفيد فورد بعنوان «ردة فعل المتهم إزاء القبض عليه نتيجة للعنف العائلي»، حيث ناقشت هذه الورقة العنف العائلي المرتكب من قبل الزوج تجاه الزوجة وبينت أنه في معظم الأحيان لايتم إبلاغ مثل هذه الحالات إلى رجال الشرطة، وإن تم فإن الشرطة لاتقوم بشيء إلا بتدوين

الحالة على أنها خلاف عائلي. ويرى الباحث أن كثيراً من الحالات اتجهت إلى المحاكم ولكنها انتهت بتوافق أو صلح مشترك بين الزوج والزوجة. ويقرر فورد أن عملية الصلح القضائي لا تجدي ولا تنفع لأنها لم تعمل على فرض عقوبة وغرامة على الزوج أو الجاني. وبالتالي فإن جرائم العنف العائلي سوف تكون في ازدياد مطّرد. ويرى أنه من الضروري إعادة النظر في النظام القضائي بحيث يحتوي على عنصرين أساسيين يجب تطبيقهما على مرتكبي جرائم العنف العائلي وهما العقوبة والإصلاح.

أما بالنسبة لجلسة الدراسات على نظرية الضغوطات والأنومي، فقد تناول مجموعة من الباحثين ورقة بحث بعنوان **«اقتله أو احتفظ به: نظرية قتل الأطفال بوساطة النساء»**. وقد بين الباحثون أن الضغوطات البنائية والثقافية التي تظهر على المرأة في المجتمع بشكل عام، وسوء نظام القانون الجنائي مع ضعف أو فقدان القوة الاستقلالية عند النساء يقود بشكل واضح إلى الاضطهاد والتوتر التراكمي أو التأثير السلبي على المرأة. وللمواقف والأحداث الضاغطة مثل الحمل غير المرغوب فيه، تؤدي دائما إلى هذا النمط من العنف عند المرأة وهو قتل الطفل.

وبالنسبة لليوم الثاني للمؤتمر فقد خصص له تسع ندوات رئيسية، شملت العديد من الأوراق والبحوث العلمية أهمها: استخدامات وتطبيقات علم الإجرام النقدي أو الراديكالي، ضحايا الجرائم: اتجاهات معاصرة، ضبط وتنظيم جرائم ذوي الياقات البيضاء، طرق بحث ومناهج اعتبارية في جرائم الاعتداءات الجنسية، الجنس والعرق كمواضع في تعاطي الكحول، الموقف الاجتماعي لجرائم العنف، الأحداث كضحايا ومنحرفين، الهجرة والمهاجرون والجريمة.

وقد تم عرض مجموعة من الأوراق في جلسة استخدامات علم الإجرام النقدي والراديكالي بينها ورقة هيرمان وجوليا شويندينجر من جامعة بيركلي - كاليفورنيا، بعنوان **«اعطاء الأولوية للوقاية من الجرائم»**، حيث وضحا فيها أن سياسة المحافظين للقضاء على الجريمة بدأت بسلخ الولاية اقتصاديا، وفي نفس الوقت حافظت على أسباب الجريمة ومرتكبيها، ويرى الباحثان أن علماء الإجرام نادرا ما يتحققون من التناقضات وراء تلك السياسات، وأنه يجب تشجيع وتبني سياسات في الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على التوسع الصناعي وإعطاء فرص عمل أفضل وأكثر للشعب حتى تنهى أو تخفف من حدة البطالة بشكل خاص. ولتحقيق ذلك يرى الباحثان أنه لابد من التخلي عن السياسات المحافظة السابقة

ووضع برامج تجريبية جديدة مع تخطيط متلازم مع المنظمات المدنية المحلية والفيدرالية الحديثة لإعطاء الأولوية لمكافحة الجريمة عن طرق الوقاية منها.

أما في الجلسة المعنونة بضحايا الجرائم: اتجاهات معاصرة، فقد قدمت خمس أوراق رئيسة منها ورقة بعنوان **«ردة فعل الضحية: حماية النفس ضد الجريمة»** للباحثة كاترين ألويل. رأت الباحثة أنه في سنة 1991 هناك ما لايقل عن ستة ملايين ضحية استجابوا لجرائم العنف الموجهة نحوهم باستخدام وسائل الحماية الشخصية، وأن 60٪ منهم اشترك في محاولة لارتكاب جريمة. ووجدت كذلك أن الكثيرين من المواطنين الأمريكيين قد بدأوا بأخذ القانون بيدهم لحماية أنفسهم وعائلاتهم وذويهم من المجرمين وذلك كنتيجة حتمية لضعف الاستجابة من الشرطة والمحاكم لقضاياهم.

وقدمت اندا ايرز ورقة في الجلسة نفسها بعنوان **«تأثر الضحايا مضادا لتأثير الجريمة»**. لقد جمعت الباحثة معلومات البحث بوساطة استبيان مقنن على عينة عددها 429 في سنتين متتاليتين 91/90 في جنوب استراليا، حيث شملت المعلومات تجاوب وخبرات وتأثيرات المبحوثين من خلال وقوعهم ضحايا لجرائم العنف وضحايا للممارسات البيروقراطية وإجراءات العدالة حتى النهاية، وانتهت اندا إلى أن محاولة دمج الضحايا في عملية الإجراءات القانونية حتى نطق الحكم النهائي أدى إلى شعورهم بالإحباط والمضايقة والضغوط من تلك الإجراءات القانونية ومصادرها.

وحفل اليوم الثالث بعدد من الندوات التي قدم فيها ما يزيد على 250 ورقة بحث تقريبا. وشملت الندوات العديد المتنوع من الموضوعات الأساسية المرتبطة بعنوان المؤتمر أهمها: العصابات الآسيوية والجرائم المنظمة، المرأة والعنف، والعصابات وجرائم العنف، المحتوى العائلي وجرائم العنف، الاتجاهات العصابية النشوئية في علم الإجرام، التحول من العائلة إلى تأثير الأصدقاء على الأحداث الجانحين، وجرائم العنف، الكحول والعنف، الجرائم غير المرئية أو الخفية للشركات.

ومن أهم الأوراق التي قدمت ورقة للباحثة جوكارنا من جامعة هاواي بعنوان: **«عصابات الشوارع الدائمة والمؤقتة والزائلة – عصابات الشوارع الآسيوية – دراسة حالة»**. وقد بينت الباحثة أن هناك اهتماماً بشكل متزايد من قبل العامة حول بروز واستمرارية وتنظيم عصابات الشباب. وترى أن العلماء يتفقون على أن

التركيبة البنيوية والتنظيمية لهذه العصابات مختلفة ومتنوعة الاتجاهات. ومع ذلك فإن الوصف للعصابات الآسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية يقترح عكس ذلك تماماً. فعصابات الشوارع الآسيوية قد صورت شعبياً على أنها تتكون من خلال تنظيم رسمي متماسك. وقد بينت الباحثة من خلال النظرة التاريخية لمجموعة من التحليلات المقارنة لعصابات آسيوية مختلفة في منطقة سان فرانسيسكو، حيث وضحت منها طبيعة الأنشطة في تلك العصابات بمختلف أنواعها وأنماطها. أما بالنسبة لمعلومات البحث فقد جمعت من خلال مقابلة كمية وكيفية مقدمة لمجموعة من أعضاء عصابات الشوارع في تلك المنطقة.

أما في مجال النساء والعنف، فقد قدمت خمس أوراق رئيسة أهمها ورقة بعنوان: **«الاختلافات من حيث الجنس في حالات القتل المتتابع»**، حيث يهدف البحث إلى وصف الصفات الديموغرافية والسلوكية والخلفية الاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل المتسلسل من الإناث ومقارنتها بنفس النمط من الذكور. وقد طورت مجموعة من الافتراضات والمسلمات عن مرتكبي جرائم القتل المتسلسل من الذكور من خلال مراجعة مكثفة للبحوث السابقة. وجمعت المعلومات من مجموعة من المصادر الأولية والثانوية المركزة حول 14 حالة من النساء المجرمات اللاتي ارتكبن جرائم القتل المسلسل في الولايات المتحدة الأمريكية ومقارنتها بمجموعة أخرى من مجرمي القتل المتسلسل من الذكور من حيث التشابه والاختلافات في مجموعة من الصفات المتعلقة بالمجرم والضحية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج التي تدعو إلى أن هناك تشابها واختلافاً في مجموعة من الأجزاء. وبشكل عام فإن الاختلاف أكثر من التشابه بين مجرمي القتل المتسلسل من الذكور والإناث. وقد تم حصر الاختلافات في العناصر التالية: تدمير الضحية - تعذيب الضحية - السلاح وطريقة القتل، المطاردة والاغواء السلوكي للضحية - تنظيم موقع وساحة الجريمة - أسباب القتل ودوافعه - الخلفية التاريخية لتناول الكحول - تشخيص الطب النفسي - الوضع العائلي. أما من حيث التشابه فقد أظهرت النتائج أن الذكور والإناث من مرتكبي جرائم القتل المتتابع يشتركون في العوامل التالية: إنهم يأتون من أسر متصدعة، عذبوا في مرحلة الطفولة، المستوى الوظيفي والتعليمي المتدني.

أما اليوم الأخير للمؤتمر فقد خصص له سبع جلسات عرض في كل واحدة منها مجموعة من البحوث المتعلقة بجرائم العنف منها: علم الإجرام النشوئي،

الأسلحة والعنف والقانون، تأثير وسائل الإعلام والاتصال على تصورات المواطنين تجاه الجريمة والضحية، الأذى الناتج من جرائم ذوي الياقات البيضاء، النساء والعنف ووسائل الإعلام، الأسلحة والجريمة، ضحايا جرائم العنف عند النساء والكراك[1] والكوكايين.

ومن بين الأوراق التي قدمت في هذه الجلسات على سبيل المثال وليس الحصر، ورقة بعنوان «**الجريمة والضحية - تأثير التلفزيون على الخوف من جرائم العنف**». ناقشت الباحثة من خلال عملية تقييم علمي لأثر أو تأثير التلفزيون وعلاقته بالخوف من جرائم العنف والوقوع ضحية لتلك الجرائم، مع الأخذ في الحسبان عاملين أساسيين عند تحليل المعلومات وهما: الجنس: (ذكر أو أنثى) والخبرات الشخصية. وقد تم الحصول على المعلومات في هذا البحث من خلال مسح اجتماعي بوساطة استبيان الاختيار الذاتي أو الشخصي عن مدى الخوف من جرائم العنف والوقوع ضحية لهذه الأنواع من الجرائم.

وخرجت الباحثة بمجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة ارتباط دالة احصائياً بين مشاهدة التلفاز والخبرات الشخصية لوقوع الفرد ضحية جرائم العنف والخوف من العنف بشكل عام.

الخاتمة

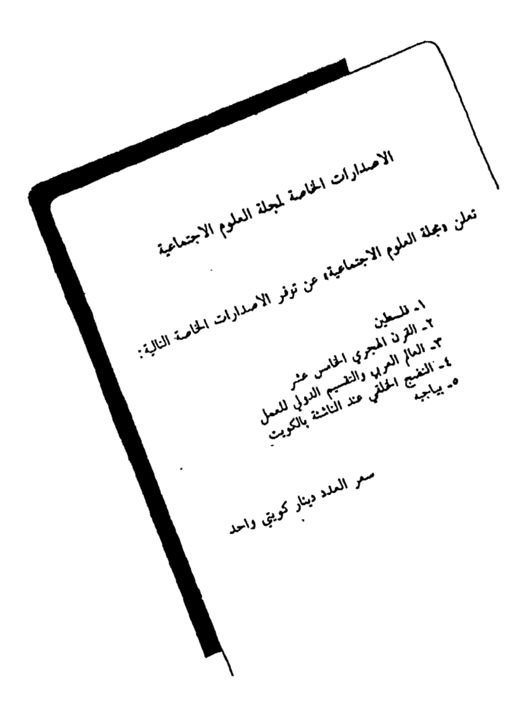
يجب القول هنا إنه يصعب على أي باحث أو عالم أو متخصص بعلم الجريمة والعقاب وتشعبياته أن يواكب ويلاحق جميع الجلسات وأوراق البحث وورش العمل ومعارض الكتب المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر الضخم. إلا أنه في واقع الحال، يعدّ هذا المؤتمر من أفضل وأهم وأقوى المؤتمرات العالمية علميا في مجال الجريمة والإنحراف والعقاب، وذلك نتيجة لما يقدم فيه من أوراق بحث علمية من مختلف بقاع العالم وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية. ويعدّ هذا المؤتمر بحق بؤرة تمركز وتبادل أفكار علمية واهتمام علماء الإجرام وعلماء الاجتماع وعلماء الطب النفسي وعلماء النفس وفقهاء القانون وعلماء الطب الشرعي وعلماء القضاء الجنائي ومديري رعاية الأحداث الجانحين والسجون ورجال الشرطة ووكلاء النيابة وغيرهم من المهتمين بدراسة عالم الجريمة والانحراف بشكل عام.

إضافة إلى ذلك فإن أهمية هذا المؤتمر تأتي من خلال مايحويه من معلومات عن

وسائل مكافحة الجريمة النظرية والعلمية، ودراسة أسبابها وطرق علاجها وبالتالي محاولة الحد منها.

الهوامش

(1) الكراك: مادة الكوكايين المخدرة شديدة الإدمان، تصنع بشكل جديد وتظهر بشكل حبات بيضاء مجمدة، ويقوم متعاطيها بتدخينها بدلا من شمها كما هو متبع عند مدمني مادة الكوكايين.





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1991

الوحدات المحلية وتنمية المشاركة السياسية للشباب

دراسة مطبقة على الوحدة المحلية لمدينة دمنهور بمحافظة البحيرة

محمد محمد جاب الله عمارة

(رسالة ماجستير) – المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1993

ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين يتزايد الاهتمام بالمشاركة السياسية ويتبعه بالتالي الاهتمام بالشباب في مختلف القطاعات – لأن المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، وعليه كانت أهمية تدارك موضوع المشاركة السياسية لدى الشباب في اللجوء إلى دراسة مثل هذا الموضوع وخصوصا من منظور الخدمة الاجتماعية التي تتميز بالطابع التطبيقي في الممارسة الميدانية – لأن الشباب يعد ظاهرة اجتماعية أساساً تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة.

أهداف الدراسة

1 – اختبار الفرض التي قامت عليه الدراسة.

2 – التعرف على العلاقة بين الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ومتغيرات الدراسة.

3 – التعرف على الاعتبارات التي تراعى عند وضع خطة أي مشروع.

4 – التعرف على درجة إقبال الشباب للاشتراك في المشروعات والبرامج والأنشطة التي تعدها إدارة الاتصال بالوحدة المحلية.

5 – التعرف على مقترحات الشباب نحو مؤسسات التنشئة السياسية وكيفية زيادة المشاركة السياسية وأفضل أسلوب لتحقيقها وكيفية تحقيق التنمية السياسية.

6 – التعرف على المشكلات التي تواجه إدارة الاتصال بالوحدة المحلية لعمل المشروعات والبرامج والأنشطة للشباب.

مشكلة الدراسة

ويمكن تحديدها في التساؤل الآتي: ما دور الوحدات المحلية في تنمية المشاركة السياسية للشباب؟

فرض الدراسة

تحاول هذه الدراسة التحقق من فرضها الأساسي الذي يمكن أن يصاغ على النحو التالي: تقوم الوحدات المحلية بتنمية المشاركة السياسية للشباب.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم: دراسة وصفية تقويمية مستخدماً منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي الشامل.

إطار المعاينة وعينة الدراسة: وهم الشباب في الفئة العمرية (18 - 35سنة) بمدينة دمنهور - محافظة البحيرة وقد بلغ عددهم (300 شاب وشابة من الجنسين) بالمدينة محل الدراسة.

أدوات الدراسة

1 - مقابلة غير مقننة مع المسئولين التنفيذيين والشعبيين والسياسيين والشباب بالمدينة مجتمع الدراسة.

2 - الملاحظة بالمشاركة لعينة الدراسة في أثناء تنفيذ المشروع.

3 - تحليل المضمون لتقارير عينة الدراسة، والمحاضرات والندوات لشباب عينة الدراسة.

4 - تحليل ودراسة السجلات والوثائق والمستندات الموجودة بإدارة الاتصال وخدمات الشباب والتنظيمات السياسية بالوحدة المحلية لمدينة دمنهور.

5 - استمارة الوحدات المحلية وتنمية المشاركة السياسية للشباب على شباب مجتمع الدراسة (إعداد الباحث).

الأساليب الاحصائية المستخدمة... التكرارات والنسب المئوية - الوسط الحسابي - اختبارات - معامل التوافق - الارتباطات - معامل ارتباط بيرسون - قانون الصيغة الهندسية - قانون الطريقة الهندسية - معنوية الارتباط.

نتائج الدراسة

1 - من الجانب الاجتماعي

- هناك علاقة طردية قوية بين مجموعة استجابات المبحوثين للتزود بالمعرفة اللازمة والاستفادة من الجانب الاجتماعي (63,).

- هناك علاقة طردية ضعيفة بين مجموعة استجابات المبحوثين لاكتساب الخبرة

المطلوبة والاستفادة من الجانب الاجتماعي (18,).

- هناك علاقة طردية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتعديل أنماط سلوك الاستفادة من الجانب الاجتماعي (35,).

- هناك علاقة طردية قوية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتكوين اتجاه ايجابي والاستفادة من الجانب الاجتماعي (72,).

2 - الاستفادة من الجانب الثقافي:

- هناك علاقة طردية بين مجموعة استجابات المبحوثين للتزود بالمعرفة اللازمة والاستفادة من الجانب الثقافي (34,).

- هناك علاقة طردية قوية بين مجموعة استجابات المبحوثين لاكتساب الخبرة المطلوبة والاستفادة من الجانب الثقافي (71,).

- هناك علاقة طردية ضعيفة بين مجموعة استجابات المبحوثين لتعديل أنماط سلوك والاستفادة من الجانب الثقافي (15,).

- هناك علاقة طردية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتكوين اتجاه ايجابي والاستفادة من الجانب الثقافي(36,).

3 - الاستفادة من الجانب الاقتصادي:

- هناك علاقة طردية ضعيفة بين مجموعة استجابات المبحوثين للتزود بالمعرفة اللازمة والاستفادة من الجانب الاقتصادي (71,).

- هناك علاقة طردية بين مجموعة استجابات المبحوثين لاكتساب الخبرة المطلوبة والاستفادة من الجانب الاقتصادي (34,).

- هناك علاقة طردية قوية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتعديل أنماط سلوك والاستفادة من الجانب الاقتصادي (64,).

- هناك علاقة طردية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتكوين اتجاه إيجابي والاستفادة من الجانب الاقتصادي (32,).

4 - الاستفادة من الجانب السياسي:

- هناك علاقة طردية قوية بين مجموعة استجابات المبحوثين للتزود بالمعرفة اللازمة والاستفادة من الجانب السياسي (74,).

- هناك علاقة طردية ضعيفة بين مجموعة استجابات المبحوثين لاكتساب الخبرة المطلوبة والاستفادة من الجانب السياسي (16,).

- هناك علاقة طردية قوية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتعديل أنماط سلوك والاستفادة من الجانب السياسي (64,).

- هناك علاقة طردية بين مجموعة استجابات المبحوثين لتكوين اتجاه إيجابي والاستفادة من الجانب السياسي (33,).

5 - جاءت مقترحات المبحوثين عينة الدراسة كالتالي:

- بالنسبة للمؤسسات التي يجب أن تقوم بالتنشئة السياسية كانت كالتالي:

(الجامعات، الأحزاب، مراكز الشباب، الوحدات المحلية، الأسرة، المدرسة، النوادي، المجلس الشعبي المحلي، النقابات، المساجد، مراكز الاعلام، الكنائس).

- بالنسبة لأفضل أسلوب للمشاركة السياسية كانت كالتالي:

(فتح باب الحوار مع الشباب، التصويت، عمل بطاقة انتخابية، ابداء الرأي «حرية التعبير عن الآراء»، الانضمام إلى حزب، الاشتراك في الحملات الانتخابية)

- بالنسبة لمزيد من المشاركة السياسية للشباب كانت كالتالي:

(زيادة برامج التوعية، استضافة قادة سياسيين، اقامة المعسكرات، حرية اختيار الأحزاب، تطوير مراكز الشباب، التعاون بين الأحزاب، الاشتراك في الانتخابات، حضور اللقاءات والندوات، زيادة عدد المحاضرات).

6 - كانت المشكلات التي تواجه ادارة الاتصال بالوحدة المحلية في تنفيذ مشروعات أو برامج أو أنشطة للشباب كالتالي:

- عدم تعاون بعض الجهات التنفيذية في تنفيذ برامج وأنشطة ومشروعات ادارة الاتصال.
- عدم وجود اعتمادات مالية مخصصة لتنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات.
- عدم سهولة انهاء الاجراءات الادارية.
- عدم وجود الأسلوب العلمي في التخطيط لمشروعات وبرامج وأنشطة الشباب.
- وجود نقص في المعدات والأدوات التي تلزم لتنفيذ بعض المشروعات.
- القيادات الشعبية تتجاهل المشروعات وأهميتها.
- وجود المحسوبية والوساطة في اشتراك الشباب في المشروعات.
- عدم تعاون أجهزة رعاية الشباب بالكليات والمعاهد مع الأحداث المحلية «ادارة الاتصال» في المشروعات والانشطة والبرامج التي تعدها.
- عدم ادراك المشرفين على المشروعات والبرامج والأنشطة الطبيعية ودورهم في التوجيه والإشراف في أثناء التنفيذ.

توصيات الدراسة

1 - تخصيص موارد مالية سنوية «لادارة الاتصال» لتنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات.
2 - تعميم إنشاء ادارة الاتصال وخدمات الشباب بالوحدات المحلية على مستوى المحافظات الأخرى.
3 - عمل مشروعات مكثفة خلال فترة الصيف لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب.
4 - مشاركة القادة السياسيين وأساتذة الجامعات في المشروعات.
5 - أن يكون ضمن فريق العمل في المشروعات أو البرامج أو الأنشطة أخصائي اجتماعي «مخطط اجتماعي».
6 - توطيد العلاقة بين الوحدات المحلية «ادارة الاتصال» والجهات التنفيذية والشعبية والسياسية والكليات والمعاهد.
7 - تنمية مهارات العاملين وقدراتهم بادارة الاتصال في التوجيه والاشراف.
8 - التركيز على برامج التوعية للاهالي بالمنازل صباحاً ومساء.
9 - تنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية الشباب.
10 - افساح المجال أمام الشباب للمشاركة السياسية.
11 - استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط للمشروعات والبرامج والأنشطة.
12 - اعطاء الفرصة للمؤسسات المختلفة للقيام بعملية التنشئة السياسية.
13 - اشتراك الشباب في عضوية التنظيمات.
14 - المتابعة المستمرة للبرامج والأنشطة في أثناء التنفيذ وبعده.

تنويه واعتذار

نسترعي انتباه القراء الكرام إلى أنه سقط سهواً جداول البحث الموسوم: «دراسة تحليلية لأساليب ونماذج اقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي» للدكتور جعفر عباس حاجي، في العدد السابق (خريف، شتاء 1993)، لذا اقتضى التنويه والاعتذار عن هذا الخطأ غير المقصود.

جدول (4)

ترتيب أفضلية وكفاءة النماذج والطرق الاقتصادية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات الاقليمية لاقليم الكويت

Rank	Test اساليب الاختبار							
	Mean Absolute Difference	Correlation Coefficient	Mean Similarity Inndex	Information Content	Chi Square	I Values	Mean Percentage error coefficient	SD Percentage Error
1	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS
2	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS
3	H.M.M	H.M.M	H.M.M	IP	IP	H.M.M	IP	IP
4	IP	IP	IP	SLQ	CMOD	SLQ	H.M.M	CMOD
5	SLQ	SDP	SLQ	POLQ	POLQ	IP	POLQ	RMOD
6	RMOD	POLQ	SDP	H.M.M	H.M.M	CMOD	CMOD	H.M.M
7	CMOD	RMOD	RMOD	MSDP	MSDP	CMOD	RMOD	POLQ
8	POLQ	MSDP	CMDP	CMOD	SDP	RMOD	MSDP	MSDP
9	MSDP	CMOD	CMOD	RMOD	CMOD	MSDP	SLQ	SLQ
10	RND	RND	P.O.L.Q.	C.I.L.Q	RMOD	SDP	SDP	C.I.L.Q
11	SDP	S.L.Q.	RND	RND	C.I.L.Q	RND	RND	RND
12	C.I.L.Q.	C.I.L.Q.	C.I.L.Q.	SDP	RND	C.I.L.Q.	C.L.Q.	SDP

* أرقام الجداول تبدأ من الجدول (4) في الدراسة

جدول (5)

ترتيب أفضلية وكفاءة النماذج والطرق الاقتصادية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات لاقليم قطر

Rank	Test اساليب الاختبار							
	Mean Absolute Difference	Correlation Coefficient	Mean Similarity Inndex	Information Content	Chi Square	I Values	Mean Percentage error coefficient	SD Percentage Error
1	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS
2	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS
3	H.M.M	H.M.M	H.M.M	H.M.M	H.M.M	H.M.M	IP	IP
4	IP	IP	IP	IP	IP	IP	H.M.M	H.M.M
5	MSDP	MSDP	MSDP	CMOD	POLQ	POLQ	SLQ	CMOD
6	SLQ	P.O.L.Q	CMDP	SLQ	RMOD	MSDP	POLQ	POLQ
7	CMOD	CMOD	SLQ	MSDP	CMOD	RMOD	MSDP	RMOD
8	RMOD	SDP	P.O.L.Q	RMOD	MSDP	CMOD	CMOD	SLQ
9	POLQ	SLQ	RMOD	SDP	RND	SLQ	RMOD	MSDP
10	SDP	RMOD	SDP	POLQ	SDP	RND	C.I.L.Q	SDP
11	RND	RND	RND	RND	C.I.L.Q	SDP	SDP	RND
12	C.I.L.Q	C.I.L.Q	C.I.L.Q	C.I.L.Q	SLQ	C.I.L.Q	RND	C.I.L.Q

جدول (6)

ترتيب أفضلية وكفاءة النماذج والطرق الاقتصادية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات الاقليمية لاقليم السعودية

Rank	Test اساليب الاختبار							
	Mean Absolute Difference	Correlation Coefficient	Mean Similarity Inndex	Information Content	Chi Square	I Values	Mean Percentage error of coefficient	SD Percentage
1	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS
2	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS
3	H.M.M	IP	IP	H.M.M	SLQ	IP	H.M.M	H.M.M
4	SLQ	H.M.M	SLQ	SLQ	H.M.M	H.M.M	SLQ	SLQ
5	IP	SLQ	H.M.M	IP	IP	SLQ	IP	IP
6	R.M.O.D.	RMOD	RMOD	POLQ	RMOD	RMOD	CMOD	POLQ
7	CMOD	POLQ	MSDP	CMOD	MSDP	CMOD	MSDP	CMOD
8	MSDP	MSDP	CMOD	RMOD	CMOD	MSDP	CMOD	RMOD
9	POLQ	CMOD	MSDP	MSDP	CILQ	RND	RMOD	RND
10	RND	SDP	RND	C.I.L.Q.	POLQ	SDP	RND	MSDP
11	C.I.L.Q.	RND	POLQ	RND	SDP	POLQ	SDP	C.I.L.Q
12	SDP	C.I.L.Q.	C.I.L.Q.	SDP	RND	C.I.L.Q	C.I.L.Q	SDP

جدول (7)
ترتيب أفضلية وكفاءة النماذج والطرق الاقتصادية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات لاقليم البحرين

Rank	Test اساليب الاختبار							
	Mean Absolute Difference	Correlation Coefficient	Mean Similarity Inndex	Information Content	Chi Square	I Values	Mean Percentage error of coefficient	SD Percentage Error
1	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS
2	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS
3	IP	H.M.M.	IP	H.M.M	IP	H.M.M	IP	IP
4	H.M.M	IP	H.M.M	IP	H.M.M	IP	H.M.M	H.M.M
5	POLQ	SLQ	POLQ	SLQ	SLQ	MSDP	SLQ	POLQ
6	SLQ	POLQ	CMOD	MSDP	POLQ	SLQ	CMOD	RMOD
7	CMOD	CMOD	SLQ	POLQ	RMOD	CMOD	POLQ	SLQ
8	RMOD	MSDP	C.I.L.Q	CMOD	RND	RMOD	CMOD	MSDP
9	MSDP	SDP	MSDP	RMOD	CMOD	POLQ	RMOD	CMOD
10	RND	RMOD	SDP	RND	MSDP	POLQ	MSDP	SDP
11	SDP	RND	RMOD	SDP	SDP	C.I.L.Q	RND	RND
12	C.I.L.Q	C.I.L.Q	RND	C.I.L.Q	C.I.L.Q	R.N.D	C.I.L.Q	C.I.L.Q

جدول (8)

ترتيب أفضلية وكفاءة النماذج والطرق الاقتصادية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات لاقليم عمان

Rank	Test اساليب الأختبار							
	Mean Absolute Difference	Correlation Coefficient	Mean Similarity Inndex	Information Content	Chi Square	I Values	Mean Percentage error of coefficient	SD Percentage Error
1	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS
2	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS
3	IP	IP	IP	IP	IP	H.M.M	IP	H.M.M
4	H.M.M	H.M.M	H.M.M	H.M.M	H.M.M	IP	POLQ	IP
5	SLQ	POLQ	SLQ	CMOD	CMOD	CMOD	MSDP	POLQ
6	RMOD	MSDP	CMDP	MSDP	POLQ	MSDP	H.M.M	SLQ
7	CMOD	SDP	MSDP	SLQ	MSDP	SLQ	CMOD	MSDD
8	MSDP	CMOP	P.O.L.Q	RMOD	RND	RMOD	SLQ	RMOD
9	POLQ	SLQ	SDP	SDP	RMOD	SDP	R.M.O.D	SDP
10	RND	RMOD	RMOD	POLQ	C.I.L.Q	POLQ	SDP	RND
11	DSP	RND	C.I.L.Q	C.I.L.Q	SDP	RNP	C.I.L.Q	CMOD
12	C.I.L.Q	C.I.L.Q	RND	RND	SLQ	C.I.L.Q	RNP	C.I.L.Q

جدول (9)

ترتيب أفضلية وكفاءة النماذج والطرق الاقتصادية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات لاقليم الامارات المتحدة

Rank	Test اساليب الاختبار							
	Mean Absolute Difference	Correlation Coefficient	Mean Similarity Inndex	Information Content	Chi Square	I Values	Mean Percentage error of coefficient	SD Percentage Error
1	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS	MRAS
2	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS	RAS
3	IP	H.M.M	H.M.M	IP	IP	IP	H.M.M	H.M.M
4	H.M.M	IP	SLQ	H.M.M	CMOP	H.M.M	IP	IP
5	RMOD	POLQ	IP	CMOD	H.M.M	CMOD	POLQ	POLQ
6	SLQ	SLQ	MSDP	SLQ	POLQ	POLQ	MSDP	RMOD
7	CMOD	CMOD	CMDP	POLQ	RMOD	RMOD	CMOD	SLQ
8	POLQ	MSDP	SDP	MSDP	RND	SLQ	MSDP	RND
9	MSDP	RMOD	RMOD	RMOD	MSDP	MSDP	R.M.O.D	MSDP
10	SDP	SDP	P.O.L.Q	RND	SLQ	SDP	SLQ	SDP
11	RND	C.I:L.Q	C.I.L.Q	C.I.L.Q	SDP	RND	C.I.L.Q	C.I.L.Q
12	C.I.L.Q	RND	RND	SDP	C.I.L.Q	C.I.L.Q	RND	C.I.L.Q

جدول (10)

متوسط التوزيع النسبي لنتائج الاختبارات على القطاعات الاقتصادية لجداول المدخلات والمخرجات للأقاليم الستة
(دول مجلس التعاون الخليجي)

	Sector	MRAS	RAS	H.M.M	IP	SLQ	POLQ	CMOD	MSDP	SDP	RND	CILQ	RMOD
	Agriculture and Liverstock & Fishins	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
	Crude Pertroleum and natural gas	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
	Other mining and quarrying	X	X	X	X		X		X				
	Food, beverages and Tobacco				X								X
	Textiles and Wearing apparel				X	X	X	X	X				
	Wood and Wood products	X	X									X	
	Paper, paper products and printing										X		X
	Chemicals, petroluem and products												
	Non metallic products	X				X							
	Basic metal products							X		X		X	
	Fabricated metal products						X				X		X
	Other Manifactures									X			
	Electicity gas & water	X	X	X	X	X	X	X	X		X		X
	constraction	X	X										
	Holesale and retail trade												
	Hotels and restaurants	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
	Transport and storage	X											
	Communication	X		X	X					X			
	Financial Institution & Insurance	X	X	X									
	Real estate and Bussiness services	X	X	X		X							
	Sercives	X	X	X	X								
	Ranking	1	2	3	4	5	8	6	7	9	11	12	10

جدول (11)

متوسط إنحراف تقديرات المدخلات والمخرجات الاقليمية لدول مجلس التعاون عن الجداول الحقيقية المقارنة

CASE		I	II	II	III	IV	V	VI
Matrix Size		9X9	21X21	9X9	21X21	9X9	21X21	16X16
Price Adjustment		No	No	Yes	Yes	No	Yes	No
Domestic Imports Adjustments		No	No	No	No	Yes	Yes	No
S.I.T.	MRAS	08128	.8786	.8002	.8608	.8491	.8593	.7502
	CILQ	.6381	.6833	.6107	.6721	0.6539	.6421	.6034
R.A.T.	MRAS	1.89	2.86	1.71	2.09	1.96	2.18	1.37
	CILQ	4.0	6.87	3.66	6.03	4.53	4.83	3.17
I.R.C.	MRAS	0.62	0.93	0.56	0.59	.73	1.07	0.21
	CILQ	1.23	1.34	1.18	1.23	1.19	1.49	1.03
I.C.T	MRAS	3.23	3.76	3.16	3.23	2.62	3.93	2.23
	CILQ	6.86	7.21	4.96	5.18	7.21	5.92	3.98
S.D of Percentage Error	MRAS	2.13	2.73	2.03	2.68	2.39	2.39	1.96
	CILQ	4.38	5.21	3.89	3.65	4.76	5.66	3.02

جدول (12)

نسب الاختلاف بين مقاييس تقديرات جداول المدخلات والمخرجات الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي وبين الجداول الحقيقية

No	Region	Simulated Regioned Models	Income Multiplier (I) Direct مضاعف الدخل	Income Multiplier (II) Total مضاعف الدخل	Income Multiplier (III) Induced مضاعف الدخل	Exports Multiplier مضاعف الصادرات	Imports Multiplier مضاعف الواردات	Capital Multiplier مضاعف رأس المال
	Kuwait	MRA	21%	23%	24%	15%	13%	17%
		CILQ	26%	28%	29%	22%	19%	25%
	Suidi Arabia	MRAS	32.3%	34.3%	39.3%	27.6%	25.3%	22.8%
		CILQ	40.8%	38.6%	40.8%	29.8%	28.39%	27.9%
	UAE	MRAS	25.2%	27.7%	29.6%	23.6%	20.7%	20.6%
		CILQ	30.8%	32.8%	36.4%	25.8%	25.6%	26.8%
	Aman	MRAS	25.3%	29.9%	32.6%	19.2%	14.2%	21.6%
		CILQ	27.9%	35.8%	34.2%	22.3%	18.9%	26.7%
	Qatar	MRAS	24.8%	25.3%	28.2%	19.3%	13.2%	20.3%
		CILQ	28.9%	34.1%	35.7%	21.9%	19.9%	27.3%
	Bahrin	MRAS	23%	24%	27%	16%	14.6%	19.3%
		CILQ	28.3%	32%	36%	23%	19.8%	26.3

EFFICIENCY OF EXCHANGE RATE DETERMINATION: THE CASE OF KUWAIT

John Pippenger

Yousuf Hassan. J. Mohamad

The foreign exchange market for Kuwaiti dinar appears to be as efficient as foreign exchange markets for OECD countries. After adjusting for the effects of bid-ask spreads, there is no evidence of significant deviations from either cross rate or covered interest rate arbitrage. Like other exchange rates, dinar rates are volatile, but substantially less volatile than short- term interest rates. The relation between forward rates and future spot rates is the same as for the United States and other large countries. There is a small but systematic inverse relationship between the change in spot rates predicted by forward premia and the actual changes in spot rates. Whether this pattern should be interpreted as evidence rejecting efficiency or one of the other assumptions underlying the statistical tests is, at this time, not clear.

Attitudes of Clinical Social Workers Toward Alcoholism

Sami A. Al-Damigh

Charles D. Cwoger

This study investigates whether or not there is consensus among clinical social workers regarding alcoholism. A sample of 200 clinical social workers were randomly selected to participate in the study. The method used in this composed of a 5-points Likert scale questionnaire which was mailed to participants. The results of this study revealed that; (a) there was consensus among clinical social workers regarding alcoholism; (b) the disease model of alcoholism is strongly held among clinical social workers, and; (c) there was no difference between attitudes toward alcoholic women and alcoholic men.

The Impact of Individual Values, Organizational Values and Their Interaction on Attitudes and Behaviour

Abdul Hafez mokadem

The article illustrates first the actual debate in social science research concerning individual behaviour which is still divided into personalistic and situationist despite the growing school of interactionists. The article attempted also to illustrate the neglected topic of values and their importance of as standards that guide individual and organizational behaviour.

The results showed that, while the relationship between individual values and attitudes and behaviour was tenuous and complex, organizational values showed strong relationship with the same variables, and therefore are more responsible for their variation then the personalistic and interactionist approach.

The article concludes that (1) the superiority of any approach depends on the contrality and importance of the interacting vawos (2) the tenuity of the persons approach may be due to the type of measures used to measure vawos. The rantciny method may not measure the real vawos that conduct individual behaviour.

AN ECONOMIC ANALYSIS FOR THE MOST IMPORTANT ENVIRONMENTAL PROBLEMS RELATED TO ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE DEVELOPING COUNTRIES

Mohammed Hamed

In this paper we d iscussed the relationship between the Environmental Problems and Economic Development especially in the LDCs. The most important problems are the deterioration of the natural fona, soil, water, urban, industrial and agricultural pollution and the global commons. Those problems may either be environmental deterioration, pollution or imbalance. The results of economic development in the LDCs witness all of those types of environmental problems which led to death by famine or poisoning in some cases.

To avoid much of those environmental problems without jeoperdizing economic development it is suggested in this paper to use cost-benefit analysis because that accounts for societal custs and benefits including enuironmental damages. Howeuer, it is hard to quantify the financial damage of environmental problems, but that does not inualidate the use of this model to prioritize economic development projects according to the environmental impacts of cash.

THE EFFECTS OF SOME SOCIO-ECONOMIC FACTORS ON THE NUMBER OF CHILDREN IN THE SAUDI FAMILY IN RIYADH CITY

Mohammed K. Al-Oteiby

This paper is a cross-sectional study of fertility in Riyadh the capital city of Saudi Arabia.

The main objective of this study is to measure the effects of some social factors on fertility .

The study found that there are three factors which have positive effects on the number of children in the family. These factors are: the date of migration to the city, the number of wives the head of family has, and the age of the oldest child.

Some other factors however, do not seem to have an impact on the number of children in the family.

These factors are: income, occupation, and the age of the head of family.

The only two factors which affect fertility negatively are birth place and level of education of the head of family. It was found that those who were born in the city have fewer children than those born in a town or a rural areas. As far as education is concerned, it has found that fertility varies inversely with the level of education.

COERCIVE STRATEGY: THE LIBERATION OF KUWAIT

MURDHI A. Al-khaledi

I raq's invasion of Kuwait must count as one of the major international crises to have emerged since the end of World War II in the second of August 1990, therefore, the region has witnessed an escalating pattern of coercion, aggression and occupation by Iraq, aimed against the independent State of Kuwait .

This event have had adevastating effect on the stability of the region and the world as a whole, as well as on the econominc, political, military and the like developments of the Gulf States. Accompanying this event, there was an upsurge in diplomatic and military activities led by the United States and the Gulf States with the support of the most of the international community. In response to these developments, U.S.A. and a some of 33 countries were providing assistance in one form or another, they forms the so called "the coalition forces (states)" . The coalition implemented a strategy of coercion designed to deal with the occupation and the threat to its inerests . This paper will examine coalition policy with regard to liberate Kuwait in the context of theories of coercive diplomacy. Moreover, the aim of this study is to inverstigate the nature of this coercive policy exercised by the coalition States against the Iragi occupation of Kuwait .

THE RUSSO - JAPANESE DISPUTE OVER THE KURIL ISLANDS

Abdullah Juma Al-Haj

The Article discusses the dispute between Japan and Russia over the Kuril Islands from a historical perspective. It covers the roots of the problem; the Japanese position; the Russian position; The historical evolution of the negotiations which took place between the two sides, and the recent development of the dispute since Gorbachev assumed power in March 1985, and the obstacles which prevent the two sides from solving it.

The Article reaches a conclusion that even the Japanese continue to maintain a strong claim to the Kurils based on its historical continuity with Japan; the 1875 treaty with Russia; continuing domestic support for the islands as Japanese; and economic and strategic considerations The Russian are hesitant to solve the problem Eden partially and connecting it strongly with economic considerations.



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص. ب 27780 الصفاة
الكويت 13055 فاكسميلي 2549421

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة - الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك . . . . نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- -

الاسم: . . . .

المهنة/ الوظيفة: . . . .

العنوان: . . . .

. . . .

. . . .

التاريخ   /   /   التوقيع



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الثالث / الرابع - خريف / شتاء 1991

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد العشرون - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1992

الأبحاث التي نشرت في العدد الثالث/ الرابع ـ خريف/شتاء 1992

ـ احمد عبد الخالق وآخرون	سلوك النمط «أ» وعلاقته بابعاد الشخصية.
ـ عبد الله الحاج	النخبة في اريتريا واشكالية بناء الدولة المستقلة
ـ يوسف عبد الفتاح	العلاقة بين الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وتوافقهم
ـ يوسف الزامل	
بوعلام بن جيلالي	نحو اطار وتصور لآلية السوق في الاسلام.
ـ سيد الطواب	قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي وعلاقتهم بالتحصيل الأكاديمي.

ابحاث باللغة الانجليزية

ـ روبرت لوني	تنوع الصناعة العربية، تطوره وآثاره المتغيرة على الانفاق الحكومي بعد عام 74/73
ـ عبد الله الابراهيم	نمط النمو الحضري في المملكة العربية السعودية، وانعكاساته في مجال السياسة والتخطيط.

الأبحاث التي نشرت في العدد الأول/ الثاني ـ ربيع/صيف 1993

ـ ابراهيم عثمان	الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل الدراسي، دراسة ميدانية.
ـ عبد الغفار رشاد محمد	تحليل النظم في علم السياسة.
ـ عبد العزيز أحمد دياب وليد عرب هاشم	تحديد مكونات عرض النقود في الاقتصاد السعودي 1989-1970.
ـ جميل طاهر	الابعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة.
ـ زينب محمود شقير	تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة لدى عينتين من تلميذات المرحلة الاعدادية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية.

ابحاث باللغة الانجليزية

ـ عبد الله بن علي القاطعي	التشابه العاملي ودقة القياس للصورة السعودية لمقياس WISC-R المعدل لدى ست مجموعات عمرية من الجنسين.
ـ محمد بن مفرح القحطاني	تحليل البعد المكاني لمراكز الخدمات.

الأبحاث التي نشرت في العدد الثالث/ الرابع - خريف / شتاء 1993

عبد المنعم المشاط	أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي.
محمد زاهي المغيربي	التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي 1951 - 1969.
سيف سعيد السويدي	آفاق انشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.
جعفر عباس حاجي	دراسة تحليلية لأساليب ونماذج اقليمية لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.
عبد القادر محمد عطية	دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة الإنتاج والإستهلاك في حالة السلع الضرورية.

أبحاث باللغة الانجليزية

سيسل تونكالب عبد الله الابراهيم	إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية: السياسة والمشكلات.
عبد الله العازمي	التعديلات المقترحة للبنك المركزي التقليدي لتحويله إلى مصرف إسلامي في الفترة الانتقالية.

المناقشات

سمعان بطرس فرج الله	إتفاق غزة - وأريحا ما له وما عليه.

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

● تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل إلى أيدي مايزيد على عشرة آلاف قارىء.

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر: كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف : ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣
فاكس : ٤٨١٢٥١٤

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص.ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

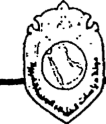
الاشتراكات

* في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ دينارا للمؤسسات.

* في البلاد العربية : ٤,٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

* في الدول الأجنبية: ٢٠ دولارا للأفراد، ٦٠ دولارا للمؤسسات.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي :
أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع أنحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للأفراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للأفراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للأفراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص. ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71953 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

* تقبل المجلة الأبحاث الاصيله والمبتكرة فى نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين فى مجال الادارة ، التمويل والاستثمار ، التسويق ، نظم المعلومات الادارية ، الاساليب الكمية فى الادارة ، الادارة الصناعية ، الادارة العامة ، المحاسبة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

* تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة وإثنين أو اكثر من المتخصصين من ذوى الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفى جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم فى صلب البحث.

* تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث .
  - التقارير العلمية التقييمية .
  - ملخصات الرسائل الجامعية .
  - الندوات والمؤتمرات .
  - الحالات العملية .

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى:
المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت ص.ب ٢٨٥٥٨ الصفاة
هاتف / فاكس : ٢٥٢٨١٢١ [٩٦٥]



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير
د. فتوح عبد المحسن الخترش

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لايقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لايتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً

الإشتراكات :

داخل الكويت
للأفراد : ٤ د.ك - للاساتذة والطلاب : ٢ د.ك
للمؤسسات : ١٦ د.ك

خارج الكويت
٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
٦٤ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٥٠ فلس
ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك — للاساتذة والطلاب : ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية
الكويت - 72454
هاتف وفاكس : ٤٨١٠٢١٩

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

دعوة إلى الباحثين العرب
للمشاركة في المرحلة الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩٥
من مشروع مبارك العبدالله المبارك الصباح
للدراسات العلمية الموسمية

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن استمرار تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الدراسات الموسمية في مشاكل الطفولة العربية واحتياجاتها وفقا للقواعد التالية:

أولاً: مجالات البحوث

١ - ظاهرة العنف بين تلاميذ المدارس ومدى علاقتها بتجربة الاحتلال والحرب.
٢ - دراسة وتقييم دور المؤسسات المعنية بالطفولة (الدولة، العربية، الخليجية)، في متابعة احتياجات الطفل الكويتي أبان الاحتلال والتهجير.
٣ - المشاكل الاجتماعية والنفسية لأبناء الشهداء والأسرى والمفقودين.
٤ - البناء القيمي للمجتمع الخليجي.
٥ - دراسة مقارنة لحالات الزواج والطلاق قبل وبعد الغزو العراقي للكويت.
٦ - اتجاهات المعلمين نحو حقوق وواجبات الانسان في دول الخليج.
٧ - أطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي.
٨ - مشاكل الطفولة والتوير العلمي من خلال برامج كليات التربية والبرامج التجريبية التي تنظمها وتنفذها هذه المؤسسات.
٩ - وفيات الأطفال (حجمها - أسبابها - أساليب الوقاية منها).
١٠ - الأطفال الخدم (الظاهرة - تعليلها - علاجها).
١١ - أبناء المطلقين (أعدادهم - مشاكلهم النفسية والسلوكية والاجتماعية).
١٢ - أمراض الأطفال الوبائية والوراثية.
١٣ - عيوب السمع والنطق وعمى الألوان عند الأطفال.
١٤ - آثار الطبقية الاجتماعية على تنشئة الأطفال ومعلمهم.
١٥ - أطفال الحضر وأطفال الريف والبدو ودرجة انتفاعهم من الخدمات التربوية والصحية العامة.
١٦ - أبناء الموقين وظروفهم التربوية.
١٧ - مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للأطفال في دول الخليج العربي.
١٨ - مراكز رعاية الطفولة CHILD CARE CENTERS في دول الخليج العربي.
١٩ - مراكز دراسات الطفولة CHILD STUDY CENTERS في الخليج العربي.
٢٠ - تغذية الأطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعليمية.
٢١ - الأطفال بطيئو التعليم.
٢٢ - تنمية الابداع والابتكار عند الأطفال.
٢٣ - سوء معاملة الأطفال (CHILD ABUSE).
٢٤ - عمالة الأطفال (CHILD LABOUR).

ثانياً: يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه مع التقيد بأن يكون الحد الأعلى لصفحات الدراسة خمسين صفحة فقط.

ثالثاً: يتقدم الباحث إلى الجمعية بخطة عمل للقيام بدراسة ميدانية حول الموضوع الذي يختاره.

رابعاً: يتقدم الباحث بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه.

خامساً: تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية وإذا أقرتها لجانها تتعاقد مع الباحث على تنظيم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها.

سادساً: تكون حقوق النشر الناجمة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها.

سابعاً: يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع من قبلهم والجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي.

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية اذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا، لتدعو الباحثين من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم أمتنا العربية ومستقبلها.

للحصول على معلومات اضافية أو للمراسلة يمكن الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي: -

الدكتور / حسن الابراهيم / رئيس مجلس الادارة / الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة - الرمز البريدي: 13100الكويت - تلفون: ٤٧٤٨٤٧٩/ ٤٧٤٨٣٨٧ - فاكس: ٤٧٤٩٣٨١.

Figure 13
Spectral Density Estimates For Changes In Predicted Error: KD/Pound Weekly January 1984 To June 1989

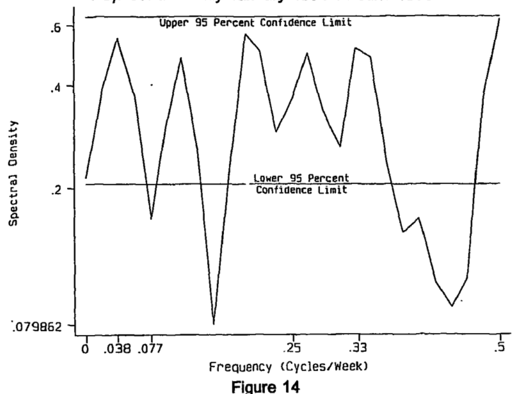


Figure 14
Spectral Density Estimates For Changes In Predicted Error: KD/YEN Weekly January 1984 To December 1989

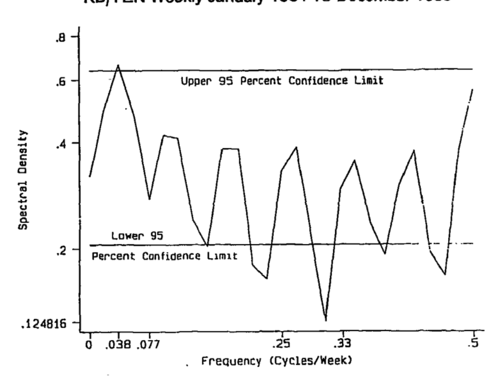


Figure 11
Spectral Density Estimates For Changes In Predicted Error:
KD/$ Weekly January 1984 To December 1989

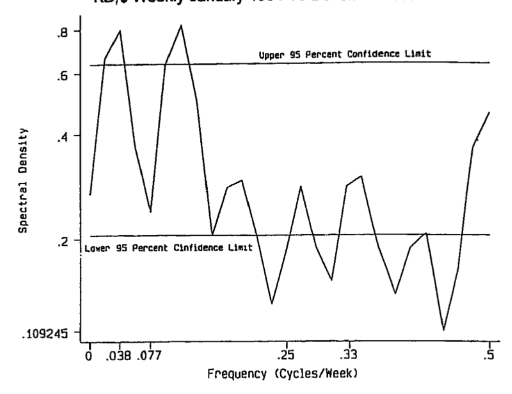


Figure 12
Spectral Density Estimates For Changes In Predicted Error:
KD/DM Weekly January 1984 To December 1989

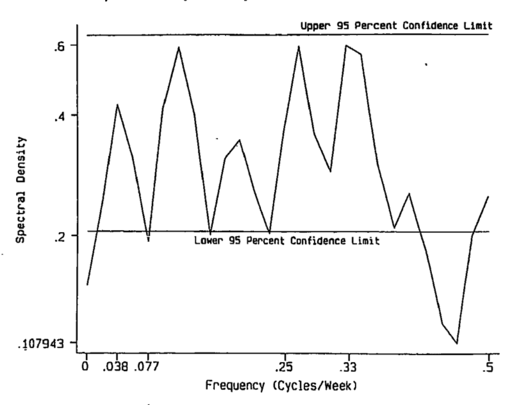


Figure 9
Actual And Predicted Changes In Log Of KD/ Sterling

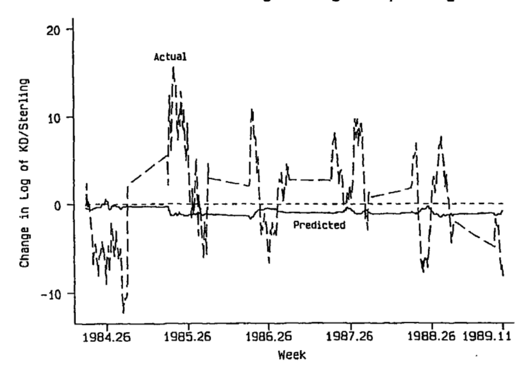


Figure 10
Actual And Predicted Changes In Log OF KD/YEN

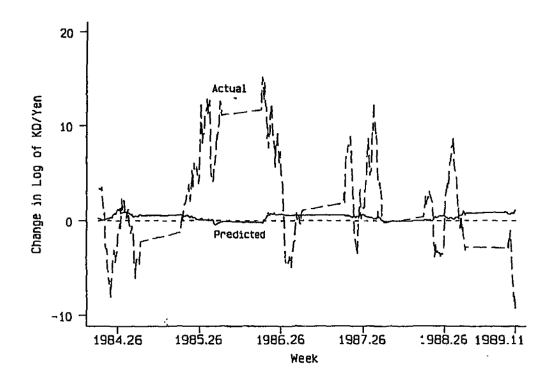


Figure 7
Actual And Predicted Changes In Log Of KD/$

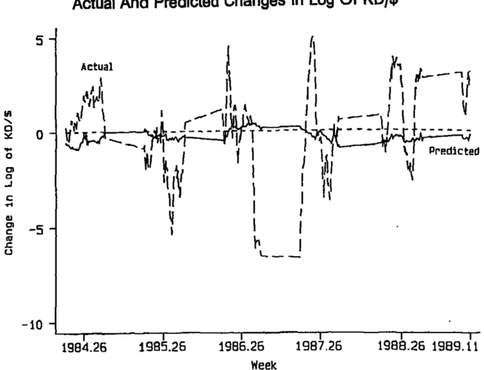


Figure 8
Actual And Predicted Changes In Log Of KD/DM

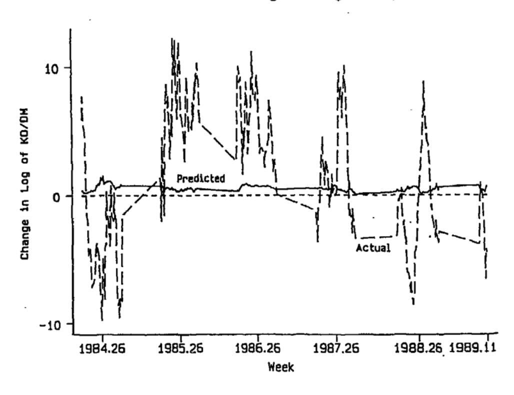


Figure 5
Cross Correlation Estimates Between KD/DM and KD/Sterling
Daily Second Half Of Period

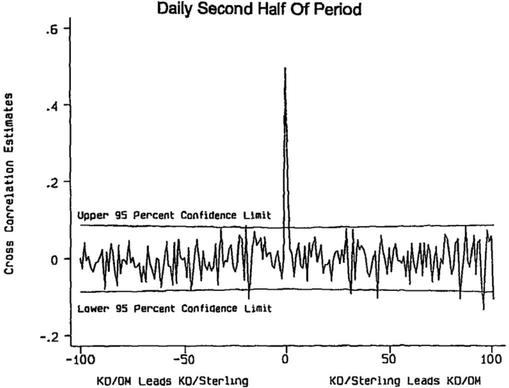


Figure 6
Cross Correlation Estimates Between KD/$ And KD/DM
Dily Second Half Of Period

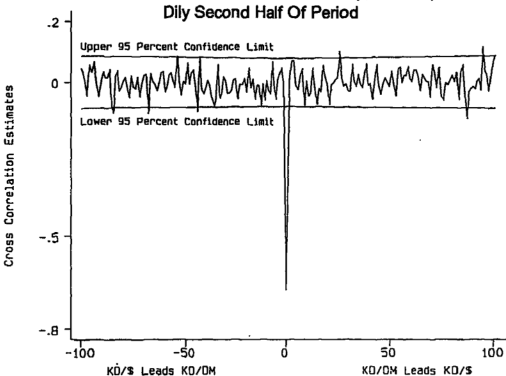


Figure 3
Autocorrelations For Changes In Log of DM/$

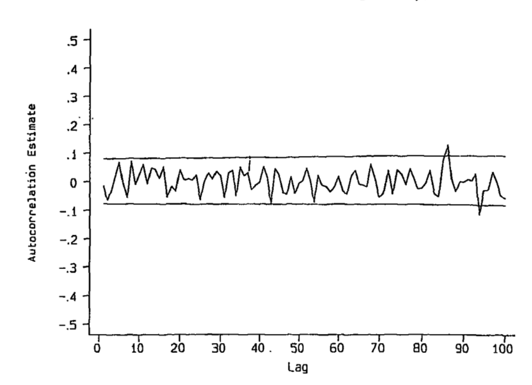


Figure 4
Spectral Density Estimates For Changes In Log Of Exchange Rate: Daily Second Half Of Period

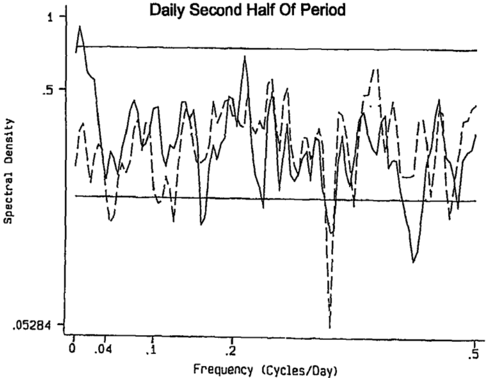


Figure 1
Autocorrelations For Changes In Log Of KD/$

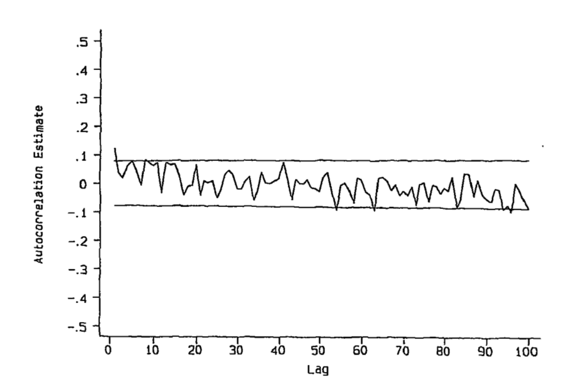
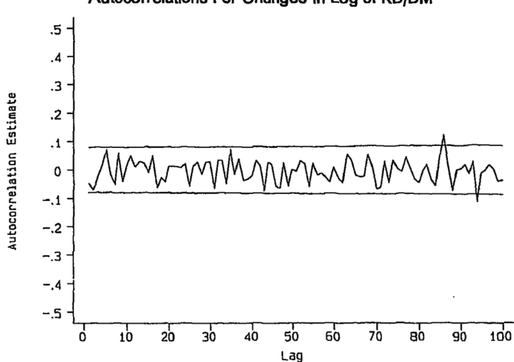


Figure 2
Autocorrelations For Changes In Log of KD/DM



none stationary process.

$$y_t = \{1/[1+(\lambda-1)L]\}u_t + \{\lambda L/([1+(\lambda-1)L][1-L])\}n_t$$

Where the first term on the right hand side is a stationary process and the second is nonstationary. Because of the error correction mechanism, x_t and y_t are cointegrated, and the difference between x_t and y_t is a stationary stochastic process.

$$y_t - x_t = (1-\lambda)(y_{t-1} - x_{t-1}) + u_t \quad (4)$$

Rewriting equation (4) yields an expression that is closely related to the test for unit roots discussed next.

$$\Delta(y_t - x_t) = -\lambda(y_{t-1} - x_{t-1}) + u_t \quad (4')$$

If λ is greater than zero and less than one, $y_t - x_t$ is stationary. If λ is zero, $y_t - x_t$ is a martingale, which is not stationary.

Engle and Granger (1987) suggest the following procedure for testing for cointegration. First, run an ordinary least squares regression between x_t and y_t, and then establish the root for the error from that regression. In the example used above, which is applicable to purchasing power parity, if the error is a stationary process, the two series are cointegrated.

The first step in testing for cointegration is to confirm that the series are not stationary. Two stationary time series are trivially cointegrated. Using x_t as an example, the first step is to run the following regression:

$$\Delta x_t = \alpha_o + \alpha_1 T + \alpha_2 x_{t-1} + \sum_i \beta_i \Delta x_{t-i} + \epsilon_t \quad (5)$$

$$i = (1, ..., m)$$

where ϵ_t is assumed to be an identically distributed random variable, T is a time trend, and here m equals 2.

The null hypotheses is that x_t has a unit root, which implies that α_2 in equation (5) equals zero. For example, applying equation (5) to x_t in equation (3), which is a martingale, yields estimates of α_0, α_1 and α_2 that equal zero. The statistic $\hat{\tau}_\tau$ proposed in Dickey and Fuller (1979) for testing the hypotheses that α_2 equals zero is given by the t statistic for α_2. Critical values for the augmented Dickey Fuller Statistic (ADF) are given in the bottom part of Table 8.5.2 in Fuller (1976).

Submitted February 1993.

Accepted December 1993.

Pippenger, J.

1978 "Interest Arbitrage between Canada and the United States: A New Perspective."Canadian Journal of Economics 11: 2 (May): 183-193.

Pippenger, J. and L. Phillips.

1973 "Stabilization of the Canadian Dollar: 1952-1960." Econometrica 41: 5 (September): 797-815.

Riehl, H. and R. M. Rodriquez.

1983 Foreign Exchange and Money Markets. New York: McGraw-Hill.

Sheffrin, S.

1983 Rational Expectations. Cambridge: Cambridge University Press.

Spindt, P. and Vefa Tarhan.

1980 "Liquidity Structure Adjustment of Large Money Center Banks " Journal of Money, Credit and Banking 12: 2 (May): 198-208.

Appendix

Cointegration

Suppose x_t and y_t are I(d) where d is the number of times x_t and y_t must be differenced in order to make them stationary time series. If there is a linear combination of x_t and y_t that requires less differencing in order to be stationary, then x_t and y_t are cointegrated.

More formally, let ϵ_t be a linear transformation of x_t and y_t.

$$\epsilon_t = \Phi_1 x_t + \Phi_2 y_t \quad (1)$$

If there exists a parameter vector Φ for which ϵ_t in equation (1) is I(d-b) with b greater than zero, then x_t and y_t are cointegrated of order d, b. See Engle and Granger (1987). If d minus b equals zero, then the time paths for x_t and y_t tend to converge in the long run.

Suppose x_t is a martingale and a proportional error correction process constrains the deviation between x_t and y_t

$$x_t = x_{t-1} + n_t \quad (2)$$

$$\Delta y_t = -\lambda(y_{t-1} - x_{t-1}) + u_t \quad (3)$$

where n_t and u_t are white noise error terms and λ is none negative, but less than one. Since x_t is a martingale, it is I(1) and has a unit root. y_t also is a none stationary process because it is the sum of a stationary and

Flood, R.

1981 "Explanations of Exchange-Rate Volatility and Other Empirical Regularities in Some Popular Models of the Foreign Exchange Market. " Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, The Costs and Consequences of Inflation (Autumn).

Frenkel, J. and Morris Goldstein.

1988 "Exchange Rate Volatility and Misalignment: Evaluating Some Proposals for Reform. " in Federal Reserve Bank of Kansas City, Financial Market Volatility.

Frenkel, J. and Michael Mussa.

1980 "The Efficiency of Foreign Exchange Markets and Measures of Turbulence. "American Economic Review (May).

Fuller, W.

1976 Introduction to Statistical Time Series. New York: John Wiley & Sons.

Hanson L. and Robert J. Hodrick.

1980 "Forward Exchange Rates as Optimal Predictors of Future Spot Rates: An Econometric Analysis." Journal of Political Economy 88: (May): 829-853.

Haynes, S. and Joe Stone.

1982 "Spurious Tests and Sign Reversals in International Economics." Southern Economic Journal 48: 4 (April): 868-876.

Levich, R.

1981 "Overshooting in the Foreign Exchange Market." Occasional Papers 5: Group of Thirty.

Levine

1989 "The Pricing of Forward Exchange Rates " Journal of International Money and Finance 8: 2: (June): 163-179.

Longworth, D., Paul Boothe, and K. J. Clinton.

1983 A Study of the Efficiency of Foreign Exchange Markets. Ottawa: Bank of Canada.

Maasoumi, E. and John Pippenger.

1989 "Transaction Costs and the Interest Parity Theorem: Comment." Journal of Political Economy 97: 1 (February): 236-243 .

Boyer, R. and F. Charles Adams.

1988 "Forward Premia and Risk Premia in a Simple Model of Exchange Rate Determination." Journal of Money, Credit and Banking 20: 4 (November): 633-644.

Bui, N. and John Pippenger.

1990 "Commodity Prices, Exchange Rates and Their Relative Volatility." Journal of International Money and Finance 9:1 (March): 3-20.

Chiang, T.

1988 "The Forward Rate as a Predictor of the Future Spot Rate - A Stochastic Coefficient Approach." Journal of Money, Credit and Banking 20: 2 (May): 212-232.

Coulbois, P. and Pierre Prissert.

1974 "Forward Exchange, Short Term Capital Flows and Monetary Policy. " The Economist 122: 4: 283-308.

Davutyan, N. and John Pippenger.

1985 "Purchasing Power Parity Did Not Collapse During the 1970s. " American Economic Review 75: 5 (December): 1151-1158.

Davutyan, N. and John Pippenger.

1990 "Testing Purchasing Power Parity: Some Evidence of the Effects of Transaction Costs." Econometric Reviews 9: 2: 211-240.

Demsetz, H.

1968 "The Cost of Transacting." Quarterly Journal of Economics 82: 1 (February): 35-53.

Dickey, D. A. and Wayne A. Fuller

1979 "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root." Journal of the American Statistical Association 74: 366 (June): 427-431.

Engle, R. and C. W. J. Granger

1987 "Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing." Econometrica 55: 2 (March): 251-276.

Engle, R. and Byung Sam Yoo.

1987 "Forecasting and Testing in Co-Integrated Systems." Journal of Econometrics 35: 143-159.

currency, the price is more likely to fall than rise. For other countries, in most cases this negative relationship is not statistically significant for each currency individually, but for Kuwait it is significant for two out of four countries. If this pattem is the result of a risk premium, then it seems likely that it is related to the Gulf war and should moderate with the end of the war.

At this time it is not clear what conclusions one should draw from the inverse relationship between predicted and actual changes. It seems unlikely that it is the result of risk premia and, on the surface, the negative relationship appears to be inconsistent with efficiency. But until we have a better understanding of the source of the inverse relationship, any rejection of efficiency must be tentative. In any case, our results indicate that the foreign exchange market for dinar is at least as efficient as other foreign exchange markets such as the dollar and pound sterling, which are much larger.

Footnotes

(1) Variances multiplied by 10^4.

(2) Variances multiplied by 10^4.

(3) The increase in the spectral estimates for the two highest frequencies could be the result of small errors in the data.

(4) If α_1 in equation (7) does not equal unity, equation (8) contains an inappropriate linear restriction. See Haynes and Stone (1982) for a discussion of the possible effects of such a restriction.

(5) The ADF statistic is calculated using a constant, trend and four lagged changes. These results are not sensitive to lag length. Phillips-Perron t tests without trend and using two lags yield similar results.

(6) The ADF statistic uses four lags without trend or a constant. These results are not sensitive to lag length and Phillips-Perron t tests using two lags yield similar results.

(7) The ADF statistic is calculated using a constant, trend and four lagged changes. Phillips-Perron t tests without trend and using two lags cannot reject a unit root for any of the series.

References

Bergstrand, J.

1983 "Is Exchange Rate Volatility Excessive?." Fedral Reserve Bank of Boston, New England Economic Review (September/ October.).

We also compute spectral densities for the predictive errors using the same weekly data used in the tests for unit roots and cointegration. If there is a long-run link, spectral estimates should show signs of declining at the very shortest frequencies, which correspond to the very longest cycles. Figures (11) to (14) show the spectral densities for weekly changes in predictive errors. Although the decline is statistically significant only for the dinar price of marks, in all four figures estimates start to decline as frequency falls below 0.038, which corresponds to a six month cycle. These results, like those in Table (10) suggest that there may be a long-run link between forward rates and future spot rates.

With 5.5 years of data, the longest observable cycle is 5.5 years and there is only one observation for that cycle. Like tests for unit roots and cointegration, tests based on spectra are limited by the relatively short time span covered by the data. The only way to resolve this problem is to obtain data for a much longer period. Since the bank that supplied us with the data apparently went back as far as it could, the only alternatives are to wait for two or three years, or to find another data source that goes back farther.

Summary and Conclusions

The behavior of daily dinar-dollar exchange rates indicates that the Central Bank of Kuwait has systematically leaned against the wind. Changes in dinar-dollar rates are autocorrelated, which is consistent with leaning against the wind, and the relation between cross rates also is consistent with leaning against the wind. There is, however, no evidence that the central bank attempts to moderate day-to-day fluctuations in dinar prices of other currencies. Moderating short-run movements in dinar-dollar exchange rates may have beneficial effects on trade and capital flows for Kuwait, but it also may amplify short-run fluctuations in short-term interest rates in Kuwait. With effective covered interest rate arbitrage, changes in foreign interest rates are partially absorbed by changes in spot and forward dinar exchange rates. But if official intervention moderates movements in spot rates, then these changes must be passed through to either forward rates or dinar interest rates.

The foreign exchange market for dinar appears to be efficient, or at least as efficient as foreign exchange markets between OECD countries. There is no evidence of any significant lapses in either cross rate or covered interest rate arbitrage. But like other countries, forward premia, which represent the markets prediction of the future change in spot rates, are negatively correlated with actual changes. When there is a positive forward premium and the market predicts a rise in the dinar price of a

widespread consensus that foreign exchange markets and other highly organized financial markets adjust almost instantaneously.

But there is evidence that raises serious questions about this consensus. The evidence in Pippenger (1978) is consistent with rather slow portfolio adjustment in covered interest rate arbitrage. Perhaps more important is the research on bank portfolio behavior. This work suggests that it takes major banks weeks rather than hours to readjust their portfolios. See for example Spindt and Tarhan (1980). Since large money center banks presumably adjust more rapidly than most participants in organized financial markets, these results suggest that adjustment could take a long time. If portfolio adjustment is not as rapid as is generally assumed, then there should be some evidence that predictive errors tend to decline in the long run. We examine this possibility by testing weekly predictive errors for unit roots and estimating spectral densities for weekly changes in predictive errors.

If spot and forward rates have unit roots, as Table (5) indicates, and are not cointegrated, as Table (10) indicates, then predictive errors should have unit roots. But if adjustment costs introduce inertia into portfolio adjustmcnt, then errors should tend to disappear in the long-run and predictive errors should not have unit roots.

Table (10)

UNIT ROOT TESTS FOR WEEKLY PREDICTIVE ERRORS

Country	ADF
Britain	-3.495*
Germany	-2.890
Japan	-2.530
United States	-3.439

* Significant at 5 percent level.

Lack of cointegration between future spot and forward rates should make this test unnecessary. But if the theory is correct and the cointegrating vector is unity, then we can gain some power by testing the predictive errors for unit roots. Table (10) shows the ADF statistic for the predictive errors.[7] The estimate for Britain is just significant at the 5 percent level and the estimate for the U.S., is close to being significant at the 5 percent level, but Germany and Japan are not even close to being significant. If there is a long-run link between forward and future spot rates, it is either very weak or the long-run is measured in years rather than months.

important econometric effects. In order to evaluate the possible effects of transaction costs in estimating equation (8), we tried several possible adjustments. Table (9) reports the results of estimating equation (8) with one set of adjusted data. Other adjustments yield similar results. Future spot rates in Table (9) are the same as in Table (8). Spot rates are adjusted as follows: If bid-ask spreads for spot and forward rates overlap, the spot rate is set equal to the mid point of the forward rate. If the spreads do not overlap, the spot rate equals the mid point of the forward rate plus (or minus if appropriate) the gap between the spread.

TABLE (9)
FORWARD PREMIA AS PREDICTORS
OF FUTURE CHANGES IN SPOT RATES: KUWAIT VERSUS BRITAIN, GERMANY, JAPAN AND THE UNITED STATES*

$$s_{t+1} - s_t = \beta_0 + \beta_1(f_t - s_t) + z_t$$

Country	β_o	β_1	Std. Error	D.W.	R^2
Britain	-0.0469#	-7.0495##	0.0391	2.0280	0.3692
	(-2.5531)	(-3.3350)			
Germany	0.0540	-5.9295	0.0525	1.3013	0.0562
	(1.5000)	(-1.0641)			
Japan	0.0327	-8.5559#	0.0480	1.8814	0.1944
	(1.1969)	(-2.1418)			
United States	-0.0327	-1.8762	0.0235	2.4532	0.0597
	(-0.7269)	(-1.0987)			

* t statistics in parentheses.
Significant at 5 percent level.
Significant at 1 percent level.

A comparison of Tables (7) and (9) shows that the estimates are essentially the same. The switch in results from equation (7) to (8) does not appear to be the result of the effects of transaction costs. If additional research with other countries supports this result, then we can eliminate one possible explanation of the apparently conflicting results from equations (7) and (8).

Adjustment Costs: Essentially all research on forward rates as predictors of future spot rates is based on an equilibrium model like the one described above. Using this model in empirical work implicitly assumes that adjustment costs are unimportant and foreign exchange markets adjust rapidly as compared to the sampling frequency in the data. This assumption is almost never stated explicitly because there is a very

the bid-ask spread for the forward rate, the future spot rate is set equal to the forward rate. If the spreads do not overlap and the future spot rate is above the forward rate, the future spot rate in Table (8) is set equal to the forward rate plus the gap between the forward ask and future spot bid. If the spreads do not overlap and the future spot is below the forward rate, the future spot rate is set equal to the forward rate minus the gap between the forward bid and future spot ask. All forward rates on which adjusted future spot rates are based are mid points between bid and ask rates. A comparison of Tables (3) and (8) shows that this adjustment has almost no effect on results from estimating equation (7).

TABLE (8)
FORWARD RATE AS PREDICTOR
OF ADJUSTED FUTURE SPOT RATE: KUWAIT VERSUS BRITAIN, GERMANY, JAPAN AND THE UNITED STATES*

$$s_{t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 f_t + z_t$$

Country	α_0	α_1	Std. Error	D.W.	R^2
Britain	0.4284	0.9316#	0.0494	1.4719	0.8042
	(0.6701)	(8.8361)			
Germany	0.1918	0.9629#	0.0522	1.2583	0.9330
	(0.6658)	(16.2695)			
Japan	0.0327	0.9756#	0.0529	1.4001	0.9521
	(1.1969)	(19.4402)			
United States	1.6905	0.7019#	0.0228	2.0367	0.5281
	(1.9607)	(4.6116)			

* t statistics in parentheses.
Within two standard errors of unity.

Transaction costs introduce a kind of neutral range in to equations like (7) and (8). As long as this neutral range is small relative to the variability of the explanatory variable, the econometric effects of these costs are likely to be relatively small. For a discussion of this point and some evidence of the econometric effects of transaction costs, see Maasoumi and Pippenger (1989) and Davutyan and Pippenger (1990).

Since the forward rate in equation (7) is close to a martingale, its variance is likely to be very large relative to the neutral range generated by transaction costs. But with stable and relatively small differences in inflation rates between countries, forward rates move very closely with spot rates and there is relatively little variability in the forward premium. See Figures (7) to (10). In that case, transaction costs could have

One possibility is that markets predict the direction correctly most of the time, but, perhaps because of actual or potential official intervention, markets occasionally predict a large rise (fall) when there is a large fall (rise). In order to check this possibility, we calculate the number of days a predicted change in the dinar price of a currency has the same sign as the actual change and the number of days the signs are opposite. If the actual or predicted change is zero, the day is ignored. This procedure yields about 1,100 observations for each currency. The percentages of the predictions that are correct are as follows: Britain 42 percent, Germany 61, Japan 60 and the United States 45. Taking the four countries as a whole, there are slightly more correct predictions, 202. With about 4,400 observations, this is a small margin, about 5 percent. If there is a tendency for the market to predict the direction of small changes more accurately than large changes, it is very slight.

Figures (7) through (10) plot actual and predicted changes in exchange rates using weekly rather than daily data. The most notable feature of the figures is the relatively small size of predicted changes. Even when markets predict direction correctly, they grossly underestimate magnitudes of change. But this pattern does not imply inefficiency. In the absence of an inflation differential, if spot rates are martingales because they fully reflect all available information, then rational expectations imply that expected future spot rates equal current spot rates. In that case, the foreign exchange market is efficient and, if there is a zero risk premium, the forward premium is zero.

Transaction Costs: Given the evidence from other financial markets supporting efficiency, most economists are unwilling to accept results like those reported in the last subsection as evidence of inefficiency in the foreign exchange market. Instead, most economists interpret the differences between forward rates and future spot rates as a risk premia. Indeed, most of the literature refers to $f_t - s_{t+1}$ as 'the risk premium' rather than the more neutral term 'predictive error.' Another possible source for the predictive error, which is generally ignored, is transaction costs. Longworth, Boothe and Clinton (1983) mention the possibility, but reject it because transaction costs are relatively small, but most other researchers ignore the possible effects of transaction costs. One reason these costs are usually ignored may be because many researchers do not have bid and ask prices.

Table (8) shows the results of estimating equation (7) after making a simple adjustment for transaction costs. In that table future spot rates are calculated as follows: If the bid-ask spread for the future spot rate overlaps

TABLE (6)
TESTS FOR COINTEGRATION BETWEEN FORWARD RATES AND FUTURE SPOT RATES: WEEKLY DATA JANUARY 1984 TO JUNE 1989

Country	ADF
Britain	-3.447
Germany	-2.872
Japan	-2.591
United States	-3.188

* Significant at 5 percent level.

Table (7) shows estimates for equation (8) using none overlapping data. Once again Durbin-Watson statistics show no evidence of autocorrelated errors, but now two estimates or β_o are significantly different from zero, all estimates of β_1 are negative and two of these estimates are significant. Using other none overlapping data sets only reinforces the results in Table (7). Forward premia are not only biased predictors of future changes in spot rates, they systematically mispredict the direction of change.

Although this relationship is not unique to Kuwait, it is much stronger for Kuwait than for most other countries. If additional research indicates that the misprediction is associated with a risk premium, the relatively strong inverse relationship for Kuwait probably is related to its exposed position during the Gulf war.

TABLE (7)
FORWARD PREMIA AS PREDICTORS OF FUTURE CHANGES IN SPOT RATES: KUWAIT VERSUS BRITAIN, GERMANY, JAPAN AND THE UNITED STATES*

$$s_{t+1} - s_t = \beta_0 + \beta_1(f_t - s_t) + z_t$$

Country	β_0	β_1	Std.Error	D.W.	R^2
Britain	-0.0469#	-7.0495##	0.0391	2.0280	0.3692
	(-2.5531)	(-3.3350)			
Germany	0.0540	-5.9295	0.0525	1.3013	0.0562
	(1 .5000)	(-1.0641)			
Japan	0.0693##	-8.5559#	0.0480	1.8814	0.1944
	(3.0628)	(-2. 1418)			
United States	-0.0046	-1.8762	0.0235	2.4532	0.0597
	(-0.7269)	(-1.0987)			

* t statistics in parentheses.
Significant at the 5 percent level.
Significant at the 1 percent level.

The first step is to evaluate the roots of the daily future spot and forward exchange rates. Table (5) shows the augmented Dickey-Fuller (ADF) statistics for weekly future spot and forward rates.[5] Weekly data allows us to exploit the data more fully while avoiding any weekend effects. For all countries, the estimates are consistent with the null hypothesis of a unit root.

TABLE (4)

FORWARD RATE AS PREDICTOR OF FUTURE SPOT RATE: KUWAIT VERSUS BRITAIN, GERMANY, JAPAN AND THE UNITED STATES*

$$s_{t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 f_t + z_t$$

Country	α_0	α_1	Std.Error	D.W.	R^2
Britain	0.4706	0.9250#	0.0524	1.6277	0.7846
	(0.6985)	(8.3193)			
Germany	0.2176	0.9579#	0.0526	1.1711	0.9323
	(0.7552)	(16.1770)			
Japan	0.0321	0.9774#	0.0536	1.2305	0.9525
	(1.1747)	(19.5250)			
United States	1.6905	0.7019#	0.0228	2.0367	0.5281
	(1.9607)	(4.6116)			

* t statistics in parentheses.
Within two standard errors of unity.

TABLE (5)

UNIT ROOT TESTS: WEEKLY DATA JANUARY 1984 TO JUNE 1989

Country	Levels Forward Rate	Levels Future Spot Rate	Changes Forward Rate	Changes Future Spot Rate
Britain	-2.780	-2.771	-6.860*	-6.698*
Germany	-1.141	-0.752	-7.664*	-7.998*
Japan	-1.667	-0.790	-6.644*	-5 .902*
United States	-2.047	-1.516	-7.265*	-7.358*

* Significant at 5 percent level.

Table (6) shows the augmented Dickey-Fuller tests for cointegration between weekly future spot and forward rates. Although the statistic for Britain is close to being significant, none of the other estimates are even close to being significant at the 5 percent level. Future spot and forward rates appear not to be cointegrated.[6]

TABLE (3)

FORWARD RATE AS PREDICTOR OF FUTURE SPOT RATE: KUWAIT VERSUS BRITAIN, GERMANY, JAPAN AND THE UNITED STATES*

$$s_{t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 f_t + z_t$$

Country	α_0	α_1	Std. Error	D.W.	R^2
Britain	0.4426	0.9294#	0.0513	1.4560	0.7910
	(0.6645)	(8.4811)			
Germany	0.1974	0.9617#	0.0540	1.2430	0.9284
	(0.6617)	(15.6961)			
Japan	0.0324	0.9774#	0.0545	1.3773	0.9495
	(1.1533)	(18.9108)			
United States	1.6835	0.7031#	0.0230	1.9398	0.5175
	(1.9079)	(4.5149)			

* t statistics in parentheses. # Within two standard errors of unity.

None of the estimates of α_0 in Table (3) are significantly different from zero, none of the estimates of α_1 differ from 1.0 by more than two standard errors, and none of the Durbin- Watson statistics imply serially correlated errors. These results are similar to the early estimates of equation (7) between the U.S. and other OECD countries and have been used to conclude that there is no risk premium and expectations in dinar exchange markets are rational.

The 21 observations per series in Table (3) do not use all the information available in the daily data. For each none overlapping interval, after accounting for holidays, there are approximately 60 business days. We could run 60 sets of regressions like those reported in Table (3). An alternative is to use the technique developed by Hansen and Hodrick (1980). But the Hansen and Hodrick approach requires software that we do not have, so we sampled the other 59 sets of regressions. Table (4) shows a typical result. The estimates are almost identical to those reported in Table (3). Based on these results, we believe that the increase in the t statistics that we would obtain with the Hansen and Dodrick technique is not worth the added econometric complexity.

If forward and future spot rates have unit roots, estimates of equation (7) are subject to spurious correlation. In that case, the appropriate test for a long-run link is a test for cointegration. For a discussion of the tests for error correction and cointegration see Engle and Granger (1987) and Engle and Yoo (1987). The appendix presents a detailed discussion of cointegration.

Under the null hypothesis, β_0 is zero and β_1 is unity because market forecasts of changes in spot rates $f_t - s_t$ are unbiased estimates of actual changes $s_{t+1} - s_t$, and z_t is uncorrelated.[4]

Using data for Britain, Canada, Germany and the United States, estimates of equation (8) yield results that appear to conflict with those from equation (7). Estimates of β_1 usually are statistically different from one, not statistically different from zero, and negative.

Insignificant estimates for β_1 can be reconciled with rational expectations. If inflation is negligible and spot rates are martingales because they reflect all relevant information, then expected future spot rates equal current spot rates. In that case, forward premia would reflect risk premia or the effects of transaction costs, neither of which, under the assumption of rational expectations, must be correlated with future changes in spot rates.

The strong tendency for estimates of β_1 to be negative is much harder to explain. It appears that the market systematically misforecasts even the direction of change. If forward rates predict a rise in spot rates, rates are more likely to fall than rise. See Boyer and Adams (1988) and Levine (1989) for attempts to explain this behavior. Although there has been a large amount of research on the relation between forward rates and future spot rates between the United States and other members of the OECD, there has been almost no research for other countries and none that we are aware of for a small open economy like Kuwait.

Evidence for Kuwait: Table (3) shows estimates of equation (7) using 3 month forward rates for dinar prices of British pounds, German marks, Japanese yen, and U.S. dollars. we match forward and future spot rates using procedures followed by Levine (1989) and discussed in Riehl and Rodriguez (1983). Under the null hypothesis, overlapping observations imply correlated errors. If the forward rate exceeds the future spot rate today it is almost certain to do so tomorrow. In order to avoid this problem, we initially use none overlapping observations. With daily data from January 1984 to June 1989 this procedure yields only 21 observations per country pair. Hansen and Hodrick (1980) have developed a technique that compensates for this serial correlation and allows one to use all the data. As is shown below, their technique is not likely to add much to the results reported here.

premium. Under these conditions, covered interest rate arbitrage described by equation (5) also holds.

$$f_t = s_t + i_t - i_t^* \tag{5}$$

Equations (3) through (5) imply that predictive errors equal the risk premium π_t plus the error term ϵ_t in equation (3).

$$f_t - s_{t+1} = \pi_t + \epsilon_t \tag{6}$$

Positive information, transaction or adjustment costs imply a much more complicated relationship between forward rates and corresponding future spot rates. The nature of that relationship depends on the characteristics of the various costs and how market participants respond to those costs. The difficulty of modelling the effects of these costs probably explains why they have generally been ignored. Since such an endeavor is far beyond the objectives of this paper, all we can say about such costs is that, at a minimum, they would introduce an additional error term e_t into equation (6). Without a formal model of the effects of transaction and adjustment costs, about the only restriction we could place on e_t is that it has a root less than unity. But even that weak restriction has some testable implications.

Standard Test Equations: Empirical research on forward rates as predictors of future spot rates concentrates on two test equations. Both ignore information, transaction and adjustment costs, and assume a zero risk premium and no intervention. The first simply regresses future spot rates against corresponding forward rates.

$$s_{t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 f_t + z_t \tag{7}$$

Under the null hypothesis, which assumes no information, transaction or adjustment costs and no intervention or risk premia, α_0 is zero, α_1 is one, and z_t is uncorrelated.

Using mostly data between the United States and countries such as Canada, the UK. and Germany, estimates of α_0 usually are not statistically significantly different from zero and estimates of α_1 normally are within two standard errors of unity. See Chiang (1988) for a critical discussion of these results. Since both spot and forward rates behave like martingales, equation (7) is subject to spurious correlation. As a result, current research usually normalizes equation (7) by subtracting current spot rates from both sides of the equation.

$$s_{t+1} - s_t = \beta_0 + \beta_1(f_t - s_t) + z_t \tag{8}$$

price of the dollar, but not for other currencies. Consider the simple cross rate arbitrage equation used earlier.

$$(\mathrm{KD}/\$)(\$/£) = (\mathrm{KD}/£) \qquad (1)$$

Suppose some shock causes dollars to appreciate 5 percent with respect to all other currencies. KD/$ rises 5 percent, $/£ falls 5 percent and KD/£ is unchanged. But if Kuwaiti authorities resist movements in the dinar price of dollars and KD/$ rises only 2 percent, then cross rate arbitrage requires that the dinar price of pounds fall by about 3 percent. Leaning against the wind can account for the contemporary inverse relation between changes in the dinar price of dollars and changes in dinar prices of other currencies.

Forward Rates as Predictors of Future Spot Rates

Theoretical Relationships: Almost all theoretical discussions of the relationship between forward rates and future spots rates use rational expectations. Given the assumption, which is usually implicit, that there are no information costs, rational expectations imply that expected future spot rates are unbiased predictors of actual future spot rates. For an excellent discussion of rational expectations, see Sheffrin (1983).

$$s_{t+1} = E[s_{t+1}/\Phi_t] + \epsilon_t \qquad (3)$$

where s_{t+1} is the logarithm of actual spot rates at time $t+1$, E is the expectations operator, $E[s_{t+1}/\Phi_t]$ is the log of the expectation of the spot rate at $t+1$ conditional on the information Φ_t) available at time t, and ϵ_t is an uncorrelated random variable. In order to simplify notation, s^E_{t+1} is used in place of $E[s_{t+1}/\Phi_t]$. In this context it is legitimate to equate the economic concept of a market expectation with the mathematical concept of expectation because rational expectations assumes that a 'correct' model exists and that market participants behave as though they know that model.

If, in addition, markets are competitive, there are no transaction or adjustment costs and no intervention in forward markets, then uncovered interest parity described by equation (4) holds:

$$s^E_{t+1} = s_t + i_t - i^*_t - \pi_t \qquad (4)$$

where i_t and i^*_t are domestic and foreign interest rates on assets with the same maturity as the expected future spot rate, these assets are identical in all respects except currency denomination, and π_t is a risk

variance in a series is distributed by frequency after that variance has been normalized to one. The advantage of this normalization over the spectrum is that it allows for a more direct comparison of the structure of different series just as in the time domain autocorrelation functions provide a more direct comparison than autocovariance functions. If the Kuwaiti authorities lean against the wind for dinar prices of dollars, but not other dinar exchange rates, then there should be a tendency for high frequency estimates, which correspond to the short run, to be lower for the dollar than other currencies and low frequency estimates, which correspond to the long run, to be higher for dollars than for other currencies.

Figure (4) shows spectral density estimates for changes in the log of dinar prices of dollars and, as an example of other dinar rates, spectral density estimates for changes in the log of dinar prices of marks. The estimates are for the second half of the period, but estimates for the first half are quite similar. Spectral density estimates for the yen and pound are quite similar to the one for the mark. Spectral density estimates are quite flat for the mark. Most estimates lie within a 95 percent confidence interval for white noise and there is no tendency for them to decline as frequency increases. Estimates for the dollar, however, lie above the upper limit at the two lowest frequencies and lie within or below the 95 percent confidence region at higher frequencies.[3] The results from the spectral densities suggest that the Kuwaiti authorities appear to be leaning against the wind with respect to dinar prices of dollars, but are not doing the same for dinar prices of other currencies. This interpretation also is consistent with the pattern in Table (I) where the volatility of the KD/$ is much less than the volatility of other KD rates.

Relationships between currencies also support this view. In general one would expect a positive relation between the KD prices of pounds, marks and yen, which is the pattern between KD prices of pounds, marks, and yen. Figure (5) shows the cross correlation function between dinar prices of marks and sterling for the last half of the period. The estimate at zero lag is positive and highly significant while estimates at almost all other lags are generally insignificant. The first half of the period shows a similar pattern as does the dinar price of yen versus dinar prices of pounds and marks for both sub periods. This pattern also holds for dollar prices of marks, yen and pounds in both sub periods. The cross correlation pattern for the dinar price of dollars versus the dinar price of marks, yen or pounds is the reverse. Figure (6) shows cross correlation estimates between log changes in dinar prices of dollars and marks for the second half of our data. Once again almost all the lags other than zero are insignificant, but for the zero lag the estimate is highly significant and negative. This pattern is consistent with the authorities leaning against the wind for the dinar

and other asset prices. Exchange rates may fluctuate more than ratios of price indexes, but they are less volatile than other auction prices.

The relatively large variance for Kuwaiti interest rates in Table (2) and the relatively low variance for dinar exchange rates in Table (1) suggests that stabilizing exchange rates may have amplified fluctuations in inter bank dinar interest rates. If interest rate arbitrage is effective, part of the shock from changes in foreign interest rates is absorbed by spot and forward exchange rates. But leaning against the wind in the dinar market for foreign exchange reduces the amount of the shock absorbed by the foreign exchange market and increases the amount of the shock that is passed through to domestic inter bank interest rates. How much the increased volatility in the inter bank market affects purely domestic interest rates depends on the strength of the link between the inter bank rates and the domestic market.

Stabilization: Officially the Kuwait dinar is pegged to an unspecified basket of currencies. But an examination of changes in daily exchange rates did not reveal any obvious pattem of relatively constant exchange rates punctuated by occasional discrete changes. Instead, the exchange rate behaves like a floating rate where the central bank leans against the wind.

As shown in Pippenger and Phillips (1973), leaning against the wind can reduce short- run volatility in exchange rates without affecting long-run movements. If exchange rates are martingales, in the absence of intervention, leaning against the wind introduces positive serial correlation at short lags into changes in exchange rates. Figures (1) to (3) report autocorrelation functions for daily changes in the log of various currencies for the second half of the period. Estimates for the first half are essentially the same. Figure (I) shows autocorrelation estimates for changes in the log of dinar prices of dollars. The estimate at lag one is positive and significant at well below the 5 percent level while longer lags are generally insignificant. This pattern is not present in other currencies. As an example of the autocorrelation functions for the other exchange rates, Figure (2) shows the autocorrelation estimates for dinar prices of marks and Figure (3) shows estimates for mark prices of the dollar. These estimates are consistent with the rates being martingales. This pattern suggests that the Kuwaiti authorities leaned against the wind in the dinar market for dollars, but not in dinar markets for other currencies.

Spectral density estimates provide another way of looking at the structure of a stochastic process. The spectral density function is the Fourier transform of the autocorrelation function. It describes how the

Many politicians, business people and economists believe that fluctuations in exchange rates are excessive. But any attempt to evaluate the volatility of exchange rates requires some measure of appropriate volatility. In the absence of a generally acceptcd theory of the determination of exchange rates, no such measure can exist. The only alternative is to develop some reasonable benchmark for evaluating volatility. The most common method is to use the volatility implied by purchasing power parity. See for example, Frenkel and Mussa (1980) and Flood (1981).

But there are serious limitations in using PPP as a benchmark. One is that PPP is generally interpreted as a long-run theory. As a result, short-run deviations of actual rates from those implied by PPP do not imply 'excessive' volatility. Indeed, most interpretations of PPP assume that short-run adjustments require short-run deviations from PPP. Another limitation is that prices used in conventional wholesale and consumer price indexes are not auction prices. As a result, comparing the volatility of exchange rates to the volatility of ratios of price indexes is like comparing the volatility of the price of bread at a local grocery store in Chicago to the volatility of the price of wheat on the Board of Trade in Chicago.

Levich (1981), Bergstrand (1983), Frenkel and Goldstein (1988), and Bui and Pippenger (1990) compare exchange rate volatility to the volatility of asset prices and prices of commodities in auction markets. Exchange rates are uniformly less volatile than other asset prices and commodity prices in auction markets. Their results raise serious questions about excessive volatility.

TABLE (2)
VARIANCES FOR DIFFERENCES
IN LOGS OF 3 MONTHS INTEREST RATES

Country	First Half	Second Half
Kuwait	13.18	13.83
Britain	2.57	1.52
Germany	2.21	3.35
Japan	2.01	2.29
United States	1.51	1.55

We do not have auction prices for comrnodities in Kuwait, but we do have daily interest rates that we can use as a benchmark. Table (2) shows the variances for differences in the logarithms of 3 month interest rates.[2] The smallest variance for interest rates is two or three times larger than the variance for the most volatile exchange rate in Table (1). These results are consistent with other comparisons of the volatility of exchange rates

case, after adjusting for the effects of bid-ask spreads in a way similar to the one used in the last section, there were about three none zero net covered yields out of about 1,300 observations per exchange rate.

These results indicate that the inter bank market for Kuwaiti dinar is well organized and functions smoothly. But one must be careful in drawing conclusions about the operation of covered interest arbitrage in general from results derived from inter bank data. Coulbois and Prissert (1974) claim that in eurocurrency markets international banks routinely use spot and forward rates for dollars and U.S. interest rates to set other inter bank interest rates so as to make covered arbitrage unprofitable. If banks trading the dinar follow a similar strategy, then the absence of net covered yields may be more a reflection of institutional practice than effective arbitrage. We would have liked to have analyzed the relation between inter bank and domestic dinar interest rates, but we did not have daily interest rates from the Kuwait capital markets.

Behavior of Daily Exchange Rates

Excessive Volatility: The most common measure of volatility is the variance in the difference of the logarithm of exchange rates. Table (1) shows the variances for differences in logarithms of daily spot and forward exchange rates for the dinar and dollar versus Britain, Germany, and Japan, and the Kuwaiti dinar versus the U.S. dollar.[1] The most obvious feature of Table (1) is that the variance of the KD/$ is only one fifth or less of the variance of any of the other rates. This is probably the result of official intervention, which is discussed in the next subsection. For the dinar-dollar, spot rates are less volatile than forward rates, which is consistent with intervention in spot markets, but for dinar prices of other currencies the variance for spot and forward rates is about the same. In addition, dollar prices of marks, yen and pounds are more volatile than their corresponding KD prices.

TABLE (1)
VARIANCES FOR DIFFERENCES
IN LOGS OF DAILY EXCHANGE RATES

Exchange Rate	Spot Rates First Half	Spot Rates Second Half	Forward Rates First Half	Forward Rates Second Half
KD/$	0.041	0.053	0.051	0.061
KD/DM	0.512	0.278	0.531	0.278
KDIYen	0.219	0.241	0.229	0.244
KD/Pound	0.619	0.304	0.648	0.316
DM/$	0.738	0.496	NA	NA
Yen/$	0.380	0.493	NA	NA
$/Pound	0.790	0.480	NA	NA

Cross Rate Arbitrage

In an efficient foreign exchange market, competition should eliminate economic profit from cross rate arbitrage. Ignoring bid-ask spreads, equation (1) describes a typical equilibrium condition for cross rate arbitrage.

$$(\mathrm{KD}/\$)(\$/\pounds) = (\mathrm{KD}/\pounds) \quad (1)$$

The KD price of pound sterling must be consistent with KD price of dollars and the dollar price of pounds.

With bid-ask spreads, the equilibrium condition is a bit more complicated. For example, in order for there to be no arbitrage profit, the bid price for pounds in terms of dinar $(KD/£)^B$ must be greater than the KD/$ offer rate $(KD/\$)^0$ times the $/£ offer rate $(\$/£)^0$. If that condition does not hold, it is possible for an arbitrageur to buy dollars with dinar at the offer rate, use those dollars to buy pounds at the offer rate, and then sell those pounds at the bid rate for a dinar profit.

Using daily data we tested the efficacy of cross rate arbitrage for dinar prices of sterling, marks and yen. After adjusting for the bid-ask spread, there is no evidence of any profit from cross rate arbitrage. That is, for example, (KD/$)($/£) minus (KD/£) never exceeds the relevant bid-ask spread. This result indicates a highly organized market for Kuwaiti dinar because the bid-ask spread does not cover all the transaction costs. In stock markets for example, Demsetz (1968) estimates that total transaction costs are about 2.5 times the bid-ask spread.

Interest Rate Arbitrage

In an efficient market for foreign exchange, competition should eliminate any economic profit from interest rate arbitrage. Ignoring transaction costs, the following equilibrium condition should hold.

$$f_t - s_t = i_t - i_t^* \quad (2)$$

where, for example, f_t is the logarithm of the dinar price of dollars in the 3 month forward market, s_t is the logarithm of the dinar price of dollars in the spot market, i_t is the 3 month dinar interest rate in the inter bank market, and i_t^* is the 3 month interest rate for dollars in the inter bank market.

The net covered yield from arbitrage is the interest rate differential $i_t - i_t^*$ minus the forward premium $f_t - s_t$. Daily net covered yields using 3 month interest rates and forward exchange rates were calculated for Kuwait versus Britain, Germany, Japan and the United States. In each

Efficiency of Exchange Rate Determination: The Case of Kuwait

John Pippenger
Department of Economics
University of California, Santa Barbara

Yousuf Hasan J. Mohammad
Department of Economics
University of Kuwait

Introduction

Most small open countries outside Europe continue to impose controls on foreign exchange and international capital flows. As a result, almost all research on the operation of foreign exchange markets has concentrated on large industrial countries that no longer impose such controls. Kuwait, however, provides an outstanding opportunity to study the foreign exchange market in a small country without restrictions on foreign exchange or international capital flows. In this paper we use this opportunity to evaluate the efficiency of the foreign exchange market for Kuwaiti dinar.

In an efficient market, traders, speculators and arbitrageurs can make only a normal rate of return. There is no economic profit from trading, speculation or arbitrage. The next section discusses the data and the following two sections test for profit in cross rate and covered interest rate arbitrage. The fourth section uses daily dinar exchange rates to examine the issue of excessive volatility in Kuwaiti exchange rates and the effect of official intervention in the market for Kuwaiti dinar. The fifth section takes up the issue of forward rates as predictors of future spot rates. The final section summarizes and presents our conclusions.

Data

The data used in this section are based on daily bid-ask quotes for inter bank dinar spot and three month forward prices of U.S. dollars, British pound sterling, German marks and Japanese yen, spot dollar prices of sterling, marks and yen, and three month interest rates for Kuwait, Britain, Germany, Japan and the United States. The quotes were supplied to us by The Gulf Bank and cover the period from January, 1984, through June, 1989.

Sobell, M. B. & Sobell, L. C.
1973 "Individualized Behavior Therapy For Alcoholics" behavior Therapy 4 *June) 49 - 72.

Sobell, M. B. & Sobell, L. C.
"Second-Year Treatment Outcome of Alcoholics Treated By Individualized Behavior Therapy: Results" Behavior Research and Therapy 14 (October) 195 - 215.

Sobell, M. B. & Sobell, L. C.
1978 Behavioral Treatment of Alcohol Problems: Individualized Therapy and Controlled Drinking. New York: Plenum.

Strong, P. M.
1979 The alcoholic, the Sick Role and Bourgeois Medicine. Unpublished Manuscript. Cited in Heather, N. and Robertson, I. (1983). Controlled Drinking. New York: Methuen.

Wallace, J.
1986 "Alcoholism From The Inside Out: A Phenomenologic Analysis", pp 3 - 15 In N. J. Estes and M. E. Heinemann (Eds). Alcoholism: Developments, consequences, and Intervention. St. Louis: C. V. Mosby.

Wechsler, H. & Rothman, M.
1982 "Future Caregivers' Views on Alcoholism Treatment: A Poor Prognosis" Journal of Studies on Alcohol 43 (January) 939 - 955.

Submitted November 1993.
Accepted May 1994.

Hanna, E.
1978 "Attitudes Toward Problem Drinkers: A Critical Factor in Treatment Recommendations" Journal of Studies on Alcohol 39 (February) 98 - 109.

Heather, N. & Robertson, I.
1983 Controlled Drinking. London and New York: Methuen.

Hornby, A. S.
1974 Oxdford Advanced Learner's Dictionary of Current English. Oxford, Great Britain: Oxford University Press.

Jellinek, E. M.
1952 "Phases of Alcohol Addiction" Quarterly Journal of Studies on Alcohol 13 (January) 673 - 684.

Jellinek, E. M.
1960 The Disease Concept of Alcoholism. New Haven: Hillhouse Press.

Knox, K. M.
1971 "Attitudes of Psychiatrists and Psychologists Towards Alcoholism" American Journal of Psychiatry 127 (March) 1675 - 1679.

Knox, W. J.
1973 "Attitudes of Social Workers and Other Professional Groups Toward Alcoholism" Quarterly Journal of Studies on Alcohol 34 (March) 1270 - 1278.

Lawson, G., Peterson, J. & Lawson, A.
1983 Alcoholism and The Family. Rockville: An Aspen Publication.

Pattison, E. M., Sobell, M. B. & Sobell, L. C.
1977 Emerging Concepts of Alcohol Dependence. New York: Springer Publishing Company.

Peyton, S., Chaddick, J. & Gorsuch, R.
1980 "Willingness to Treat alcoholics: A Study of Graduate Social Work Students Journal of Studies on Alcohol 41 (February) 935 - 940.

Rapp, C. A.
1980 The Effect of Family Support Services Availability on Child Placement Decisions. Unpublished Doctoral Thesis.

Schuckit, M. A.
1986 "Etiologic Theories on Alcoholism", pp 15 - 27 in N. J. Estes & M. E. Heinmann (Eds.) Alcoholism: Developments, Consequences, and Intervention. St. Louis: C. V. Mosby.

this study. Second, despite the continued implementation of the total abstinence treatment goal, clinical social workers dispute its usefulness. Clinical social workers might have little knowledge regarding alternatives to abstinence. Moreover, the support of the disease model of alcoholism is more or less based on traditional beliefs and not on empirical observations.

Despite the popularity of the disease model of alcoholism among clinical social workers, there appears to be a transition going on in the field of alcoholism. Clinical social workers have endorsed the environmental items included in the questionnaire (items 33 and 34), acknowledging the importance of environmental factors to explain the nature of alcoholism. It seems that clinical social workers do not think that the disease model is sufficient to explain the nature of alcoholism. In addition, clinical social workers do not seem to have a consistent alternative to the disease model.

References

Anderson, S.

1987 "Alcohol Use and Addiction" Encyclopedia of Social Work. Eighteenth edition.

Bailey, M. B.

1963 "The Family Agency's Role in Treating The Wife of An Alcoholic Social Casework 44 (April) 273 - 279.

Bailey, M. B.

1970 "Attitudes Towards Alcoholism Before and After a Training Program for Social Caseworkers" Quarterly Journal of Studies on Alcohol 31 (may) 669 - 683.

Chafetz, M. E.

1968 "Research in The Alcohol Clinic and Around - The - Clock Psychiatric Services of The Massachusetts General Hospital" American Journal of Psychiatry 124 (August) 1674 - 1679.

Cohen, J.

1960 "A Coefficient of Agreement for Nominal Scales" Education and Psychological Measurement 20 (February) 37 - 46.

Davies, L. D.

1962 "Normal Drinking in Recovered Alcohol Addicts" Quarterly Journal of Studies on Alcohol 23 (January) 94 - 104.

Green, T.

1972 Personal Communication (March, 10). In the Department of Alcoholism and Substance Abuse in the State of Illinois.

personal communication, March 10, 1992), it is unclear from this study whether the support to the disease model is the cause or the effect of this policy.

Results of this study showed that there is a consensus among social workers regarding the etiology and nature of alcoholism. However, consensus does not mean consistency nor clarity in understanding the models under study. While the majority of subjects were identified with the disease model and endorsed the abstinence notion, a lack of consensus was found regarding items 30 (abstinence in alcoholic individuals bears no necessary relation to rehabilitation).

Besides, items included in the disease model subscale, only item 22 (once an alcoholic, always an alcoholic) had a positive and relatively high correlation with the model preference variable. This correlation (.43) suggests that the notion of irreversibility is strongly held by those of the sujects who believe in the disease model. The notion of irreversibility, however, has been proven to be inaccurate in the existing literature. For instance, Davies (1962), Sobell and Sobell (1973; 1976; 1978) found that some alcoholics who have been diagnosed as gamma alcoholics based on Jellinek's disease model formulation were able to regain control over alcohol consumption and become moderate social drinkers. In addition, the notion of irreversibility has never been a part of the disease model as presented by Jellinek (1960) (Heather & Robertson, 1983).

In view of the above discussion, one can infer the following from the results of this study:

1. Clinical social workers may have not been familiar with that line of research led by pattison, Sobell and Sobell (1977), Sobell and Sobell (1973; 1976; 1978), Heather and Robertson (1983) which advocates an alternative to total abstinence treatment goal.

2. Clinical social workers might have seen high relapse rates among their alcoholic clients which led them to believe that alcoholism is irreversible.

As mentioned earlier, there was a lack of consensus regarding item 30 (abstinence in alcoholic individuals bears no necessary relation to rehabilitation). This suggests that despite subjects' belief in the total abstinence treatment goal, positive results have not been see.

Thus far, two major conclusions have been presented. First, the majority of clinical social workers believe in the disease model of alcoholism and very few support the controlled drinking model. The relation between the policy adopted by the department of Alcoholism and Substance abuse and the model preference Could not be established in

Table 8
Table of demographic data and its effect on model preference

Variable	one-way Analysis of Variance	Degree of Significance	n (eta)
Years of Experience	.71	125	.36
Date of Last Degree Obtained	1.40	125	.52
Percent of Alcoholic Clients	.97	114	.36

Implications of the Study

Results of this study contradicted what has been suggested by Pattison, Sobell & Sobell (1977) regarding the limitations of the controlled drinking model. They suggested that professional treatment providers (including social workers) in treatment centers were hesitant to implement the controlled drinking model due to the potential liability issue associated with it. Liability issues can occur, for instance, when alcoholic clients are advised to use controlled drinking treatment goal and fail to control their drinking and were involved in accidents. Such potential problems will not only make treatment providers liable, but it may also increase their insurance premiums. Thus, it was implied that social workers working in treatment centers believe in the controlled drinking model but cannot implement it.

It is clear from the results of this study that the controlled drinking model has little support among clinical social workers. Only 9 subjects (less than 7%) can be identified with the controlled drinking model.

Furthermore, none of these subjects was considered a strong supporter of the controlled drinking model; they ranged from moderate to weak supporters of the drinking model.

In support of most of the existing literature, the disease model was tthe most popular among clinical social workers. It is striking that not only over 86% of subjects were identified with the disease model, but over 50% of them (of the 86%) were considered strong supporters to that same model.

Results of this study showed that there is no statistically singificant relationship between clinical social workers' model preference and personal experience. In addition, the demographic characteristics of subjects were not a factor that influenced model preference. However, in light of the fact that the department of Alcoholism and Substance Abuse in the state of Illinois primarily funds abstinence-based programs (T. Green,

Personal experience: Personal experience was defined as those of the subjects who are themselves recovering alcoholics and/or have personal experience with alcoholics. To examine the influence of personal contact and being a recovering alcoholic on model perference, the following comparisons were made using one-way analysis of variance and using n (eta) as a measure of association (using .05 level of significance):

1. between subjects who were recovering alcoholics and those who were not. The results of these tests were:

   F ratio = 1.05 with degree of freedom of 125

   n = .20 (not significant)

2. between those subjects who have had personal contact with alcoholics and those who had none. The results of these tests were:

   F ratio = .36 with degree of freedom of 125

   n - .12 (not significant)

The results of this study showed that personal experience is not a factor that influences clinical social workers' preference of one model over another.

Demographic characteristics and model preference:

As shown in tables 7 and 8 below the results of this study showed that there is no relation between demographic characteristics of subjects and model preference.

Table 7
Table of demographic data and its effect on model Preference

Variable	Chi-Square	Degree of Freedom	Level of Significance	Cramer's V
Sex	.03	1	.85	.05
Degree Held	.00	1	1.00	.00
Area of Practice	2.20	8	.97	.13
Type of setting	6.95	7	.43	.24
Position Held	8.89	6	.18	.27
Professional Experience	.14	1	.70	.05

Table 6
Table of the residual items

Item	K[a]	r with model[b] preference	nature[c] of item	modal[d] category
17. Alcoholism is a type of mental illness.	.14	-.22	belief	D
22. "Once an alcoholic, always an alcoholic".	.35	.43	belief	A
24. Active (as opposed to recovering) alcoholics experience an irresistible physical craving for alcohol.	.39	.26	belief	A
25. Active (as opposed to recovering) alcoholics experience an overwhelming psychological compulsion to drink.	.49	.25	belief	A
27. There are as many differences (social, personality, etc.,) among persons who are heavy drinkers as there are similarities.	.45	.11	belief	A
28. An individual's use of alcohol can be considered as a point on a continuum from nonuse, to nonproblem drinking, to various degrees of deleterious drinking.	.53	-.01	belief	A
29. The development of alcohol problems over time does not follow a universal pattern.	.28	-.14	belief	D
30. Abstinence in alcoholic individuals, bears no necessary relation to rehabilitation.	.14	-.29	belief	A
31. Psychological dependence and physical dependence of alcohol are separate and not necessarily related phenomena.	.25	-.17	belief	A
32. Continued drinking of large doses of alcohol over an extended period of time is likely to initiate a process of physical dependence.	.57	.17	belief	A
33. Alcohol problems are typically interrelated with other life problems, especially when alcohol dependence has been long established.	.46	.18	belief	SA
34. Because of the documented strong relationship between drinking behavior and environmental influences, emphasis should be placed on treatment procedures that relate to the drinking environment of the person.	.43	-.03	belief	A
35. Treatment and rehabilitation services should be designed to provide for continuity of care over an extended period of time.	.49	.20	belief	SA
37. The practitioner must be non-judgmental, if treatment is to be successful.	.31	-.08	belief	A

Note: The reliability (alpha) of the etiology of alcoholism subscale is .66 (corrected using the Spearman Brown Formula).

a. Cohen's Coefficient of agreement or disagreement over and above that which is expected to occur by chance. In this study, a K of .21 or above is considered consensus.

b. Values for model preference vary from -3 for strong support of the controlled drinking model to +3 for strong support of the disease model.

c. The nature of "knowledge" featured in the item.

d. The category which the largest proportion of subjects endorsed.

Table 4
Subscale table of the controlled drinking model

item	K[a]	r with model[b] preference	nature[c] of item	modal[d] category
15.	Alcoholics can learn how to control their drinking and become moderate drinkers.			
	.46	-.88	belief	SD
19.	Individuals who are in the early stages of alcoholism can control their drinking.			
	.29	-.10	belief	D
36.	Alcoholics should have the right to choose the treatment goal.			
	.41	-.19	belief	A

Note: The reliability (alpha) of the controlled drinking model subscale is .33 (corrected using the Spearman Brown Formula).

a. Cohen's Coefficient of agreement or disagreement over and above that which is expected to occur by chance. In this study, a K of .21 or above is considered consensus.
b. Values for model preference vary from -3 for strong support of the controlled drinking model to +3 for strong support of the disease model.
c. The nature of "knowledge" featured in the item.
d. The category which the largest proportion of subjects endorsed.

As shown in table 5 below, a consensus was found among subjects participating in this study regarding items testing attitudes held by social workers. The participant subjects held positive attitudes regarding alcoholics.

Table 5
Subscale table of the moralism

item	K[a]	r with model[b] preference	nature[c] of item	modal[d] category
18.	Treatment is better than jail to get an alcoholic to stop drinking..			
	.34	.16	morality	SA
38.	An alcoholic individual is harder to relate to than an individual whose illness is not self-inflicted.			
	.37	-.01	morality	D
39.	Excessive drinking as an escape from social responsibility is evidence of lack of will power.			
	.30	-.07	morality	D
40.	The alcoholic is responsible for the development of his/her alcoholism, since after all, s/he is the one who does the drinking.			
	.23	-.04	morality	A

Note: The reliability (alpha) of the multivariate model subscale is .40 (corrected using the Spearman Brown Formula).

a. Cohen's Coefficient of agreement or disagreement over and above that which is expected to occur by chance. In this study, a K of .21 or above is considered consensus.
b. Values for model preference vary from -3 for strong support of the controlled drinking model to +3 for strong support of the disease model.
c. The nature of "knowledge" featured in the item.
d. The category which the largest proportion of subjects endorsed.

Findings presented in table 3 below show that there is a consensus among clinical social workers regarding the disease model items. Moderate to high positive correlations were found between subjects' responses to the disease model items and the model perference variable. The highest consensus and correlation was found in item 14 (in order to maintain sobriety, alcoholics must abstain completely and permanently).

Table 3
Subscale table of the disease model

	item K[a]	r with model[b] preference	nature[c] of item	modal[d] category
14.	In order to maintain sobriety, alcoholics must abstain completely and permanently.			
	.48	.86	belief	SA
16.	"One drink, one drunk" accurately describes an alcoholic's self control over his/her drinking.			
	.25	.51	belief	A
20.	During the early stages of alcoholism, an individual must stop drinking immediately to prevent further deterioration.			
	.42	.40	belief	A
21.	Alcoholism is a progressive disease that follows an inexorable development through a series of more or less distinctive phases.			
	.40	.32	belief	A
23.	Alcoholism is incurable and the only way to deal with alcoholism is to arrest it.			
	.33	.43	belief	A
26.	Alcoholism is a disease.			
	.30	.45	belief	A

Note: The reliability (alpha) of the disease model subscale is .88 (corrected using the Spearman Brown Formula).

a. Cohen's Coefficient of agreement or disagreement over and above that which is expected to occur by chance. In this study, a K of .21 or above is considered consensus.
b. Values for model preference vary from -3 for strong support of the controlled drinking model to +3 for strong support of the disease model.
c. The nature of "knowledge" featured in the item.
d. The category which the largest proportion of subjects endorsed.

A consensus was found regarding subjects' responses to the controlled drinking model items presented in table 4 below. Negative correlation was found between subjects' responses to the controlled drinking model and the model preference variable. The highest consensus and negative correlation was found in the responses to item 15 (alcoholics can learn how to control their drinking and become moderate drinkers).

however, was found regarding item 10 (alcoholic behavior is learned by watching other' drinking behavior), which represents one part of the learning theory of the etiology of alcoholism.

Table 2
Subscale table of the etiology of alcoholism

item	K[a]	r with model[b] preference	nature[c] of item	modal[d] category
1. Alcoholism runs in the family.	.38	.27	fact	A
2. Alcoholism is transmitted genetically from generation to generation.	.23	.22	hypothesis	A
3. Alcoholism is hereditary.	.28	.28	hypothesis	A
4. Prealcoholics are essentially different from nonalcoholics.	.42	.18	belief	A
5. The rate of alcoholism for relatives of alcoholics is as high as that for the general population.	.35	-.22	fact	D
6. Alcoholism characteristically occurs in persons who are easily frustrated.	.27	-.15	hypothesis	D
7. Attracting attention is the reason that alcoholics drink.	.53	-.19	hypothesis	SD
8. Alcohol initially reduces anxiety and tension, which is a rewarding experience for individuals.	.39	-.19	hypothesis	A
9. Alcohol serves to reduce the anxiety and create a false sense of power and control.	.68	.08	hypothesis	A
10. Alcoholic behavior is learned by watching others' drinking behavior.	.18	-.18	hypothesis	A
11. Alcoholics are products of their cultures.	.44	-.12	hypothesis	A
12. Persons who socialize with peers and friends who drink excessively are more likely to develop alcoholism than those who do not.	.38	-.05	belief	A
13. No one single factor is responsible for the occurrence of alcoholism.	.43	-.13	fact	SA

Note: The reliability (alpha) of the etiology of alcoholism subscale is 66 (corrected using the Spearman Brown Formula).

a. Cohen's Coefficient of agreement or disagreement over and above that which is expected to occur by chance. In this study, a K of .21 or above is considered consensus.

b. Values for model preference vary from -3 for strong support of the controlled drinking model to +3 for strong support of the disease model.

c. The nature of "knowledge" featured in the item.

d. The category which the largest proportion of subjects endorsed.

value of -2 and characterized as being moderate supporters of the controlled drinking model (MSCDM). Those who scored 4-5, 4-6, 4-7, or 4-8 were assigned a value of -1 and characterized as being weak supporters of the controlled drinking (WSCDM). Those who agree with both items 14 and 15, disagree with both items, or scored 4 (neutral) on both items were assigned a value of 0 and characterized as being inconsistent or neutral subjects (N). Those who scored 8-4, 7-4, 6-4, or, 5-4 were assigned a value of 1 and characterized as being weak supporters of the disease model (WSDM). Those who scored, respectively 8-1, 8-2, 8-3, 7-0, 7-1, 7-2, 7-3, 6-0, 6-1, 6-2, 6-3, 5-0, 5-1, 5-2, or 5-3 were assigned a value of 2 and characterized as being moderate supporters, of the disease model (MSDM). Finally, subject who scored 8 on item 14 and 0 on item 15 where assigned a value of 3 and characterized as being strong supporters of the disease model (SSDM).

The frequencies of this variable presented in table 1 below show that over 86% of subjects are identified with the disease model and less than 7% of them are identified with the controlled drinking model.

Table 1

Frequencies of model preference variable

	Scale values	responses regarding female items	
group[a]		N[b]	%[c]
SSCDM[d]	-3	0	%
MSCDM[e]	-2	5	3.9%
WSCDM[f]	-1	4	3.2%
N[g]	0	8	6.2%
WSDM[h]	+1	7	5.5%
MSDM[i]	+2	46	35.9%
SSDM[j]	+3	58	45.3%
Total		**128**	**100%**

a Labels of subjects based on the model preference scale.
b Number of subjects.
c percent of subjects.
d Strong supporters of the controlled drinking model.
e Moderate supporters of the controlled drinking model.
f Weak supporters of the controlled drinking model.
g Neutral or inconsistent.
h Weak supporters of the disease model.
i Moderate supporters of the disease model.
j Strong supporters of the disease model.

Table 2 below shows that there was, in general, a consensus among social workers regarding the etiology of alcoholism. Lack of consensus,

To illustrate the results better, the items included in the questionnaire were divided, according to their representation, into four subscales. These subscales are the etiology of alcoholism subscale, the disease model subscale, the controlled drinking model subscale, and the moralism subscale. Each of these subscales is presented in a separate table and includes only the items that represent it. In addition, items that do not belong to any of the subscales mentioned above were grouped and presented in a separate table called "residual items". Every table includes the item number, Cohen's coefficient of agreement, correlation with model preference variable, item nature, and the category which the largest proportion of subjects endorsed. Data were analyzed using SPSS/PC.

Research Findings

Response rate was 64.5%; 129 of the targeted 200 subjects responded to the questionnaire. Of the respondents, 23.1% were male and 76.9% were female. Only 3.8% of the subjects held the Ph.D. degree and the remaining 96.2% held the MSW deegree. The respondents identified their areas of practice as predominately mental health (33.1%). In addition 16.2% reported working in social work schools, 14.6% in health, 13.8% in child welfare, 10% in family services, 3.1% in correction, 2.3% in gerontology, 1.5% in youth and community servces, and 5.4% in other areas.

The vast majority of subjects (81.4%) reported having professional contact with alcoholic clients. This contact, however, varied from as low as 4% alcoholic clients to as high as 100% alcoholic clients, with a median of 43%. On the personal level, 73.6% of subjects reported having personal contact with alcoholics. Only 4.7% of subjects reported being recovering alcoholics, The reliability of the test (alpha) was .69 (corrected using the Spearman Brown formula).

Model Preference:

The original instrument doesn't offer any information about what model(s) social workers use to describe alcoholism. Thus, a new variable called "model preference" was developed. The development of the variable involved developing a scale called the "model preference scale". This scale was given seven points, each of which was assigned a value ranging from -3 to 3. The scale was based on items number 14 and 15. Subjects who scored 0 on item 14 and 8 on item 15 were assigned number - 3 and characterized as being strong supporters of the controlled drinking model (SSCDM). Those who scored, respectively 3-5, 2-5, 1-5, 0-5, 3-6, 2-6, 1-6, 0-6, 3-7, 2-7, 1-7, 0-7, 3-8, 2-8, or 1-8 were assigned a

Validity:

In establishing the Face validity of the instrument used in this study, the following steps were performed:

1. The instument was reviewed by several faculty members in the School of Social Work at the University of Illiinois.
2. The instrument was reviewed twice by the experts in the Research Lab affiliated to the University of Illinois.

Data Analysis

In determining the degree pf consensus, the 9-point scale used in the questionnaire was reduced to 5-points. The reduction involves combining the two points in the scale for **Strongly Disagree, Disagree, Agree, and Strongly Agree** into one point. The **Neutral** category remained the same (one point on both scales). Since five categories were used, 20% agreement could occur by chance. Thus, to control for agreement that might occur by chance, Cohen's coefficient of agreement (K) was used to determine whether the respondents' most frequently selected category was selected more than could be expected by chance (Cohen, 1960). Cohen's coefficient of agreement has two useful properties:

1. It controls over levels of agreement that may occur by chance. and,
2. Its value ranges from 0.0 to 1.0 which permits comparison between studies.

   where $K = \frac{Po-Pe}{1-Pe}$

Po = Proportion observed.

Pe = Proportion expected by chance.

Since this coefficient has a value ranging from 0.0 to 1.0, .21 was considered, in this study, the agreement above chance, indicating consensus. Cohen's coefficient of agreement can be computed as shown in the example below.

Example

If 55% of subjects agree with a statement, then Cohen's coefficient of agreement is:

$$K = \frac{55-20}{100-20} = \frac{35}{80} = .44$$

Research Methodology

Data for this study were collected by means of a 5-point, Likert-type scale questionnaire. The instrument contained forty statements which were followed by the alternative choices strongly Agree, Agree, Neutral, Disagree, and Strongly Disagree. Each code has two points in the scale (see example # 1 below) except Neutral which has one point only.

Example 1

1. Alcoholism runs in the family.

SD		D		N	A		SA	
0	1	2	3	4	5	6	7	8

Four weeks after the questionnaire was mailed, a follow-up letters was sent to non-respondent subjects urging them to respond.

Reliability:

The measure of internal consistency (reliability) was calculated by:

a. Cronbach's alpha.

$$\text{Alpha} = \left[\frac{K}{K-1}\right]\left[\frac{S_T^2 - S_I^2}{S_T^2}\right]$$

Where K = number of items

S_T^2 = the standard deviation of the total test.

S_T^2 = the standard deviation on item 1 of the test.

Alpha $= r_{tt} =$ the reliability of the test.

b. The Spearman-Brown Prophecy Formula. The Spearman-Brown Prophecy formula, was used to calculate the reliability of the test that is twice the length of each half.

$$r_{tt} = \frac{2r_{12}}{1 + r_{12}}, generally \quad r_{tt} = \frac{mr_{12}}{1 + (m-1)r_{12}}$$

where,

r_{12} = is the correlation between the two halves,

r_{tt} = is the reliability of the test, and m is the projected length divided by the length of the test which the correlation between the two havles was based.

3. Is personal experience a factor that influences social workers towards favoring one model over another?

The reference to personal experience is to those of the subjects who are themselves recovering alcoholics and/or have an alcoholic family member.

4. Is there a relation between licensed clinical social workers' attitudes toward alcoholism and their demographic characteristics?

Sampling:

The population of this study is composed of licensed clinical social workers in the State of Illinois. The mailing list which contained the names and addresses of 4419 licensed clinical social workers was obtained from the Office of Professional Regulations in the State of Illinois located in Springfield, Illinois.

A sample was randomly selected from this population. The sampling procedure ensured that each licensed clinical social worker in the State of Illinois had the same probability of being selected to participate in this suty. The randomization procedure included card shuffling by using the following steps: (1) a set of cards was prepared, each card carries a number corresponding to a page number of the mailing list. Since there was 246 pages in the mailing list, 246 cards carrying numbers from 1-to-246 were prepared; (2) each page in the mailing list contained 18 names, therefore, a set of 18 cards was prepared carrying numbers from 1-to-18 for the selection of subjects in each page in the mailing list; (3) the first set of cards was shuffled for the selection of the page number; (4) the second set of cards was shuffled for the selection of subjects from the page selected in the previous step; and, (5) for the purpose of simplifying this matter and saving time, a long sheet of paper was prepared that contained two categories, the page number and the number of the subject selected in each page. Thus, each time the selection was made, the page number and the number of the subject on that page was recorded immediately. These procedures were repeated until 200 subjects were selected.

This population was specifically selected from a wide range of social worker groups because most of its members have frequent close contact with alcoholics. Many of the clinical social workers work in hospitals and/or chemical dependency treatment centers where alcoholics are their primary clients. Other clinical social workers work in social work and/or social work-related settings where alcoholics and alcohols-related problems occasionally occur.

First, the disease model which views alcoholism as a disease. According to Jellinek (1960), alcoholism is a progressive illness and unless adequate treatment is provided, an alcoholic will eventually progress to death. Thus, the only hope for alcoholics is to abstain permanently from alcohol (Jellinek, 1952).

Second, the controlled drinking model, grounded in learning theory, emphasizes cognitive psychological factors in the etiology of alcoholism (Heather & Robertson, 1983). This model holds that alcoholism is a learned behavior; and therefore, it can be modified. controlled drinking is the treatment goal suggested by this model.

Social workers are heavily involved with alcoholics. Those who work in hospitals and/or treatment centers are likely to have a direct contact with the alcoholic population. Likewise, those who work in other settings are likely to encounter alcoholic clients in their practice occasionally. According to bailey (1963), 15 - 20& of the cases seen at family agencies are alcohol related, and if the therapists were motivated to look further for symptoms of alcohol abuse, the figures could be higher. Social workers are in a unique position for prevention and early intervention with alcoholis (Anderson, 1987). Because of this close relationship between social workers and alcoholics, it is important to know how social workers view alcoholics and alcoholism.

Several studies have shown that social workers have negative attitudes toward alcoholics. Peyton, Chaddick, and Gorsuch (1980). found a strong bias against selecting alcoholics as clients by a group of graduate social work students. Wechsler and rothman (1982), Compared the attitudes of graduate students in four fields (medicine, nursing, social work, and counseling) and found that social work and counseling students were the least intersted in treating clients with drinking problems.

Negative attitudes towards alcoholics are detrimental to the processes of diagnosis, relationship building, and ongoing treatment (Hanna, 1978). Professionals who respond negatively to alcoholics consider them poorly motivated, and consequently difficult to treat (Chafetz, 1968).

Research Problem:

The research problem can be stated as "investigating the kind of attitudes held by clinical social workers toward alcoholism".

The study was directed towards answering the following questions:

1. To what extent is there consensus about the nature of alcoholism among social workers?

2. What models do social workers use to describe alcoholism?

the scope of this work. Nonetheless, of all the variable studied, genetic factors were the easiest to investigate and have yielded findings of importance in establishing one element in particular of the many responsible for the final alcoholic picture (Schuckit, 1986). The fact that the concordance rate of identical twins for alcoholism never reached 100% suggests that other factors (social and psychological) are important in the development of alcoholism. It should be clear, however, that psychological and sociological variables are difficult to control, define, and measure, which probably explains the contradictory evidence and paucity of solid results from the etiological investigations on the social, psychological, and genetic factors.

The domination of the disease model on the alcoholism treatment industry along with the disease concept of alcoholism which is hedl by many practitioners and recovering alcoholics are major contributing factors to much of the confusion and controversy among professional groups (Lawson, Peterson, & Lawson, 1983).

When the questionnaire or interview design permits apparently contradictory responses to be made, the public's beliefs about alcoholism seem to be confused (Heather & Robertson, 1983). The confusion is not surprising when the lack of consensus among professionals is considered.

Although Bailey (1970) found 85% agreement with the statement "alcohoolism is a disease" in a group of social caseworkers, reliance on percent as indicative of consensus is misleading since it offers no control over the agreement or disagreement that might occur by chance (Rapp, 1980). Knox (1971) found that only 35% of a group of 925 psychologists and psychiatrists endorsed the notion that alcoholism is a disease. Knox (1973) found a lack of consensus among social workers regarding the endorsement of the disease definition of alcoholism. These differences may be, in part, due to the way in which attitudes were measured (Heather and Robertson, 1983). Strong (1979), used a series of open-ended interviews with a number of general practitioners, and found that clearly medical conceptions of alcoholism were not held y most of them; rather these doctors held ambiguous attitudes centered around social and environmental pressures, simple personal choice, and the notion of "will - power".

This study focuses on whether or not there is a consensus among social workers with regard to the nature of alcoholism. Consensus means a general agreement among certain people regarding a position and/or a statement (Hornby, 1974). Two models were used in this study to examine consensus.

Attitudes of Clinical Social Workers Toward Alcoholis

Sami A. Al-Damigh
King Saud University
Department of Social Studies

Charles D. Cwoger
School of Social Work
University of Illionis at Urbana

"The alcoholic experience is characterized by seemingly endless variety. The differences among alcoholics are so numerous that one hesitates to speak of a single unified "alcoholic experience". Alcoholics come in all shapes, Sizes, colors, sexex, occupations, levels of education, state of mental health, and income level. Contrary to all popular stereotypes, alcoholics do not even drink alike, nor do they share a single, common life history. Some alcoholics drink daily; others drink in episodic patterns, staying "dry" for intervals between drinking binges. Some drink enormous quantities of alcohol beverages; others consume relatively little. Certain alcoholics will drink only beer or wine; others only distilled spirits such as bourbon and Scotch. In terms of life careers, the patterning of the disease is equally variable, appearing very early in the lives of some people and later in the lives of others. There are persons who claim to have started drinking alcoholically from their very first drink; many others report that they drank for a number of years before crossing over the "invisible line" that separates "social drinking" from alcoholic drinking" (P.3).**John Wallace (1986)**

Introduction

The nature of alcoholism is a controversial subject in contemporary society. Alcoholism is a complex phenomenon which includes social, psychological, physiological, and political aspects. Many attempts have been made in the past to define alcoholism but none has received a universal recognition by all professional groups and among professionals within the same group (Anderson, 1987). The etiology of alcoholism is unknown yet, which leaves room for theoretical speculations (Schuckit, 1986).

There have been many studies on the biologic factors that attempted to establish the etiology of alcoholism. A review of all these studies is beyond

Contents Vol. 22 No. 1/2 Spring - Summer 1994

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published vy academic publication counil, Kuwait University
An Academic Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 22 No 1/2 Spring/Summer 1994

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Vox 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387, 2549421, Fax: 254921

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 22 No 1/2 Spring/Summer 1994